











## الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس  
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برؤية  
الربيع بن سليمان المرادي عنه  
نعمدهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

### ﴿تبيينه﴾

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط  
سراج الدين البلقيني تفردت بإدات مترجمة معزوة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب  
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الإدات تكرار لبعض  
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائده من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا  
أثبتنا تلك الإدات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً  
بينهم ما وجدول وكذلك جرى بنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته  
وان كان مخالفًا للسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

### ﴿طبع هذا الكتاب﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

### ﴿تبيينه﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الامم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً  
بإيراد أصل قديم ثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً  
أحمد الحسيني

### ﴿الطبعة الاولى﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية  
سنة ١٣٢٢ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والحلل)

من الجناح من كتاب  
السكاح والطلاق ومن  
الاملاء على مسائل مالك  
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن بن أبي محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجمر الأهلية

(قال) وإن كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً فهو ميم أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام اليوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى إذا نكحتم

(١) قوله فكان

ظاهرة إلى قوله فدان

سنة الخ كذا في التسخ

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تصرف

فلحروا كتبته معجمه

ومن يتوكل على الله

فهدو حبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سعى الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والأخوة والزوجة والزوج (١) فكان  
ظاهرة أن من كان والد أو أخت أو زوج أو زوجة فان ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سعى له ميراث  
إذا كان في حال دون حال فدلست سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقول أكره أهل العلم على أن معنى  
الآية أن أهل الموارث انما ورثوا إذا كانوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا  
ولكن هكذا دلالتها قلت وكيف دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن  
بعض ممن سعى له ميراث لا يرث فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأئمة والزوجة  
وغيره عاماً ليحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بهما قيل للشافعي  
فاذكر الدلالة فمن لا يرث مجموعة قال لا يرث أحد ممن سعى له ميراث حتى يكون دينه دين الميت الموروث  
ويكون حراً ويكون يرثاً من أن يكون قاتلاً للموروث فاذا برئ من هذه الثلاث الحصال ورث وإذا  
كانت فيه واحدة ممن لم يرث فقلت فاذا كرماً وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن  
الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن علي بن الحسين قال أنما ورث أباطال عقيل وطالب ولم يرث علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيناً

المؤمنات ثم طلقتموهن  
فلم يجزهن الله على  
الازواج بالطلاق  
وقال تعالى فامسك  
بغيره أو تسريح  
يا حسن وقال تعالى  
وان أردتم استبدال  
زوج مكان زوج  
فجعل الى الازواج  
فرقة من عقدوا عليه  
النكاح مع أحكام  
ما بين الازواج فكان  
بيننا والله أعلم أن  
نكاح المتعة منسوخ  
بالتفريق والسنة لانه  
الى مدة ثم يتفدى بنفسه  
بلاحدان طلاق فيه  
ولافيه أحكام الازواج

### (باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
مالك عن نافع عن  
نبيه بن وهب عن ابن  
ابن عثمان عن عثمان بن  
عفان رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا ينكح  
المحرم ولا ينكح  
وقال بعض الناس  
روينا أن النبي صلى  
الله عليه وسلم  
نكح ميمونة رضي الله  
عنها وهو محرم قلت

من الشعب (قال الشافعي) فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين  
إذا اختلفا بالشرك والاسلام لم يتوارثا من حيث له فريضة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن  
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فإله البائع إلا أن يشترط المبتاع (قال  
الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مال العبد إذا بيع لسيده دل هذا على أن العبد  
لا يملك شيئا وأن اسم ماله انما هو إضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا يجر في غنمه  
وداره وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة لا المالك فان قال قائل ما دل على أن هذا معناه هو  
يحتمل أن يكون المال ملكا له قيل له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله البائع دلالة على أن  
ملك المال لملك الرقة وأن المألول لا يملك شيئا ولم أسمع اختلافا في أن قاتل الرجل عددا لا يرث من قتل  
من دية ولا مال شيئا ثم افرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية  
وروي ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يشبه أهل العلم بالحديث وقال  
غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو كقاتل العمد وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عد ولا  
خطأ شيئا أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

### (باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مألول ولا قاتل عددا  
ولا خطأ ولا كافريا ثم عُد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فقات على الردة وأقتل ورثته ميراثه المسلمون  
(قال الشافعي) فقتل لبعضهم أيعود المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قيل فقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحدا فكيف ورثت مسلما  
كافرا فقال انه كافر قد كان نكح المسلم ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال ما زانه أياه فقد  
صار إلى أن يكون ممن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلما وإن كان لم يزل  
بازالتة أياه أفرأيت أن ممن مات له ابن مسلم وهو مرتد يرثه قال لا قلنا ولم حرمته قال لكفر قلنا فلم  
لا يحرم منه بالكفر كحرمته هل بعدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد غيرت ويورث أو يكون  
خارجا من حاله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يورث وقد قلته وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازالتة وحرمته  
عليه أمر أنه وحكمته عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني انما ذهبت إلى أن عليا  
رضي الله تعالى عنه ورثت ورثته ثم تدق له من المسلمين ماله قلنا قد رويته عن علي رضي الله تعالى عنه وقد  
زعم بعض أهل العلم بالحديث قلبك أنه غلط على كرم الله وجهه ولو كان ثابتا عنه كان أصل مذهبا  
ومذهبا أنه لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحمل أن يكون لا يرث الكافر الذي  
لم يزل كافرا قلنا فان كان حكم المرتد بخالف حكمه لم يزل كافرا فورثته ورثته المسلمين إذا ماتوا قبله فعلى  
لم ينكح عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في  
جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم نزل أن نترك قولك في أن ورثته من المسلمين روثه (قال  
الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسن أن المؤمن  
يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كالمحمل لثناؤهم ولا تحمل لهم نسأونا فان قال قائل قضاء  
النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الأوثان وأولئك لا تحمل ذنوبهم ولثناؤهم وأهل  
الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتمادا على ما وصفتنا أو بعضهم لا يحمّل لهم ما حملت لك  
بل لهم بهية ليست لك بتحميل ذنوبهم أهل الكتاب ونسأهم قال لا يحمل ذلك قلنا لم قال لانهم داخلون

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم جملة قلنا كذلك المرتد اخل في جملة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقال عز وعلا ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم بلنا أن امرأ لا يصحكون موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وأن الأحياء خلاف الموفين ورث حيا دخل عليه والله تعالى أعلم بخلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم قلنا والناس معناه هذا لم يختلف في جلته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البلقيني مانه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في القرض النصوص التي دلت السنة على أنه انما أراده الخالص قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتكم في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك آباؤهم والأقربون وللنساء نصيب مما ترك آباؤهم والأقربون الآية وقال عز وجل ولأوليه لكل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد من سمي له الموارث من الاخوة والاخوات والولد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فرضة في كبله خاصا من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والمورث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيستوران بالشرك أخبرنا فاسيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والمورث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فماله البائع الآن بشرطه المتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان يتناق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لأبيه مال وأن ماله العبد فاعلمنا ملكه لسيده وأن اسم الماله انما هو اضافة اليه لانه في يده لانه ماله ولا يكون ماله وهو لملك نفسه وكف عنك نفسه وهو محلول بباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما يقبل ملك الموق الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموق مالكن وان كان العبد أبا أو غيره ممن سميت له فرضة وكان لو أعطيها ملكها سيده لم يكن السبد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فرضة فكنا لو أعطينا العبد بأنه أبا انما أعطينا السبد الذي لا فرضة له قورثنا غير من وثقه الله تعالى فلم يورث عبد الما وصفت ولأحد المتجمع فيه الحرية والاسلام والبرائة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عند أن تنزع الميراث عقوبة عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عند أن تنزع الميراث عقوبة مع تعرض سقط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم المسلم حر غير قاتل عدما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه بلدنا ولا في غيره

رواية عثمان ثابتة  
وزيد بن الاصم ابن  
أختها وسليمان بن يسار  
عقبها أو ابن عتيقها  
يقولان نكحها وهو  
حلال وثالث وهو  
سعيد بن المسيب  
وبنقر عدلي حديث  
عثمان الثابت وقلت  
أليس أعلمني أنه اذا  
اختلفت الرواية عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم نظرت فيها  
فعل أجهله من بعده  
فأخذت به وتركته  
الذي يخالفه قال بلي  
قلت فمر بن الخطاب  
ويزيد بن ثابت يردان  
نكاح المحرم وقال  
ابن عمر لا ينكح المحرم  
ولا ينكح ولا أعلم لهما  
مثالفا فلم لا قلت به  
(قال الشافعي) فان  
كان المحرم حيا حتى  
يرحم ويحلق ويظوف  
باليوم العصر أو  
بعده وأن كان مقبرا  
حتى يظوف بالبيت  
وسبي ويحلق فان  
نكح قبل ذلك ففسوخ  
والرجعة والنفادة  
على النكاح ليسا  
بنكاح

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تبرص أربع سنين ثم تعذر أربعة أشهر وعشرا وقديفرق بين الرجل والمرأة بالجماع عن أصابها ونفرت نحن بالجماع نفقتها وهاتان سباضر والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك فجاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا ويخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بأن تكون مستبعدة مدة ولم يأت يقين موته ثم خذوا في أعظم جماعا وخلاف الكتاب والسنة ووجه ما عاينوا فقالوا في الرجل يرتد في ثغر من ثغور المسلمين فيلحق به لحمة من مسالم المشركين فيكون قاتما فيها يترهب أحواله النامقاة لا يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مدبروه وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أمره ثم يعود لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متافضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي) فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كأعلمهم فقلت ما وصفت وقلت له أسألت عن قولك فقد زعت أن حراما أن يقول أحد أبدا قولنا ليس خبرنا أوقياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لحق بدار الكفر خبرا أوقياسا فقال ما أخبرنا فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادر على قتله فقلت فإن لم تكن قادر على قتله فقلت هو أهميت بالقتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عندك أنك لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فجعلته في حكم الموتى فكان هاربا في بلاد الاسلام مقبعا على الرذذها من دهره أن تقسم ميراثه قال لا قلت فاسمع عندك بأنك لو قدرت عليه قتله قال فإن لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموتى كانت باطلا عندك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عندك حقا تركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام قلت فأنما قسمت ميراثه بلحوقه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالمسلم يلحق بدار الكفر لا يقسم ميراثه إذا كان في دار لا يجزى عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحد ولا تحية فهو حي حيث كان حيا وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا فاستدرك على أحد بدين من جهة الرأي أوقع من أن تقول الحي ميت أ رأيت لو أهلك أحد على أن نزع من حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تأخذ على هذا مغلوب على عقله أو غي لا سمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة المعقول على خلافهما (قال الشافعي) وقلت له عني من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة المفقود ومن أصل ما نذهبون كما نزعون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولا كان قوله غاية ينتهى إليها وقبله عن عمر أنه قال إذا أرخيت السطور وجب المهر والعدة وردت على من تأول الآيتين وهما قول العز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله فما لك عليهن من عدة تعتدونها وقد روي هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الارضاء والاغلاق لا يصنع شيئا إنما يصنعه السيد فكيف لم تحيزوا إلى تأول على قول عمرو وقال يقول ابن عباس وقلت عمر في أمامة أعلم بمعنى القرآن ثم استعنت من القبول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وهما يقضيان ما به ينشئ علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تستيقن وفاته وإن طال زمانه ثم زعمتم أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طريقة عين فلعلما رأيتكم عني على أحد في الأخبار التي انتهت إليها شياطين الأقل من جهة الرأي بعثله وأولى أن يكون معينا فأى جهل أبين من أن تعيب في الخبر الذي هو عندك فيما نزع غاية ما تقول من جهة الرأي ما عبت منه أو مثله وقلت لبعضهم أ رأيت قولك لو لم يعجب بخلاف كلب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكتك عن هذا كله ألا يكون قولك معيبا بل سائلا (قال) وأين قلت أ رأيت إذا كانت الردة والحق بدار الحرب يجب عليه حكم الموت لزمت أن القاضي ان فرط أول برغ ذلك السحق حتى ستن وهو في دار الحرب ثم رجع

(العيب في المسكوة)  
من كتاب نكاح الجديد  
ومن النكاح القديم  
ومن النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك  
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعيد عن  
سعيد بن المسيب أنه  
قال قال عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه  
أعاجيل تزوج امرأة  
وهاجوت وأخذام  
أو رص فسها فلها  
صداقها وذلك زوجها  
غرم على ولها وقال  
أبو الشعثاء أربع  
لا يجزى في النكاح إلا  
أن تسمى الجنسون  
والجذام والبرص  
والقرن (قال الشافعي)  
القرن المانع للجماع  
لأنها في غير معنى  
النساء (قال) فإن  
اختار فراقها قبل  
المس فلا تصف مهر  
ولا متعة وإن اختار  
فراقها بعد المسين  
فصدقتها أنه لم يعلم  
فله ذلك ولها مهر مثلها  
بالمس ولا نفقة عليه  
في عديتها ولا سكتي

قبل أن يحكم القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعت أن القاضي أن حكم في طريقة عين عليه بحكم الموت ثم رجع مسلماً كان الحكم ما ضايق بعض دون بعض ما زعت أن حكم الموت بحسب عليه بالردة والحقوق بدار الحرب لانك لو زعت ذلك قلت لو رجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لانه وجب ولا زعت أن الحكم اذا أنفذ عليه ورجع مسلماً بالردة الحكم فلا ينفذ فانت زعت أن ينفذ بعضا ورجع بعضا (قال) وما ذلك قلت زعت أنه يعتق مدبره وأمها وأولاده ويعطى غريمه الذي حقه الى ثلاثين سنة حالاً وبقسم ميراثه فاقى مسلماً ومدبره وأمها وأولاده وماله قائم في يدي غريمه بقره وبشهادته ولا يرد من هذا شيئاً وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه وتقول لا ينقض الحكم ثم تنزع ميراثه من يدي ورثته فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يحلله ومدبره وأمها وأولاده بأعتاقهم ثم زعت أنه ينقض الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو ميراثه بغيره ما به وان لم يستهلك بعضهم أخذته عن لم يستهلك هل يستطيع أحد كل عقله وعلمه وتخطأ أن ياتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أرايت من نسبتم اليه الضعف من أصحابنا تعطيل النظر وقاتلنا فيما ينقض فبقي ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة فقد جعلتهم ما جعلا أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعلته كله فان كان أخرجه عند نفسك من أن تكون ما هو على هذا أنك أبديته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذرا عندنا لانه اذا لم يكن الباطل بأن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب العالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي) فقال لما تقول أنت فقلت اقول اني أفهم ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع الى الاسلام فأرده اليه ولا أحكم بالموت على من فيدخل على بعض ما دخل عليه

### (باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلنكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن النصف مما تركن وقال عز اسمه ولا يؤوله لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثلث فان كان له إخوة فلا ماله السدس (قال الشافعي) فهذه الآي في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى عن سني له فريضة إلى شيء فلا ينبغي لأحد أن يزيد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) واذا ترك الرجل أخته أعطتها نصف ما ترك وكان ما بقي للعصبة فان لم تكن عصبة فله الى الله الذين أعتقوه فان لم يكن له موال أعتقوه كان النصف موداعا على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك لا يزدعى وارث ذى قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز يدي فريضة بغير رضته والقرآن ان شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثرين لقيت من أصحابنا

### (باب اختلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارث غيرها ولا مولى أعطيت الاخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم قال ذهبنا إلى أن رويناه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهما فيما علمته بثابت ولو كان

ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي تكتمت بغير إذن ولها فنكاحها باطل فان مسلماً فلها المهر عما استحل من فرجها ولم يرد به عليها وهي التي غرته فهو في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة واذا كان لها لم يجز أن يغرمه عليها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي تكتمت في عدتها أن لها المهر (قال) وما جعلت له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار لان ذلك المعنى قائم فيها لحقه في ذلك وحسب الولد (قال المسزقي) رحمه الله وكذلك ما فسخ عقد نكاح الامة من الطول اذا حدث بعد النكاح ففسخه لانه المعنى الذي يفسخ به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فان اختارت فراقه قبل المسيس فلا مهر ولا متعة فان لم تعلم حتى

أصابعها فاختارت فراقه  
فلما المرع الفراق  
والذي يكون به مثل  
الرقق بها أن يكون  
محبوباً فاختارها كما  
وأبهم ما تركه أو وطئ  
بعد العلم فلا خياره  
(وقال) في القديم  
حدث به فلما الفسخ  
وليس له (قال المرتضى)  
أولى بقوله انهما سواء  
في الحديث كما كانا  
فيه سواء قبل الحديث  
(قال) والجذام  
والبرص فيما زعم أهل  
العلم بالطلب يعدي ولا

ثابتاً كنت قد تركت عليهما فأما بل لهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف إن كان زيد لا يقول بقوله لهما لا رد الموارث لم تتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي) فقال قد عجز هذا ولكن أرايت إذا اختلف القولان في رد الموارث ليس يلزم أن نصير إلى أشبه القولين بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بل في قال فعددها خلفه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول زيد بن ثابت لا شل أن شاء الله تعالى قال وأين الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهك ليس له ولده أو أخت فلما نصف ما ترك وهو رثاها أن يكن لها ولد وقال فإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فلذلك كرم مثل حظ الأنثيين فذكر الأخ والأخت مجتمعين فجعلها على النصف من الآخر وذكر الأخ منفرداً فأنتهى به إلى الكل وذكر الأخ والأخت مجتمعين فجعلها على النصف من الآخر في الاجتماع كما جعلها في الأفراد أفرأيت أن أعطيتها الكل منفردة ليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى نصاً لأن الله عز وجل أنتهى به إلى النصف وخالف معنى حكم الله إذ سبوت به ودفعها الله تبارك وتعالى وتعالى معه على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له أي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث قال فقال أرايت أن قلت لأعطينا النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضعه قلت فإن رأي غيرك غيرهما موضعه فأعطاهما حصة محتاجة أو جازأه محتاجاً وأغرياً محتاجاً قال فليس له ذلك قلت ولألك بل هذا أعذر منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً وإنما خالف قول عوام المسلمين لأن عوامهم ينهم يقولون هو لجامعة المسلمين

### (باب الموارث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادى فرح ابنة وكان في معزل يابتي وقال عز وجل وأذل إبراهيم إلى أبيه زر فسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لتبصلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة أذعوهما لا بينهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى واذنقوا للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فسب الموالى نسبين أحدهما إلى الآباء والآخر إلى الولاء وجعل الولاء بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء إنما يكون للعتق قال وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولاء كلمة النسب لا لباع ولا يوهب فدل الكتاب والسنة على أن الولاء إنما يكون بمن تقدم فعله من العتق كما يكون النسب بمن تقدم ولأمن الأب الأخرى أن رجلاً لو كان لأب له يعرف جاع رجلاً فإنه أن ينسب إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابناً أبداً فيكون مدخله على عاقلة منقلة أن أن يعقلوا عنه ويكون ناسباً إلى نفسه غير من ولد وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء للفراس وكذلك إذا لم يعقل الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولد فيدخل على عاقلة المظلة في عظمه عنه وينسب إلى نفسه ولا بمن لم يعقل وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فبين في قوله إنما الولاء لمن أعتق أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعتق أو لأزى أن رجلاً أو امرأة أن ينسب إلى غيره أو بنتي من نسبه وتراضيا على ذلك لم تنقطع أبوة عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد منهما على صاحبه أو لأزى أنه لو أعتق عبداً ثم أذن له بعد العتق أن يوالى من شاء أو بنتي من ولايته ورضي بذلك المعق لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاء بمن تقدم المنة كما ثبت النسب بمن تقدم الولاء لم يجز أن يفرق بينهما

تكداد نفس أحد طبيب  
أن يجامع من هو به ولا  
نفس امرأة بذلك منه  
وأما الولد فقلنا يسلم  
فإن سلم أدرك ذلك نسله  
نسأل الله تعالى العاقبة  
والجنون والتبلد لا يكون  
معهم أمانة بلحق زوج  
ولا زوجة بعقل ولا  
امتناع من محرم وقد  
يكون من مثله القتل  
ولولاه منعهما من فكاخ  
الجنون كما يمنعها من  
غير كف فأن قيل فهل  
من حكم بينهما فيه  
الخيار أو الفرق قيل نعم  
المولى يتبع من الجماع  
بين لو كانت على غير

أبدا إلا بسنة أو أجمع من أهل العلم وليس في الفرق بينهما في هذا المعنى سنة ولا أجماع (قال الشافعي) قد حضر في جماعة من أصحابنا من الحجازيين وغيرهم فكلهم رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على يدي رجل فله ولأولاده إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن يولي من شاء وله أن ينتقل ولأنه ما لم يعقل عنه فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فاجتنب في ترك هذا قلت خلافة ما حكيت من قول الله عز وجل ادعوهم بالاسم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاتما الولاء على أعتق فدل ذلك على أن النسب يثبت بتقدم الولاء كآب الولاء بتقدم العتق وليس كذلك الذي يسلم على يدي الرجل فكان النسب شيئا بالولاء والولاء شيئا بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا إلى الحديث رواه ابن موهب عن عبيد الداري قلت لا يثبت قال أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتا أن يكون مخالفا لما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم الولاء على أعتق قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ونهيه عن بيع الولاء وعن هبته وقوله الولاء لكمة النسب لا يباع ولا يوهب فحين أعتق لان العتق نسب والنسب لا يحول والذي يسلم على يدي الرجل ليس هو المنى أن يحول ولأولاه قال فهمذا قلنا فامتدعنا أنه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت معنى أنه ليس ثابتا انما رويه عبد العزيز بن عمر بن ابن موهب عن عبيد الداري وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقي عبيد ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلا قال فان من يجتنب أن يمر قال في المبسوط حرر ولأولاه يعني الذي التقطه قلت وهذا الوثب عن عرجة عليك لانك تخالفه قال ومن أين قلت أنت تزعم أنه لا يولي عن الرجل الانفسه بعد أن يعقل وأن له اذا ولى عن نفسه أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن موالاة عمر عنه لا يولي به جازة عليه فهل لوصي اليتيم أن يولي عنه قال ليس ذلك قلت فان زعمت أن ذلك لا يولي دون الوصي فهل وجده يجوز لوالى بني في اليتيم لا يجوز للوصي (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد الا بشئ يارزعه نفسه أو فملا لآب له منه مما لا يصلحه غيره ولتبيد من الولاء فان قلت هو حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن يكون له أن ينتقل اذا عقد على نفسه عقد ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل ان عقده عليه غيره (قال) فان قلت هو أعلم يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ونعارضك بما هو أثبت عن ميمنة وابن عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وهبت ميمنة ولأبني يسار لابن أختنا عبد الله بن عباس فانهم فيه منزه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنان قال فلا يكون في أحد ولو كانوا عددا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف احتججت بأحد على النبي صلى الله عليه وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت آيت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين هذه حجة ثابتة قال فانتم ان كنتم تزعم ان ثابتة فقد تخالفون في شئ قالوا ما تخالفنا في شئ وما نزع أن الولاء يكون إلا بالنية (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقدت عنهم جوابهم فازعم أن السابعة أن يولي من شاء قلت لا يجوز هذا اذا كان ما اختصنا به من الكتاب والسنة والقياس إلا أن يأتي فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه فنخرج من جملة المعتقين أتباعا قال فهم يروون أن حاطبا أعتق سبائة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لانعتق أحدنا أن يعتق سبائة فهل رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولأه السبائة إليه والى من شاء قال لا قلت فدخل هو في معنى المعتقين قال نعم قلت أفيجوز أن يخرج وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء قال فانهم يروون أن رجلا قتل سبائة ففرض عمر يعقله على القاتل فقال أبو القاتل أ رأيت لو قتل ابني قال اذا لا يقرم قال فهو اذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستدلوا بأنه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فأنتم ان كنتم هذا ثابتا عن عمر محجوج به قال وأين قلت تزعم أن ولأه

ما تم كانت طاعة الله أن لا تحب فأرخص له في الحنث بكفارة اليمين فان لم يفعل وجب عليه الطلاق والعلم محض بأن الضرر بامتراء الاجم والابصر والمجنون والمجنون أكثر ضررها بتوك مباشرة المولى ما لم يحث ولو تزوجها على أنها مسلمة فإذا هي كايية كان له فسخ النكاح بالانصف مهر ولو تزوجها على أنها كايية فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لانها خير من كايية (قال المزني) رجلاه هذا يدل على أن من اشترى أمة على أنها نصرانية فأصابها مسلمة فليس للشترى أن يردّها اذا اشتراها على أنها مسلمة فوجدها نصرانية فله أن يردّها

(١) قوله فان زعمت أن ذلك حكم الخ كذا في جميع السبع بدون ذكر جواب الشرط ولعل واووا الحكم بحجة عن القاء فيكون هو الجواب أو غير ذلك وحرر كتبه

مصححه



(باب الأمة تفر من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزوجها ثم علم فله انكاح فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نكاح فهو حرة ولا متعة وإن أساءها فلهما مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لأن فراقها فسخ ولا يرجع به فان كانت وليت فهم أحرار وعليهم قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم ليسد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره الأبعدان يفرهما فان كان الزوج عبدا فولد أحرار لأنه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعق (قال المزني) وقية الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل يقتل خطأ أو

السائبة لمن اعتقه قال فأعفى من ذا فأما أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولادة من لقيط ومسلم وغيره اذ قل أنسا قاضي بعقه على جماعة المسلمين لأن لهم ميراثه وأنت تزعم أن علم يقض بعقه على أحد قال وهكذا يقول جميع المفتين قلت أفيجوز لجمع المفتين أن يخالفوا عسر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لا أعلم لهم حجة غيره قلت فبئس ما مضت على من قبحته إذا كان احتج به غيره عندك قال ففضل في السائبة من يخالف لهذا قلت إن قلت الخبر المنقطع فتم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريح عن عطاء بن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق أو إلى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا إن كان ثابتا بذلك على أن عمر ثبت ولادة السائبة لمن سبه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعتق على فضل ميراثه بنت يعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة روى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شيئا يعني ذلك فيما أطن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يد الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت أن الذي يسلم على يد الرجل وينقل لولاه إلى موضع انما ذلك رضا المنسوب والمنسوب اليه وله أن ينقل بغير رضامن أنسب اليه وإن السائبة يقع العتق عليه بالارضا منه وليس له أن ينقل منه ولو رضى بذلك هو ومعتقه وأنه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يعصرون الجعرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويعفون الحمام وهذا من الأبل والغنم فكانوا يقولون في الحمام إذا ضرب في أبل الرجل عشرين وقيل نجاه عشرة حام أي حى ظهره فلا يجل أن يركب ويقولون في الوصيلة وهي من الغنم إذا وصلت بطونا وما وتنج نتاجها فكانوا يعتقونها بما يعفون بغير هانئها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقنا سائبة ولا ولا لنا عليك ولا يبرأ يرجع منك ليكون أكل لتبرنا فيك فانزل الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام الآية فرد الله عز وجل صلى الله عليه وسلم الغنم إلى مالكها إذا كان العتق لا يقع على غير الأديمين وكذلك لو أنه أعتق بعيره لم يقع بالعتق منه إذ حكم الله عز وجل أن يرد إليه ذلك ويطلب الشرط فيه فكذلك أبطال الشروط في السائبة وردة إلى ولده من اعتقه مع الجلة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه إلى الذي أعتقه (قال الشافعي) وإن كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فاتقول في النصراني يعق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلو أعتقه قلت فلو أعتقه قال فما الحجة فيه قلت ما وصفت لك إذا كان الله عز وجل نسب كافر إلى مسلم ومسلم إلى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الأب لا يرث ابنه إذا اختلف أديانها وليس منعه ميراثه بالذي قطع نفسه منه هو ابنه بحاله إذا كان ثم تقدم الأبوة وكذلك العبد مولد لجاهل إذا كان ثم تقدم العتق قال وإن أسلم المعتق قلت يرثه قال فإن لم يسلم قلت فإن كان المعتق ذورا رحم مسلمون فيروثه قال وما الحجة في هذا ولم أزد فقلت الذي أعتقه عن ميراثه ورثه غيره إذ لم يرثه غيره فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شهك قال فأوجدني الحجة فيما قلت قلت أرأيت ألا إن إذا كان مسلما فأتاه كافر قال لا يرثه قلت فإن كان له أخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثه قال بقرابته من الأب قلت فقد منعت الأب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال أعمامه بالذين جعلته إذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الحجة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بجهلك ولكننا احتجنا لن خالفنا من

أعجبك قلت أرويت فيما احتجبت به حجة قال لا وقال أرويت إذا مات رجل ولا ولاده قلت فإرثه للبلين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الماعتقا وهذا غير متفق قال فإذا لم توارثهم بأنهم موال وليسوا بنوى نسب فكيف أعطيهم ماله قلت لم أعطيهم مورا وأولوا أعطيهم مورا أنا واجب على أن أعطيهم من على الأرض حين يموت كما جعله لو كانوا ماعتقوه وأنا وأنت إنما نصيرهم لبلين يوضع منهم في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعت بأنه ورث بأولو لا هذا وأن تقول أنظر اليوم الذي أسلف فيه فأثبت ولاه لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فيرثه وأولئك الأحياء دون غيرهم ويدخل عليك في النصرة في موت ولا وارثه فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطى المسلمين ميراث من لا نسب له ولا ولاد له من المسلمين وميراث النصرة إذا لم يكن له نسب ولا ولاد قلت عما أنتم الله تعالى به على أهل دينه فحقولهم من أموال المشركين إذا قدر وأعطاه ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الأرض الموات فلم يحرم عليهم أن يبيعوها فلما كان هذا المال لا مال له ما يعرف خولهم الله أهل دين الله من المسلمين

### (الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو ما جاء عن السلف انتهى به إلى فريضته فإن فضل من المال شيء لم يزده عليه وذلك أن علينا شيئين أحدهما أن لا نتقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا نزيد عليه والانهاء إلى حكم الله عز وجل هكذا وقال بعض الناس يزده عليه إذا لم يكن للمال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وإن لا يزده على زوج ولا زوجة وقالوا وروينا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم أنتم تتركون ما ترون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في كراهة الفرائض لقول زيد بن ثابت وكيف يمكن هذا ما تتركون قالوا إنما معنا قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فقلنا معناه على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموه قالوا فإمعانها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فنزل قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عز ذكره وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له ألا ترى أن ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخلال والخال أقرب رجا منه فإمعانها على ما وصفت لك من أنما على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون إن الناس توارثون بالرحم وتقولون خلافة في موضع آخر تزعمون أن الرجل إذا مات وترك أخوة ومواليه فإله الموالى به دون أخواله فقد تمتعت ذوى الارحام الذين قد تعطى بهم في حال وأعطي المولى الذي لا رحمه له المال قال فما جئتكم في أن لا تارثوا الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاء إلى حكم الله عز وجل وأن لا يزيد أسهم على سهمه ولا تنقصه قال فهل من شيء تنبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل إن امرؤ وهالك ليس له واد له أخت فلها نصف ما ترك وهو رثاها إن لم يكن لها ولد وقال عز ذكره وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فلذلك كرمتم حظ الاثنين فذكر الأخ والأخت منفردين فأنتهى بالاخت إلى النصف وبالأخ إلى الثلث وذكر الأخوة والأخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فلذلك كرمتم حظ الاثنين فجعلها على النصف منه في كل حال فمن قال رد الموارث قال أورثت الاخت المال كله فإلغ قوله الحكمين معا قلت فإن قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل وزد عليها النصف لامرأنا قلنا فأي شيء ترده عليها قال ما زده أبدا الأميرائا أو يكون ما لحكمه إلى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمغيرين وعلى الولاية

يعتق حتى يغرم للشهود له (قال الشافعي) رحمه الله وإن كانت هي الغارة رجوع عليها به إذا اعتقت الآن تكون مكانة فبرجع عليها في كتابتها لأنها كالجناية فإن عجزت حتى تعتق فإن ضربها أحدا قالت جنيته فبها ما في جنين الحر (قال الزبي) رحمه الله قد جعل الشافعي جنين المكاتبية كجنين الحر إذا تزوجها على أنها حرة

(الأمة تعتق وزوجها عبد) من كتاب عديم ومن أملاؤه وكتاب نكاح وطلاق أملاؤه على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربعة عن القاسم بن عبد عن عائشة رضي الله عنها أن برة أعتقت خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وفي ذلك دليل على أن ليس يبيعها لطلقاتها إذ خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بيعها فزوجها ودوى عن

أن يجتمعوا جماعة المسلمين ولو كانوا فيه مخيرين كان للوأي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق

### (باب ميراث الجدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا إذا ورث الجدة مع الأخوة قاسمهم ما كانت القاسمة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان أنهما قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وقد روى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقد علمنا بعض الناس في ذلك فقال الجدة أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه أب إذا كان معه الأخوة طرحو أو كان المال الجدة دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفوا لم ينصروا في قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتثبت مع الحق السنة عليه وموافقة السنة وهكذا نقول وإلى الحق ذهبن في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فإننا زعم أن الحق في قول من قال الجدة أب لمصل من أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال ملأناكم إبراهيم فأقام الجدة في النسب أب وان المسلمين يختلفوا في أن ينقصوا من السدس وهذا حكمهم لأب وان المسلمين يجيوا بالجدة الأخ لأم وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه المصالح وأن يفرقوا بين أحكامه وحكم الأب فباسواها قلنا أنهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياسا منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرأيت الجد لو كان أعز من اسم الأب وهل كان اسم الأبوة ببقائه لو كان دونه أب أو ببقائه لو كان قاتلا أو مملوكا أو كافرا قال لا قلنا فقد جحد اسم الأبوة ببقائه وهو غير وارث وانما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لأسم الأبوة قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا نحن لا ننقص الجدة من السدس أفتري ذلك قياسا على الأب فنقصها موقف الأب فتجيبها الأخوة قالوا ولكن قد تجبتم الأخوة من الأم بالجدة كما تجبتموهم بالأب قلنا ثم قلنا هذا خبرا لقياسا ألا ترى أنا نجعلهم بابنة ابن متسفة ولا نحكم لهم بحكم الأب وهذا بين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف تجعلوا ما لا الأب كالأب كجعلتم ابن الأبن كالابن قلنا لاختلاف الأبناء والأباء لانا وجدنا الأبناء أولى بذكره الموارث من الأباء وذلك أن الرجل ترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس ويكون له بنون برتبة معا ولا يكون أبوان برتبة معا وقد ورثت نحن وأنت الأخ ولا ورثت ابنتها ونورث الأم ولا نورث ابنتها إذا كان دونها غيرها وان ورثناها لم نورثها قياسا على أمها وانما ورثناها خبرا لقياسا قال فما حجتكم في أن أثبتتم فرائض الأخوة مع الجدة قلنا ما وصفنا من الأتباع وغير ذلك قالوا وما غرضك قلنا أرأيت رجلا مات وترك أمه وأخاه واهله بدلي واحدا منهم إلى الميت بقرانه نفسه قالوا لا قلنا ليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أباييه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانته من أبيه قالوا بل قلنا أرأيت لو كان أبوه الميت ترك الساعة أمه وأبوه ميراثه قال يكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس قلنا وإذا كانا جميعا لقينا بدين بالاب قال فإن الأب أو في بكرة ميراثه من أبيه فكيف جاز أن نجيب الذي هو أبوالأب الذي بدين بقرانه بدلي هو أبعد منه قلنا ميراث الأخوة ثابت في القرآن ولا فرض الجدة فيه فهو أقوى في القرآن والقياس في ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجدة إذا كثرت الأخوة أكثر ميراثا من أحدهم قلنا خبر أولو كان ميراثه قياسا على جده أبدأ مع الواحد أو أكثر من الأخوة أقل ميراثا فنظرنا كل ما صار لأخيه ميراثا فجعلنا الأخ خمسة أسداس والجدة سهم كما ورثناها حين مات ابن الجد أو الابن قال فلم تقولوا بهذا قلنا نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يتخالف بعضهم في قول بعض فنكون غير خارجين من آقاويلهم

عائشة رضي الله عنها  
أنها قالت كان عبدا  
وعن ابن عباس أنه كان  
عبدا يقال له مغث  
كان في آل ثعلبة يطوف  
خلفها بيكي ودموعه  
تسيل على لحية فقال  
النبي صلى الله عليه  
وسلم لعباس رضي الله  
عنه يا عباس ألا تعجب  
من حب مغث بربوة  
ومن بغض بربوة  
مغثا فقال لها النبي  
صلى الله عليه وسلم لو  
راجعت فإنا هو أبو  
ولدت فقالت يا رسول  
الله بأمره قال إنما  
أنا شافع قالت فلا  
حاجة في فيه وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال كان عبدا  
(قال الشافعي) رحمه الله  
ولا يشبه العبد الحر  
لأن العبد لا يملك نفسه  
ولأن السيد أحرجه  
عنها ومنعها منها ولا  
نفقة عليه ولأبها ولا  
ولاية ولا ميراث بينهما  
فهذا والله أعلم كان  
لها الخيار إذا عتقت  
مالم يصحها زوجها بعد  
العتق ولا عتق تأتت  
الخيار شيئا ينفع إلا  
قول حفصة زوج

(ميراث ولد الملاعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذامات ولد الملاعة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل وأخوته لأمه حقوقهم ونظرنا ما بقي فإن كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثا لوالى أمه وإن كانت عربية أو لأولادها كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس يقولون فيها الأفي خصلة واحدة إذا كانت أمه عربية أو لأولادها ردوا ما بقي من ميراثه على عصبة أمه وكان عصبة أمه عصبة واحسبوا فيه برؤية ليست بناتبة وأخرى ليست بما يقوم بها حجة وقالوا كيف لم يجعلوا عصبة أمه كما جعلتم مواليه موالى أمه قلنا بالامر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرى يتم المولاة العتقة تخدم مملوكة أو ممن لا يعرف اليس يكون ولاء ولدها تبع لوالها حتى يكونوا كأنهم أعتقوا معاملة الميراث ولا هم قالوا بلى قلنا أو يعقل عنهم موالى أمهم ويكونون ألبا في التزويج لهم قالوا بلى قلنا فإن كانت عربية فتكون عصبتها عصبة ولدها فيموتون عنهم ويرثون بناتهم قالوا قلنا فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبة في ولد مولاتهم وكان الأخوال لا يقومون ذلك المقام في بنى أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والاصل الذي ذهبنا اليه واحد

(ميراث المحسوس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا إذا أسلم المحسوس وابنة الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السببين فوثرناها به وألغنا الآخر وأعظمهما أثبتهما بكل حال وإذا كانت أم أو أختا ورثناها بأنهما أم وذلك لأن الأمد تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا جمع فرضهما على هذه المنازل وقال بعض الناس أو رثتهما من الوجهين معا فقلنا لا أرى إذا كان معها أخت وهي أخت أم قال أصحابنا من الثلث بأن معها أختين أو ورثتهما من الوجه الآخر لانهما أخت قلنا أرى حكم الله عز وجل أن يجعل للام الثلث في حال ونقص ما منه بدخول الأخوة عليها ليس انما نقصها بغيرها لانيها نفسها قال بلى بغيرها نقصها قلنا وغيره اخلالها قال نعم قلنا فإذا نقصتها بنفسها أفليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به قلنا أرى إذا كانت أم على الكمال فكيف يجوز أن تعطى بنقص ما دون الكمال وتعطى أمها كاملة وأختنا كاملة وهما بندان وهذا بدن قال فقد دخل عليك أن عطيت أحد الحقين قلنا لم يكن سبيل إلى استعمالهما إلا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يجوز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرها قال فهل تجد علينا شأمن ذلك قلنا نعم قد نزع من المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وإن كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبد لانه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يحسد من قذفه ولا يجدهو إلا أحد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قالوا إني أحكم عليه أنه رقيق قلت أتى كل حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بلى في بعض حاله دون بعض لاني لو قلت لك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه أو يأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عبدا ولم يحض حرا فكيف لم تقل فيه بما روته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يعق منته بقدرا ما أدى وبحوز شهادته بقدرا ما أدى ويحذف بقدرا ما أدى ورث وورث بقدرا ما أدى قال لا نقول به قلنا وتصيره على أصل أحكامه وهو حكم العبد فما نزل به وتنعته الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تجز لنا في فرض المحسوس ما وصفتنا وأما ميراث المحسوس إلى أن أعطيناهم بأكرم ما يستوجون فلم نعتهم خفان وجه الأعتابهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكم أولاد موقوف لا لا متبعضا لأننا جعلنا بندانوا أحدا في حكم بدتين

التي صلى الله عليه وسلم لم يمسها (قال) فإن أصابها فادعت للمهالة فيها قولان أحدهما أن لا خيار لها ولا آخر لها الخيار وهذا أحب البنا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كتابين ولا معنى فيها للولين (قال الشافعي) فإن اختارت فمراقه ولم يمسها فلا صدق لها

فإن أقامت معه فالصدق للسيد لانه وجب بالعقد ولو كانت في عتقه طلاقه فلها الفسخ وإن تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من مقامها فإن كانت صبية حتى تبلغ ولا خيار لأمه حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها

(أجل العتق والخلى)

غير المجهرب والخلى من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحسبنا

(ميراث المرتد) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وهذا بقول فكل من خالف الدين الاسلام من أهل الكتاب ومن أهل الأوثان فان ارتد أحد من هؤلاء عن الاسلام برثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولادة بين المسلمين والمشركين فوافقتنا بعض الناس على كل كافر الا المرتد وحده فانه قال برثه ورثته من المسلمين فقلنا فاعدوا المرتدان يكون داخل في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فان قلت هوفي بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفيجوز أن يكون كافرا في حكمه ومثاقب غيره فيقول لك غيرك فهو كافر بحسب جعلته مؤمنا ومؤمن بحسب جعلته كافرا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شي الا جاز عليك مثله قال فانا انما صرنا في هذا الى أثر رويناه عن ابن عباس في طلب رضى الله عنه قتل المستورد ورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتا أفرأيت حكمه في سوري الميراث أحكم مشرك أو مسلم قال بل حكم مشرك قلنا فان حسبت المرتد لتقله أو لتستبنيه فأت ابنه مسلم أيرثه قال لا قلنا أفرأيت أحد اقط لا يرث ولده الا أن يكون فاته ورثه ولده انما ثبت الله عز وجل الموارث لثلاث بناء من الآباء حيث أثبت الموارث لثلاث بناء من الآباء وقطع ولاية المسلمين من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فان كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وأدامت الرجل وترك أخاه لايه وأمه وجهه فان أبا حنيفة كان يقول المال كله للجد وهو غيرة الاب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون الجد غيرة الاب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضى الله عنه الا لا النصف والجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه الميزة (قال الشافعي) واذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لايه وأمه فالأول بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وأبو بكر الصديق رضى الله عنه جعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عباس وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يسمون أنه القياس وليس واحد من القولين قياس غير أن طرح الأخ بالجد بعد من القياس من أثبت الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنهم مجتمعون معنا عليها منها أنك تحجبون بهنى الأم وكذلك ميزة الأب ولا تفصونه من السدس وكذلك ميزة الأب وأنت تسمونه أبا فقال الشافعي فقلت انما حجبنا بهنى الأم خيرا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نجيب بنى الأم ثبت ابن ابن متسقة وهذه وإن وافقت مزية الأب في هذا الموضع فلم يحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره اذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره فاما يا أبا الانقص من السدس فانما لا تنقصه خيرا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرأيتنا وأياك أقمنا مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فحق وأنت تلزم من يئنا وبين آدم اسم الابوة واذا كان ذلك ودون أحد هدم أب أقر بسنه ثم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو كافرا والموروث مشكولا أو كان الموروث حرا والاب مملوكا فلو كان انما ورثناهم الابوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمتناهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خيرا لا بالاسم فقال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما منما =

سفيان بن عيينة عن  
معمر عن الزهري عن  
ابن المسيب عن عمر  
رضي الله عنه أنه أجل  
العين سنة (قال)  
ولا أحفظ عن اقتنه  
خلافنا في ذلك فان  
جامع والافرق بينهما  
وان قطع من ذكره  
فبقي منه ما يقع موقع  
الجماع أو كان خنثى  
يول من حيث يول  
الرجال أو كان يصيب  
غيرها ولا يصيبها  
فسألت فرقة أحلته  
سنة من يوم رافعا البنا  
(قال) فان أصابها  
مرة واحدة فهي  
أمراته ولا تكون  
أصابتها الا بأن يغيب  
الحشفة أو ما بقي من  
الذكر في الفرج فان  
لم يصبا خبرها السلطان  
فان شاعت فراقه  
فسخ كتحا جهنم  
طلاق لانه اليها دونه  
فان أقامت معه فهو  
رث لحقها فان فارقها  
بعد ذلك ثم راجعها  
العدة ثم سألت أن  
يؤجل لم يكن ذلك لها  
(قال المزني) وكيف  
يكون عليها عدة ولم  
تكن أصابة وأصل

المرتد بخارج من معنى حكم الله تبارك وتعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين إلا أن  
الذي رزعت لمزك أن تكون قد خالف الأثر لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يتبع ميراث ولده ليمانوا  
وهو لو رث ولده لمعنى أبي أن يورثه ولده إذا كان عنده تخالف الغير من المشركين ولو جاز أن يورثه ولا يرثهم  
كان في مثل معنى ما حكمه معاوية بن أبي سفيان وتابعه عليه غيره فقال رث المشركين ولا يرثونا كما يحل  
لنناشئهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرأيت أن اخبر علياً أحدكم هذا من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم  
سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روي عن معاذ بن جبل شبيهه وقد قاله معاوية  
ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يحكم به على أهل الأوثان والتبساء  
اللاتي يحلن للسليمن نساء أهل الكتاب لأنساء أهل الأوثان فقال لمعاذ بن جبل ولعاقبة ولهم ما فقه وعلم فلم  
لموافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون  
أراد به الكفار من أهل الأوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب وأورث المسلم من الكافر ولا ورث  
الكافر من المسلم كما قول في نكاح نسائهم قال لا يكون ذلك لأنه إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث  
المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من سميناع أن الحديث يحتمل به قال إنه  
قل حديث الأوهو يحتمل معاني والاحاديث على ظاهرها لا تحال عنه إلى معنى تحتمله الأدلة عن حديث  
عنه قلنا ولا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلت من هذا حجة عليك في ميراث المرتد  
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

== قياس والقول الذي اخترت أن يعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والاخت لا إذا طلبا  
ميراث الميت أي بدين بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما قال وما ذلك قلت ليس إنما يقول الجد أنا أو  
أبي الميت ويقول الاخت أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فقراءة أبي الميت بدين معالي الميت قال بلى  
قلت فأجل أبي الميت هو الميت أيها أولى بكثرة ميراثه أنه أبوه قال بل ابنه لأنه خمسة أسداس ولأبيه  
السدس قلت وكيف حجت الاخت بالجد والاخت إذا مات الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا  
أحدهما إلا أن خرا نبي أن تحب الجد لا الخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس  
فيه ما لم يجوز ولو كان له معنى أني أن يجعل لا الخ أبدا حيث كان مع الجد خمسة أسداس ولجد  
السدس وقلت أرايت الأخوة أم شتى الغرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل للجد في كتاب  
الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا إلا من  
وجه واحد لا يشبه أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلمك إلا طرحت الأقوى من كل وجه بالاضعاف  
وإذا أقرت الاخت وهي لا بأم وقد ورث معها العصبية لا الخ لأن الأب أحق به فان أحق به كان بقوله نقطه  
نصف ما هو في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا  
يؤخذ وكان ابن أبي السلي لا يعطيه عما في يدها شيا لأنها أقرت عما في يدى العصبية وهو سوا في الورثة  
كلهم ما فالاجمعا (قال الشافعي) وإذا مات الرجل ورثت أخته لأبيه وأمه وعصته فأقرت الاخت  
بأن القياس أن لا يأخذ شيا وهكذا كل من أقر به وورث فكان إقراره لا يثبت نسبة القياس أن لا يأخذ  
شيا من قبل أنه إنما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لأنه إذا كان وارثا بسبب كان موروثا  
به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا به لم يجر أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من  
رجل بألف فجعله المقر له بالبيع لم ينطه الدار وإن كان باعها فقد كان أقر بأنها قد صارت ملكا له وذلك  
أنه لم يقر أنها كانت ملكا له إلا وهو ملوك عليه بهائى فلما سقط أن تكون ملوكه على شئ سقط إقراره  
ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيضلفان في ثمنه (١) وقد تصادقا على أنه ملك المالك إلى ملك المشتري ==

قوله لو استع رجل  
بامرأته وقالت يصني  
وطلق فلها نصف المهر  
ولا عدة عليها (قال  
الشافعي) ولو قالت لم  
يصني وقال قد أصبتها  
فالقول قوله لا تهاز به  
فصح نكاحها وعليه  
اليمين فإن نكل وحلفت  
فرق بينهما وإن كانت  
بكر أريها أربعين  
النساء عدولا وذلك  
دليل على صدقها  
فإن شاء أحلفها ثم فرق  
بينهما فإن نكلت وحلفت  
أقام معها وذلك أن  
العذرة قد تعقد فيما  
يزعم أهل الخبرتها  
إذا لم يبالغ في الإصابة  
(قال الشافعي) وللرأة  
الخيار في المحبوب وغير  
المحبوب من ساعتها  
لأن المحبوب لا يجامع  
أبدا واختص ناقص  
عن الرجال وإن كان  
له ذكر إلا أن تكون  
علقت فلا خيارها وإن  
لم يجامعها الصبي أجل  
(قال السرخي) معناه

(١) قوله وقد تصادقا  
على أنه ملك المالك الخ  
لعله على أنه نقل ملك  
المالك وحرر كتبه  
مصححه

وفما رويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقلنا لا يؤخذ مال المرتد عن حثي  
 ميت أو يقتل على رذته وإن رجع إلى الإسلام كان أحق بحاله وقال بعض الناس إذا ارتد فلعن بدار  
 الحرب قسم الإمام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبره وجعل دينه المؤجل حالا  
 وأعطى ورثته ميراثه فقيل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما حكما في دار السنة والهجرة  
 في أمرأة المفقود الذي لا يسع له بخير والأغلب أنه قد مات بأن تترى امرأته أربع سنين ثم أربعة أشهر  
 وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف تحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأته وقد عكس أن يكون حيا وهم لم  
 يحكموا في ماله بحكم الحياة إنما حكموا به لغنى الضرر على الزوجة وقد فترق نحن وأنتم بين الزوج  
 وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فترغم أنه إذا كان عينا فترقم بينهما ثم صرت براء إلى أن حكمت  
 على رجل في إوارت بطرسوس فاستمع بحلة الروم ونحن نرى حيا بحكم الموقف في كل شيء في ساعة من  
 نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من علمك عندك اتباعه فمما عرفت  
 أنكرت وقالوا إن القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهك لبسه ولد وله أخت فلها  
 نصف ما ترك وقال جسر وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فاتمنا نقل ملك الموت إلى الأحياء والموتى  
 خلاف الأحياء ولم ينقل ميراث من حي إلى حي فنقلت ميراث الحي إلى الحي وهو خلاف حكم الله  
 تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قوله هذا خير قال ما فيه خير  
 ولكي قلته قياسا قلت فأين القياس قال الأثر أي لو وجدته في هذه الحال قلته فكان ميتا قلت

= فلما يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر به بالسبب وقد أحطنا  
 أنه لم يقر به من دين ولا وصية ولا حق على المقر به إلا الميراث التي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثا وإذا  
 لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت أن يكون وارثا وإذا مات الرجل وترك امرأته وولدا لم يقر  
 بحيل امرأته ثم حجات بولد بعد موته وجاءت امرأته تشهد على الولادة فإن أحضفت كان بقول لأقبل  
 هذا ولا ثبت نسب ولا أورثه شهادة امرأته وكان ابن أبي ليلى يقول أن ثبت نسب وأورثه شهادة واحد  
 وهذا يؤخذ (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنكر ابنه ولدا حجات بأربع  
 نسوة يشهدن أنهم أولاده كان نسب ثابتا وكان وارثا ولا قبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لأن  
 الله عز وجل ذكر شاهدتين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث أحازهما مقام رجل فلما أجزا النساء  
 فيما قسبت عنه الرجال لم يجز أن يجيزهن إلا بأربعها قياسا على ما وصفت وبجمله هذا القول قول عطاء بن أبي  
 رباح وإذا كان لرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات  
 ولم يسن ذلك فإن أحضفت قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في  
 نصف قيمته وكذلك أمهاتهما به تأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى  
 كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) وإذا كان لرجل أمتان لا زوج واحدة  
 منهما فولد تاولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولم يعرف أيهما أقرب فأنزلهما القافة فإن أحضروا  
 أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أولاد تعتق عونه وأرقنا الآخر وإن لم يكن قافة أو كانت  
 فأشكل عليهم لم يجعل ابنه واحدا منهما وأقر عنايتهما فأيها من حجهما أعقتناه وأمه بأنهم أولاد وأرقنا  
 الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البنية  
 أنهادا جدهما والذي في يديه منكرك لذلك فإن أحضفته كان يقول لأقضي بشهادته حتى يشهدوا  
 أن الجذر كهما إنا لآل به ولاي صاحبه لا يعلمونه وأرنا تغييرهما ثم توفي أو هذا وترك نصيبه منهما لهذا  
 ميراثا لا يعلمونه وأرنا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي =

عندي صي قد بلغ  
 أن يجامع مثله (قال  
 الشافعي) فإن كان  
 خفي يقول من حيث  
 يقول الرجل فهو رجل  
 بتزويج امرأته وإن  
 كانت هي تقول من  
 حيث تقول المرأة فهي  
 امرأته تزويج رجلان  
 كان مشكلا لم يزوج  
 وقيل له أنت أعلم  
 بنفسك فأيهما شئت  
 أنكنتك عليه ثم  
 لا يكون للغيره أبدا  
 (قال المزني) فأيهما

تزوج وهو مشكك  
 كان لصاحبه اختيار  
 لنقصه قياسا على قوله  
 في انصافه الذكران  
 لها فيه اختيار لنقصه

(الاحصان الذي به  
 يرجع من زنى) من  
 كتاب التعريض بالخطبة  
 وغير ذلك

(قال الشافعي) وجه  
 الله تعالى فإذا أصاب  
 الحر البالغ وأصبحت  
 الحرة البالغة فهو  
 احصان في الشرك  
 وغيره لأن النبي صلى  
 الله عليه وسلم رجم  
 يهود بن زينا فلما كان  
 المشرك لا يكون محصنا

كما قال بعض الناس  
لما رجع صلى الله عليه  
وسلم غير محسن

(الصداق) مختصر  
من الجامع من كتاب  
الصداق ومن كتاب  
النكاح ومن كتاب  
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ذكر الله  
الصداق والاجر في كتابه  
وهو المهر قال الله  
تعالى لا جناح عليكم  
ان طلقتم النساء ما لم  
تمسوهن أو تفرضوا  
لهن فريضة فقد أن  
عقده النكاح بالكلام  
وأن ترك الصداق  
لا يشدها فلو عقد  
بجهول أو بجهل ثبت  
النكاح ولها مهر  
مثلها وفي قوله تعالى  
وأنبتم إحداهن  
قطارا دليل على أن  
لا وقت للصداق يحرم  
به لتركه التهيؤ  
التكثير وتركه حد  
القليل وقال صلى الله  
عليه وسلم أدوا العلائق  
قبل يا رسول الله وما  
العلائق قال ما تراضى  
به الأهليون (قال)

قد علمت أنك اذا اقتلته مات فأنت لم تقتله فأين القياس انما يقتله لو أمته فأنت قتله ولو كنت بقولك  
لو قدرت عليه قتله كقاتله لزمك اذا رجع الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم البيت فتنفذ عليه حكم  
الموتى قال ما أفعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أولا وهو حي ثم زعمت أنك ان حكمت عليه بحكم  
الموتى فرجح تأبوا وأولده قائم ومدبره قائم وفي يدغريه ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين وفي  
يد أبيه ميراثه فقال لك رد على مالي وهذا غري يقول هذا ماله بعينه لم أغیره وأنا هو الى عشرين  
وهذه أولدى ومدري بأعيانها قال لا أرد عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا فكيف رددت عليه ما في  
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يدغريه وأم وأولده ومدبره ماله  
بعينه فكيف نقضت الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خيرا أو قاسا قال ما قلته خيرا ولكن قلته  
قياسا قلنا فاعلى أى شئ قسمته قال على أموال أهل البني يصيبها أهل العدل فان تاب أهل البني  
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يغرهم أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل  
العدل لأهل البني قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا  
لأهل البني أم وأولده ومدبرهم ما على صاحبهما وقلت لا يعتقان ولا يملكهما غير صاحبهما وليس هكذا  
قلت في مال المرتد

### (ميراث المشرك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان المشرك زوج وأم وأخوان لاب وأم وأخوان لام فللزوج النصف  
وللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لم يسقط حكمه صار وبني أم

= في يده ولا يقسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان  
لا نعلم في قول أبي اللي ولكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول أبي اللي وقال أبو يوسف أسكنه  
ولا يقسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يد الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جد هما إلى  
أبيهما ولم تقم البينة كثر من ذلك والذي في يده الدار منكر فبنت بهادار الجد هما ولم أقسمهما بما حق  
ثبت البينة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لا في لأدري أهل معهما ورثة أو أحباب دين أو وصايا  
وأقبل البينة اذا قالوا مات جد هما ورثا لوارثه غيرهما ولا يكونون بهذا شهداء على ما يعلون  
لأنهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على التسبب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على  
العدل ولا قيلهم اذا قالوا لا نعلم وارثا غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل الخبرة بالشهود على الذين  
يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خطبة أو خبرة  
بجوار أو غيره فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى البت معنى البت وإذا توفي  
الرجل وترك امرأته وترك في يده متاعا فان البينة كان يحدث عن جاد عن ابراهيم أنه قال ما كان  
الرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة  
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا الملق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف  
وقال بعد ذلك لا تكون للمرأة الا ما يجهز به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجلا تاجر عنده متاع البيت من  
تجارته أو صنائع أو تكون يده عن درجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتنازع البيت  
كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا ان يقوم لاحدهما بعتن دعواه ولو طلقها في دارها كان  
أمرهما على ما وصفت لك في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه  
قبل أن يفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعضهما فإن اختلف في ذلك نورثهما بعد  
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج والزوجة فهو كذلك كله فن أقام البينة على =



معا وقال بعض الناس مثل قولنا الأناهم فقالوا لا يشركهم بنو الأب والام واحجوا وعلنا بنان أحجاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا لا يشركنا قول من  
 قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بنى الأب والام قد يكونون مع بنى الأم فيكون الواحد منهم الثلثان والجماعة  
 من بنى الأم الثلث ووجدنا بنى الأب والام قد يشركهم أهل الفرائض فيأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم  
 فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كالأعلى  
 حكمه لا نأوان جمعهم الأم لم نعظمهم دون الأب وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم فقنا  
 أنما أثمر كناهم مع بنى الأم لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب فإذا سقط حكم الأب كان كأن لم يكن ولو  
 صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم وأكثر قال فهل يحد مثل ما وصفت من أن يكون  
 الرجل مستعلا في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعلا فيها قلنا نعم قال وما ذلك قلنا ما نحن ونحن  
 والخلف فيه صاحب من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فيحل الزوج قبله ويكون  
 مبتدئا لتكاها وتكون غنمه على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحد ولا الثنتين كما  
 يهدم الثلاث لأنها كان له معنى في إحلال المرأة لهم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل الأبه ولما  
 لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجهما نكاح قبل زوج كما كانت تحل ولو لم يطلقها لم يكن له  
 معنى فلنستعمله قال أنا نقول هذا خبرا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وقياما كما وصفت لانه  
 قد خالف عمر فيه غيره قال فهل يحد في هذا في الفرائض قلت نعم الأب عوت ابنه والابن أخوة فلا يرثون

== شئ من ذلك فهو له ومن لم يعمد به فالبقياس الذي لا يحدرا حدة على الفقه له على الإجماع عليه أن  
 هذا المتاع في أيديهم ما معاهو بينهم ما نصفا كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جاعا فيكون بينهما  
 نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل المتاع والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقم على الرجل  
 السيف والرغ والدرع قيل فذلك الرجل متاع النساء والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقم على الرجل  
 البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال ليس يقضى لكل بما أقم عليه البينة فإذا قال بلى  
 قيل أليس قد زعمت وزعم الناس أن كسوة النسي في يد المتنازعين يشترك لكل النصف فان قال بلى  
 قيل كانت له البينة فان قال بلى قيل فلم يجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليه  
 الظنون وترك الظاهر قيل لا فاقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيا معا فان  
 زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فاقول في رجل غيره وسرو رجل  
 موسر تداعيا فاقولوا ولو قال فان زعمت أنك تجعله للوسر وهو في أيديهما معا خالف مذهب الإمامة وإن  
 زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة وإذا  
 أسلم الرجل على يد الرجل والمرأة وعاقده ثمت ولا وارثه فان أباحنفة كان يقول ميراثه لبلنا ذلك  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان  
 ابن أبي ليلى لا يرثه ثمتا بطرف عن الشعبي أنه قال لولاء الأندلس نعمة اللبث ابن أبي سليم عن أبي  
 الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يد الرجل فيموت ويترك مالا فهو له  
 وإن أتى فليت المال قال أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض  
 وإلى ابن عمه فمات وترك مالا فسألا وإن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل  
 على يد الرجل والمرأة ثمت لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأمّا الولاء لمن أعتق  
 وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق والآخر أن لا يقول الولاء عن أعتق وهذا  
 مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قبة وإن قلت  
 مثل الفلاس وما أشبهه  
 وقال صلى الله عليه  
 وسلم لرجل التمس ولو  
 خاتما من حديد  
 فالتمس فلم يجد شيئا  
 فقال هل معك شيء من  
 القرآن قال نعم سورة  
 كذا وسورة كذا فقال  
 قذروا حتى جاءكم عود  
 من القرآن ولعن أن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال من استحل  
 بدرهم فقد استحل  
 وأن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قال  
 في ثلاث قبضات زيب  
 مهر وقال ابن المسيب  
 لو أصدقها سويا جاز  
 وقال زيبعة درهم  
 قال قلت وأقل قال  
 ونصف درهم قال  
 قلت فأقل قال نعم  
 وجبة حنطة أو قبضة  
 حنطة (قال الشافعي)  
 فما إذا كان يكون غنما  
 لشيء أو مسعى بشئ أو  
 أجرة لشيء جاز إذا  
 كانت المرأة مالكة  
 لامرها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا ولم يرث الأب من قبل أن حكم الأب قذراً وما زال حكمه كأن يكن لم يكن فلم تنتههم الميراث به إذا صار لا حكم له كما تنتههم به إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافراً أو معولاً قال فهذا لا يرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا وليس انما ننظر في الميراث الى القرينة التي بدلت فيها بحقوقهم لانظر الى حالهم قبلها ولا بعدها قال وما معنى ذلك قلت لم يكن قاتلاً ورث وإذا صار قاتلاً لم يرث ولو كان معولاً كافراً لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال هذا هكذا قلنا فنظرنا الى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في القرينة أسقطناه ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا الى بني الأم

### (كتاب الوصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسمعه منه وذكر الربيع في أوله وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحدولده وذكر بعد تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً وهو

### (باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيأمرني عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية أن قوله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ له مال يحتمل ما امرئ أن يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده ويحتمل ما المعروف في الاخلاق الا هذا الامن وبه الفرض

### (باب الوصية بمثل نصيب أحدولده أو أحدورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحدولده فان كانوا اثنين فله الثلث وان كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحدولده وان كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملاً الا أن يشاء الا أن يسلم له السدس (قال) وانما ذهبت اذا كانوا ثلاثة الى أن يكون له الربع وقد يحتمل أن يكون له الثلث لانه يعلم أن أحدولده الثلاثة يرثه الثلث وانه لما كان القول يحتمل أن يكون أراد أن يكون كأحدولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحدولده جعلت له الاقل فأعطيته لانه لا يهمل القين ومنعته الثلث وهكذا قال أعطوه مثل نصيب أحدولدي فكان في ولده رجال ونساء أعطيته نصيب امرأته لانه أقل وهكذا لو كان ولد ابنه وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحدولدي أعطيته السدس ولو كان ولد الابن اثنين أو أكثر أعطيته أقل ما يصيب واحد منهم ووقال له مثل نصيب أحد ورثتي فكان في ورثته امرأته ثمة ولا ورثته يرث أقل من ثمة أعطيته اياه ولو كان له أربع نسوة يرثه ثمة أعطيته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عصبه فوفروا أعطته مثل نصيب أحدهم وان كان مهماماً ألفهم وهكذا لو كانوا موالى وان قل عددهم وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطته أبداً الأقل مما يصيب أحدورثته ولو كان ورثته اخوة لأب وأم وأخوة لأب وأخوة لأم فقال أعطوه مثل نصيب أحد اخوتي أو له مثل نصيب أحد اخوتي فذلك كله سواء ولا تطل وصيته بأن الاخوة للأب لا يرثون ويعطى مثل نصيب أقل اخوته الذين يرثونه نصيباً ان كان أحد اخوته لأم أقل نصيباً أو بني الأم والأب أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارثي نظر من يرثه فأبهم كان أكثره ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فان جاوز نصيبه الثلث لم يكن له الا الثلث الا أن يشاء ذلك الورثة وهكذا قال أعطوه أكثر مما يصيب أحد من ميراثي أو أكثر نصيب أحدولدي أعطى ذلك حتى

### (الجعل والاجارة)

من الجامع من كتاب  
الصدوق وكتاب النكاح  
من أحكام القرآن  
ومن كتاب النكاح  
القديم

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى وإذا أنكح

صلى الله عليه وسلم

بالقرآن فلو نكحها على

أن يعلمها قرأنا أو يأتينا

بعدها الا بق فعلها

أو خاها بالآتي ثم

طلقها قبل التناول

رجع عليها بنصف

أجر التعلیم (قال

المرزقي) ونصف أجر

الحمي بالآتي فان لم

يعلمها أو لم يأتها بالآتي

رجعت عليه بنصف

مهر مثلها لانه ليس له

أن يتصلوا بها يعلمها

(قال المرزقي) وكذا

لو قال نكحت على

خطبة ثوب بعينه

فهذا الثوب فلها مهر

مثلها وهذا أصح من

قوله لو مات رجعت في

ماله بأجر مثله في تعليمه

(صدق ما يزيد به  
ونقص من الجامع  
وغبر ذلك من كتاب  
الصدق وسكاك القديم  
ومن اختلاف الحديث  
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه

الله وكل ما أصدقها  
فلكته بالقدرة وضمنته  
بالدفع فلها زيادة وعليها  
نقصانه فإن أصدقها  
أمة أو عبد أصغر من  
فكرها أو أوعين فأصرا  
ثم طلقها قبل الدخول  
فعلينا نصف قيمتهما يوم  
قبضهما إلا أن نشأه  
دفعهما ما زاد من فلا  
يكون له الا ذلك الآن  
تكون الزيادة غيرتهما

بأن يكونا كبيرا كبيرا  
بعيد أو الصغير يصلح  
لما لا يصلح له الكبير  
فيكون له نصف قيمتهما  
وان كانا نصفين فله  
نصف قيمتهما الآن  
يشاء أن يأخذهما  
ناقصين فلس لها  
منعه الآن يكونا  
يصلحان لما لا يصلح له  
الصغير في نحو ذلك

وهذا كله ما لم ينقض

له القاضي بنفسه

فتكون هي حيث شئت

يستكمل الثلث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيبا أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيبا  
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابني فان كان مائة أعطيت ثلثمائة فأكون أضعت المائة  
التي تصيب غيرانه مرة ثم مررت بالأضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف واربعة لم أرع لي أن أنظر  
أصل المرات فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من  
أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى له لاني اذا أعطيت له أقل فقد أعطيت ما أعلم أنه أوصى  
له به فأعطيت باليقين ولا أجاز ذلك لأنه شئ والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بحجز من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا  
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لان كل شئ جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة  
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءا ففلان من  
مالي أو حظا أو نصيبا ولو قال لفلان قليل كثيرا ما عرفت لكثيرا حيدا وذلك اني لو ذهبت الى أن أقول  
الكثير كل ما كان له حكم وجددت قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره  
فكان مثقال ذرة قليلا وقد جعل الله تعالى لها حكاير في الخير والشر ورأيت قليل مال الاكسين وكثيره  
سواء بقضى بأداءه على من أخذ غصبا أو نعدا أو استهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلا  
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلا وفيها زكاة وذلك قد يكون قليلا على كل موقع  
عليه اسم قليل وقطع عليه اسم كثير فلا يمكن للكثير حذ بعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك  
الى الورثة وكذلك لو كان حيا فافر رجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك اليه حتى لم يسم شيئا ولم يحدد فذلك  
الى الورثة لاني لا أعطيه بالثبوت ولا أعطيه بالايقين

### (باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبدان رقيق أعطوه أي عبد شاة أو  
لو قال أعطوه شاة من غني أو بعير من ابل أو حمار من حمري أو غلام من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك  
شاة أو بعير أو حمار أو غلام أو راس من رقيق أعطوه أي رأس شاة من رقيقه  
ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا معيا أو غير معيب وكذلك اذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاة أو أنثى  
أو ذكر أصغره كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه بسفيرا من الرقيق ان شاة أو كبيرا ولو أوصى فقال أعطوه  
رأسا من رقيق أو دابة من دوابي فاشترى رقيقه رأس أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى له به  
وأكثر الموصي له ذلك فقد ثبت الموصى له عبد أو رأس من رقيقه فبعطيه الورثة أي ذلك شاة أو بليس عليه  
مامات ما حمل الثلث ذلك كل أو وصى له بمائة دينار فله من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه  
ما حمل ذلك الثلث وذلك ما جعل المشية فيها يقطع به اليهم فلا يرون حتى يعطوه الا أن يهلك ذلك كله  
فيكون كهلاك عبد أو وصى له ببعينه وان لم يبق الا الواحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وان  
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

### (باب الوصية بشئ مسمى لا بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطوا فلانا شاة من غني أو بعير من ابل أو عبد من رقيق  
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شاة من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لانه أوصى له بشئ

مسمى إضافة إلى الملكة لا يملكه وكذلك لأوصى له وله هذا الصنف فهل لأوصى به قبل موته بطلت الوصية له ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه شيء بطلت ذلك الصنف إلا واحدا كان ذلك الواحد لأوصى له إذا حله الثالث ولو مات فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهبه ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصي له استهلك الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان القول قول الورثة وعلى الموصي له البينة فإن جاءها قبل الورثة أعطوه ما شئت مما يكون مثله غنا لاقبل الصنف الذي أوصى به والقول في غنمه قولكم إذا جئتم بشيء يحتمل واحلفوا له الآن يأتي بسنة على أن أقضه غنا كما مبلغ غنمه كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجنبي كان لأوصى له أن يرجع على مستهلكه من كان بمن أي شيء سلمه له الوارث منه فإن أخذ الوارث منه غنم بعض ذلك الصنف وأفلس ببعضه رجع الموصي له على الوارث بما أصاب ما سلم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كانه أخذ نصف غنم فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمتها درهمان فراجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أي شاة شئت كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة ضائنة أو ماعزة وهكذا لو قال وأعطيكم تيسا أو كبشاً لم يكن ذلك لهم لأن المعروف إذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بعيرا أو ثوراً من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة لأنه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الأفراد وهكذا لو قال أعطوه عشرة أيتام من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكراً وهكذا لو قال أعطوه عشرة أجمال أو عشرة أنوار أو عشرة آتياص لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الأصناف ولو قال أعطوه عشر من غنمي أو عشر من ابني أو عشر من أولاد غنمي أو ابني أو بقري أو قال أعطوه عشر من الغنم أو عشر من البقر أو عشر من الأبل كان لهم أن يعطوه عشر إناث أو إناثا كلها أو إناثا ذكراً كلهم وإن شاءوا ذكراً أو إناثاً لأن الغنم والبقر والأبل جاع يقع على الذكور والإناث ولا شيء أو من شيء ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في بادون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الإناث والعنقير والذكور والأبل جاع يقع على الذكور والإناث ولو قال أعطوا فلان من مالي ذبابة قبل لهم أعطوه إن شئت من الخيل أو البغال أو الخير أي ذكراً لأنه ليس الذكر منها وبولي باسم الدابة من الأنثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكراً من الدواب لم يكن له إلا ما أوصى به ذكرها كان أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً أعف كان أو مميئاً معياً كان أو سليماً والله تعالى الموفق

### (باب الوصية بشيء مسمى فهل بعينه أو غيره عنه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلاث من واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق بثلاث ذلك الشيء أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلاثه أو أرض كذلك فالثلث الباقي للموصي به إذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

### (باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلاناً كلاب من كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لأن الموصي له يملكه بغير غنم وإن استهلكه الورثة ولم يعطوه إياه أو غيرهم لم يكن له غنم يأخذه لأنه لا غنم للكلب

ضامنة لما أصابه في يديها فإن طلقها والقتل مطلة فأراد أخذ نصفها بالطلع يمكن له ذلك وكانت كالجارية الجلبى والشاة الماخض ومخالفة لهما في أن الاطسلاخ لا يكون مغيراً للقتل عن حالها فإن شئت أن تدفع إليه نصفها فليس له إلا ذلك وكذلك كل شجر إلا أن يرقل الشجر فيصير قماماً فلا يلزمه وليس له ترك الشجرة على أن يستحبها ثم تدفع إليه نصف الشجر لا يكون حقه مجهولاً فتخروا إلا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها إلى أن تجرد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن الفضل والشجر يزيدان إلى الجدار وأنه لما طلقها وفها الزيادة كان محمولاً عليها وكانت هي المالكة دونها وحقه

(قال المزني) في فتيته ليس هذا عندي بشيء لأنه يجوز بيع الفضل فقد أرت فيكون ثمرها للبايع حتى يستحبها والقتل للشترى مجهولة ولو كانت مؤخره ما جاز

ولم يكن له كلب فقال أعطوا قلنا كلبا من مالى كانت الوصية باطلة لانه لس على الورثة ولا لهم أن يشتروا من ثلثه كلبا يعطوه اياه ولو استوهوه وفهب لهم لم يكن داخل في ماله وكان ملكا لهم ولم يكن عليهم أن يعطوا ملكهم للوصية والوصى لم يملكه ولوقال أعطوه طبلا من طبولى وله الطبل الذى يضرب به الحرب والطبل الذى يضرب به اللهو فان كان الطبل الذى يضرب به اللهو يصلح لشي غير اللهو قيل الورثة أعطوه أى الطبلين شتم لان كلا يقع عليه اسم طبل ولم يكن له الا احد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من الاخر وهكذا لوقال أعطوه طبلا من مالى ولا طبل له ابتاع له الورثة أى الطبلين شاؤا بما يحوز به فيه وان ابتاعوا له الطبل الذى يضرب به الحرب فن أى عود أو مسفر شاؤا ابتاعوه ويستاعونه وعليه أى جلد شاؤا مما يصلح على الطبول فان أخذوه بمجلة لا تعمل على الطبول لم يحوز ذلك حتى يأخذوه بمجلة يتخذ مثلها على الطبول وان كانت أدنى من ذلك (١) فان اشتري له الطبل الذى يضرب به فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طبلا فان كان الجندان اللذان يجعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ بمجلته وان كانا لاصحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدن وان كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلده أخذته الورثة ان شاؤا بلا جلد وان كان الطبل الذى يضرب به لا يصلح الا للضرب لم يكن الورثة أن يعطوه طبلا الا طبل الحرب كالبو كان أوصى له بأى دواب الارض شاه الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيرا ولوقال أعطوه كبرا كان الكبر الذى يضرب به دون ماسواه من الطبول ودون الكبر الذى يتخذونه النساقي رؤسهن لانهن انما سمين ذلك كبرا تشبيها بهذا وكان القول فيه كما وصفت ان يصلح لغير الضرب جازت الوصية وان لم يصلح الا للضرب لم تجز عندي ولوقال أعطوه عودا من عوداى وله عودان يضرب بهما عودان قسي وعصى وغيرها فالعود اذا وجهه المتكلم للعود الذى يضرب به دون ماسواه مما يقع عليه اسم عود فان كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الا أقل مما يقع عليه اسم عود أو مسفره بلا وزن وان كان لا يصلح الا للضرب بطلت عندي الوصية وهكذا القول فى المزامير كلها وان قال من مزاميرى أو من مالى فان كانته من مزاميرتى فأما شاؤا أعطوه وان لم يكن له الا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وان قال من مزامير من مالى أعطوه أى مزامير شاؤا نأى أو قصبة أو غيرها ان صلحت لغير الزمر وان لم تصلح الا للزمر لم يعط منها شيأ ولو أوصى رجل لرجل بحجرة نجر بعينها فمات أهر بق الحجر وأعطى طرف الحجرة ولوقال أعطوه قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة أو ليس له منها شي فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شاؤا صغيرة أو كبيرة عربية أو أى عمل شاؤا اذا وقع عليها اسم قوس نرجى بالنبل أو النشاب أو الحسيان ومن أى عود شاؤا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاهى أو قوس نداف أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لان من وجه بقوس فاعا يذهب الى قوس رجي بما وصفت وكذلك لوقال أى قوس شتم أى قوس الذى نأشتم ولكنه لوقال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه ان شاؤا قوس نداف أو قوس قطن أو ماشاؤا انما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أى ماشاؤا كانت عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسيان أو قوس قطن

### (باب الوصية فى المساكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فقال ثلث مالى فى المساكين فكل من لاملأه ولا كسب يغنيه داخل فى هذا المعنى وهو لا حرار دون المالك ممن لم يتم عقته (قال) وينظر أين كان ماله فيخرج ثلثه فيقسم فى مساكين أهل ذلك البلد الذى به ماله دون غيرهم فان كثر حتى ينضمهم نقل الى أقرب البلدان له ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا لوقال ثلث مالى فى الفقراء كان

(١) قوله فان اشتري له الطبل الذى يضرب به فكان يصلح لغير الضرب وان كان الطبل الذى يضرب به اللهو يصلح لشي غير اللهو قيل الورثة أعطوه أى الطبلين شتم لان كلا يقع عليه اسم طبل ولم يكن له الا احد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من الاخر وهكذا لوقال أعطوه طبلا من مالى ولا طبل له ابتاع له الورثة أى الطبلين شاؤا بما يحوز به فيه وان ابتاعوا له الطبل الذى يضرب به الحرب فن أى عود أو مسفر شاؤا ابتاعوه ويستاعونه وعليه أى جلد شاؤا مما يصلح على الطبول فان أخذوه بمجلة لا تعمل على الطبول لم يحوز ذلك حتى يأخذوه بمجلة يتخذ مثلها على الطبول وان كانت أدنى من ذلك (١) فان اشتري له الطبل الذى يضرب به فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طبلا فان كان الجندان اللذان يجعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ بمجلته وان كانا لاصحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدن وان كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلده أخذته الورثة ان شاؤا بلا جلد وان كان الطبل الذى يضرب به لا يصلح الا للضرب لم يكن الورثة أن يعطوه طبلا الا طبل الحرب كالبو كان أوصى له بأى دواب الارض شاه الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيرا ولوقال أعطوه كبرا كان الكبر الذى يضرب به دون ماسواه من الطبول ودون الكبر الذى يتخذونه النساقي رؤسهن لانهن انما سمين ذلك كبرا تشبيها بهذا وكان القول فيه كما وصفت ان يصلح لغير الضرب جازت الوصية وان لم يصلح الا للضرب لم تجز عندي ولوقال أعطوه عودا من عوداى وله عودان يضرب بهما عودان قسي وعصى وغيرها فالعود اذا وجهه المتكلم للعود الذى يضرب به دون ماسواه مما يقع عليه اسم عود فان كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الا أقل مما يقع عليه اسم عود أو مسفره بلا وزن وان كان لا يصلح الا للضرب بطلت عندي الوصية وهكذا القول فى المزامير كلها وان قال من مزاميرى أو من مالى فان كانته من مزاميرتى فأما شاؤا أعطوه وان لم يكن له الا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وان قال من مزامير من مالى أعطوه أى مزامير شاؤا نأى أو قصبة أو غيرها ان صلحت لغير الزمر وان لم تصلح الا للزمر لم يعط منها شيأ ولو أوصى رجل لرجل بحجرة نجر بعينها فمات أهر بق الحجر وأعطى طرف الحجرة ولوقال أعطوه قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة أو ليس له منها شي فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شاؤا صغيرة أو كبيرة عربية أو أى عمل شاؤا اذا وقع عليها اسم قوس نرجى بالنبل أو النشاب أو الحسيان ومن أى عود شاؤا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاهى أو قوس نداف أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لان من وجه بقوس فاعا يذهب الى قوس رجي بما وصفت وكذلك لوقال أى قوس شتم أى قوس الذى نأشتم ولكنه لوقال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه ان شاؤا قوس نداف أو قوس قطن أو ماشاؤا انما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أى ماشاؤا كانت عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسيان أو قوس قطن

مثل المساكن يدخل فيه الفقير والمساكين لان المسكين فقير والفقير مسكين اذا أقر الموصى القول هكذا ولوقال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة والفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يفتيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذي بين أظهرهم ماله وفقراء هم أول من أعطى في فقراء أو مساكين فانما أعطى لغنى فقرا أو مسكنة فخطرت في المساكين فان كان فقههم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة خمسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة مائة ومن الذي يخرجهم خمسون سهما وهكذا انصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا ما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فاذا نقلت من بلد الى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته أو لم يكن لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى بفقراء ومساكين فأعطى أحسن الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لانا قد علمنا أنه أراد صنفين فخر أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لان أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصصا واحدا ان كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وان كان الثلث فثلث الثلث لانه حصصا واحدا وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة ضمن ان وضعه في أقل منهم حصصا ما بقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعمهم ولا يضيّق عليه أن يجتهد فيضعه في أحوالهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار اذا خص أن يخص قرابة الميت لان اعطاه قرابته يجمع أنهم من النصف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلتها وأواب

### (باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يتبدى منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل ماله في بلد في مكاتبه أهله (قال) وان قال يضعه منهم حيث رأى فكيف قلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فان قال يعتق به عن رقاب لم يكن له أن يعطي مكاتبه درهمهما وان فعل ضمن (١) وان بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فان فعل ضمن حصصا من تركه من الثلث وان لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين بجدهما ثمانا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر من حاجتي بذهب في رقتين ولا يحبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكر أو أنثى وأحب الى أن ترك الرقاب وخبرها وأجرها أن يفتل من سبيهم ملكه وان كان في الثلث سعة تحتمل أكثر من ثلاث رقاب فليل أيهما أحب اليك أقلل الرقاب واستغلاؤها أو اكثارها واسترخاها قال اكثارها واسترخاها أحب الي فان قال ولم قيل لانه يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ويزيد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

### (باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة قصاصا كالقول في القسراء والرقاب وفي أقل ما يعطى الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطى من له الدين عليهم أحب الي ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصا وليس كذلك الغراس لانه ثابت في الارض فله نصف قيمتها وأما الحرث فزادتها فليس عليها أن تعطى نصف ما زاد في ملكها إلا أن تشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو وابت الامه في يديه أو تبت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لا يحدث في ملكها فان شئت أخذت أنصافها ناقصة وان شئت أخذت أنصاف قيمتها يوم أصدقها (قال المزني) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وان بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعدو بلغ أقل من رقتين كذا في النسخ بزائدة فقط أقل من في الموضوعين والظاهر أنهم ما من زيادة التامخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه معصمه

## (باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطاه من أراد الغزو لا يجزى عندي غيره لأن من وجهه أن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله والقول في أن يعطاهم غزاه من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنهم لا يختلف وفي أقل من يعطاه وفي محاورته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله أو في سبيل الخير أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء وفقراء والمساكين وفي الرقاب والعلمانيين والغزاة وإن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعترفهم أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم فإن لم يفعل لأوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجد محبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب البلدان به ممن فيه ذلك الصنف فيعطونه

## (باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فإن بلغ ثلثه حجته من بلده أحج عنه رجل من بلده وإن لم يبلغ أحج عنه رجل من حيث بلغ ثلثه (قال الزبيدي) الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المقات (قال الشافعي) ولو قال أجموعي فلان بمائة درهم وكانت المائة أكثر من أجزائها أعطيتها كلها وصية له كان بعينه أو بغيره عنه ما لم يكن وارثا فإن كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له إن شئت فأحج عنه بأجر مثلك وبطل الفضل عن أجر مثلك لأنها وصية والوصية لو أراث لا تحوز وإن لم تراث أجمعي عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والأجرة جمع من البوع فإذا لم يكن فيها محابة فليست وصية الأثرى له أو أوصى أن يشتري عبد لو أراث فيعتق فاشترى ببعته جاز وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا أحج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو قال أجموعي بثلاثي حجته وثلثه يبلغ أكثر من حجج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أجموعي بثلاثي وثلثه يبلغ حججا فنأجز أن يحج عنه منطوعا أحج عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحد ويحج عنه على أجر مثله فإن فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أحج عنه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفد ثلثه فإن فضل درهم أو أقل عملا لا يحج عنه أحد مرد مبرأ وإن كان أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فإن أوصى أن يحج عنه حجته أو بحجافي قول من أجزأ أن يحج عنه فأحج عنه ضرورة لا يحج فأحج عن الحاج لأعن الميت ورد الحاج جميع الأجوة (قال) ولو استوجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الأجرة لأنه أفسد العمل الذي استوجر عليه ولو أجموعه امرأة أجزأ عنه وكان الرجل أحب إلى ولو أجموعه رجلان امرأة أجزأ عنها (قال) وأحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فمات الرجل قبل أن يحج عنه أو أوصى أن يعق عنه رقبة فأبتهت فلم تعق حتى ماتت أغتق عنه أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أجموعي فلان بمائة درهم وأعطوا ما بيني وبين فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصي له بالثلث نصف الثلث لأنه قد أوصى له بالثلث والحاج وللأوصي له بما بيني من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

فإن أصدقها عرضا بعينه أو عدا فلان قبل أن يدفعه فلها قيمته يوم وقع التكاح فإن طلبته فخطبها فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قيمة (قال المسزقي) فذال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فاحتقت قبل أن تقبضها كان لها الخيار في أن ترجع مهر مثلها أو تكون لها العروة بحصتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعها على عبد بعينه فمات قبل أن يقبضه رجوع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراها فمات رجوع بالتمن التي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لأنه يجعل بدل النكاح وبدل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فإذا بطل البيع قبل أن يقبض وقد قبض البدل واستهلك الرجوع بقية المستهلك وكذلك النكاح والخلع إذا بطل بدله كما يرجع بقيةهما وهو مهر النكاح كالبيع المستهلك

(باب العتق والوصية في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي غلابة عن أبي الهبل عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لئلا يملكه مال غيرهم وذكرنا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المرء بمرض عتق ببات وعتق بتدبير ووصية بدئ بعتق البتات قبل عتق التدبير والوصية وجميع الوصايا فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وأنفذ الوصايا لأهلها وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان كمن مات لأماله وهكذا كل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدقه فقبضه لأن يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كالزينة بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله إن كانت له حصة والوصايا بعد الموت لم تنزله إلا بعد موته فكان له أن يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقه لأماله غيرهم في مرضه ثم مات قبل أن يتحدث له حصة فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول إنهم أحرار أو يقول رقيق أو كل مملوك لي أعتق فإن خرج منهم فاعتق ثلثه وأرق الثلثان وإن أعتق واحداً أو اثنين ثم أعتق من بقي بدئ بالاول من أعتق فإن خرج من الثلث فهو حر وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبداً لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ بعتقه فإن فضل فضل عتق الذي يليه لأنه لم يمتعتق الاول قبل الثاني وأحدث عتق الثاني والاول خارج من ملكه بكل حال إن صغى وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فائماً أعتق ولائله (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيق حريتي بالثلاثة فإن خرجوا من الثلث أعتقوا ما وان عجز الثلث عنهم أفرع بينهم وإن عتقوا ما وفضل من الثلث شيء أفرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحلهم الثلث ولو كان مع هؤلاء عديرون وعبيد وقال إن ممت من مرضي فهم أحرار بدئ بالذين أعتق عتق البتات فإن خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدر ولا موسى بعتقه بعينه ولا صفته وإن فضل من الثلث عتق المدر والموسى بعتقه بعينه وصفته وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدر على عتق الوصية لأن كلا وصية ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتقين في المرض عتق ببات أماء فولد بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والأماء من الثلث والاولاد أحرار من غير الثلث لأنهم أحرار ولو كانت المسئلة بحالها وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق ببات قومنا المال كله أمة منهم معها ولدها لا يفرق بيننا وبينه ثم أفرعنا بيننا فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث لأننا قد علمنا أنه ولد حر لا ورق وإذا ألقينا قيم الاولاد الذين عتقوا بعتق أمهم فزاد الثلث أعداً القرعة بين من بقي فإن خرجت أمة معها ولدها أعتقت من الثلث وعتق ولدها لأنه ابن حرة من غير الثلث فإن بقي من الثلث شيء أعداً معه كذلك إذا حتى تستوطنه كله (قال) وإن ضاق ما بقي من الثلث فعتق ثلث أم ولدهم عتق ثلث ولدها مع ورق ثلثها كجارك ثلثها ويكون حكم ولدها حكمها فاعتق منها قبل ولادة عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فائماً أعتقها قبل الولادة وهكذا ولدتهم بعد العتق البتات وبوت العتق لاقل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فإن مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموسى فولد لها مملوك لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لولدها أرقها وباعها وفي الحين الذي لوصح بطلت وصيتها ولو كان عتقها بتدبير كان فيه قولان أحدهما هذا لأنه يرجع في التدبير والاخر أن ولدها بمنزلة لانه عتق واقع بكل حال ما يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل ثمن

الغسل في قناري

وجعل عليه صقرا من

صقر نخلها كان لها

أخذته وزعمه من

القناري فإذا كان إذا

نزع فسد ولم يبق منه

شيء ينتفع به كان لها

الخيار في أن تأخذ ما أو

تأخذ منه منه وبمثل

صقره إن كان له مثل

أو قيمته إن لم يكن

له مثل ولوربه رب

من عنده كان لها

الخيار في أن تأخذ

وتزعم ما عليه من الرب

أو تأخذ مثل التزاد

كان إذا خرج من الرب

لا يسبق بإسباغ الماء

الذي لم يصبه الرب

أو يتغير طعمه (قال)

وكل ما أصيب في يديه

بفعله أو غيره فهو

كالغاصب فيه إلا أن

تكون أمة فطهاها

قتله منه قبل البتول

ويقول كنت أراها

لا تملك إلا نصف ما حتى

أدخل فيقوم الولد عليه

يوم سقط ولبقى به ولها

مهرها وإن شاعت أن

تسرقها فهي لها وإن

شاعت أخذت قيمتها

منه أكثر ما كانت



اختلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايته فقال غيره واحدا من المقتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا فان لم يكن في الثلث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف في هذا أمرا يلزم من أثر ثابت ولا إجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا فقال مرة بهذا وأفارقة أخرى فزعم أن من قال لعبده اذما مت فأنت حر فأوقعه عتقا بموته بلا وقت بدى بهذا على الوصايا فزعم أن من قال للعتق قبل الوصية اذما مت من مرضى هذا فأنت حر فأقال أعتقا بعدي هذا بعد موتى أو قال عدي هذا حر بعد موتى - وم أو بشهر أو وقت من الاوقات لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحترج بأنه قبل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما علمه قال يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يحص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فما أرى والله المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحدا من قولين إما أن يكون العتق اذ وقع بأي حال ما كان بدى على جميع الوصايا فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا يحاص بها المقت أهل الوصايا فيصية من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان وصية بعد الموت نوبت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لازم أو إجماع ولا أعلم فيه واحدا منهما فمن قال عدي مدبر أو عدي هذا حر بعد موتى أو متى مت أو أوان مت من مرضى هذا أو أعقبه بعد موتى أو هو مدبر في حياته اذما مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل العتق محاص أهل الوصايا فوصى معه بوصية حاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورقمته ما لم يخرج من الثلث وذلك أن يكون عن العبد حصة دينار أو قيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق حسن دينار أو وصية بعتق العبد بوصي لرجل بمخمس دينار أو لا يخرج عاتمة دينار فيكون ثلثه مائة ووصيته ما تبين فلكل واحد من الموصي لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمس خمسة وسرون وللوصي له بالمائة خمسون

### (باب التكميلات)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل عاتمة دينار من ماله أو دار موصوفة بعين أو بصفة أو بعبد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كإعطاء الموصي له بالشيء بعينه أو بصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصي له بما فضل من الثلث وإن لم يفضل شيء فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصي له به عبدا أو شيئا يعرف بعينه أو بصفة مثل عبدا أو دارا وعرض من العروض فله ذلك الشيء هلك من مال الموصي له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بتملكه الثلث ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لوسم الهالك فندفع إلى الموصي له به (قال) ولو كان الموصي به عبدا فأتى الموصي وهو صحيح ثم أعتق وقوم صحابا بماله يوم مات الموصي وبقية مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع إلى الموصي له به كهيئته ناقصا أو تاما أو أعطى الموصي له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في جميع ما أوصى به بعينه يوم عتق الميت وذلك يوم يجب الوصية (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لثلث مالي إلى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كالا يكون له لو أمره أن يبيع شيئا أن يبيعه من نفسه لأن معنى يبيعه أن يكون مبياعا به وهو لا يكون مبيعا للغير وكذلك معنى يضعه يعطيه غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا لثلاث لانه أعما يجوز له ما كان يجوز لثلاث فلما لم يكن يجوز لثلاث أن يعطيه لم يجوز لثلاث صبره إليه أن يعطى منه لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس لثلاث فيه نظر كالس له لو وكله شيئا أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يجسه عند نفسه ولا يودعه غيره لانه لأجر لثلاث في هذا وانما الأجر لثلاث في أن يسلك في سبيل الخير التي يرجى أن تنفعه إلى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار الموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيرهم فإن أعطاهم هو أفضل من إعطاه غيرهم لما ينفردون به من صلة قرابتهم ليت وبشركونه أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم معا وليس الرضاع قرابة (قال) وأحببه أن كان له رضاء أن يعطيه دون جبرائه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحبه أن يعطى جبرائه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوارفهم ألا يكون دارهم كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أفقر من يحده وأسند تعفوا واستنارا ولا يبق متع في يده شيئا يمكنه أن يخرج ساعة من نهار

### (باب الوصية للرجل وقوله ورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل بوصية ما كانت ثمات فلموصى له قبول الوصية وردها لا يجبر أن عكس لا يرده ملكه وجهه أبا إلا أن يرتشأ فانه إذا ورت لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكيم الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردها ولو أن أبا جبر نار جلا على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعبد منى أن ينفي عليهم فأخذنا الضرر عنه وهو لم يحبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولاد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الرذامات ولورد في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تحب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورد وصيته سواء لأن ذلك فيما عكس (قال) وهكذا لو أوصى له بآية وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعد موت الموصي عقروا وإن ردهم فهم محالين تركهم الميت لا وصية فهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم وردها بعضا كان ذلك له وعق عليه من قبل وكان من لم يقبل مملوكا لورثة الميت ولومات الموصي ثم مات الموصي له قبل أن يقبل أو رذ كان لورثته أن يقبلوا أو يردوا فن قبل منهم فله نصيبه عراثة محاقبل ومن رذ كان مارد لورثة الميت ولو أن رجلا تزوج حارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها أو ولدا كثيرا فإن قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيده فملكهم بمالك به أمهم وإذا ملك ولده عقروا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لسته أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء ونكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولومات قبل أن يرد أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبلوا الوصية فأنما ملكوا لإبهم فأولاد أبهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وزادوها كأولاد المالك لهم وأكره لهم ردها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تحب له موت الموصي ثم ردها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أرا بعد ردها أخذها بأن يقول إنما أعطيتكم ما تقبضوا جاز أن يقولوا لم تملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتها وإن لم تقبضها لأنها لا تنسبه هبات الأحياء التي لا ينتمى ملكها إلا قبض الموهبة به لها جاز عكس ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وجزاءهم أن يقولوا ردكم إنا لخلق فيما أوصى لك الميت ورد إلى ملك الميت فيكون مورثا عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدرتها فلان من بين الورثة أو كان له على المستدين فقال قدرتها فلان من بين الورثة قيل فقلت تركتها فلان يحتمل معنيين أظهرهما تركتها تشفعا فلان أو تقر بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا تركك للميت فهو بين ورثته كلهم وأهل وصاياه ودنيه كما تركه وإن مت قبل أن تستل فهو هكذا لأن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان فلان ووضعت عن فلان حتى فلان أي بشفاعته فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تمت فبأنك قلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخر وجعل  
ما أصاب قدر المهر من  
العبد مهورا وما أصاب  
قدر الألف من العبد  
ميسرا (قال المزني)  
أشبهه عندي بقوله أن  
لا يجبره لأنه لا يجبر  
البيع إذا كان في عقد  
كره ولا الشك أنه إذا  
كان في عقد هابيع ولو  
أصدقها عبدا قدرته  
ثم طلقها قبل الدخول  
لم يرجع في صفه لأن  
الرجوع لا يكون إلا  
بإخراجها إياه من  
ملكها (قال المزني)  
قد أجاز الرجوع في  
كتاب التدبير بغير  
إخراجها من ملكه وهو  
بقوله أولى (قال  
المزني) إذا كان التدبير  
وصية برفقته فهو كما  
لو أوصى لغيره برفقته  
مع أن رد نصفه إليه  
إخراج من الملك (قال  
الشافعي) ولو زوجها  
على عبد فوجد حرا  
فعليه قيمته (قال  
المزني) هذا غلط وهو  
يقول لو تزوجها بشئ  
فاستحق رجعت إلى مهر  
مثالها لم تكن لها قيمته  
لأنها لم تكن له من  
ملك قيمة الحرة أبعد

(قال الشافعي) وإذا  
شاهد الزوج الولى  
والمرأة أن المهر كان  
ويعلم أن كثر منه  
فاختلف قوله في ذلك  
فقال في موضع السر  
وقال في غيره العلانية  
وهذا أولى عندي لأنه  
انما ينظر الى العقود  
وما قبلها وعقد (قال  
الشافعي) وان عقد  
عليه النكاح بعشرين  
يوم الخيس ثم عقد عليه  
يوم الجمعة بثلاثين  
وطبقتهما معا فمها لها  
لا مائة كان (قال  
المزني) رحمه الله للزوج  
أن يقول كان الفراق  
في النكاح الثاني قبل  
الدخول فلا ينزله الا  
مهر ونصف في قياس  
قوله (قال الشافعي)  
ولو أصدق أربع  
نساء ألفا قسمت على  
فقد يهرهن كالأشترى  
أربعة أعبد في صفة  
فيكون الثمن مقسوما  
على قدر قيمتهم (قال  
المزني) رحمه الله  
تظهرهن أن يشترى من  
أربع نسوة من كل  
واحدة عبد ابنت واحد  
فتجهل كل واحدة  
منهن عن عبدها كما

لقلان وهبته لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه وهب له شيئا ملكه وإذا أوصى رجل  
لرجلين بعدد أو غيره فقبل أحدهما ورد الآخر فالقبول نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت  
ولو أوصى رجل لرجل بخيارية فبات الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرتضى وهب انسان الجارية مائة دينار  
والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولده ولديه بعد موت السيد وقبل  
قبول الوصية وردها الا واحد من قولين أن يكون ما وهب الجارية أو ولدها ملك الموصى له بها لانها كانت  
خارجة من مال الميت الى ماله الآن له ان شاء أن يردّها ومن قال هذا قال هو وان كان له ردها فاعتبارها  
اخراج لها من ماله كماله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا كانت هي وملاك ما وهب لأمه ولولدها لمن يملكها  
فالموصى به المالك لها ومن قال هذا قال فان استهلك رجل من الورثة شيئا مما وهب لها أو ولدها فهو  
ضامن للموصى له بها وكذلك ان جنى أحنى على ماله أو نفسها أو ولدها فالموصى له بها ان قبل الوصية  
الخصم في ذلك لانه وان مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون بمقامه في ذلك كله  
والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له انما يملك اذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر  
لأنقول به لان القبول انما هو على شيء ملك متقدم ليس بملك حادث وقد قال بعض الناس تكون الجارية  
وثلث أولادها وثلاث ما وهب لها وان كانت الجارية لا تختار من الثلث فولدت أولادا بعد موت الموصى  
وهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غيره هذا نبي في المسئلة الجواب

### (باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك  
خيرا الوصية للوالدين والاقر بين المبروف حق على المتقين فمن بدله بعد ما سمعها الاية (قال الشافعي)  
وكان فرضا في كتاب الله تعالى على من ترك خيرا والميراث ان يوصى لوالديه وأقر به ثم نزع بعض أهل  
العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والاقر بين الوارثين منسوخة واختلفوا في الاقر بين غير الوارثين فأكثر  
من لقيت من أهل العلم ممن حفظت عنه قال الوصايا منسوخة لانه انما أمر بها اذا كانت انما يورث بها فلما  
قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت تطوعا (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كله كما قالوا فان  
قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له قال الله تبارك وتعالى ولا يولي لكل واحد منهما السدس مما ترك  
ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ميراث للثلاث فان كان له اخوة فلا ميراث السدس أخبرنا ابن  
عينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت  
من أن الوصية لوارث منسوخة باى الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا عرف فيه عن أحد ممن لقيت  
خلافا (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا باى أمر الله تعالى ذكره بالوصية لمنسوخة باى الموارث  
وكانت السنة تدل على أنها لا تحوز لوارث وتدل على أنها تحوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة  
وأشبهه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) يدل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال  
اذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما بطلت وصيته اذا كان وارثا فاذ لم يكن  
وارثا فليس بمطل للوصية واذا كان الموصى يتناول من شاء وصيته كان والده دون قرابته اذا كانوا غير  
ورثة في معنى من لا يرث وله حق القرابة وصله الرحم فان قال قائل فان الدلالة على أن الوصية لغير ذى  
الرحم جائزة قيل له ان شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له ليس له مال  
غيرهم فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة والمعنى عربى وانما كانت  
العرب غلام لا قرابة بينها وبينه فلم تجز الوصية الا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

## (باب الخلاف في الوصاية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني سفيان بن عيينة عن طائوس عن أبيه (قال الشافعي) والجهة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر من لقينا نحفظنا عنه والله تعالى أعلم

## (باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصى لها الزوج بمشاع إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المشاع النفقة والسكى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكى فقال غير أخرج ثم قال فان خرج فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن ان خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن تركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكى لها فرضاً فتركت حقها فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً ما تركه حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضى من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حلالاً ومسوخاً به الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها وأدين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصين توصن بها وأدين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً فيما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتل سكنها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المشاع أن يكون مسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة من وخنتين في السنة وأقل منها واحتل أن تكون نكحت في السنة وأثبتت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملته المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن باتين بفاحشة مبينة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكى وكانت المعتدة من الوفاة في معناه احتلت أن تجعل لها السكى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن لتوفى عنها السكى ولا نفقة فإن قال قائل فإن السنة في سكى المتوفى عنها زوجها قيل أخبرنا مالك عن سعد بن أسحق عن كعب بن جحرة (قال الشافعي) وما وصفت في مشاع المتوفى عنها زوجها الأمر الذي تقوم به الجهة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للزوجة وانما نزل فرض ميراث المرأة وأزوج بعد وان كان كما قال فقد أنزلت المرأة كما أنزلت لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأمرها أبطل حقها وقال بعض أهل العلم أن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نكحت يقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فإن هي في السنة قبل أخبرنا حديث المغيرة عن جدي نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق والطلاق لم يحضن وأولات الأجال أجلهن أن يرضعن جملتهن فاحتلت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لأنها ساقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في كل معدة ومستترأة فإن قال مادل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الجبل براءة من عدة الوفاة هادماً

جهلت كل واحدة منهن مهرنفساً أو فساد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا بد النصف كما لو وهبه له فقطضه ولو تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجيز النكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تسحل به إذا كنت لأجل عليه في سلعة يشترها بفتياها شالم أجعل عليه بالاصابة شيئاً

## (باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن الشكاح القديم ومن الاملاء على مسائل مالك

## (قال الشافعي) رحمه الله

تعالى التفويض الذي من تزوجه عرفاً أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالك لا مهرها رضاها ويقول لها أتزوجك بغير مهر فالتكاح في هذا ثابت فإن أصابها فله مهر مثلها وإن لم يصباحي طلقها فلها

لأربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العدود الاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الرجل غاية براعة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدود والاستبراء وإن كان ذلك براعة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

﴿باب استحداث الوصايا﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية يوصون بها أو دين ومن بعد وصية يوصي بها أو دين (قال الشافعي) فنقل الله تبارك وتعالى ما لم يأت من مات من الأحياء إلى من بقي من ورثة الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكتهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد وصية يوصون بها أو دين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية يوصون بها أو دين أن كان عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العرفه مخالفا وقد قيل لا آية معنى غير هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فاعلمت واجماعهم لا يكون عن جهالة يحكم الله أن شاء الله (قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية يوصون بها أو دين معان ساذكرها إن شاء الله تعالى فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بمال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه وكان أهل الميراث انما يملكون عن الميت ما كان الميت أملك به كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا مقدما وفي قول الله عز وجل أو دين ثم أجمع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الدين دليل على أن كل دين في صحة كان أو في مرض باقرا أو ميتة أو أوى وجهه ما كان سواء لأن الله عز وجل لم يخص دينادون دين (قال الشافعي) وقد روى في تيمنة الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن عمار عن طاوس عن ابن عباس أنه قيل له كيف تأخرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تفرقون الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فأيها مات دون قالوا بالدين قال فهذا (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز وإذا قضى الدين كان الميت أن يوصي بثلث ماله فان فعل كان للورثة الثلثان وإن لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركه قال فكان للورثة ما فضل عن الوصية من المال إن أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز ذكره للورثة الفضل عن الوصايا والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأ على الورثة ويحتمل أن تكون كما وصفتك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالمرثاة لكل وارث غاية كانت الوصايا ما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابك وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا ما لا عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية متهمي الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان للورثة رد ما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا يجوز لغير قرابة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد عتيق الملوكن إلى الثلث دل على أنه حكم به حكم الوصايا والمعتق عربي وإنما كانت العرب تملك من الأقربة بينا وبينه والله تعالى أعلم

﴿باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فواسعه أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم بعد الثلث والثلث كثيراً وكبيراً أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتسكسون الناس (قال الشافعي) غيا كما قال من بعده في الوصايا وذلك بين في كلامه لأنه اغنا قصد اغنياء أن يترك الموصي ورثته أغنياء فلا أثر لهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثلث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثلث وأن وصي بالثمن حتى يكون بأخذنا لحظ من الوصية ولا وقت في ذلك إلا ما وقع عليه اسم الوصية لم يبدع كسبه مال ومن ترك أقل مما يغني ورثته وأكره من التافه زاد شافي وصيته ولا أحب بلوغ الثلث إلا بالثمن تركه ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثيراً وكبيراً يحتمل الثلث غير قليل وهو أولى معانيه لأنه لو كره له بعد إقاله غض منه وقد كان يحتمل أن له بلوغه ويحب له الغرض منه وقيل كلام الأوهو يحتمل وأولى معاني الكلام به ما دل عليه الخبر والدلالة ما وصفت من أنه لو كره له بعد أمره أن يرض منه قبل الشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال لم أعلمهم اختلفوا في أن جاز الكل موص أن يستكمل الثلث قل ما ترك أو كثر وليس بجائزه أن يجاوزه فقيل للشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثلث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغنى عما سواه فقلت فاذكر اختلافهم فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر

### (باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما أعتق الرجل ستة مجلو كين له لأماله غيرهم في مرضه ثم مات فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أرب بعد ذلك على أن كل ما أتاه المرء من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكاً في الدنيا فأتى من مرضه ذلك حكمه حكم الوصية ولما كان اغنياء يحكم بأنه كالوصية بعد الموت فما أتلف المرء من ماله في مرضه ذلك حكمه حكم الوصايا فإن صح تحليه ما يتهمه عطية العصبج وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له هبة بعد ما لم تنف ثم عاوده مرض فأتى عطية إذا كانت الهبة بعد العطية حكم العطية حكم عطية العصبج (قال الشافعي) وجاء ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئاً بلا عوض يأخذه الناس من أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعناق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة أو ما في معناها غير وارث ثم مات فهي من الثلث فإن كانت معها وصايا وهي مبدأة عليها لانها عطية بأت قدمت عليه ملكاً يتم بصلته من جميع ماله ويتم عونه من ثلثه إن جله والوصايا تختلف لهذا الوصايا لم تكن عليه وله الرجوع فيها ولا تلك الأبوة وبعد انتقال الملك إلى غيره (قال الشافعي) وما كان من عطية بأت في مرضه لم يأخذ بها عوضاً أعطاه إياها وهو يوم أعطاه من يرثه ومات أو لا يرثه فهي موقوفة فإذا مات فإن كان المعطى وارثاً له حين مات أبطلت العطية لأنى إذا جعلت من الثلث لم يجعل لوارث في الثلث شيئاً من جهة الوصية وإن كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزأه الله لانها وصية لغیر وارث (قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما أخذ الناس من الأموال في الدنيا فأخذه عوضاً يتبعان الناس عثملة ثم مات فهو جائز من رأس المال وإن أخذه عوضاً لا يتبعان الناس عثملة فلا زيادة عطية بلا عوض فهي من الثلث فن جازته وصية جازته ومن لم تجز له وصية لم تجز له الزيادة وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو ألامته أو والدراً أو غير ذلك مما يملك الآدميون فإذا باع المريض ودفع الهبته أو لم يدفع حين مات فقال ورثته ما بال فيه أو غنيت فيه نظراً في قيمة المشتري يوم وقع البيع والثمن الذي اشتراه فإن كان اشتراه بما يتبعان أهل المصر عثملة كان الشراء جائزاً من رأس المال وإن كان اشتراه بما لا يتبعان الناس عثملة كان ما يتبعان أهل المصر عثملة جائزاً من رأس المال وما جاوزها جازاً

بالتفويض المعروف وهو يخالف لما قبله وهو أن تقول له أنزوجك على أن تغرض لي ما شئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصدق الفاسد فلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتفويض أشبه

(تفسير مهر مثلها)

من الجامع من كتاب الصداق وكتاب الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله ومتى قلت لها مهر نسائها فأتى ما أغنى نساء عصبها وليس أمهات نسائها وأغنى نساء بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعقلها وجهاً حالها وقبحها وسرها وعصرها وأدبها وصراحتها وبكرها كانت أو ثيباً لأن المهور ذلك يختلف وأجعله نقداً كله لأن الحكم بالقيمة لا يكون بين فان لم يكن لها نسب فهو أقرب الناس منها نسائها وما وصفت وإن كان نسائها إذا تكهن في عشارهن خففن خفف في عشارتها

## (الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق .

(قال الشافعي) رحمه الله

وأذا اختلف الزوجان

في المهر قبل الدخول

أو بعده تخالفا

ولهما مهر مثلها وبدأت

بالرجل وهكذا الزوج

وأما العيبة والكرورثة

الزوجين أو أحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لأنه

حق من المحقوق فلا

يزول إلا بإقرار الزوجه

الحق ومن إليه الحق

من الثلث فإن حله الثلث جازه البيع وإن لم يحمله الثلث قبل للشترى كالمخار في رد البيع إن كان قائما وتأخذ منه الذي أخذ منك أو تقطع الورثة الفضل عما يتغابن الناس عنه مما لم يحمله الثلث فإن كان البيع قائما رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس عنه مما لم يحمله الثلث وكذلك إن كان البيع قائما قد دخله عيب رد قيمته (قال الشافعي) فإن كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس عنه من رأس المال وما جاز وما يتغابن الناس عنه من الثلث فإن لم يكن له ثلث أو كان فلم يحمله الثلث قبل له أن شئت سلمته بما سلم لك من رأس المال والثلث وترك الفضل للبيع جائز وإن شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع إن كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وإن كان مستهلكا ولم تطب نفس البائع عن الفضل فلا يباع من مال الميت ما يتغابن الناس عنه في سلعته وما جعل الثلث مما لا يتغابن الناس عنه ورد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وإن كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب (قال الشافعي) وإن كان المبيع عبدا أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأربأ البائع من العيب فكان في ذلك غبن كان القول فيه كقول فيما انعقد عليه البيع وفيه غبن وكذلك لو اشتراه صحبها ثم ظهر منه على عيب وهو مريض فأربأ منه أو اشتراه وله فيه خيار رؤيته أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولأخيار الرؤية ولأخيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق البائع أو رأى السلعة فلم يردها أو مضت أيام المخار وهو مريض فلم يرده لأن البيع تم في هذا كله وهو مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا إليه من أن الغبن يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض (٢) أو صحيف من صحيف (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قبضة ما باع المريض فقال المشتري اشترت بثمانية وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعها وكقيمتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله وارثا أو غيره وارث فبعت الميت حتى صار وارثا كان بغيره من لم يرزله وارثا له إذا مات الميت فإذا باعه الميت وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله إلا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فإن باع به عما يتغابن الناس عنه جاز وإن باع به عما لا يتغابن الناس عنه قبل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس عنه حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فإن شئت فاردد البيع إذا لم يسلم لك ما باعك وإن شئت فاعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس عنه ثم هو في فوت السلعة وغبنها مثل الاجنبي وكذلك إن باع مريض وارث من مريض وارث

## (باب نکاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أو يعاود ما دونه كما يجوز له أن يشتري فإذا أصدق كل واحد منهن صدق مثلها جاز لها من جميع المال وأيمن زاد على صدق مثلها فالزاد مائة فإن صح قبل أن يعوت جاز لها من جميع المال وإن مات قبل أن يصع بطلت عنها الزيادة على صدق مثلها وبطلت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها طلقة ثم أن عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقر لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فكنت حاة عمرو بعض خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتسرك نسائه في الميراث وكان ينهوا بدينه فراقه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عمر بن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فتركها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه يبنهن فنكح عليا ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه يبنهن

(١) قوله وإن كانت

السلعة قائمة كذا في

جميع النسخ ولعله

وكذلك إن كانت الخ

(٢) قوله أو صحيف من

صحيف كذا في جميع

النسخ وانظر اه

(٣) قوله ولو اختلف

ورثة المريض الخ كذا

في النسخ جميعا بدون

جواب ولعله مما وقع

في كتاب الشافعي من

غير جواب عنه فنهله

الربيع وفاته التنبيه

على ذلك أو سقط من

النسخ وحرر تحبته

مصححه

في الثمن (قال الشافعي) أرى ذلك صدق مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن لحاز النكاح وبطل ما زادهن على صدق مثلهن إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجتي لأبني الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل المهرات والصدقات في ماله (قال الشافعي) ولونك المريض فزاد النكوة على صدق مثلها ثم صرح مات حازت لها الزيادة لأنه قد صرح قبل أن يموت فكان كن ابتداء نكاحاً وهو صحيح ولو كانت المسئلة بحالها لم يصح حتى ماتت النكوة فصارت غير وارثة كان لها جميع ما أصدقها صدق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبية فقبضته من الثلث فما زاد من صدق المرأة على الثلث إذا ماتت مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها والمتر وجه من لارث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده ما زاد جميع الصدقات صدق مثلها من جميع المال والزيادة على صدق مثلها من الثلث لأنها غير وارثة ولو ألفت فصارت وارثاً بطل عنها ما زاد على صدق مثلها (قال الشافعي) ولونك المريض امرأة نكاحاً فاسداً ثم مات لم يرثه ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها فإن كان أصابها فلهما مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فاعتقه في مرضه ثم نكحها وأصدقها صداقاً وأصابها - بقى الجواب - « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً وكان النكاح جائزاً بصدق مثلها الآن يكون الذي سمي لها من الصدق أقل من صدق مثلها فليس لها إلا ما سمي لها فإن كان أكثر من صدق مثلها ردت إلى صدق مثلها وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما حمل الثلث وكان لها صدق مثلها بحسب ما عتق منها ولم تكن وارثة لأن بعضها رقيق

### (هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتداء المريض هبة في مرضه لوارث أو غير وارث فدفع إليه ما وهبه فإن كان وارثاً ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالهبة مردودة كلها وكذلك أن وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثاً فإن استغل ما وهبه له ثم مات الواهب قبل أن يصح رد العتلة لأنه إذا مات استدلنا على أن ملك ما وهبه كان في ملك الواهب ولو وهب لوارث وهو مريض ثم صرح في مرضه فدفع إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لأن الهبة اتتمت بالقبض وقبضه أياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت الهبة تامة من قبل أنها تمت بالقبض وقد كان الواهب بحسبها وكان دفعه أياها كهبته أياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن رآه يرثه فحدثت دونه وارث فجعلت هبة وهو غير وارث ولا جنى كانت سواء لأن كليهما غير وارث فإذا كانت هبته لهما جميعاً وأمر بضا وقبضهما الهبة وهو صحيح فالهبة لهما بما يرث من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبته وهو مريض ثم صرح ثم مات كان ذلك كقبضه ما وهبه صحيح ولو كان قبضه ما للهبة وهو مريض فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح وأمر بضا فذلك سواء والهبة من الثلث سبداً على الوصايا لأنها عطية تات وما جمل الثلث منها جاز وما لم يحصل رد وكان الموهوبه شر بكالورثة عاجل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما تحمل أو مات تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لأنه لا علة من هذا شيء إلا بالقبض وكل ما لا علة إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوبه والمخول والمتصدق عليه ما صبر لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان مالاً من مال الواهب الناحل والمتصدق لورثته ألا ترى أن جائزاً لمن أعطى هذا أن يرد على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شرأؤه منه وارثاته

فإن قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقبرت بمال وادعت ملكه فالقول قوله (قال) ويرى بدفع المهر إلى أبي البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلي أبوها بضعها وماله

### (الشرط في المهر)

من كتاب الصداق ومن كتاب الطلاق ومن الاملاء على مسائل مالاً

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا عقد النكاح بألف على أن لا يها ألفاً فالهبة فاسدة لأن الألف ليس به مهر لها لا يفتق له بشرطه أياه ولونك مهر امرأة على ألف وعلى أن يعطي أياها ألفاً كان جائزاً ولها منه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكلة ولو أصدقها ألفاً على أن لها أن تخرج أو على أن لا تخرجها من بلد أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله



منه ويرثه أيا فملكه كما كان عليه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في يدي رجل يستقي أو أجازة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وتكت قد أدت لك في قبضه لنفسك كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبدة الذي في يده ثم لم يحدث له من المأوهة له حتى مات علم أنها قاض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض بخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يرد بها القبض عما لا يتقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بأمر منعها أن يكون ملكه منها متصرفا فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وآخر جهام من ملكه خروجا لا يحل له أن يعود إليه بحال فاشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم يخالفه إلا في أن المعتق ملك منفعته نفسه وكسبها وأن منفعة هذه موكولة لمن جعلته وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما منعنا من كتاب الآثار في هذا أنه موضوع في غيره فإذا تكلم بالصدقة المحرمة صحها ثم مرض أو مرضا ثم صرح فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان تكلم بها مريض صاف لم يصح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازته الوصية بالثلث ومردودة عن ترد عنه الوصية بالثلث

### (باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث على الثلث وشئ يتعلق بالأجازة ولم يذكر الريع ترجع تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا جاوز الثلث مما ترك فمن أوصى فيما جاوز الثلث ردت وصاياه كلها إلى الثلث لأن يتقطع الورثة فيجوز له ذلك فيجوز إعطائهم وإذا انقطع له الورثة فأجازوا ذلك فأما أعطوهم أموالهم فلا يجوز في القياس إلا أن يكون يتم للعطي عايتهم به ما ابتدأ به عطيتهم من أموالهم من قبضه ذلك ويرد عايتهم ما ابتدأوا من أموالهم ما أت الورثة قبل أن يقبض الموصي له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بنفسه ولا خير بعه فلم تجز ذلك الورثة انقسم أهل الوصايا بالثلث على قدر ما أوصى لهم به يجزأ الثلث ثلاثة عشر جزأ فأخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز الورثة انقسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول نصف سدس وصيته وانقسموا المال كله كما انقسموا الثلث حتى يكونوا سوا في العول (قال الشافعي) ولو قال فلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان خمسمائة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقني وفي اختلاف العراقيين في آخر باب الميراث وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فإن أباحت له قال لا تجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يعلكون الأجازة ولا يعلكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود وشريح وهبما يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جائزة عليهم لا يسيطعون أن يرجعوا إلى شيء منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن عوت فذلك جائز لهم لأنهم أجازوا ما ملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما ملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لأنهم في الحالين جميعا غير مالكيين أجازوا ما ملكوا

أن يفعله فلها مهر مثلها في ذلك كله فإن كان قد زادها على مهر مثلها وزادها الشرط أبطل الشرط ولم يجعلها الزيادة لتسدد العقد المهر بالشرط ألا ترى لو اشتري عبدا بمائة دينار ووزق خرفات العبد في يدي المشتري ورضى البائع أن يأخذ المائة وبطل الرق الخ لم يكن له ذلك لأن الثمن انقص بما لا يجوز فبطل ركائنه قيمة العبد ولو أصدقها دارا واشترط له ولهما الخيار فيها كان المهر فاسدا (قال أبو ذؤيب) نفقها أو أوزج عشر سنين في كل سنة كذا لم يجز ضمان المالم يجب وإنه مره أقل ومره أكثر وكذلك لو قال ضمنت لك مادابنته فلانا أو ما يجب لك عليه لأنه ضمن مالم يكن وما يجز

(عفو المهر وغير ذلك)

من الجامع ومن كتب الصداق ومن الأملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى نصف

الورثة وكان الثلث ألفاً والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفاً والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصي له بالغلام نصف الغلام وللوصي له بالدار نصف الدار وللوصي له بالخمسمائة مائتان وخمسون ديناراً لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فان قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لا ينصفيل له ثلث الدار شرى لك منكم ما ان شاء وشمتم اقسمتهم وضرب بقيمة سدس الدار الذي جازله من وصيته في مال الميت يكون شرى كالكمه وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلمه له الورثة والله تعالى الموفق (١)

### (باب الوصية في الدار والشيء بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا ووصفها وصية لفلان فالدار به بجميع شأنها ومائت فيهما من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بثابتة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا أجر لم يبنه لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عبارة للدار ثابتة فيها ولوأوصى له بالدار فانه دمت في حياة الموصي لم يكن له ما انهمد من الدار وكان له ما بقي لم ينهمد من الدار وما ثبت فيها لم ينهمد منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليها سليل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فوات أو أعور أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فله الباقي أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصي بشيء شراء أو هبة أو غضب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا عايل

### (باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الاجناس وسماه باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد وصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته صفة كان جائز له « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندى أنه ان وافق اسمه أنه أن أوصى له بفلام وسماه باسمه وجنسه وصفه فوجدناه غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه مخالف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصبح بذلك الاسم والجنس أسود قصر أصبح الوجه لم نجعله (قال الشافعي) ولو كان سماً باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسماهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة ولم تثبت الشهود أيهما أراد « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يثبتوا العبد بعينه كالشهود والرجل على رجل أن له هذا العبد أو هذه الجارية أن الشهادة باطلة لأنهم لم يثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخرباب البنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبمائة لا تخرور ذلك الورثة كله إلى الثلث فإن أبا حنيفة كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من الثلث وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم وبهذا يأخذ يعني بأبي يوسف

ما فرضتم إلا أن يعقوبوا أو يعقوا الذي يسيده عقدة النكاح (قال) والذي يسيده عقدة النكاح الزوج وذلك أنه انما يعقو من ملك فيجعل لها مآماً وجب لها من نصف المهر أن تعقوا وجعل له أن يعقوا بأن تسلمه الصدائق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي يسيده عقدة النكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبيرة وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله فأما أبو البكر وأبو المحجور عليه فلا يجوز عقوقهما كالأبوز لهسما بة أموالهما وأي الزوجين عني محافي يديه فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو وجبت له صداقاتهم طلقها قبل أن يسها ففيها قولان أحدهما يرجع عليها بتصفه والا فلا يرجع عليها بشئ ملكه (قال المزني) رحمه الله وقال في كتاب القديم لا يرجع إذا قبضته فوجبه له أول

وهما موقوفان بين الورثة والموصى به حتى يصطلحوا الا فاعرفنا ان له أحدهما وان كان بغير عيه (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت مخوف منه فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض فيه تعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حي بدأت بصاحبها حتى جهده أي حتى كانت ثم اذا تناولت فكلها مخوف الا الربع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا كان الاغلب فيها أنها غير مخوفة فما أعطى الذي استمرت به حتى الربع وهو حي حرام فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حتى غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غير هامن الاوجاع وكان ذلك الوجع مخوفا فعطية كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والرعاف والنام وذات الجنب والخاصرة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذا انفرده فهو مرض مخوف وإذا ابتدأ البطن بالرجل فأصابه يوما أو يومين لا يأتي فيه قدم ولا شيء غير ما يخرج من الخلاء لم يكن مخوفا فان استمر به بعد يومين حتى يجهله أو ينغسه يوما أو يكون مخوفا فهو مخوف وان لم يكن البطن مخوفا وكان معه خيرا أو يقطع فهو مخوف (قال) وما أشكل من هذا ان يخلص بين مخوف وغير مخوف سئل عنه أهل العلم به فان قالوا هو مخوف لم يجز عطية اذا مات الامن ثلثه وان قالوا لا يكون مخوفا جازت عطية جواز عطية الصحيح ومن ساوره الدم حتى تغير عقه أو نغسه وان لم يتغير عقه أو المراء فهو حي حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به كان كذلك ومن ساوره البطم كان مخوفا عليه في حال مساوئته فان استمر به فالج فالاغلب أن الفالج بتطاول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك أن أصابه سسل فالاغلب أن السسل بتطاول وهو غير مخوف المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنفذه الجراح حتى تصل منه إلى جوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه إلى مقتل فان كان لا يحرم عليها ولا يجلس لها ولا يقبله لها ويرجع ولا يصيبه فيها ضربان ولا أدنى ولم يأكل ويرم فهذا غير مخوف وان أصابه بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) ثم جيع الاوجاع التي لم تسم على ما وصفت بسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفة فعطية عطية صحيح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة فيه شاهدان ذوا عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتخو عطفية الحامل حتى يضر بها الطلق ولاد أو اسقاط فتكون تلك حال خوف عليها الا أن يكون بهما مرض غير الحمل مما أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض واذا رابت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمر مخوف فعطيتها عطية مريض وان لم يكن بهما من ذلك شيء فعطيتها عطية صحيح (قال الشافعي) فان ضربت المرأة أو الرجل بسيطا

(١) زاد السراج البلقيني في نسخة ما نصه

(باب الوصية بالغة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف العراقيين في باب المبين فقال رحمه الله تعالى وإذا وصى الرجل للرجل بغة دار أو ثمرة بستان والثلث بحتمه فذلك جائز وإذا وصى له بخدمة عبد أو الثلث بحمل العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز وزنه ما حبل الثلث ورد ما لم يحمل هذا ما ذكره هناك

تقبضه لان هبتها له  
ابرايمس كاستهلا كها  
ايادلو وهسته لغيره فأي  
شي يرجع عليها فيما  
صار اليه (قال) وكذلك  
ان أعطاها نصفه ثم  
وهبته النصف الآخر  
ثم طلقها لم يرجع شيء  
ولا أعلم قول غير هذا الا  
أن يقول قائل هبتها له  
كهبته لغيره والاول  
عندنا أحسن والله أعلم  
ولكل وجه (قال)  
المرئي والاسن أولى  
به من الذي ليس بأحسن  
والقياس عندى على  
قوله ما قال في كتاب  
الاملاء اذ وهبته  
النصف أن يرجع  
عليها بنصف ما بقي  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وان خالقه شيء  
مما علية من المهر فابق  
فعلية نصفه (قال)  
المرئي هذا أشبه بقوله  
لان النصف شاع فيما  
قبضت وبقي (قال) فأما  
في الصداق غير المسمى  
أو الفاسد فالبراءة في  
ذلك باطلة لانها لا برأته  
مما لا تعلم (قال) ولو  
قبضت الفاسد ثم وردته  
عليه كانت البراءة باطلة  
ولها مهر مثلها الا أن

أو خشب أو بحجارة فتقبض الضرب جوفاً أو وتم بذنا أو رجل فيجاء فهذا كله مخوف وهو قبل أن يبلغ هذا في أول ما يكون الضرب أن كان مما يصنع مثله هذا مخوف فإن أنت عليه أيام تؤمن فيها أن يبقى بعدها وكان مقتلاً فليس بمخوف

### (باب عطية الرجل في الحرب والبحر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز عطية الرجل في الحرب حتى يتلحم فيها إذا التزم كانت عطيته كعطية المريض كان بحاراً بمسلمين أو عدواً « قال الربيع » وله فيما أعلم قول آخر أن عطيته عطية الصحيح حتى يجرح (قال) وقد قال لو قدم في قصاص لضرب عنقه أن عطيته عطية الصحيح لأنه قد يعفى عنه فإذا أسير فإن كان في أيدي المسلمين جازت عطيته في ماله وإن كان في أيدي مشركين لا يقتلون أسيراً فكذلك وإن كان في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطيته عطية المريض لأن الأغلب منهم أن يقتلوا وليس بخوف المرء في حال أمدام من رءاه الحياة وخوف الموت لكن إذا كان الأغلب عنده وعند غيره الخوف عليه فعطيته عطية مريض وإذا كان الأغلب عنده وعند غيره الأمان عليه مما نزل به من وجع وأساير وأحوال كانت عطيته عطية الصحيح (قال الشافعي) وإن كان في مشركين يغنون بالعهد فأعطوه أماناً على شيء يعطيه موه أو على غير شيء فعطيته عطية الفصح

### (باب الوصية لوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد يعني في حديث لا وصية لوارث (قال الشافعي) ورأيت متظاهراً عند عامة من لقيت من أهل العلم بالغا في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث فكذلك الوصية لوارث حكم ما لم يكن فقي أوصى رجل لوارث وقفنا الوصية فإن مات الموصى والموصى له وأرث فلا وصية له وإن حدث للموصى وأرث بمجبه أو خرج الموصى له من أن يكون يوم عود وارثاته بأن يصكون أوصى بهما لأمراً أنه ثم طلقها لثلاثاً ثم مات مكانه فلم يرثه فالوصية لها جازة لأنها غير وارثة وإنما رذ الوصية وتجوز إذا كان لها حكم ولا يكون لها حكم إلا بعد موت الموصى حتى يتجرب أو تبطل ولو أوصى لرجل وله دونه وأرث بمجبه فمات الوارث قبل الموصى فصار الموصى له وارثاً وأولاهم أمة ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معاً لأنها صارت وصية لوارث ولو أوصى لوارث وأجنبى بعبد أو أعبداً أو داراً أو بأمال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث وحاز الأجنبي ما يصيبه وهو النصف من جميع ما أوصى به للوارث والأجنبي ولكن لو قال أوصيت بكذا الفلان وفلان فإن كان مسمى للوارث فثنا والأجنبي ثلثي ما أوصى به حاز للأجنبي مسمى له وورد عن الوارث مسمى له ولو كان له ابن برته ولا بنة أم ولدته أو حضنته أو أراضته أو أباً أراضته أو زوجة أو ولداً برته أو واحد من غيره فأوصى لهؤلاء كلهم وألبعضهم جازت لهم الوصية لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء مآل لما أوصى به له الملك ماله إن شاء منعه ابنه وإن شاء أعطاه إياه ومما أحذروني بوصيته من ذوي قرابته ومن عطف على ولده ولقد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية فقال إن ترك خير الوصية للوالدين والأقربين وأن الأغلب من الأقربين لأنهم يتولون أولاد الموصى بالقرابة ثم الأغلب أن يردوا وأن يتولواهم بصلته أبيهم لهم بالوصية وينبغي لمن منع أحداً تخافة أن يرد على وارث أو ينفعه أن يتبع ذوي القرابة وأن لا يعق العبد الذين قد عرفوا باللطيف على الورثة ولكن لا يمنع أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لا يختلف فيه من أحفظه عن من لقيت

يكون بعدم معرفة المهر أو يعطيهما ما تستيقن أنه أقل وتخله بمابين كذا إلى كذا أو يعطيهما أكثر ويحلها بمابين كذا إلى كذا

(باب الحكيم في النخول وإغلاق الباب وإرخاء الست) من الجامع ومن كتاب عشرة النساء ومن كتاب الطلاق القديم

(قال الشافعي) رحمه الله وليس له الدخول بها حتى يعطيها المال فإن كان كله ديناً فله الدخول بها ولو تفرق يوماً ونحوه لتصلح أمرها ولا يجاوز بها ثلثاً إلا أن تكون صغيرة لا تحتل الجماع فيمنعه أهلها حتى تحتل والصدائق كالدخول سواء وليس عليه دفع صداقها ولا نفقة حتى تكون في الجمال التي يجتمع مثلها ويحلى بينها وبينه وإن كانت بالغة فقال لا دفع حتى تدخلوها وقالوا لا تدخلها حتى تدفع فأجهل تطوع أجبرت الآخر فإن استمعوا معاً أجبرت أهلها على وقت بدخلوها

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز)

فيه وأخذت الصداق  
من زوجها فاذا دخلت  
دفعت اليها وجعلت  
لها النفقة اذا قالوا  
نفعها البسه اذا دفع  
الصداق النيا وان  
كانت نضوا أجبرت  
على الدخول الا ان يكون  
من مرض لا يجامع  
فيه مثله اقبل وان  
أفضاها فلم تلثم فعليه  
دينها ولها المهر كاملا  
ولها منعه ان يصيها  
حتى تبرأ البرء الذي ان  
عاد لم ينكحها ولم يرد  
في جرحها والقول في  
ذلك قولها فان دخلت  
عليه فلم يجسها حتى  
طلقها فله نصف المهر  
لقول الله تعالى وان  
طلقتوهن من قبل ان  
تمسوهن وقد فرضتم  
لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم فان احتج  
بمنع بالاثمن عسر  
رضي الله عنه في اغلاق  
الباب وارضاء السر  
أنه يوجب المهر فن  
قول عمر ما ذنبهن لوجاه  
المهر من قبلكم فأخير  
أنه يجب اذا دخلت بينه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أراد الرجل أن يوصي لوارث فقال للورثة اني أريد أن أوصي بشئ  
لفلان وارث فان أجزتم ذلك فعلت وان لم تجزوا أو صبت بشئ لمن يجوز الوصية له فأنه يدله على أنهم  
بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه ثم مات فغير لهم فيما بينهم بين الله عز وجل أن يجيزوه لان في ذلك  
صدقا ووافاء بعدد وبعد ما من غدر وطاعة لا يتورأ اليه فان لم يفعلوا لم يجزهم الحاكم على ايازته ولم يخرج  
ثالث المال في شئ اذا لم يخرجهم هو فيه وذلك ان ايازتهم هو قبل أن يموت الميت لا يلزمهم بما حكم من  
قبل أنهم أجازوا له ما ليس لهم ألا ترى أنهم قد يكونون ثلاثة واثنتين وواحد فتحدث له أولاد أكثر منهم  
فيكونون أجازوا له الثلث وأغاثهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يحجبهم ويموتون قبله فلا يكونون أجازوا  
في واحدة من الخالين في شئ على كونه بحال وان أكثر أحوالهم فيه أنهم لم يمكنوا أبدا لا بعد ما يموت  
أولا ترى أنهم لو أجازوا له الوارث كان الذي أجيزته الوصية قد عوت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية  
بوصية الميت وأجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا لأشباع من مال الميت الا عوته وبقائه بعده فكذلك الذي  
أجازوا له الوصية أجازوها لغيره لا يكون وفيما قد لا يملكها أبدا (قال) وهكذا لو استأذنهم فيما يجاوز الثلث  
من وصيته فأذنوا له وهكذا لو قال وجعل منهم ميراثي مثلنا لخي فلان أولي فلان لم يكن له لأنه أعطاه  
ماله ملكا وهكذا لو استأذنهم في عتق عبده فاعتقه بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من  
لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله أن يجيزوه ولكنه لو أوصى لوارث بوصية فقال أجازها الورثة  
والأفهي لفلان رجل أجنبي أو في سبيل الله أو في شئ مما يجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان أجازها  
الورثة حازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم أن ينفذوها لمن أوصى به لسان لم يجزها الورثة لانهما وصية  
لغير وارث وكذلك لو أوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبل شيئا وصيت له لفلان فأتقبله كانت  
الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الآن يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له يار ذلك  
على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الميت لمن لا يجوز له وصيته من وارث أو غيره  
أو بما لا يجوز به مما جاز للثلاث فأت وقد علموا ما أوصى به وترك فقالوا قد أجزنا ما صنع فبها قولان  
أحد هان أن قولهم بعد علمهم وقصمهم ميراثهم قد أجزنا ما صنع جائز لمن أجازوا له كعبته لو دفعوه اليه  
من أيديهم ولا حيل لهم في الرجوع عليه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة لعلايا  
الاحياء التي لا تجوز الا بقض من قبل أن يعطيه فقامت ولا يكون ما لك ما قبضت شي يخرج من يده  
وأنما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقولهم في وصيته ثبت لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت  
لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا فاجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فأتما قطعوا حقوقهم من  
موايرهم عما أوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما أجازوا لاهل  
الوصايا شئ في أيديهم فخرجوه عنهم أنما هو شئ لم يصبر اليهم الا بسبب الميت واذا لموا حقوقهم سلم  
ذلك لمن سلوه ما كايرون من الدين والدعوى فيما أمروا به ويرون من حقوقهم من الشفعة فتنتزع  
حقوقهم فيها ولهذا الوجه محتمل والقول الثاني أن يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك  
نقله الله تعالى اليهم فكيف توت في أيديهم وغير كونهن سواء واجازتهم ما صنع الميت به منهنن وهو له  
فن دفعوا له جاز له ولهم الرجوع مما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال ودافع في أيدي غيرهم فيهبون منها

(١) كذا في النسخ  
وتأمل كنه معصمه

التي لهم غير فلا تنه الهمة الابالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى أعلم وإن قالوا أجزأ ما صنع ولا نفعه وكذا تراه يسرا انتهى في الوجهين جميعا أن يقال أجزأ ما يسيرا واحلفوا ما أجزعوه إلا وأنتم ترونه هكذا ثم لهم الرجوع فيبقى وكذلك أن كانوا غيبا وإن أقيمت عليهم البيعة بأنهم علموه جازت عليهم في قول من أجاز أجازتهم بغير قبض وانما يجوز عليهم إذا أوصى بشئ ماله أو عاله كله أو جزء معلوم منه أن علموا كم تركه كان أوصى بشئ يسره فقال لفلان كذا أو كذا دينار ولفلان عدي فلان ولفلان من ابلي كذا وكذا فقالوا قد أجزأ الله ذلك ثم قالوا انما أجزأ ذلك ونحن زما يجوز الثالث يسرا لا قد عهدناه مالا فلم يجده أو عهدناه غير ذي دين فوجدنا عليه دين فبقية قولنا أحدهما أن يقال هذا لازم منهم في قول من أجاز أجازتهم لانهم أجازوا ما يعرفون وما لا يعذرون بجهالتهم والآخر أن لهم أن يخلصوا ويردوا لأن هذا انما يجوز من مال الميت ويقال لهم إذا حلفوا أجزأوا منه ما كنتم ترونه يجوز الثالث سدسا كان أو ربعا أو أقل أو أكثر

### (باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أجاز بعض الورثة فيما نازم الإجازة فيه ولم يجز بعضهم حاز في حصة من أجاز ما أجاز كان الورثة كانوا اثنين فيجب للموصي له نصف ما أوصى له به مما جاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير أو بالغ محجور عليه أو معتوله لم يجز على واحد من هؤلاء أن يغير في نصيبه بشئ جاوز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يغير ذلك في نصيبه ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامنا له في ماله وإن وجد في يدي من أحبزه له أخذ من يديه وكان الولي أن يتبع من أعطاه يادعا أعطى منه لأنه أعطاه مالا عاك

### (الوصية للقرابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث ما لقرابتي أو لذوي قرابتي أو لرحمي أو لذوي رحى أو لأقربائي أو قرابتي فذلك كله سواء والقرابة من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرابته وأبعدهم منه في الوصية سواء والذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير لأنهم أعطوا باسم القرابة فاسم القرابة يلزمهم معا كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإذا كان الرجل من قبيلة من قریش فأوصى في قرابته فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بنه وبين من يليقاه إلى أب وإن بعد قرابة فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال من قریش لقرابتي لا يردي جميع قریش ولأن هو أبعد منهم ومن قال لقرابتي لا يردي أقرب الناس أو ذوي قرابة أبعده منه بأب وإن كان قريبا صرا إلى المعروف من قول العامة ذوي قرابتي فيظفر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بنى عبد مناف ثم يقال قد يفرق بنو عبد مناف في أجمع فيقال من بنى المطلب فيقال أيتيم بنو المطلب قيل نعم هم قبائل قن أجمع قيل من بنى عبد يزيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتيم بنو هذلاء قيل نعم هم قبائل قيل قن أجمع قيل من بنى عبيد بن عبد زيد قيل أيتيم بنو هذلاء قيل نعم بنو السائب بن عبيد بن عبد زيد قيل بنو شافع وبنو علي وبنو عباس وكل هؤلاء من بنى السائب فإن قيل أيتيم بنو هذلاء قيل نعم كل بطن من هؤلاء يميز عن صاحبه فإذا كان من آل شافع فقال لقرابته فهو لآل شافع دون آل علي وآل عباس وذلك أن كل هؤلاء يميزون بظاهر التمييز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبائل في إياهم وفي تناسلهم وتناكحهم ويجوز بعضهم بعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال ثلث مالي لأقرب قرابتي أو لذوي قرابتي أو لأصق قرابتي كان هذا كله سواء ونظرنا إلى أقرب الناس

وبين نفسها كوجوب التمس بالقبض وإن لم يغلق بابا ولم يرخ ستر (قال) وسواء طال مقامه معها أو قصر لا يجب المهر والعدة إلا بالميسر نفسه (قال المزني) رحمه الله قد جاء عن ابن مسعود وابن عباس معنى ما قال الشافعي وهو ظاهر القرآن

(باب المتعة) من كتاب الطلاق قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله جعل الله المتعة للطلقات وقال ابن عمر لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها ولم يدخل بها فحبسها نصف المهر (قال) فالمتعة على كل زوج طلق ولكل زوجة إذا كان الفراق من قبله أو بتهمة مشبهة أن يطلق أو يتخلى أو يترك أو يفارق وإذا كان الفراق من قبلها فلا متعة لها ولا مهر أيضا لأنها ليست بمطلقة وكذلك إذا كانت أمة فباعها سداها من زوجها فهو أفسس السكاك يبيعها إياها منه



## (باب الوصية للوارث)

على صفة رضى الله  
عنه في سفر يسوق  
وتر وقال لعبد الرحمن  
أول ولوبشة (قال)  
وان كان المدعو صاعدا  
أجاب الدعوة وبرك  
وانصرف وليس يحتم  
أن يأكل وأحب لو فعل  
وقد سجد ابن عمر رضى  
الله عنه ما جلس ووضع  
الطعام فديده وقال  
خذوا باسم الله ثم قض  
يده وقال ابن ماسم (قال)  
فان كان فيها المصيبة  
من السكر أو الخمر أو  
ما أشبهه من المعاصي  
الظاهرة نهاهم فان  
نعوا ذلك عنه والالم  
أحب له أن يجلس فان  
علم ذلك عندهم لم أحب  
له أن يجيب فان رأى  
صورا ذات أرواح لم  
يدخل ان كانت  
منصورة وان كانت طوا  
فلا بأس فان كان صور  
النصر فلا بأس وأحب  
أن يجيب أياه ويلقنا  
أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لو أهدى  
الى ذراع لقبيل ولو  
دعيت الى كراع لأجبت  
(وقال) في نثر الجوز  
والأوز والسكر في العرس  
لوزك كان أحب الي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خسران الوصية للوالدين الآية الى المتقين وقال عز وجل في آي الموارث ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وذ كرم ورث رجل نناؤه في آي من كتابه (قال الشافعي) واحتمل إجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والأقربين معنيين أحدهما أن يكون للوالدين والأقربين الامران معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم ف يأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث ف يأخذون به واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزلنا على النكاح تكون الوصية لهم فابنة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما أخبار ليست بمسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الخجازيين منها ابن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره بثبته هذا الوجه ووجدنا غير ذلك فيصل فيه حديثان عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل إذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو وصي لهم لم تجز الوصية وبهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم اختلافه فيه بدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخا وإذا وصي لهم جاز وإذا وصي للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا بإعطاء الورثة لهم ما لهم لا نافذ أبطلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وصي معهم الأقربين حجة فلما كان الوالدان وارثين فساقط عليهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الأقربون ورثة وغير ورثة أبطلنا الوصية لورثة من الأقربين بالنص والقياس والخبر ألا الوصية لوارث وأجزا الوصية للأقربين ولغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا أن وصي في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلافه فيه أن ينظر في الوصايا فإذا كانت لمن يرث الميت أبطلها وان كانت لمن لا يرثه ما جرت على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان ما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلافه فيه أنه انما منع الورثة الوصايا بالثلاث أخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن ما ترك المتوفى يؤخذ بمرث أو وصية فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكمان المختلفان في حكم واحد وحال واحد كالأب يتوزع أن يعطي بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب ذهابي إلى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لأن يكون بجاني وارثه بعض ماله فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فين ذهب إلى هذا المذهب عندي والله أعلم بالعباب موضع لان من خفي عليه هذا حتى لا يبين له الخطأ فيه كان شديدا أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فابن هذا قيل له ان شاء الله تعالى رأيت امرأ من العرب عصبته ببقونه بعد ثلثين بأفندقتل آباء عصبته آباءه وقتلهم آباءه وبلغوا غاية العداوة بينهم فبأسف الدماء واتهاك المحارم والقطعة والنفي من الانساب في الأشعار وغيرها وما كان هو يصفى ما صنع آباءه وبعادى عصبته عليه غاية العداوة وبذل ماله في أن يسفل دماءهم وكان من عصبته الذين يرونه من قتل آباءه فأوصى من مرضه لهؤلاء القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلماء براؤه واصلا وذلك كان آباءهم يتحوز الوصية لاعدائهم وهو لا يتهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا آباءه ما بلغ بهم وبآبائهم ما وصفت من حال القري فأوصى لورثته من مواليه ومعهم إن شئت يتحوز الوصية لهم وهو



لايهتم فيهم فان قال لا قيل وهكذا وحملوا كانت ناسه منته عاصيته عظيمة الهتان وترمه بالقذف قدسفته سماتقته وضرته بالحد يدلتقته فأظلم من ذلك وقبضت متعنته وامتنع من فراها اضرارا لها ثم مات فأوصى لهم لم يحز وصيته لانهما وارث فان قال نعم قيل ولوان احبامات ليس له وارث (١) أعظم النعمة عليه صغيرا وكبيرا وتابع احسانه عليه وكان معروفا بعبودته فأوصى له بثلاث ماله أخوز فان قال نعم قيل وهكذا أخوز الوصية وان كان ورثته أعدها له فان قال نعم تجوز وصيته في ثلثه كان ورثته أعدها له أو غير أعدها قيل له أرأيت لو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه اذا خص باطل وصيته الوارث لم يكن فيها معنى الا ما قلناه ثم كان الاصل الذي وصفت لم يسبق اليه أحد يعقل من أهل العلم شيئا علمناه أما كنت تركته أو ما كان يلزمك أن ترغم أنك تنظر الى وصيته أبدا فان كانت وصيته لرجل عدوله أو بغض اليه أو غير صديق أجرتها وان كان وارثا وان كانت لصديق له أو لذي بدعة وأهمل وغير عدو فأبطلتها واذا فعلت هذا خرجت ماري عن النبي صلى الله عليه وسلم وبما يدخل فيما يختلف فيه أهل العلم علمناه أو أرأيت لو كان له عبد يعلم أنه أحب الناس اليه وأوفقه في نفسه وأنه يعرف بتوليحه ماله اليه في الحياة وله ولد ون ولد ون ثم مات وله فساد وارثه عدو له فأعق عبده في وصيته أليس يلزمك أن لا تحجز العتق لشأن ثمته فيه حباذ كان يؤثره عمله على ولد نفسه وميتا إذا كان عنده بثلث الحال وكان الوارث له عدوا أو أرأيت لو كان وارثه له عدوا فقال والله ما عنفي أن أدع الوصية فيكون الميراث واقرأ عليك الاحب أن يفرض الله التولي بغيبك ولكني أوصي بثلث مالي لغيرك فأوصي لغيره أليس أن أحاز هذا أحاز ما ينبغي أن يرد وربما كان ينبغي أن يحجز من الوصية لوارث عدو في أصل قوله أو أرأيت اذا كانت السنة تدل على أن لبيت أن يوصي بثلث ماله ولا يحجز عليه مني أن يوصي به الا لوارث (٢) اذا دخل عليه أحد أن يحجز عليه الوصية لغير وارث بحال أليس قدما فلنا السنة أو أرأيت اذا كان حكم الثلث اليه بنفذه لمن رأى غير وارث لو كان وارثه في العداوة على ما وصفت من العداوة وكان بعيد النسب أو كان مولى له فأقر لرجل آخر بما قد كان يحججه اباءه أو كان لا يعرف بالاقرار له ولا الآخر بدعوا أليس أن أحازه له مما يخرج الوارث من جميع الميراث أحازه أكثر من الثلث وهو ممتهم على أن يكون صار الوارث وان أبطله أبطل اقرارا يدين أحق من الميراث لأن الميراث لا يكون الا بعد الدين (قال الشافعي) الاحكام على الظاهر والله ولي المغيب ومن حكم على الناس بالازكان جعل لنفسه ما حظر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم لأن الله عز وجل انما ولي التواب والعقاب على المغيب لانه لا يعلمه الا هو جل ثناؤه وكلف العباد أن يأخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لاحد أن يأخذ بباطن عليه دلالة كان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فان قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن قيل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المنافقين فقال لبيته صلى الله عليه وسلم اذا جاءك المنافقون فاذا انهدك نكث رسول الله قرأ الى فصدوا عن سبيل الله فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنتا يكون ويتوارثون ويسم لهم اذ حضروا القسمة ويحكم لهم احكام المسلمين وقد أخبر الله تعالى ذكره عن كفرهم واخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اتخذوا ايمانهم جنة من القتل باظهار الأيمان على الأيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أنا نبير وانكم تحتمون الى ولعل بعضكم أن يكون ألغن بحجة من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له بقطعة من النار فأخبرهم أنه يقضى بالظاهر وأن الحلال والحرام عند الله على الباطن وأن قضاءه لا يعمل للمقضى له ما حرم الله تعالى عليه اذا علم حراما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن محارم الله تعالى فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئا فليستر بسر الله فانه من يبدل ناصيته نعم عليه كتاب الله فأخبرهم أنه لا يكسبهم عمالا يبدو من أنفسهم

(١) مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة (٢) من الجابع ومن كاب عشرة النساء ومن كتاب نشوز المرأة على الرجل ومن كتاب الطلاق من احكام القرآن ومن الاملاء

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف (قال الشافعي) وجاع المعروف بين الزوجين كف المكروه واعفاه صاحب الحق من

(١) قوله لعل هنا سقطا من التناخ وأصل الكلام وله صديق أعظم النعمة عليه الخ فأقر اه (٢) قوله اذا دخل الخ كذا في التسخ ولعل في العبارة تحريفا فأملا وحرر كسبه محصيه

وأهم إذا بدأوا فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تجسوسوا وبذلك أوصى صلى الله عليه وسلم ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ثم قال انظروا فإن جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فجاءت به على التبع الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول الذي يتهمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره بين ولا ما حكمكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البيّنة التي لا تكون دلالة بين منها وذلك خبره أن يكون الولد ثم جاء الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تطل حكم الاز كان من الذرائع في البيوع وغيرهما من حكم الاز كان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالاز كان خلاف ما أمر الله عز وجل به أن تحكم بين عبادهم من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يجمع من حكم بالاز كان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لو لم يكن أجماع خلافه ما وصفت من الكتاب والسنة كان ينبغي أن تكون أكثر أقاويله متروكة عليه لضعف مذهبه فيها وذلك أنه بركن في الشيء الحلال فحرمه ثم باقى ما هو أولى أن يحرم منه أن كان له التحريم بالاز كان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ما ذم البيوع قيل أرايت رجلا اشتري فرساعلى أنها عقوق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنها مغيب غير مضمون بصفة عليه قبله وكذلك لو اشتراها وما في بطنها دينار فان قال نعم قيل أرايت اذا كان المتبايعان بصيرين فقال هذه الفرس تسوي خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا فانا آخذها من قبل بصيرة ولولا أنها عندى عقوق لم أزل على خمسة ولكن لا انشترط معها عقوقا لافساد البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونبتهم ما عاواظها رهما الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع اذا لم تعد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالية قيل له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة وفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأته فزى أن لا يجسبها الا يوما أو عشرين انما أراد أن يقضى منها وطرا وكذلك فزى منه غير أنهم ماعقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قبله ولم يفسده بالية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل يتحد في البيوع شي من الذرائع أو في النكاح شي من الذرائع تفسده بعبا ونكاحا أو في أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت وكل ذات حل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد بعبا ولا نكاحا بية تصادق عليها المتبايعان والمثنا كمان أيما كانت بينهما ظاهرة قبل العقد ومعوه بعده وقلت لا أفسد واحد منهما لان عقد البيوع وعقد النكاح وقع على صحة والنية لا تصنع شي وليس معها كلام فالبية اذا لم يكن معها كلام أولى أن لا تصنع شي يفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتهما وكلامهما فكيف أفسدت عليهما بان أن كنت عليهما أنهما فابا أو أحدهما شي والعقد صحيح فافسدت العقد الصحيح باز كأنك أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح ففسد فان قال ومثل ماذا قال قيل له مثل قولك والله تعالى الموفق

### (باب تفرع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لو ارث من ملأ مال ومنفعة يوجه من الوجوه لم يجز الوصية لو ارث باي هذا كان (الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي واذا استأذن الرجل أن يوصي لو ارث في صحة منته أو مرض فاذنوا له أول ما بذنوا فذلك سواء فان وفوا له كان خيرا لهم وأتى به عز ذكره وأحسن في الاحدثة أن يجيزوه فان لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شي منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

المؤنة في طلبه لا يأنهار الكراهية في تأديته فأهم ما طل بتأخيره فطل الغنى ظم يوقى صلى الله عليه وسلم عن نفع وكان يقسم ثمان ووهبت سودة يومها لعائشة رضى الله عنين (قال الشافعي) وهذا يقول ويجبر على القسم فأما الجماع فوضع تلذذ ولا يجبر أحد عليه قال الله تعالى ولن نستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تتناول كل المنزل فتدروها كالعقبة (قال) بعض أهل التفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بما في القلوب لان الله تعالى يجاوزه فلا تتناولوا لا تنعوا أهواءكم أفعلاكم فاذا كان الفعل والقول مع الهوا فذلك كل الميل وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم فيقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم فيما أملك يعني والله أعلم فيما لا أملك فله (قال)

وبلغنا أنه كان يظاف  
به نحو في مرضه على  
نائه حتى حالته (قال)  
وعمد القسم الليل  
لأنه سكن ففعل  
أز واجلستكوا إليها  
فان كان عند الرجل  
حرائر مسلمات وذميات  
فهن في القسم سواء  
(قال) ويقسم للمرأة  
للتين ولا مثلية إذا  
خلى المولى بينه وبينها  
في ليلتها ويومها ولا ممة  
أن تحمله من قسمها  
دون المولى ولا يجمع  
المراة في غير يومها ولا  
يدخل في الليل على  
التي لم يقسم لها (قال)  
ولا بأس أن يدخل  
عليها بالليل في حاجة  
ويعودها في مرضها في  
ليلة غيرها فإذا غفلت  
فلا بأس أن يقسم عندها  
حتى تخفأ وتعت  
تروفي من بقى من  
نائه مثل ما أقام  
عندها وان أراد أن  
يقسم للتين للتين  
أو ثلاثا ثلاثا كان ذلك  
له أو كرهه بمجاوزة الثلاث  
ويقسم للربضة  
والترقاء والحائض  
والنفساء ولاتي آلى أو  
ظهر منها ولا يقربها

شهادة المحمودة لا يجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يبي بكره تب قبل  
شهادتك أو ان ثبت قبل شهادتك قال سفيان سمي الزهري الذي أخبره ففعله ثم نسبته وشككت  
فيه فلما قناسأت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت له هل شككت فيما قال  
فقال لا هو سعيد بن المسيب غير ذلك (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يحذره فيسعي سعيدا كثيرا ما سمعته  
يقول عن سعيد بن شاة الله تعالى وقدرى غير من أهل الحفظ عن سعيد بن سفيان في ذلك وقد أذيعه أن عمر  
استتاب الثلاثة فتاب اثنتان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكر فرد شهادته

### (مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يبيع عتق منه ما حل  
الثلث وحصة من أجاز وكان الولد الذي أعتق لا للذي أجاز ان قال أجزت لأرد ما فعل الميت ولا أبطله من  
قبل أنه لعله أن يكون زمة عتقه في حياته وأوجه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفهم من  
يعتق عليه أدام ملكه فله الخيار في أن يقبل أو رد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه أدام ملكه وقوم  
عليه ما بقي منه ان كان موسرا وكان له ولاؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب  
وجده أم إذا كان له والدان من جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من كان ولد أبي جهة من الجهات  
وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذوقا به غيرهم ومن أوصى لصى لم يبلغ بأبيه أو جده كان الوصى أن  
يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولاؤه وان أوصى له ببعضه لم يكن للمولى أن يقبل  
الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أن يرث المولى فيما زاد  
الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه بماله منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد وإذا  
كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خسين دينار على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه  
ورجع شر بكة عليه بنصف الحسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولاؤه ويرجع السيد على العبد  
بالخمس والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذه الخمسين فانت حر لم يكن حرا  
وكان للشرىك أن يأخذ منه نصف الخمسين لأنه مال العبد وما له بينهما ومن قال أدامت فنصف غلامى حر  
فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان جعل ذلك ثلثه لأنه أدامت فقد انقطع ملكه عن ماله  
وانما كان له أن يأخذ منه ماله ما كان حيا فلما وقع العتق في حال ليس هو فمالم لا يقع منه إلا ما وقع  
وإذا كنف في حياته لو أعتق نصف ماله ونصفه لغيره ونصفه لغيره وهو معلن نعتقه عليه فهو بعد الموت لا عتق في حاله  
التي أعتق فيها ولا يبعد ملكا بعده ولو أعتقه بعت عتقه في مرضه عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مالك لكل  
أو الثلث وأدامت فممل الثلث عتق كله وبدى على التدبير والوصايا (قال الشافعي) وإذا كان  
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم دفع إلى وكلاء  
شركاؤه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولاؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من نصبه  
بالنظر من القاضي لهم أو أقر على العتق ان كان ماليا ولا يخرج من يده إذا كان ماليا ما أمنا انما يخرج  
إذا كان غير مأمون وإذا قال الرجل لعبد أنت حر على مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا  
فقبل العبد العتق على هذا الزمة ذلك وكان دينه عليه فان ما قبل أن يخدمه سنة أو عمل كذا  
انخدمه في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أقل العتق ولا أقل ما جعلت على لم يكن حرا  
وهو كقولك أنت حر ان خدمت مائة دينار أو خدمت لي كذا وكذا ولو قال أنت حر وعلمت مائة دينار وأنت  
حر ثم علمت مائة دينار أو خدمت فان أزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه شيء  
لأنه أعتقه ثم استأنف أن جعل عليه شيئا فجعل على رجل لا يملكه ولم يعقد به شرطا فلا يلزمه الآن يتطوع

بأن يضمنه (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأعتقنا الحال التي أعتق فيها فان كان موسر اساعة أعتقه أعتقه وجعل له ولاءه وضمنه نصيب شركاه رقومته بقبته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرا جنابته والحنابة عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وان لم يدفع القيمة ولم يرتفع الى القاضي الا بعد سنة أو أكثر وان كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت لم يرافعه الى الحياكم حتى يصير عشرة أو زادت حتى يصير ألفا فسواء قيمته مائة وان كانت المقتعة أمة فولدت ولاد بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملها كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من الحمل ولا من الولاد بعد العتق لانهم أولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا اذا كان الأول موسرا فله ولاؤه وعليه قيمته وان كان معسرا فعتق الثاني حائرا والولاد بينهما وان أعتقه جميعا لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا ولهما ولاؤه وهكذا وان ولد بار جلا عتقه فأعتقه كان حرا وكان ولاؤه بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه اذا أعتقتك فهو حرة فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال العتق ولا يكون حرا لو قال اذا أعتقتك فأنت حرة اذ وقع العتق بعد كمال الاول وكان حين قال اذا أعتقتك فهو حرة ولا تنفذ الى القول الآخر وإذا كان العبد بين شرين يكتن فاعتقه أحدهما وهو معسر فخص به حر للعق نصف ماله وللثاني يعتق نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن لشريكه نصف قيمته وكان مال العبد بينهما وماله للعبد انما له مال الملك ان شاء ان يأخذه يأخذه وعتقه غير بهيمة ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لفلان ماله أنت حر وماله أنت حر كان العتق حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق الا على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبدا بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر الا أن السكك لا يخرج عتق عليه ما احتل ماله منه وكان له من ولائه بقدر ما عتق منه وبرق منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حرة وله ولاؤه وهو في مثل المسلم الا أنه لا يربط لاختلاف الدينين كالإيراث به فان أسلم بعد ثمرات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون مالكه معتقا فعنى المالك حائرا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعتق ولا يكون مالك المسلم فلما أعتقه لم يخرج عتقه فأما مالك معتق يجوز عتقه ولا يكون له ولاؤه فلم أسمع بهذا وهذا خلاف السنة واذا ملك الرجل أباه أو أمه عتق عتقا عليه واذا ملك بعضهم عتق منهم ما ملك ولم يكن عليه أن يقيم ما عليه لان الملك لزمه وليس له دفعه لانه ليس له دفع الميراث لان حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث الموق الى الاحياء الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ملك ما شاع غير الميراث عتق عليه وان ملك بعضهم ما غير ميراث كان عليه أن يقيم ما عليه ولو اشترى بعضهم لانه قد كان له دفع هذا الملك كله ولم يكن عليه قبوله ولم يكن مالكه الابن بشاء فكان اختياره الملك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب أو كره ولو أعتق الرجل نفسه في عتق قوم عليه فقال عند القيمة انه أبى أو سارق كاف البينة فان جاء بها قوم كذلك وان أقره شريكه قوم كذلك وان لم يقره شريكه أحلف فان حلف قوم يمين الا باق والسرقه فان نكل عن اليمين ردنا اليين على المعتق فان حلف قومنا ان يفسارقا وان نكل قومنا صحبنا

### (باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقة ثم أوصى بعد ها بوصية أخرى أنفذت الوصيتان معا وكذلك ان أوصى بالاولى فجعل انفاذاها الى رجل وبالآخرى فجعل انفاذاها الى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين الى من جعلها اليه وان كان قال في الاولى وجعل وصيته وقضاء دينه ورتبه الى

حتى يكفر لان في ميثه سكتي والفا وان أحب أن يلزم منزلا يأتينه فيه كان ذلك له عليهن فأتيهن امتعت سقط حقها وكذلك الممتعة بالجنسوت (قال) وان سافرت باذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو أشخصها فيلزمه كل ذلك لها وعلى ولي المخنون أن يطوف به على نسائه أو نأيه بهن وان عهد أن يجور به أثم فان خرج من عند واحدة في الليل أو أخرجه سلطان كاف عليه أن يوفيها ما بقي من ليلتها وليس للاماء قسم ولا يعطن \* واذا تهر الاضرار منه بامر أنه أسكنها الى جذب من نشق به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت الا أن تشاء وله منعها من شهوة حنازة أهما وأبها وولدها وما أحب ذلك له

(باب الحال التي يختلف فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأمة رضى الله عنها ان شئت سمعت

عندك وسعت عندك وان شئت ثلث عندك ودرت

دليل على أن الرجل اذا تزوج البكر أن

عليه ان يقيم عندها سبعا والثلث ثلاثا

ولا يحسب عليها نسأوه الا في عنده

قلها وقال أنس بن مالك للبكر سبع

وثلث ثلاث (قال) ولا أحب أن يتخلف

عن صلاة مكبوبة ولا

شهود جنازة ولا يزك أن

يقوله ولا اجابة دعوة

فلان وقال في الاخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الاخرى الى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولاية تركته اليه معا واما في الواحدة من الوصيتين اوصى بما في هذه الوصية الى فلان وقال في الاخرى اوصى بما في هذه الوصية وولاية من خلف وقضاء دينه الى فلان فهذا مفترضا افرده به من قضاء دينه وولاية تركته وما في وصيته ليست في الوصية الاخرى وشريكه مع الآخر فيما في الوصية الاخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل اذا اوصى بوصية تطرحها أن ينقضها كلها أو يبدل منها ما شاء التدبير أو غيره ما لم يمت وإن كان في وصيته اقرار بدن أو غيره واعتق بثبات ذلك شيء واجب عليه وأوجه على نفسه في حياته لا بعلموته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرا لها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اوصى رجل بعبد بعينه لرجل ثم اوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان لفلان أو قد اوصيت بالعبد الذي اوصيت به لفلان لفلان كان هذا ردا للوصية الاولى وكانت وصيته للآخر خرمها ولو اوصى لرجل بعبد ثم اوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا اذ لا يباع على ابطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو اوصى لرجل بعبد ثم اوصى بعقده أو أخذ مال منه وعقده كان هذا اكله ابطالا للوصية به الاول ولو اوصى لرجل بعبد ثم باعه أو كانه أو دره أو وهبه كان هذا اكله ابطالا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو اوصى به لرجل ثم اذن له في الخارة أو بعثه تاجر الى بلد أو أجرة أو علمه كتابا أو قرأ أو علمه أو صناعة أو كساه أو وهبه مالا أو زوجه لم يكن شيء من هذا رجوعا في الوصية ولو كان الموصي به طعاما فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطبخها أو دقها ففحصه أو خبزها أو حنطه فجعلها سويقا كان هذا كله كقضاء الوصية ولو اوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا ابطالا للوصية ولو اوصى له بما في البيت بأكمله حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا ابطالا للوصية وكانت له الملكية التي اوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إملاء قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تدبير وغير تدبير لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته قال وتجوز وصية كل من عقل الوصية لم يبالغ بحجور عليه وتغير بالغ لا نأتم بحسب عليه ماله ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يحول ملكه لغيره لم تمنعه أن يتصرف الى الله تعالى في ماله بما أجازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والحق في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن يجوز لغير القربة حديث عمر بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع حتى صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبد وهم غير قربة وأحب لنا أن يوصي للقربة (قال الشافعي) وإذا اوصى رجل لرجل ثلث ماله أو شيء يسمى من ذنائبه ودرهم أو عرض من العروض وله مال حاضر لا يحتمل ما اوصى به ومال غائب فيه فضل بما اوصى به أعطينا الموصي له ما اوصى به بما يشاءه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر ويقبض ما بقي له وكلما حضر من المال شيء دفعنا الى الورثة ثلثه والى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم ومن الورثة وإن أبطأ عليهم أو أبطأ عليهم معا وأحسن حال الموصي له أبدا أن يكون كل وارث ما احتاج

(القسم لثاء اذا

خضر يفر)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا عبيد بن

عيسى بن شافع أحسبه

عن الزهري « شك المني » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

الوصية الثلث فاذا هجر الثلث عنها سقط معه فأما أن زاد أحد بحال أبداعى ما أوصى له به قليلاً أو كثيراً فلا الآن يتطوع له الورثة فهمون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلاً لو أوصى لرجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضاً غائباً سوى ألف ألف فقال أخيه الورثة بن أن يعطوا الموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى له ثلث الثلث فيما غاب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فإذا لم يجز عندنا أن يجبرهم على درهمين يدفعونهما من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأخش في الظلم وأما أحسن حالات الموصى له أن يستوفى ما أوصى له به لا يزاد عليه بشئ ولا يدخل عليه النقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفى وصيته وكذلك لو أوصى له ببعض دينه ولم يترك الميت غيره إلا ما غابا لئلا يترك الثلث والورثة الثلثين وكلما حضر من المال الغائب شئ له ثلث ذلك الموصى له في العبد أبدأ حتى يستوفى رقبته أو يجز الثلث فيكون له ما جمل الثلث ولا يأتى ترك المستدار أو أرضاً أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تهدم الدار وتحترق وأتى السيل عليها فينسف أرضها وعمارتها وليس من العبد أن يكون للورثة ثلثان بكاب الله عز وجل وللموصى له ثلث تطوعاً من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

### (باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي يجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضطرباً أو تخشى بين القوالب فيضرب بها الطلق فلأجزأت أن توصي حامل مرة ولا توصي أخرى كان لغيري أن يقول إذا ابتدأ الحمل نفقي نفسها فتعزي عن حال الصحة وتكره الطعام فلا أجيز وصيتها في هذه الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها التشاؤم والنعاس واقام الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو كساد وجوع في الأرض مضى وأخوفه ألا تجوز وصيتها إذا جلت بحال لانها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هيبته وجوع ماصنع في ماله في كل ما لم يجرح فإذا جرح جرحاً يخوف فلهذا كالمريض المضى أو أشد خوفاً فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد عيكن أن يحيا

### (صدقة الحلى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حجج يؤدي عنه وماله تصدقه عنه أو يقضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لأفعاله دون الميت وانما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالاً بالسنّة في الحج خاصة والعمرته مثل فاساً وذلك الواجب دون التطوع ولا يصح أحد عن أحد تطوعاً لأنه عمل على البسند فأما المال فإن الرجل يحب عليه فيماله الحق من الزكاة وغيره فيجزى أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما يريد بالقرض فيه تأديته إلى أهله لأعمل على البدن فإذا عمل أمر أو عني على ما فرض في مالي فقد أدى الفرض عني وأما الدماء فإن الله عز وجل نذر العباد البسه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا ما زان أن يدعى للاخ حياً جاز أن يدعى له ميتاً ولحقه إن شاء الله تعالى

عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأتين خرج سهمه خارج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بالثنتين أو أكثر أقرع وإن خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر مغبته مع التي خرج بها ولو أراد السفر لثقله لم يكن له أن يتنقل واحدة أو في البواق

مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافراً بقرعة ثم أزمع المقام لثقله احتسب عليها مقامه بعد الأزماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعانق فيه وتعاقب

تعالى برك ذلك مع أن الله عز كرمه واسع لأن يوفى الحى أجره ويدخل على الميت منفعة وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

### (باب الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز الوصية إلا إلى بالغ مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا يجوز إلى عبد أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى له ولا إلى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا يجوز وصية مسلم إلى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية إلى من ذكرت أنها لا تجوز إليه قبل لا تعد الوصية أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلست ادعى رجل وكل عبد كافرا نحن لأنه أملك بحاله ونحوه أن يولى بما يجوز له في ماله ولا يخرج من يده ما دفع إليه منه ولا يجعل عليه فيه أمنا ولا أعلم أحد يجيز في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار وإلى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية إلا بأن يكون الميت تطهر إلى أوصى له بدن وتطوع من ولاية ولده فأسند إليه بعدموته فلما خرج من ملك الميت فصار عليك وارث وأزودين أو موصى له لا يملكه الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يبتدئ الحاكم القضاء لهم به لأنه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك إليه يعطف عليهم من الثقة بعوده الميت وألوى لهم فاذا ولى حراً أو حرة عدلين أجرنا ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك يصلح على الابتداء لهما كم أن يولى أحدهما فاذا ولى من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ علما أو اجتهدا على غيره ولا يجز خطا على غيره إذا بان ذلك لنا كما يجز أمر الحاكم فيما احتل أن يكون صوابا ولا يجز فيما بان خطؤه ونحو أمر الولي فيما صنع نظر أو زوره فيما صنع من مال من بلى غير نظر ونحو قول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا يجز فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها وإذا أوصى الرجل إلى من يجوز وصيته ثم حدث للموصى إليه حال يخرج منه حد أن يكون كافرا لم أسندنا له أو أمنا عليه أخرجت الوصية من يده إذا لم يكن أمنا وأضحى إليه إذا كان أمنا ضعفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال وكما صار من أبدل مكان وصى إلى تفسير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يبدل مكانه كما يبدل مكان الوصى إذا تغير حاله وإذا أوصى إلى الرجلين فبات أحدهما وتغير حاله أبدل مكان الميت أو المتغير رجل آخر لأن الميت لم يرض فقام أحدهما دون الآخر ولو أوصى رجل إلى رجل فبات الموصى إليه وأوصى بما أوصى به إلى الرجل لم يكن وصى الوصى وصيا للميت الأول لأن الميت الأول لم يرض الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت الفلان فان حدث به حدث فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجز ذلك لأنه انما أوصى بحال غيره وبني القاضي أن ينظر فمن أوصى إليه الوصى الميت فان كان كافرا أمنا لم يجد آمن منه أو مشكلا في الأمانة بمن رآه أمثل لتركه الميت من ذى قرابة الميت أو مودله أو قرأه لتركه أو مودله لهم ابتداء أو قبله بتركه الميت وإن وجد أوكفا أو لم لأبعض هذه الأمور من ولى الذي رآه أنفع لمن يولى أمره إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) وإذا اختلف الوصيان أو الوليان أو الوصى والمولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في أيديهم ما تصفين وأمر بالاخفاف بما لا يقسم منه معا وإذا أوصى الميت بانسحاب نسائه إلى الرجل فان كان ولىهن الذي لا ولى منه تزوجهن ولاية النسب أو الولاة دون الوصية جاز وإن لم يكن ولىهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازه تزويج الوصى إبطال للاولياء إذا كان الاولياء أهل النسب ولا يجوز إلى من غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يولى ما كان يلى الميت فالميت لا ولاية له على من يكون يلى أحد ولاية الميت إذا مات صارت الولاية لأقرب الناس بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحب ذلك أو رهنه ولو جاز هذا الوصى إلا جاز لوصى الاخ والمولى ولكن

عليه فاذا رأى من مبالاة على الخوف من فعل أو قول وعظها فان أبنت نشوزا هجرها فان أقامت عليه ضربها وقصد يمتثل تخافون نشوزهن اذا هن من نفسم لجاحتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العتلة والهجر والضرب وقال عليه السلام لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر رضى الله عنه فقال يا رسول الله تذر النساء على أزواجهن فأن في ضربهن فاطاف بال محمد نساء كثير كهن يشكين أزواجهن فقال صلى الله عليه وسلم لقد عافى بال محمد سبعون امرأة كهن يشكين أزواجهن فلا تحدون أو لئن خياركم ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام قبل نزول الآية بضربهن ثم أنن فجعل لهم الضرب فأن خبرنا الاختيار ترك الضرب

(باب الحكم في الشقاق بين الزوجين)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

لا يجوز لوصي فان قتل قديو كل أبوها الرجل فزوجه فاجوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حتمت  
للمن منحهما أو كمل يقوم مقامه (قال الشافعي) فإذا قال الرجل قد أصبت إلى فلان بتركى أرى فقال  
قد أصبت إليه بما لي أو قال غاختلفت «قال الربيع» أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا بالمال ولا يكون  
اليمن النكاح شئ إنما النكاح إلى العصبه الأقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

### باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال البتاني

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال التيمم كل ما لم يتيمن من زكاته وأهله وجناته وما لا غنى  
به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده وزوجه وإذا احتاج إلى خادم ومثله يخدم  
أشترى له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن أنفق ذلك فإنه نوما وما أمره  
بالاحتفاظ بكسوته فإن أنفقها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يجبره في اتلافها ويخففه ولا بأس  
بأن يأمر أن يكسب أقل ما يكفيه في البيت مما يخرج فيه فإذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته مما يخرج فيه  
وينفق على أمره أن زوجته وخادمه إن كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن  
اشتراه له ليأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جارية تبين الوطء وإن أنفق ماله لا أنما تعطيه منه  
ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الفسق وليس يأمر بأول جارية لو طء فسق الآن تسقم أيتها كانت عنده  
حتى لا يكون فهم موضع الوطء فينتكح أو يتسرى إذا كان ماله محتلا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن  
كان باقي النساء فإن كان محجورا أو محصورا فأراد جارية بتلذذها لم تشتره وإن أراد جارية للخدمة اشترى  
له فإن أراد أن يتلذذها بتلذذها وإن أراد أمر أم لم يزوجه إلا أن هذا عمله منه بد وأذرع المولى عليه  
فأكثر إطلاقها بحيث أن يتسرى فإن أعنت فالتعت مردود عليه

### (الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين  
وأشهد الله عالم خاتمة الأعين والمتخفي الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيدا فمن سمعه أنه شهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى شقوا الله وبعثه عليه إن  
شاء الله وأنه وصي نفسه وجماعة من جمع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبية  
صلى الله عليه وسلم ونحو مما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجوز من ذلك إلى غيره وأن يجاوزته  
ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظ على أداء فرض الله عز  
وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوف الله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم يحسد كل نفس ما عملت  
من خير محضرا وما عملت من سوء فتدلو أن ينهاه عنه أمدا بعيدا وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فإنه  
لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع وأنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزا فيها  
بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعرف الله جل ثناؤه وأن لا يخال أحد إلا أحدا حاله الله عن بفعل  
الخلق في الله تبارك وتعالى ويرجي منه أفاد علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المرزومة ويرغب  
إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه وعسل عن الاسراف من قول أو ففعل في أمر لا يلزمه  
وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وأن الله تعالى يكفه مما سواه لا يكتفي منه شئ غيره وأوصي  
متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية  
كل هول دون الجنة رحمة ولم يغير وصيته هذه إن يلى أجدن محمد بن الوليد الأزرقي النظر في أمر ثابت  
الخصي الأقرع الذي خلف بكة فإن كان غير مفسد فيما خلقه محمد بن إدريس فيه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه  
الله فلما أمر الله تعالى  
فيما خلقنا الشقاق بينهم  
بالحكمين دل ذلك على  
أن حكمهما غير حكم  
الأزواج فإذا اشتبه  
حالاهما لم يفعل الرجل  
الصلح ولا الفرقة ولا  
المراة تأدية الحق ولا  
الفدية وصرامن القول  
والفعل إلا ما لا يصلح  
لهما ولا يحسن وتدابيا  
بعث الإمام حكما من  
أهله وحكما من أهلها  
مأمورين برضا الزوجين  
ووثقهما بإيهما بأن  
يجمعأ أو يفرقا إذا رآيا  
ذلك واحتج بقول على  
ابن أبي طالب رضي الله  
عنه بفتوا حكما من  
أهله وحكما من أهلها  
ثم قال للحكمين هل  
تدريان ما عليكما عليكما  
أن تجمعهما إن رأيتما أن  
تجمعهما وأن تفرقا أن  
رأيتما أن تفرقا قالت  
المرأتان رضي بكتاب الله  
بما علي فيهما وفي فقال  
الرجل أما الفرقة فلا  
فقال علي كذبت والله  
حي تفرق بمثل الذي  
أقرنت به فدل أن ذلك  
ليس للحاكم إلا برضا  
الزوجين ولو كان ذلك



لبعث بغير رضاهما  
(قال) ولوفوضاع  
الطلع والفرقة الى  
الحكمين الاخذ لكل  
واحد منهما من صاحبه  
كان على الحكمين  
الاجتهاد فيما يراه  
انه صلاح لهما بعد  
معرفة اختلافهما  
ولو غاب أحد الزوجين  
ولم يفسخ الوكالة أمضى  
الحكمان رأيهما وأيهما  
غلب على عقله لم يعض  
الحكمان بينهما شيئا  
حتى يفيق ثم يحدث  
الوكالة وعلى السلطان  
ان لم يرضيا حكمين أن  
ياخذ لكل واحد منهما  
من صاحبه ما يلزم  
ويؤدب أيهما رأى  
أدبه ان امتنع بقدر  
ما يحب عليه (وقال)  
في كتاب الطلاق  
من أحكام القرآن  
ولو قال قائل خبرهما  
على الحكمين كان  
مذهبنا (قال المزني)  
رحمه الله هذا ظاهر  
الاية والقياس ما قال  
على رضى الله عنه  
لان الله تعالى جعل  
الطلاق للزوج فلا  
يكون الا لهم (قال  
الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث بأحد من محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس  
بعد أجد فأنتفذه ما جعل الى أحد وأوصى أن جاريته الاندلسية التي تدعى فوزا التي ترضع ابنه أبا الحسن  
ابن محمد بن ادريس اذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاعها أو مات قبل  
ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى واذا استكمل سنتين ورؤي أن الرضاع خير له أرضعته سنة أخرى ثم هي حرة  
لوجه الله تعالى الا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أو يموت فتعقب بأيهما كان ومضى أخرج الى مكة أخرجت  
معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وان تعقت قبل أن يخرج الى مكة لم تكن حرة في الخروج  
الى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولد مدنانير وأن تعطى جاريته سكة السوداء وصية لهما وأن  
يستري لهما جارية أو خصي بجائيهما وبين خمسة وعشرين دينارا أو يدفع اليها عشر دينارا وصية لهما  
فأى واحد من هذا اختاره دفع اليها وان مات ابنها أو الحسن قبل أن يخرج به الى مكة فهذه الوصية لهما  
ان شاءتا وان فوز لم تعق حتى يخرج به الى الحسن الى مكة حلت وانها معها مع أبي الحسن وان مات أبو  
الحسن قبل أن يخرج به الى مكة عقت فوز أو أعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة  
وعشرين سهما فوقف على دنانير سمان من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه  
بنفق عليها منه وان مات ابنها أو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لهما ومضى فأرقت ابنها  
وولده قطع عنها ما أوصى لهما به وان أقامت فوز مع دنانير بعد ما تعق فوز دنانير مقيمة مع ابنها محمد أو ولد  
محمد بن ادريس وقف على فوز من سمان من أربعة وعشرين سهما من ثلث مال محمد بن ادريس بنفق عليها منه  
ما أقامت معها مع ولد محمد بن ادريس فان لم تقم فوز قطع عنها ودعى دنانير أم ولد محمد بن ادريس  
وأوصى لعقراء الشافعي السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يدفع للممساواة  
فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنشأهم وأوصى لاجدين محمد بن الوليد الأزرق بستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج الباقية في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصى) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى الى  
رجل فمات الموصى اليه فأوصى الى آخر فان أبا حنيفة كان يقول هذا الآخر وصى الرجل بنى جمعا وهذا  
ياخذ وكذلك يفتى ابراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى اليه ولا يكون وصيا  
للاول الا أن يكون الآخر أوصى اليه بوصية الاول فيكون وصيه ما جمعا وقال أبو يوسف بعد لا يكون  
وصيا الاول الا أن يقول الثاني قد أوصيت بالثمن كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) واذا  
أوصى الرجل الى الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى اليه ماله وولده وصية الذي أوصى اليه الرجل  
آخر فلا يكون الآخر وصية الاوسط وصيا الاول ويكون وصيا الاوسط الموصى اليه وذلك أن الاول رضى  
بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصى أضعف حالا وأكثر أمرا من الوكيل ولو أن رجلا  
وكل رجلا بشئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به مستوجب الحق ولو كان للبنت الاول أوصى الى  
الوصى أن لك أن توصى بما أوصيت به البنت الى من رأيت فأوصى الى رجل بترك نفسه لم يكن وصيا للاول ولا  
يكون وصيا للاول حتى يقول قد أوصيت البنت بترك فلان فيكون حينئذ وصيها (قال) ولو أن وصيا  
لا يشاء لم يقر لهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فان أبا حنيفة كان يقول هو جاز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن  
ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصى ضمن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضا على  
السائب الزكاة في أموالهم وان أذاهم الوصى عنهم فهو ضمن وقال أبو حنيفة لا يكون على بنهم كاتخي  
يلعب إلا ترى أنه لاصلا عليه ولا فرضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) واذا كان الرجل وصيا  
بترك ميث يلى أموالهم كان أحب الى أن يتجرلهم بها واذا كان أحب الى أن يتجرلهم لم تكن التجارة =

ولو استكرهها على  
شيء أخذ منها على أن  
طلقها وأقامت على  
ذلك بينة رد ما أخذ  
وزنه ما طلق وكانت له  
الرجعة

### (كتاب الخلع)

(باب الوجه الذي  
تحل به الفدية)  
من الجامع من الكتاب  
والسنن وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى قال الله  
تعالى ولا يحل لكم  
أن تأخذوا مما  
آتيهوهن شيئا الآية  
وخرج رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إلى  
صلاة الصبح فوجد  
حبيبة بنت سهل عند  
بابه فقال من هذه  
فقلت أنا حبيبة بنت  
سهل لا تأولوا بآيات  
لزوجها فلما جاء  
نابت قاله صلى  
الله عليه وسلم هذه  
حبيبة تذك ما شاء الله  
أن تذكر فقلت حبيبة  
يا رسول الله كل  
ما أعطاني عندي  
فقال عليه الصلاة  
والسلام خذ منها فخذ

وعشرين سهما من ثلث ماله وأوصى أن يعق عنه رقاب بخمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث  
ماله ويقرى أفضل ما يقدر عليه وأجدو يشترى منهم مسعدة الخياط أن باعه من هوله فيعتق وأوصى  
أن يصدق على جيران داره التي كان يسكن بذى طوى من مكة تسهم واحد من أربعة وعشرين سهما من  
ثلث ماله يدخل قسم كل من يحوى ادريس ولاءه وموالي أمه ذكرهم وانهاهم فيعطى كل واحد منهم ثلاثة  
أصغاف ما يعطى واحد من جيرانه وأوصى لعبادة السندية وسهل ولدهما مواليه وسلية مولاة أمه ومن  
أعتق في وصيته تسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم  
ويسوى بين الباقيين ولا يعطى من مواله الا من كان بمكة وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعد ما أوصى  
به من الخولة والوصايا يعطى بحسب ما أوصى به بمصر فيكون مسدا ثم بحسب باقي ثلثه فيخرج الاجزاء التي  
وصفت في كتابه وجعل محمد بن ادريس انفاذ ما كان من وصاياهم عصر ولا يجمع تركته بها إلى الله  
تعالى ثم إلى عبد الله بن عبد الحكم القرشي ويوسف بن عمرو بن زيد الفقيه وسعيد بن الجهم الاصمعي  
فأبهم مات أو غاب أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقام يغني عن غاب عن وصية محمد بن  
ادريس أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلقوا ابنه  
أبا الحسن متى أمكنهم الحاقه بأهله بمكة ولا يحمل بحرا إلى البرسبل بوجه ويضوهه إلى ثقتة وينفذوا  
ما أوصاهم به بمصر ويجمعوا ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلقوا ذلك كله ورقق أبي الحسن معه بمكة حتى  
يدفع إلى وصي محمد بن ادريس بها وما يخلف لمحمد بن ادريس أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء  
فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو أوصواؤه ولولاه وما كان له ولهم عصر  
على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم وما أوصوا إلى أوصياء محمد بن ادريس بمكة

== بها عدى تعدا وإذا لم تكن تعدا لم يكن ضامنا أن تلف وقد تجرعر بن الخطاب رضى الله عنه عمال  
بنين كان يليه وكانت عائشة تضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في التجرة وهم أيام توليتهم وتؤدى منها الزكاة  
وعلى ولي التيم أن يؤدى الزكاة عنه في جميع ماله كأبؤيها عن نفسه لأقرق بينه وبين الكبير البالغ فيما  
يجب عليهما كأعلى ولي التيم أن يعطى من مال التيم المزمع من خنابة لو خناها أو نفقة في صلاحه (قال  
الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل إن  
عندنا مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يعترفه (قال الشافعي) لما قال مضاربة  
ولما قال بضاعة قال بعض الناس لا زكاة في مال التيم الناض وفي زكاة الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدى  
عنه وخنابته التي تلمزه في ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان بسقوط الصلاة عنه تسقط عنه الزكاة  
كان قد فارق قوله لا زكاة عن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد ذكر هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن  
وصي ميت ورثته كبار وصغار ولادن على الميت ولم يوص بشيء باع عقارا من عقار الميت فإن أبا حنيفة  
كان يقول في ذلك بيعه ما زعى الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز زعى الصغار والكبار إذا  
باع ذلك فيما لا بد منه وقال أبو يوسف يبيع على الصغار ما زعى كل شيء كان منه بذلا ولم يكن ولا يجوز  
على الكبير في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)  
ولو أن رجلا مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالعين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه  
دين فباع الوصي عقارا مما ترك الميت كان يبيع على الكبار باطلا ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع  
عليهم فيما لا يصلح لمعاشهم الآية أو باع عليهم نظر لهم بيع غبطة كان بيعا حراما وإن لم يبيع في واحد من  
الوجهين ولا أمر لزمهم كان بيعه مردودا وإذا أمر نأذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي  
هو خير لهم من الناض لم تجز له أن يبيع العقار الا ببعض ما وصفت من العذر

ولولاه مما يشدر على اتصاله فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن ادریس قضاء وقضاء عن ان  
كان عليه به او يبيع ماراً او يبيع من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه بصر وولاية ابنه أبي الحسن  
ما كان بصر وجميع تركته محمد بن ادریس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن ادریس ولادته  
بمكة وحدث كانوا الى عثمان وزينب وفاطمة بنی محمد بن ادریس من الحسن بن محمد بن ادریس  
من دنائهم ولدها اذ افرق مصر والقائم بجميع أموال ولده الذين سبي وولدان حدث لمحمد بن ادریس حتى  
يصبروا الى البلوغ والرشيد معاً وأموالهم حيث كانت الامايلي أوصياؤه بمصر فان ذلك المم ما قام به قائم منهم  
فاذا تركه فهو الى وصيه بمكة وهما أجد بن محمد بن الوليد الازرق وعبيد الله بن اسمعيل بن مفرط الصراف  
فان عبيد الله توفي أولاً وقبل وصية محمد بن ادریس فأجد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر  
على ما يشاء أن يصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فانه فقير الى رحمة وأن يحبره من النار فان الله  
تعالي عن غنى عذابه وأن يخلفه في جميع ما خلفه بأفضل ما خلفه أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقد  
ويحبر مصيبتهم بعده وأن يقهرهم معاصيه واتيان ما يقع بهم والحاجة الى أحد من خلقه بقدرته والله  
المجد أشهد محمد بن ادریس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلباً الخيام ليس له انما هو لبعض ولده وهو  
مشهود على فان يبيع فائماً ذلك على وجه النظره فلس في مالى منه شئ وقد أوصيت بشئ ولا يدخل في  
ثلثي ما لا قدر له من ثمار وصحاف وحصر من سقط البيت وبقايا طعام البيت وما لا يحتاج اليه مما لا خطر له  
شهد على ذلك

### (باب الولاء والحلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادریس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من  
كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب الى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب الى مواليه وقد  
يكون ذائب وله موال فلينسب الى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا الى الأخوة  
في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون اليهم مع النسب والأخوة في الدين ليست ينسب انما هو صفة تقع على المرء  
بدخوله في الدين ويخرج منها بخروجهم منه والنسب الى الولاء والآباء اذا ثبت لم ير له المولى من فوق ولا  
من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل الى العلم والى الجهل والى  
الصناعة والى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث  
لا آباء لهم يعرفون ولا ولاد فانسبوا الى عبودية الله والى آديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب  
الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أدعهم  
لا آبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخو انكم في الدين ومواليكم وقال عز وجل واذنقول  
لذئ أنتم الله عليه وأنعمت عليه أغسلت عليه زوجه واتى الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه  
وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال سأوى الى جبل يعصم من الماء قال لا عاصم  
اليوم من أمر الله الامن رحم وحال بينهم الموحج فكان من المعسرين وقال عز وجل واذكر في الكتاب  
ابراهيم انه كان صديقاً نبياً اذ قال لاهيه يا أبت لم تعبد الا لاسمع ولا تبصر ولا يغني عنك شئ وقال قدست  
أسماؤه لتجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر واذن من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم  
أو اخوانهم أو عسرتهم فخر الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب  
ليست من الدين في شئ الانساب ثابتة لا تزول والدين شئ يدخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح  
الى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله الى أبيه وأبوه كافر وقال عز كره يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان  
فنسب الى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بأمر الله عز وجل

الى انماهم كفارا كانوا أو مؤمنين وكذلك نسب الموالى الى ولائهم وان كان الموالى مؤمناً والمعتقون مشركين (قال الشافعي) أخبرنا مالك وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا محمد بن الحسين عن يعقوب بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لغة كلمة النسب لا يساع ولا يوجب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله تعالى عنه قال الولاء بمنزلة الخلف أفرم حب جعله الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تستغري جارية تعتقها فقال أهلها تبعتها على أن ولاها فلما نفذت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تفتعل ذلك فأعما الولاء على أن لا يفتعل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوفية فأعطيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون أولاً في فعلت فذهبت بريرة الى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت عليهم ذلك فأبوا إلا أن يكون الأولاهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما فآخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذنها واشترطى لهما الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه فقال أما بعد فإني أبلغ رجال بشرطون شروطاً ليس في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة قد غلط في بعضها من ذهب مذهبهم من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أراه إلا قد غلط الكتابة ثابتة فإذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال في قائل بريرة كانت مكاتبه وبعث وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع فقلت له ألا ترى أن بريرة جاءت تستعفي في كبتها وذهب مساومة بنفسها إلى بشر يهاوئرجع خبراً أهلها فقال بلى ولكن ما قلت في هذا قلت ان هذا رضاهما بأن قال أجل قلت ولولا علي عجزها وأرضاهما بالهجر قال أما رضاهما بالهجر فإذ ارضيت بالبيع دل ذلك عن رضاهما بالهجر وأما علي عجزها فقد تكون غير عاجزة وترضى بالهجر رجاء ففعل العتق فقلت له والمكاتب إذا حلت بحجومه فقال قد عجزت لم يسئل عنه غيره وردناه رقيقاً وجعلنا الذي كاتبه يبعه ويعتق ويرق قال أما هذا فلا يختلف فيه أحد أنه إذا عجز رد رقيقاً قلت ولا يعلم عجزه إلا بأن يقول قد عجزت أو يحل بحجومه فلا يؤدي ولا يعلم له مال قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألتها في أوقية وقد بقيت عليها أواق ورضاهما بأن تباع دليل على أن هذا الحديث لا يحتمل ما وصفت ويحتمل حواز بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتمل ما وصفت ووصفت كان أولى المعنيين أن يؤخذ به ما لا يختلف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يهجر ولم ينسب إلى العامة أن يجهل معنى حديث ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فبين في كتاب الله عز وجل ثم تسترسوله صلى الله عليه وسلم ثم لا تمتنع منه العقول من أن المرء إذا كان مالكا لرجل فاعتقه فانتقل حكمه من العبودية الى الحرية فجازت شهادة هو ورث وأخذ سهمه في المسلمين وحدد وهدم وحده فكانت هذه الحرية إنما تثبت العتق للمالك وكان المالك المسلم إذا أعتق مسلماً ثبتت ولأهله عليه فممكن للمالك العتق أن يراد ولا يغير بده رقيقاً ولا يهجه ولا يبيعه ولا يفتق ولا يهملوا اجتماعاً على ذلك فهذا مشتمل النسب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحال المالك ولا يحتمل معنى غير ذلك فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سمى الله وان في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

سوى عدد أو نوى عددا فهو ما نوى (قال المرتضى) رحمه الله وإذا كان الفراق عن تراض ولا يكون إلا بالزوج والعقد صحيح ليس في أصله علة فالقياس عندي أنه طلاق وما يؤكده ذلك قول الشافعي رحمه الله فان قيل فإذا كان ذلك طلاقاً فاجعل له الرجعة قيل له لما أخذ من المطلقة عوضاً وكان من ماله عوض شيء خرج من ملكه لم يكن له رجعة فيما قبل عليه فكذلك المختلف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا حصل له أن يأكل ما طاب به نفساً على غير فراق حل له أن يأكل ما طاب به نفساً فافساق لازم له وله الرجعة والله يشار صرود ولا عليك والرجعة معاً ولا يجز عليه من الطلاق إلا ما أوقعه (قال المرتضى)

أنها لم يسميته والاخراتها لا تكون لغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن  
أعنت فأولئك رجل لا ولاء له والرجل لا يأمن على يديه لم يكن موثقا بالاسلام ولا الولاء ولو اجتمع على ذلك  
وكذلك لو وجد مشركا أو كافرا قطع له ومن لم يثبت له ولا سمعة تجري عليه للعق فلا يقال لهذا موثقا أحد ولا  
يقال له موثقا للمسلمين فان قال قائل فما باله اذا مات كان ماله للمسلمين قيل له ليس بالولد ورثوه ولكن ورثوه  
بأن الله عز وجل من عليهم بأن حقولهم ماله لا ماله له دونه فلما لم يكن لغير هذا مال بولاء ولا ينسب ولا لماله  
معروف كان بما خولوه فان قال وما يشبه هذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مال لها يعرف على أهل  
أحيائها من المسلمين والذي يورث ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا أنهم مواليه ولو كانوا أعتقوه لم يرثه من  
أعتقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن لا مال له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولاء له اذا مات أنهم  
يرثونه بالولد حتى كأنه أعتقه جماعة المسلمين وجب علينا فسه أمران أحدهما أن ينظر إلى الحال التي كان  
فيها مولود الارق عليه وسلم لما فبعض ورثته الاحياء وموت من المسلمين دون من حدث منهم فان ما وورثنا  
ورثته الاحياء يورث من الرجال ماله أو حقلنا من كان حيا من المسلمين وموت ورثته فمتنا بينهم قسم  
ميراث الولاء ولا نخضع في واحدة من الحالتين ماله لأهل بلد دون أهل بلد أو حصننا من في الارض من  
المسلمين ثم أعطينا كل واحد منهم حقه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو أعتقت واحد افتقر قوافي الارض  
وتجن والمسلمون إنما يعطون ميراثه أهل البلد الذي يورث فيه دون غيرهم ولكننا إنما جعلنا للمسلمين من الوجه  
الذي وصفت لأنهم موالى لأحد فكيف يكون موثقا لأحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فأتانا  
الولاء لمن أعنت وفي قوله إنما الولاء لمن أعنت تثبت أمر من أن الولاء للعق بأكثر (١) ونفي أنه لا يكون الولاء  
الاولى أعنت وهذا غير معني (قال الشافعي) ومن أعنت عبد السائبة فالعق ماض وله ولؤه ولا يخاف  
المعنى سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة لأن هذا معني وقد جعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الولاء لمن أعنت وهكذا المسلم يعق من كان كافرا لا للمسلم وإن مات المعق لم يرثه مولا باختلاف  
الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فالعق جائز والولد للميراث المعق وإن مات المسلم المعق لم يرثه  
المشرك الذي أعتقه باختلاف الدينين وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم فكان هذا في التسبب الولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحدا منهم دون الآخر  
(قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبد أنت حر فلان ولم يأمره بالحرية وقبل المعق عنه ذلك بعد العق  
أو لم يقبله فسواء وهو حر نفس لا عن الذي أعتقه عنه ولا يؤله لأنه أعتقه (قال الشافعي) وإذا مات  
المولى المعق وكانت له قرابة من قبل أبيه ترثه بأصل فريضة أو عصبة أو أخوة لا يرثه بولاه بأصل فريضة  
أو زوجة أو كانت امرأة وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئا من بقي عنهم فان لم يكن  
عصبة قام المولى المعق مقام العصبة فأخذ الفضل عن أهل الفرائض فإذا مات المولى المعق قبل المولى  
المعق ثم مات المولى المعق ولا وارث له غير مواليه وله وارث لا يحوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث  
التسبب كما سأصفه لك أن شاء الله تعالى فأنظر فان كان للمولى المعق بنون وبنات أحياء وموت المولى المعق  
فأقسم مال المولى المعق أو ما فضل عن أهل الفرائض منه بين بنى المولى المعق فلا تورث بناته منه شيئا  
فان مات المولى المعق ولا بنين للمولى المعق لصلبه وله ولده لم يستقلوا وأقرابه تسبب من قبل الاب فأنظر  
الاحياء يوم مات المولى المعق من ولده المولى المعق فان كان واحدا منهم أقتعد إلى المولى المعق باب  
واحد فقط فأجعل الميراث له دون من بقي من ولده وإن استوفى القعد فأجعل الميراث بينهم شرعا  
فان كان المولى المعق مات ولا ولده ولا ولد للمولى المعق وله أخوة لأبيه وأمه وأخوة لأبيه وأخوة لأمه فلا  
حق للأخوة من الأم في ولده مواليه (٢) ولم يكن معهم غيرهم واليراث للأخوة من الأب والأم دون الأخوة  
للأب ولو كان الأخوة للاب والأم واحدا وهكذا ميراث أبناء الأخوة كما كانوا مستوفين فإذا كان بعضهم

ورثه الله ليس هذا  
قياس أصله لا يجعل  
النكاح وانقطع بائنا  
المجهول والشرط  
الفاقد سواء ويجعل  
له في النكاح مهر  
مثلها وله عليها انخلع  
مهر مثلها ومن قوله  
لو خلعها عاتة على أنها  
مضى طلبها فهي لها  
وله الرجعة عليها أن  
انخلع فابت والشرط  
والمال باطل وعليها  
مهر مثلها (قال  
المزني) رحمه الله  
ومن قوله لو خلع  
مجهور عليها عاتل ان  
المال يبطل وله  
الرجعة وإن أراد أن  
يكون بائنا كما يطلقها  
تلقية بائنا لم تكن بائنا  
وكان له الرجعة  
(قال المزني) رحمه الله  
وكذلك اذا طلقها  
بدنيار على أنه الرجعة  
لا يبطل الشرط (قال

(١) قوله ونفي أنه  
لا يكون الولاء إلا الخ  
كذا في الأصل وتأمله

(٢) قوله ولم يكن معهم  
كذا في النسخ والظاهر  
وان تأمل كتبه  
مصححه

أعقد من بعض فان كان القعد لبنى الاخوة للاب والأم أو لأو أحدهم فاجعل الميراث له وكذلك ان كانوا مثله في القعد لساواة في القعد ولا نفراد به بقراءة الأم ودونهم ومساواة ابائهم في قرابة الأب فان كان القعد لابن الأخ لأب دون بنى الأب والأم فاجعله لاهل القعد بالمولى المعق وهكذا منزلة عصبهم كلهم بعدوا أو قرى بواقى ميراث الولاء (قال الشافعي) فان كانت المعتقة امرأة ورثت من أعتقت وكذلك من أعتق من أعتقت ولا يرث من أعتق أو أهوا ولا أمهوا ولا أحد غيرهما وغير من أعتق من أعتقت وان سفلا ورثت ولدا المرأة المعتقة من أعتقت كما يرث ولدا الرجل المذكور دون الأنثى فان انقرض ولدها وولد ولدها المذكور وان سفلا ثم مات مولى لها أعتقته ورثه أقرب الناس بها من رجال عصبها لا عصبه ولدها (قال الشافعي) . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك نين له ثلاثة أنثى لأم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأم وترك مالا ومولى فورثه أخوه الذي لأمه وأبوه ماله وللا ماله ثم هلك الذي ورث المال وولد المولى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرز ما كان أبي أحرز من المال وولد المولى وقال أخوه ليس بذلك وإنما أحرزت المال فأما ولاد المولى فلا أرايت لولها أخ اليوم ألت أرت أنا فاخصمنا إلى عثمان فقضى لأخيه بولاد المولى (قال الشافعي) . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالساً عند أبان بن عثمان فاخصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة آمن جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم ابن كلب فماتت المرأة وتركته مالا ومولى فوَرثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقالت ورثته لنا ولاد المولى قد كان ابنها أحرزه وقال الجهنيون ليس كذلك اتهمهم مولى صاحبنا فإذ مات ولدها فقتلوا وهم ونحن نرثهم فقضى أبان بن عثمان للجهنين بولاد المولى (قال الشافعي) . أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً له فمات في العبد بعد ما أعتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخذ عبداً له فاجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وهذا كله تأخذ

### (ميراث الولد والولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى . وإذا مات الرجل وترك ابنين وبنات ومولى هو أعتقهم فمات المولى المعق ورثه ابنه ولم يرثه أحد من بناته فان مات أحد الابنين وترك ولداً ثم مات أحد المولى الذين أعتقهم ورثه ابن المعق لصلبه دون بنى أخيه لان المعق أومات يوم موت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم هكذا ميراث الولد وولد الولد أبداً وان تسفلوا في المولى أنسب ولداً لولد أم المولى المعق يوم موت المولى المعق فأبهم كان أقرب إليه باب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعق ولو أعتق رجل غلاماً ثم مات المعق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابناً والأخرين بنين وألآخر بنين بنين ثم مات المولى المعق اقسموا ميراث الجد المولى على عشرة أسهم لابن سهم وللاربعة البنين أربعة أسهم والقسمة خمسة أسهم كما يقسمون ميراث الجد لومات يوم موتهم ورثته لا اختلاف حال ميراث الولاء والمال ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابناً والأخرين بنين وألآخر بنين بنين ثم ظهر الجد مال اقسمنه بنو البنين على أنه ورثته ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناؤهم فلا ينفردهم ميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك حصه أبيه من ميراث الجد وللاربعة البنين ثلث ميراث الجد أربعاً بينهم وذلك حصه ميراث أبيهم والقسمة للبنين ثلث ميراث الجد أخماس بينهم وذلك حصه أبيهم من ميراث جددهم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا أعتق رجل عبداً فمات المولى

الشافعي رحمه الله ولا يلحق المختلعة طلاق وإن كانت في العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من القرآن والأجاء بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكر الله بين الزوجين من اللعان والظهار والإيلاء والميراث والعدة وب وفاة الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة لخالف القرآن والائتر والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم ان قال لها أنت خلت أورية أو بنتى الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فان قال كل امرأ على طلاق لا يتوبها ولا غيرها طلق نسأوه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن إباحة الطلاق وما سمعت منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً في كل سنة واحدة فوقع فوقعت عليها تطلقه ثم يحكمها بعد انقضاء العدة بثلاث سنة وهي تحتمل ما يقع بها طلاق لانها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وانما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كما جاءت سنة وهي تحتمل طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخالو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يرد في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وأما أن يرد في غير ملكي

المعتق وترك أباه وأولاداً ذكر وأولاداً لم يولدوا من سفوا فإنا مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فالتمس الأب دون الأخوة لأنهم إنما يلقون الميت عند أبيه فأولاده ولولاه المولى إذا كانوا أغنياء يكون بقرابته فإذا مات المولى المعتق وترك جديده وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والأخ فذهب من قال للميراث للأخ دون الجد وذلك لأنه يجمعهم والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنه وإن سفوا لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والأخ في ولاد المولى عزلة لأن الجد يلي المولى المعتق عند أول أب ينتسب إليه فجميعهم والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينتسب إليه الميت أو الميت والميت ابنه والجد أبوه فذهب إلى أن يشرى الجد والميت المعتق أب هما شرع فيه الجد بالأبوة والابن بولادته ويذهب إلى أنها سواء ومن قال هذا قال الجد وأولى ولاد المولى من بنى الأخ إذا سوي بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولاد المولى من الجد وبنو الأخوة أولى بولاد المولى من الجد فعلى هذا الباب كله وقاسه فأما ما مات المولى المعتق وترك جديده ومات المولى المعتق فالتمس المولى المعتق لأن المولى لا يلدني بقرابة الأبوة الجد فلا شيء له مع من يلدني بقرابته ولو مات رجل وترك أمه وجد أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولاد المولى من الجد أن يكون المال للم لا يلقى الميت عند جد جميعهما قبل الذي ينزعه وكذلك ولد الأم وإن تسفلوا لأنهم يلقونه عند أبيهم ولقبيل جد أبيه ومن قال الأخ والجد سواء فبعد الأب والمسلم سواء لأن الـم يلقاه عند جد أبيه أو جده (قال الشافعي) فإن كان المتنازع لجد الأب ابن المولى فجد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ للقراب من المولى المعتق (قال الشافعي) وإذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولوارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعدد فالتمس لأن المولى القريب أو البعيد لأن الأخ من الأم لا يكون عصبة فإن كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم على المولى المعتق فإن استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فليراث كل من الأم لأنه ساوي عصبة في النسب وانقرض منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعدوا وأقرروا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

### (الخلاف في الولاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في بعض الناس الكذب والسنة والقياس والمقول والأثر على أكثر ما قلت في أسئل ولاد السائبة وغيره ونحن لا نختلف منه إلا في موضع ثم نقبس عليه غيره فيكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل إذا أسلم على يدي الرجل كان له ولادته كما يكون للمعتق قلت أتدفع أن الكذب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن النعم بالمعتق ينشئه الولاد كثرت النسب قال لا قلت والنسب إذا ثبت فأما الحكم فسه أن الولاد مخلوق من الولاد قال نعم قلت فلأراد الوالد بعد الإقرار بأن المولود منه نفسه وأراد ذلك الولاد يكن له ما ولأولاد أحد منهما ذلك قال نعم قلت فلأراد رجلاً لا أبه رضي أن ينتسب إلى رجل ورضى ذلك الرجل وتصادف مع التراضي بأن ينتسب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المنتسب إلى المنتسب إليه لم تكن للنسب إليه زوجة ولا أمه وطناً بشبهة لم يكن ذلك له ما ولأولاد أحد منهما قال نعم قلت لا لأننا ننسب بأمرين أحدهما الفراض في مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفراض والنطفة بعد الفراض قال نعم قلت ولا ننسب بالتراضي إذا تصادفاً لم يكن ما ينتسب به قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وينتقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاد هو أخرج مخلوكل من الرق يعتقك والمعتق فعل منك لم يكن له ما كثر رده عليك قال نعم قلت ولورضيت أن تهب ولولاه وأتبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه  
أحد يعقل وليس بشئ  
وأما أن يريد في نكاح  
يحدث فقله لا يطلق  
قبل النكاح فهذا  
طلاق قبل النكاح  
فنفهم رجلاً الله

(باب الطلاق قبل  
النكاح) من الأملاء  
على مسائل ابن القاسم  
ومن مسائل شتى  
سمعتها الفلاني

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال كل امرأة  
أزوجه طالق أو  
امرأه بعينها أو لعبد  
أن ملكك تسقط فأنبت  
حرقة تزوج وأملك لم  
يلزمه شيء لأن الكلام  
الذي له الحكم كان  
وهو غير مالك فبطل  
(قال المسزني) رحمه  
الله ولو قال لامرأة  
لا يملكها أنت طالق  
الساعة لم تطلق فهي  
بعد مدة أبعد فإذا لم  
يعمل القسوى  
فألغى عيبي أولى أن

(١) قوله ولا من قبل  
أخذ الخ كذا في الأصل  
وتحذف العبارة كتبه  
معجزة

ذلك قال نعم قلت فإذا كان هذا ثبت فلا يزال عاوصفت من مقدم العتق والفراس والتطفة وما  
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفتعرف أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء  
لا يتنقل وإن رضى النسب والنسب اليه والمولى المعتق والمولى المعتق لم يحجزه ولا لهما تراضيهما قال  
نعم هكذا السنة والآخر وأجاء الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت في  
واحد ما وصفت ووصفتنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندي وأنه تعالى أعلم قال فها هو قلت أن الله  
عز وجل أنبت الولد والوالد الحقوقي في الموارد غير هاو كانت الحقوق التي تثبت لكل واحد من معالي صاحبه  
تثبت للمولى والمولى ولد الولد وللوالد من الأم على والدى الوالد الحقوقي في الموارد ولولا المولى وعقل الحنانيات  
وولاية النكاح وغير ذلك فلترك الولد والوالد حقهما من ذلك ومما ثبت لا نفهم ما لم يكن لهما تركه لا بأنهما  
أولأبائهما أو عصيتهما ولو جاز لأن أن يبطل حقه عن الأب في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدنه لو قتل  
والعقل عنه لو حجب لم يحجزه أن يبطل ذلك لا بآئته ولا بآئته ولا لآئته ولا لعصيته لانه قد ثبت لا بآئته  
وأبائته وعصيته حقوق على الولد لا يجوز للوالد أن يلها بعد موتها ومثل هذا الحال الولد فلما كان هذا  
هكذا لم يحجز أن يثبت رجل على آبائه وأبائته وعصيته نسب من قد علم أنه لم يولد فسد دخل عليهم ليس له  
(١) ولا من قبل أحد من السليين مرات من نسب اليه إلى من نسبه والمولى المعتق كالمولود فيما ثبت له من  
عقل حنانيته وثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينسب إلى ولا رجل لم يعقه  
لأن الذي ثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وأبائه وعصيته ولا ينهم فلا يجوز أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم  
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت أن شاء الله تعالى قلت فلم جازلك أن  
توافق في معنى وتختلف في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على  
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكذلك لولا شيء أراك أغفلته والحجة عليك فيه قائمة قلت وما ذاك  
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت له ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه  
خالف غيره من حديث الذي هو أثبت منه قلت لو خالف ما هو أثبت منه لم ينسبه وكان علينا أن نثبت  
الثابت ونرد الأضعف قال أفرايت لو كان ثابتا يتخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافه وأن لا يتخالفها لا نحتاج توجيه الحديثين معا لو ثبت وما وجدنا له من  
الأحاديث وتوجيهها استعمالا مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان ثابتا قلت يقال الولاء مل  
أعتق لا يتنقل عنه أبدا ولو نقله عن نفسه وبوجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فأما الولاء مل أعتق على  
الاشخاص عن شرط الولاء فبين باع فأعتقه غيره أن الولاء الذي أعتق إذا كان معقلا لا على العام  
أن الولاء لا يكون إلا لعق أن جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غير معتق من أسلم على يديه قال  
هذا القول المنصف غاية النصف فلم يثبت هذا الحديث فتقول بهذا قلت لأنه عن رجل مجهول ومنقطع  
وتحج وأنت لا تثبت حديث المجهولين ولا المنقطع من الحديث قال فيه ليس لك أن تتخالف القياس  
إذا لم تقدم عتق قلت نعم وذلك أن شاء الله تعالى بما وصفتنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه  
إذا كان ثبت بثبوت العتق لم يحجز أن يثبت بخلافه قال فان قلت ثبت على المولى بالاسلام لانه أعظم  
من العتق فإذا أسلم على يديه فكأنما أعنته قلت فأتقول في عمولة كافر ذي غير له أسلم على يديك  
أبكون اسلامه ثابتا قال نعم قلت أف يكون ولاؤه لك أم يباع على سيده ويكون رقبة قال بل  
يباع ويكون رقبة قال اشتراء قلت فليست أرا لك جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كان  
العبد الذي أن يعتق نفسه ولو كان كذلك كان الذي الحر الذي قلت هذا فحره وكان اسلامه غير اعتاق  
من اسلم على يديه لانه ان كان مملوكا للمسلمين فلمهم عندنا وعندك أن يسترقوه ولا يخرج بالاسلام من أيديهم  
وان قلت كان مملوكا للمسلمين فنبني أن يباع ويدفع عنه اليهم قال ليس مملوكا للمسلمين وكيف يكون مملوكا



لا يعقل (قال المزني)  
رجسه الله وأجمعاته  
لا يسبل إلى طلاق من  
من لم يكمل السنة المجمع  
عليها فهي مسن أن  
تطلق بدعة أو على  
صفة بعد

(باب مخاطبة المرأة)  
بما يلزمها من الخلع وما  
لا يلزمها (من السكاح  
والطلاق املاء على  
مسائل مالك وابن  
القاسم

(قال الشافعي) رجسه  
الله ولو قال له امرأته  
ان طلقني ثلاثا فقلت  
على مائة درهم فهو  
كقول الرجل يعني  
توبك هذا بمائة درهم  
فان طلقها ثلاثا فله  
المائة ولو قالت له  
اخلعني أو بنتي أو ابني  
أو أراي أو أراي  
ولك على ألف درهم وهي  
تريد الطلاق وطلقها  
فله ما سئلته ولو قالت  
اخلعني على ألف كانت  
له ألف ما لم تنكرا  
فان قالت على ألف  
ضمها لك غيري أو على  
ألف فلس وأنكسر  
تخالفا وكان له عليها  
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو نوارثهم ونحو شهادته ولا لاسلين بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالتعلق قال بالخبر قلت  
لو ثبت قتله معل أن شاء الله تعالى وقلت وكيف قلت في الذي لا ولا له ولم يسلم على يدي رجل والى من  
شاء قال قاسم ان عمر قال في المنيب وهو حر ولاؤه قلت أفرأيت المنبوذ اذا بلغ أ يكون له أن ينتقل بولائه  
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاء عليه قلت أف يكون للوالي أن يعقد عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد  
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد  
المتنازعين على الاخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا يله منه وما يصلحه وان كان كما  
وصفت أف ثبتت الولاء بحكم الوالي للمنتقل فقتل الموالي عليه قلت فاذا والى فأثبتت الولاء ولا تجعل له  
أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فأنت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت  
أن للحاكم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقيط ولا للوالي أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت  
فهما يفتقران قال وأن افتراه قهما قلت القبط لم يرض شأوا غلامه الحكم بالرضاع منه قال ولكن  
بنعمة من المنتقل عليه قلت فان أتم على غير لقيط أ كرم من النعمة على القبط فان تقدم قتل وغرق  
وسرق وسجن وأعطاه مالا يكون لاحد به ذل ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالي لا يثبت عليه الولاء  
الابرأه فهو مخالف للقيط الذي يثبت به بغير رضاه فكيف قسمته عليه قال ولا شيء حاقم حديث عمر  
قلنا وليس مما ثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت معروف أن ميمونة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت لابني يسار لابن عباس فقدا أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف  
تركته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا أف يفتحل أن يكون تنهيه  
على غير التحريم قال هو على التحريم وان أحفل غيره قلت فان قال قائل لا يعقل ابن عباس وميمونة  
كف وجهه منه قال قد يذهب عنهما الحديث رأسا فتقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم  
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في القبط فترها تترك غيرك كالمزمل جئت في الحديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قد عذب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال إلى باطن ولا خاص إلا أخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لآعن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجملة وفي بعض الامردون بعض قال  
قد شركنا في هذا بعض أصحابك قلت أف تحدث ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يتحدث وفيما ترى  
الحجة في غيره فقال لمن حضرنا من الحجازيين أ قال صاحبكم في أن الولاء لا يملك إلا ما أعتق فقالوا نعم وبذلك  
جاءت السنة قال فان منكم من يخالف في السائبة والذي يعنى المسلم قالوا نعم قال فكلمه بعضهم أو  
أولى كلامه لكم قالوا افعل فان قصرت نكلمنا قال فاننا أتكلم عن أصحابك في ولاء السائبة ما تقول  
في ولاء السائبة وميراثه اذ لم يكن له وارث الا من سبه فقلت ولاؤه لمن سبه وميراثه قال فما الحجة  
في ذلك قلت الحجة اليقينية أعتق المسبب السبب قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الوالاء لمن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعققه اذ لم يكن ورنه من يحبه بأصل فريضة قال فهل  
من حجة غيره قلت ما أحسب أحد اسلك طريق النصفه يريد راء حاجة قال بلى وقلته قال الله  
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من  
أرضي من أهل العلم زعم أن الرجل كان يعنى عبده في الجاهلية سائبة فيقول لأرثه وبفعل في الوصلة من  
الابل والحمام أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام على معنى  
ما جعلتم فأبطل شر وطهم فيها وقضى أن الولاء لمن أعتق ورد البصرة والوصيلة والحام إلى مالكها  
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على البهائم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض البهائم  
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرأيت قولك قد اعتقك سائبة أليس  
خلاف قولك قد اعتقك قلت أما في قولك أعتقك فلا وأما في زيادة سائبة فنعم قال فهما كقولنا نحن

طلقني والى على ألف درهم فقال أنت طالق على الالف ان شئت فلها المشيئة وقت الخيار وان أعطته اياها في وقت الخيار لزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو عاها حتى مضى وقت الخيار أو أنطأ هي بالالف ولو قال أنت طالق ان أعطيتي ألف درهم فأعطته اياها زائدة فليس طلقه لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته اياها ردبة فان كانت فضة يقع عليها اسم دراهم طلق وكان عليها بدلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتي ألفا فانت طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولا له اذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا ولو ألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الالف وان طلقها ثلاثا فله الالف ولو لم يكن سقي عليها الا طلقه فطلقها واحدة كانت له الالف

معافاة أعتقه على شرط قلت أو ما أعتقت بريرة على شرط أن الولاء للبائعين فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انعقد البيع عليه لان الولاء لمن أعتق وزدته الى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغيره من الادميين قال فان قلت فله الولاء ولا يرثه قلت فقال اذا الولاء للمعتق المشروط عليه أن الولاء لغيره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء ومنعه الميراث ودينها ما واحد (قال الشافعي) وقلت له أ رأيت الرجل يملك أباوه يسرى الجارية ويعتق لمن ولاه هذين قال لمن يعتقها بملكه وفعله قلت أ رأيت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحد من هذين هذاورث أباوه فيحقه وان كره وهذا لو ثبت جاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواله من هذين ولاه لان كل ما غير معتق هل يجتأ ويختل عليه الآله اذا زال عنه الرق بسبب من يحكمه بالملك كان له ولاؤه قال لا وكفى بهذا حجة منك وهذا في معنى المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا كمن الذي في معنى المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكر وان حاطب بن أبي بلتعنة أعتق سائبة قلت ونحن نقول ان أعتق رجل سائبة فهو حر ولاؤه قال فذكر عن عن عمر وعثمان ما وافق قولهم وذكر سليمان بن يسار ان سائبة أعتقه رجل من الحاج فأصابه غلام من بني مخزوم فقتل عمر عليهم بقتله فقال أبو الهيثم عليه لو أصاب ابني قال اذا لا يكون له شيء قال فهو اذا مثل الأرقم قال عرفهوا اذا مثل الأرقم فقتله هذا اذا ثبت بقولنا أشبهه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولده للمسلمين رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه فلما كانوا لا يعرفون لم يفسد عقله حتى يعرف مواليه ولو كان على ماتا ولو كان الحديث يحتل ما قالوا كانوا بخلافه قال واين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين ونحن نرى عن عمر وغيره مثل معنى قولنا قال فذكره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن المرقع أعتق أهل بيت سواك فافى غيرهم فقال عمر بن الخطاب أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوا فقال عمر فاجعلوا في مثلهم من الناس قال فحدث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمع من آل طارق وان لم يسمعه منهم فحدث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن ابراهيم النخعي أن رجلا أعتق سائبة فأتى فقال عبد الله هو لك قال لا أريد قال فضعه اذا ثبت المال فانه وارثا كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طولة عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى إلى حذيفة لآخر آمن الانصار يقال لها عمر بنت يعار أعتقته سائبة فقتل يوم البصرة فأتى أبو بكر عمرائه فقال أعطوه عمره فأتى بقتله قال قد اختلفت فيه الاحاديث قلت فما كنا نحتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق واذا اختلفت فالتى يلزمنا أن نصير الى أقرها من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا انما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد أعتقك عن نفسى سائبة لاعم غيرة وأشهد بهذا القول قبل العتق ومعه فقال أردت أن يكمل أجرى بأن يرجع الى ولاؤه قال فان قالوا فاذا قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب بحال يقول أعتقك عن نفسى ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا قول غير مستقيم قلت أ رأيت لو كان أخرج من ملكه الى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا اذا أعتق ما أخرج من ملكه الى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته له ما له ماله معتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال فما يحتل عليهم في الذبي يسلم عنه فيحقه قلت مثل أول حجة في السائبة أنه لا يعد ولا يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون اذا اختلف الدين لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

بل هو معتق والعق جائز قلت فما أعلم بقمت المسئلة موضعا قال بل لومات العدم برنه المعق قلت  
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منه الورثة ايضا غير المعق باختلاف الدينين وكذلك عنده وارثه  
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولا وهو لا يرثه قلت نعم كيجوز أن  
يثبت له على أبيه أو وهو لا يرثه إذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي إذا أعققت العبد المسلم  
والذي ولد لمسلمون كان الولاء لمنه المسلمين ولا يكون الذي أعقبته لئن لم يكن للمعق فالمعق لهم من ينسبه  
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال ترع من رجل لا كان له ولد لمسلمون وهو كافر  
فمات أحدهم ورثته أخوته المسلمون ولم يرثه أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف  
قلت أ رأيت أوتنه زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو أبوه بحاله قال وإن أسلم قبل أن يموت  
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول  
فتقول مولاه من أعقبته ولا يرثه ما اختلف دينهما فإذا أسلم المعق ورثه ان مات بعد اسلامه قال فانهم  
يقولون إذا أعقبه الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعقبه  
قال فبأي شيء يرثونه قلت ليسوا برثونه ولكن ميراثهم لانه لا مال له بعينه قال وما دل على ما تقول  
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميرنا قلت أفيجوز أن يرثوا ككافرا قال لا قلت أفأرأيت الذي  
لومات ولا وارث له من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لا ميراث قال نعم قلت  
ونذلك من لا ولاء له من لقيط ومسلم ولا ولاؤه ولا كافر لا قرابهة من المسلمين وذكرنا ما ذكرت في أول  
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أصحابنا من خالف في معنى آخر فقال لو أن مسلما أعققت  
نصرا انما مات النصراني ورثه وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت  
أمو جود ذلك في الحديث قال فقولوا الحديث يحتمله قلت أفأرأيت ان عارضنا يا إلهم غيرنا فقال  
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك قلت ولم لأن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه  
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قال ليس كل المسلمين يقولونه في النسب فهم من  
يرث المسلم الكافر كيجزئهم الشكاح اليه ولا ويرث الكافر المسلم قال فحديث النبي صلى الله عليه وسلم  
بجمله قلت أجل في جميع الكفار والحجة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالخجعة على من قاله  
في الولاء قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتك أن يموتنه وهبت ولا عيني  
يسار لان عباس فاتهمي وقلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهو على جملة ولم يحمله  
ما أحتمل الا بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم معتق  
النصراني مع أن الذي روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى نصراني في بيت المال وهذا  
أثبت الحديث عنه وأولاهم بعدنا والله تعالى أعلم والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روي عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتمل أن  
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانينه عندنا أنه ليس له أن يرث  
كافرا أو أنه اذا منع الميراث للولد والوالد الزوج الكافر كان ميراث المولى أولى أن ينسبه لان المولى أبعد  
من ذي النسب قال فما يحتمل على أحدنا من خالف في الرجب يعق عبده عن الرجب بغير أمره فقال  
الولاء للمعق عنه بدون المعق لعبده لانه عقد المعق عنه قلت أصل يحكي عليك ما وصفت من أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعققت وهذا معتق وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعقب عبده بأمه كان  
الولاء لأمر المعق عنه عبده وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعقبته بأمه فاما ملكه عبده  
وأعقبته عنه بعد ما ملكه قال أنقضه المالك للمعق عنه قال اذا أعقبته بأمه بعد عتقه أكثر من قبضه  
هو لو قبضه قال ومن أين قلت اذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعق عبده فاعتقه فجاز بأن يؤمر ببله

لأنها قامت مقام  
الثلاث في أنها تعمرها  
حتى تنكح زوجها غيره  
(قال المزني) رحمه  
الله وقياس قوله  
ما حرّمها الا الاولان  
مع الثالثة كما لم يسكره  
في قوله الا القسحان  
مع الثالث وكما يعم  
الاعور المقوأة عنه  
الباقية الا الف في الاول  
مع الف في الآخر وانه  
ليس على الفاني  
الاخير عنده الانصف  
الدية فكذلك يلزمه  
أن يقول لم يحرمها  
عليه حتى تنكح زوجها  
غيره الا الاولان مع  
الثالثة فليس عليها  
الا ثلث الا في المطلقة  
الثالثة في معنى قوله  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ووقالت له طلقني  
واحدة بألف فطلقها  
ثلاثا كان له الاثني  
وكان سطوا بالاثنتين  
ولو قبضه عليها لطفة  
فقال طلقني ثلاثا  
بألف واحدة أحرمها  
عليك واثنتين  
نكحتي بعد زوج فله  
مهر مثلها اذا طلقها  
كما قالت ولو خلعها  
على أن يكفصل واده

ماضى الأمر فيه ما يرجع في كالتة وما زال الرجل أن يشتري العبد من الرجل فبعته المشتري بعد  
تفرقهما عن المقام الذي تبايعاه وقبل القبض فينفذ العتق لأنه مالك جازا إذا ملكه سيد العبد بعده أن  
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولا فلا ثم قلت نعم لأنه مالك معتق قال ومن أين يكون معتقا  
وإنما عتق عنه غيره بأمره قلت إذا أمر بالعتق رجلا فأعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق إذا  
وكل ينفذ العتق بأمره قال فكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عده بغير أمره العتق جائز قلت نعم  
لأنه أعتق ما لك قال أرايت قوله هو حر عن فلان هذا معنى قلت ألامعنى له حكم برده العتق أو ينقل  
به الولاء فلا قال في الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لوقال إذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له  
الولاء قلت إذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق إلا بمالك  
قال يقول لا قلنا في ملك قال حين قبل قلت أفرأيت حين قبل أقبل حرا أو موكا قال فأقول بل  
قبل حرا قلنا أعتق حرا أو علكه قال فأقول بل حين فعل علانته كان مالكا حين وهبه له قلت أفرأيت  
أن قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك أ يكون العبد المعتق موكا قال وكيف يكون موكا له قلت تجعله  
باعتاقه إياه عنه موكا له قبل العتق وإذا ملكته عتقك ثم أعتقه أنت ما زال عتقك إياه ويظل عنه عتقك  
إذا لم أجد له عتقا ولم أمره لم تجدته على قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ بين ما علكه إياه لا بعد  
خروجه من الرق وما خرج من الرق غيره فالولاء له كقلت وهذا قول قد فله غيرك من أصحابنا فتوجه  
لي بشئ قلت نعم أرايت لو أعتقت عبدا لي ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجرو وولاءه لا لك قال فلا  
يكون لي أجرو ولا ولأه وإنما يقع الأجر والولاء يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينقل إلى آخره كما  
لا ينقل أجرة عك غير هذا إلى (قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه إلا من أعتق ولا يكون لمن أعتق  
أخرجه من ملكه إلى غيره وهو غير الأموال الملوكة التي يحولها الناس من أموالهم إلى أموال من شأوا  
قال نعم قلت فهذا الحجة على من خالفنا في هذا

### (الوديعة)

(١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع  
سفر فلم يبق بأحد يحفظها عنده فسافر بهارا أو بحرا فهلك ضمن وكذلك لو أراد سفرها فجعل الوديعة  
في بيت مال المسلمين فهلك ضمن وكذلك إن دفنها ولم يعلمها أحدا يأمته على ماله فهلك ضمن وكذلك  
إن دفنها ولم يخلف في منزله أحد يحفظه فهلك ضمن وإذا ودع الرجل الوديعة فتعدى فيها فلم تهلك حتى  
أخذها وردها في موضعها فهلك ضمن من قبل أنه قد خرج من حد الأمانة إلى أن كان متعديا ضامنا  
للمال بكل حال حتى يحدث له المستودع أمانة مستقبلة وكذلك لو سكر إلى بلد فتسدى بها ذهابا أو  
جائبا ثم ردها سالمة إلى الموضع الذي في الكراء فهلك من قبل أن يدفعها كان لها ضامنا من قبل أنه صار  
متعديا ومن صار متعديا لم يبرأ حتى يدفع إلى من تعدى عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حرزها ثم  
ردها إلى حرزها فهلك ضمن ولا يبرأ من ضمن الإيداع ما ضمن إلى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدى  
منها في درهم فأخرجه فأنفق ثم أخذته فرد به عنه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لأنه  
تعدى بالدرهم ولم يتعد بالتسعة وكذلك أن كان قويا فلبسه ثم رده بعينه ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي أن  
كان الدرهم الذي أخذته ثم وضع (ع) غيره مع وفان الدرهم ضمن الدرهم ولم يضمن التسعة وإن كان لا يبيع  
ضمن العشرة (قال الشافعي) وإذا ودع الرجل الرجل الدابة فأمره بسقيها وعلفها فأمر بذلك من يسقى  
دوابه ويعلفها فالتقت من غير جناية لم يضمن وإن كان يسقى دوابه في داره فبعث بها خارجا من داره ضمن قال  
وإذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره بسقيها ولا علفها ولم ينه فبفسادها المستودع مدة إذا أتت على مثلها

عشر سنين فجاز أن  
اشترط إذا مضى  
المولود نفقته بعدها  
في كل شهر كذا فيما  
وكذا زينا فان كفى  
والارجعت عليه بما  
يكفيه وإن مات رجوع  
عليها بما سبق ولوقال  
أمره ببدل فطلق  
نفسك إن ضمن لي  
ألف درهم فضمنتني  
وقت اختيار لهما ولا  
يلزمها في غير وقت  
التحياز كالأرجع  
أمرها اليها لم يجز إلا  
في وقت اختيار ولوقال  
إن أعطيتني عبدا  
فأنت طالق فأعطته أي

عبدنا كان فهي طالق  
ولا يملك العبد وإنما  
يقع في هذا الموضع  
بما يقع به الحنف

(١) هذه الترجمة وكذا

الترجمات التي تبدأ في  
قسم إلى الوالغنية وما  
يتعلق به من الكلام  
على الانتقال قد ذكرت  
في هذا الموضع من  
نسخة السراج البصري  
فأثبتنا هنا تبعها

(٢) قوله غيره لعله

عنه فانه السابق قبله

تأمل كتبه صحيحه



هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرد عليه أو على أن لا يقبله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقه عليه أو أقفله أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لأنه زاده خيرا وكذلك لو استودعه على أن يدفعني موضع من البيت ولا يني عليه فوضعه في ذلك الموضع وبني عليه بنيا بالان يكون مخرجا لهما من البيت فسرق لم يضمن لأنه زاده بالبناء خيرا وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يخله أحد فدخله فوما فسرقها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فإن كان السرقة من أحد دخله فعليه غرهها وإن كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الأمانة وكذلك لو سألها ياها فقال قد دفعتها إليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم أدفعها إليك كان ضامنا ولو قال مالك عندي شيء ثم قال كان لك عندي شيء فهلكت كان القول قوله لأنه صادق أنه ليس له عنده شيء إذا هلك الوديعة (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعه في موضع من داره مخرز فيه ماله ويرى الناس مثله خزاوان كان غره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وإن وضعها في موضع من داره لم يراه الناس خزاوا ولا يحرز فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً أو فضة في منزله على أن لا يربطها في كة أو بعض ثوبه فربطها خرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه ليحضرها فإن كان أحرزها عنده مخرزها حتى طرقت ضمن وإن كان لا يمكنه بغلق لم ينفخ أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) وإذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يحرزها في منزله وعلى أن لا يربطها في كة فربطها فاضاعت فإن كان يربطها من كة في يمين عنده وخبره لم يضمن وإن كان يربطها طاهرة على عنده

وانتزع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلعها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فمات المولود فانه يرجع بمهره ثلثا لان المرأة تدرعي المولود ولاندر على غيره ويقبل ثديها ولا يقبل غيره ويترأها فبستره ولا يستمرى غيرها ولا يترأه ولا تطيب نفسه له أو امرأته طلقها وأنت ترى من صداقها فطلقها طلق ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشئ لأنه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق نابت ولها الألف وعليها مهر مثلها ولو قالنا طلقنا بألف ثم اردت أن نطلقها بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعدة من يوم الطلاق وإن لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يزمهما شيء ولو قال لهما أن تطبقا فإن شئتما بألف لم يطلقا ولا واحدة منهما حتى يشا

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إليك فلان فدفعها إليه قال أو حنيفة قال قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أنا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعنه البين (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فصداد فاعلها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة قال قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاءه أخربها معه فقال المستودع لأدري أيكاستودعني هذه الوديعة وأي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فإن أبا حنيفة كان يقول بعظيمه ما تلك الوديعة بينهما نصين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أتلف ما استودع بجعلته الأثرى أنه لو قال هذا استودعني ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر بهه أولا ويضمن للأخر مثل ذلك لأن قوله أتلفه وكذلك الأول إنما أتلفه هو بجعله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء والوديعة والمضارب بينهما نصقان (قال الشافعي) وإذا كانت في يد الرجل وديعة فادعاهما رجلا كلاهما زعم أنهما هو في مما يعرف بعينه مثل العبد والبعر والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قبل لهما هل تدعيان شيئا غيره هذا بعينه فإن قالوا وقال كل واحد منهما هو لأحدك أخطأ لأنه لا يدري أيهما هو ووقف ذلك لهما جعاع حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له دونه فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وإن نكل معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يده الوديعة ثم يخرج من يده ولا يني عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يده زعم أنه لأحدهما لا لهما وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن لأنه حالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) وإذا أودع =

معاق وقت اختيار ولو  
كانت احداهما محمورا  
عليها وقع الطلاق  
عليهما وطلاق غير  
المحمور وعليها بائن وعليها  
مهر مثلها ولا شيء على  
الأخرى ويملك رجعتها  
(قال المزني) رجه الله  
تعالى هذا عندى  
يقضى على فساد  
تجوز مهر أربع  
في عقدة بألف لانه  
لا فرق بين مهر أربع  
في عقدة بألف وخلق  
أربع في عقدة بألف  
فاذا أنفدت احداهما  
للجهل بما يصيب كل  
واحدة من فسدت  
الأخرى ولكل واحدة  
منهن وعليها مهر مثلها  
(قال الشافعي) رجه  
الله ولو قال له أحسنى  
طلق فلانة على أن لك  
على الف درهم ففعل  
فالانف له زمة ولا  
يجوز ما اختلفت به  
الأمة الا باذن سيدها  
ولا المكاتبه ولو أذن  
لها سيدها لانه ليس  
بمال السبيد فيعوز  
اذنه فيه ولا لها فيعوز  
ما صنعت في مالها  
وطلقها بمالك بائن فاذا  
أعتقها أتبع كل

ضمن لانه لا يجرد من ثيابه شيئا أحرز من ذلك الموضع وقد يجرد من ثيابه ما هو أحرز من اظهارها على عضده  
واذا استودعه اياها على أن يربطها في كفة فأمسكها في يده فانفلتت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على  
أخذها لم يضمن وذلك أن يده أحرز من كماله من حقها في يده شيئا هلك به (قال) واذا استودع الرجل  
الرجل شيئا من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه انبى له أن رفعه الى الحاكم حتى يأمره بالنفقة عليه  
ويجعله دينا على المستودع ويؤكل الحاكم بالنفقة من يقضها منه وينقصها غيره لئلا يكون أمين نفسه  
أو يبيعها وان لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك اذا أخذ له دابة ضالة أو عبدا  
أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ واذا أخاف هلاك الوديعة فخلها الى موضع آخر فلا  
يرجع بالكراهة على رب الوديعة لانه متطوع به (قال) واذا استودع الرجل الرجل الذهب فخلها  
مع ورقه فان كان خلطها مع يقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلك وان كان لا ينقصها لم يضمن  
وكذلك لو خلطها مع ذهب يتبين منها فهلك لم يضمن وان كان لا يتبين منها فهلك ضمن واذا  
استودع الرجل الرجل دنانيرا ودرهما فأخذ منها ديناراً أو درهما ثم رد مكانه به فان كان الذي رد مكانه  
يتبين من دنانيره ودرهماه فصاعت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فخط وان كان الذي وضع بدلا مما أخذ لا يتبين  
ولا يعرف فتلقت الدنانير ضمنها كلها

### (قسم القرض)

أخبرنا الرازي بسبع قال قال الشافعي رجه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاية من جبل المال ثلاثة وجوه  
أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهورا لأهل دينه قال الله جل وعز لئن صلى الله عليه وسلم خذ من  
أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره من يعقل  
عنه ولا شيء من زمة من كفارة ولا شيء أئزته نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لو ولد أو ولد أو زوجة أو ما كان  
في معنى هذا فهو صدقة طهوره وذلك مثل صدقة الأموال كلها عنيها وحوولها وما شئها وما وجب في مال  
مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد  
لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة انما الصدقات للفقراء الآية وعلى  
المسلم في ماله ان يتأد واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تازمه نفقة والضيافة  
وغيرها وما لزم بالجنابات والاقرار واليوع وكل هذا خروج من دين أو تأدية واجب أو نافلة توصل فيها الأجر  
كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أمواله

= الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضى بامانته لا أمانة غيره ولم يساطه  
على أن يودعها غيره وكان متعددا ضمانا تلفت واذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبضه وديعة بغير عنها  
فان أباحشقة بقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وهذا يأخذ وكان ان أي ليلي  
يقول هي الغرماء وليس صاحب الوديعة شئ لان الوديعة مجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فان  
كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة اذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن حماد عن  
ابراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يخصصون الغرماء وصاحب الوديعة  
الحاج من ارطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن ابراهيم مثله (قال الشافعي)  
واذا استودع الرجل الوديعة ثمت المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليها بينة وعليه دين بحيث  
عالمه كانت الوديعة لصاحبها فان لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا اقرار من الميت وعرف لها عددا وقيمة  
كان صاحب الوديعة كغيره من الغرماء







(باب الخلع في المرض)  
من كتاب تنوير الرجل  
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه  
الله ويجوز الخلع في  
المرض كما يجوز البيع  
فإن كان الزوج هو  
المرضى فخالعها بأقل  
من مهرها ثم مات  
فبأنزلان أن يطلقها  
من غير شيء فإن كانت  
هي المرضة فخالعها  
بأكثر من مهر مثلها  
ثم ماتت من مرضها  
جازه مهر مثلها وكان  
الفضل وصية بحاص  
أهل الوصايا بها في  
ثلثها ولو كان خلعها  
بعبد يساوي مائة  
ومهر مثلها نجس  
فهو باتفاق إن شاء  
أخذ نصف العبد  
ونصف مهر مثلها  
أو يرد ويرجع بمهر  
مثلها كما لو اشتراه  
فاستحق نصفه (قال  
المرزقي) رحمه الله

(١) الخرف بالضم أو ثبات  
البيت أو أرباب المتاع  
والنساء ثم اه من  
القاموس كتبه  
معجمه

الذي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وإذا حوله الإمام عن موضعه إلى موضع غيره فإن كانت  
معه جولة جله عليها وإن تمكن فنبغي للمسلم أن يحمله وإن كان معهم جولة بلا كراهة وإن  
امتنعوا فوجد كراهة كراهة إلى الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج الكراهة والإجادة من جميع المال (قال  
الشافعي) ولو قال قاتل يجبر من معه ففضل يحمل كان مذهبا (قال الشافعي) وإن لم يجد جولة ولم يحمل  
الجيش قسمه مكانه ثم شاء أخذ ماله (قال الشافعي) ولو قال قاتل يجبر من على جملته بكرة أمثلهم لأن  
هذا موضع ضروره كان مذهبا (قال الشافعي) وإذا خرجت سرية من عسكر فغبت غنيمة فالأمر فيها  
كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فإن ساق صاحب الجيش أو السرية سبعا (١) أو خرنا  
أو غير ذلك فأدركه العدو وثاق أن يأخذ وممنه أو أباطا عليه بعض ذلك فالأمر الذي لا أشك فيه أنه إن  
أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقرب الدواب ولا ذبحها  
وذلك أتى وأنا وجدت الدلالة من كتاب الله عز وجل ثم سئلت النبي صلى الله عليه وسلم عما لا يختلف أهل  
العلم فيه عندنا أنه ما أبغى قتله من ذوات الأرواح من البهائم فأنما أبغى أن يذبح إذا قدر على ذبحه ليؤكل  
ولا يقتل بغير الذبح والنحر الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم  
وهي أن ترى بعد ما تؤخذ وأبغى ما امتنع منها عما نيل به من سلاح لحد معين أن يقتل ليؤكل وتلك  
ذكاته لأنه لا يقدر من ذكاته على أكثر من ذلك أما قتل ما لا يؤكل لضرره أو لأنه في معافي الأعداء  
أوالحيوت أو الجراد فإن قتله ذكاته وهو يؤكل بلا ذكاة وأما ما سوى ذلك فلا أجده أبغى (قال الشافعي)  
وفد قيل يذبح خيلهم وتعقر ويحترق بأن جعفر اعقر عند الحرب ولا أعلم ما روى عن جعفر من ذلك ما بنا  
لهم موجودا عند عامة أهل المغازي ولا بنا بالأسناد المعروف والمقتل فإن كان من قال هذا إنما أراد  
غضب المشركين لما في غيظهم من أن يكتبه على صالح فذلك فيما أغضبوا به ما أبغى لنا وكذلك إن أراد  
توهمهم وذلك أن أبغى ما يغضبهم ويوهمهم ما هو محظور علينا بغير ما أبغى لنا قال قاتل وما ذلك فلنا قتل  
أبنائهم ونساءهم ولو قتلوا كان أغضب وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى  
الأرواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندى لغير معنى ما أبغى من أكله وأطعمته أو قتل ما كان عدوا منه  
(قال الشافعي) فأما ما لا روح فيه من أموالهم فلا بأس بتعريقه وتلافه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله  
عليه وسلم حرق أموال بني النضير وعقر النخل بحجر والعنب بالطائف وإن تعريق هذا ليس بتعذيب له  
لأنه لا يألم بالتحريق والعذاب الأذروح وهذا مكتوب في غيره الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل  
في الحرب يعقر رجل فرسه رجوت أن لا يكون به بأس لأن ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح  
في غير الضرورات

### (الانفال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغنيمة قبل الخمس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن  
يحيى بن سعد عن عمر بن كثير عن أنس عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من  
المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته من ورائه قال فضربت على رجل عاتقه فضربة وأقبل على قضتي  
ضفة وحدثت من هرايح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر من الخطب فقلت له ما بال الناس فقال  
أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه فقتل  
فقتل من يشهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه  
فقتل من يشهدني ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه

فقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لا هاته الله إذا لا يعمدن إلى أسدين أسد الله عز وجل مقاتل عن الله وعن رسوله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه فأعطاه سلبه فبعت الدرع وابتاعه بخزفاني بنى سلة فأنه لأول مال تأثله في الإسلام (قال الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لا أشك فيه أن يعطى السلب من قتل والمشرقة مقل يقاتل من أى جهة قتله مبارز أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعاً مقلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحدًا قتل من سلب من قتله والذي لا أشك فيه أن سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب قاتله والمشركون يقتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركاً مقلًا ولم ينهزم جماعة المشركين وانما ذهبت إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً إلا قاتلاً مقلًا وفي حديث أبي قتادة ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلًا سلبه ولم يمتحن بعد ما قتل أو قتادة الرجل وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الإمام قبل القتال من قتل قتيلًا سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الإمام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال الشافعي) ولو اشتربك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلاً ضرب رجلاً ضربه لا يعاش من مثلها أو ضربه يكون مستهلكاً من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين لأنه قد صير في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذبح عليه وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب لآخر إنما يكون السلب لمن صير به حال لا يمنع فيها (قال الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرويه إن كان راكباً أو عسكراً فإن كان مشغولاً بغيره فليس له وإنما سلب ما أخذ من يديه أو مما على يديه أو تحت يديه (قال الشافعي) فإن كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو ناع أو منقطة فيها نفقة فلو ذهب ذهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهبا وقال ليس هذا من عدة الحرب وإنما سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهاً والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض قد ذكر أن عمر بن الخطاب قال أنا كالنخمس السلب وإن سلب البراءة قبل غيبه كثيراً ولا أرى إلا الخامسة قال نخمسه وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافعي) فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلًا سلبه فأخذ خمس السلب أليس إنما يكون لصاحبه أربعة أخماسه لأكله وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فإن قال قائل قلل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر يخبره أنه لم يكن بخمسه وانما خمسة حين بلغ ما لا كثيراً فالسلب إذا كان غنمة فأخرجنا من أن يكون حكمه حكمه وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فإن الله خمسه على أكثر الغنمة لأعلى كلها فيكون السلب مما لم يرد من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وماغنم ما كروا فلا كله من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما ياتي تحتمله الآية وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب من قتل لم يجز عندى والله أعلم أن يخمس ويقسم إذا كان اسم السلب يكون كثيراً قليلاً ولم يستثن النبي صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيراً أن يقول يعطى القليل من السلب دون الكثير ونقول دللت السنة أنه إنما أراد بخمسه ما سوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عينة عن

لبن هذا عندى شيء ولكن له من العبد مهر مثلاً وما ياتي من العبد بعد مهر مثلاً ووصية له أن يخرج من الثلث فإن لم يخرج مما بقي من العبد من الثلث ولم يكن لها غيره فهو بالخيار إن شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي للورثة وإن شاء رد العبد وأخذ مهر مثلاً لأنه إذا صار في العبد شرك لغيره فهو عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشركين)  
من كتاب فتاوى الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله إن اختلفت النية بخمر أو بغيره فدفعت ثم رافعا النكاح جازاً انخلع والقبض ولو لم تكن دفعته جعلناه عليها مهر مثلاً وهكذا أهل الحرب إلا أن لا تحكم عليهم حتى يتجهوا على الرضا ونحكم على النسيب إذا ما أوأوا أحدهما والله الموفق

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سير بن علقمة قال ما رزت وحلا يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فقتلني سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

### (الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فهاجم الله بن عرقيل فحرقوه وأبلا كثيرة فكانت سبعمائة من اثني عشر بغيراً أو أحد عشر بغيراً ثم نفلوا بغيراً بغيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخس (قال الشافعي) وحديث ابن عريقيل على أنهم أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نفلوا بغيراً بغيراً والنفل هو شيء يزيدو غير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخس كما قال ابن أسامة الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله فكان الذي ربه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضروا فأنزلوا ما لهم وأعطوا ما لهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للإمام أن يحتج به فإذا كثرت العدو واشتدت الشوكة وقيل من أزاله من المسلمين نفل منه اتساع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر ما غزى النبي صلى الله عليه وسلم سراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يختار من أرضي من أصحابنا أن لا يراد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الأخماس أو السلب للقاتل ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحدنا على حقه من سلب أو سهم من مغمم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفلون وقد روي بعض الشافيين في النفل في البداية والرجعة الثلث في واحدة والربع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الإمام وأكثر ما غزى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للإمام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفضيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود

### (الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل المقاتلة من غنم شيئاً فهو له بعد الخس فذلك لهم على ما شرط الإمام لانهم على ذلك غزوهم ووهبوا وقالوا يخس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في إقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخس والله أعلم ولم أعلم شيئاً بعثت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما وصفت من قسمة الأربعة الأخماس بين من حضر القتال وأربعة أخماس الخس على أهلهم ووضعه سهمهم حيث أراه الله عز وجل وهو خمس الخس وهذا أحب إلينا والله أعلم ولهذا مذنب وذلك أن يقال إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

### (كيف تفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قل أو أكثر من دار أو أرض وغزو ذلك من المال أو شيء قسم كله إلا الرجال البالغين فالأمام فيهم بالخيار بين أن ينع على من رأى منهم أو يقتل أو يبادي أو يسبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادى فبسبيل ما سبي وما أخذ مما فادى

### (كتاب الطلاق)

#### (باب اباحة الطلاق)

ووجهه وتفرقه  
من الجامع من كتاب  
أحكام القرآن ومن  
اباحة الطلاق ومن  
بجاء عشرة النساء  
وغير ذلك

#### (قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا  
طلقت المرأة فطلقوهن  
لعدتهن وقد قرئت  
لقبل عدتهن (قال)  
والمعنى واحد وطلق  
ابن عمر رضي الله عنهما  
أمر أنه وهي حائض في  
زمان التي صلى الله  
عليه وسلم قال عمر  
فسألت النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك

فقال مره فليرأعها  
ثم ليسبها حتى تظهر  
ثم تحض ثم تظهر ثم  
إن شاء أمسكها بعد وإن  
سأطلق فذلك العدة  
التي أمر الله أن يطلق  
لها النساء (قال) وقد  
رَوَى هذا الحديث

سالم بن عبد الله وبنس  
ابن جبير عن ابن عمر  
يخالفون لما عاينوا من  
منه قالوا كلهم عن

سبيل ما سوا من الغنمة قال وذلك اذا أخذ منهم شيأ على اطلاقهم فأما ان يكون أسير من المسلمين ففاديه بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واذ احازله أن عين عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أن تقع أو أن يجوز أخيراً ابن عينة عن أيوب بن أي قباله عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلاً برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فبشرقه أو تؤخذ منه الفدية بقولان أحدهما ما أخذ منه كالمال بغنم وإنه أن استرق فهو كالزينة وذلك يخص وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا أعلم خيراً مما يتخالفه وقد قيل الرجل بخالف السبي والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا مذموب والله أعلم فينبغي للأمام أن يعزل جنس ما حصل بعد ما وصفنا كاملاً بقر أربعة أخماسه وبحسب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين ومن النساء فتعلم شيئاً فأن رأى أن يغنمهم من الأربعة الأقسام عزل لهم فغنم وسد كذا في موضعه أن شاء الله ثم يعرف عدد الفرسان والرجال من باقي المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب بالفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان فسوى بين الراجل والراجل فعبطان سهمان سهمانهم ما يفضل والفرس فان الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة في اتخاذها وله غناب شهود عليه ليس الراجل شيئاً أخيراً الثالثة عن إسحق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بالفارس سهمين والفارس بسهم فزعم بعض الناس أنه لا يعطى فرس الأسهم أو فارس سهمان ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من ذهب مذهبهم هو كلام عربي وأنا يعطى الفارس بسبب القوة والغنم مع السنة والفارس لا على شيء أنما علكه فارسه ولا يقال لا يفضل فرس على مسلم والفرس سهمان لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحبكم لم يجز أن يسوى بين فرس ومسلم وفي قوله وجهاً أحدهما خلاف السنة والآخر قسامة الفرس بالمسلم وهو لو كان قسامة له دخل عليه أن يكون قد سقى فرساً مسلم وقال بعض أصحابه يقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الأقاويل التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذن والمقارب يسهم لهم سهمان العربية ولا نها قد تغني غناها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل العربي على الهجين وإذا حضر الرجل بفارسين أو أكثر لم يسهم إلا للفرس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يليق أبداً الأعلى واحد ولو تحول عنه كان نازكاً له أخذ المشقة (قال الشافعي) وليس فيما قلتم أن لا يسهم إلا للفرس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث منقطعة أشبهها أن يكون ثابثاً أخيراً ثابثاً بن عينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم سهمانهم وسهم فرس وسهمان في ذى القري (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم بسهم ذى القري سهم مئة أمه وقد شلسفان أحفظه عن هشام عن يحيى مائة ولم شلسفان أنه من خديت هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم من سئل أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهمانهم وأربعة أسهم لفارسين ولو كان كحدث مكحول أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادة من غيرهم أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم إلا كبدية غير الفرس لا بغل ولا حمار ولا بعير ولا فيل ولا غيره وينبغي للأمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الأشديد ولا يدخل حطماً ولا قمعاً ضعيفاً ولا ضرراً ولا أعقب رازماً فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له ليس لأحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعهم ثم ليسكها حتى يتحصن ثم تظهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ولم يقولوا ثم يتحصن ثم تظهر (قال) وفي ذلك دليل على أن الطلاق يقع على الحاضر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالمراجعة إلا من زمه بالطلاق (قال) وأحب أن يطلق واحدة لتكون له الرجعة للبدخول بها وخاطبا لغير المدخول بها ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثاً لأن الله تعالى أباح الطلاق فليس بمقتور وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر موضع الطلاق فلو كان في عدده محظور ومباح لعله إياه صلى الله عليه وسلم أن شاء الله وطلق العجلى بن يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فلم ينكره عليه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم ركناً لم يطلق امرأته البتة ما أريدت ولم ينهه أن يزيداً كثر من واحدة

منها غنائه الخيل التي أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تعله أسهم لأحد فيما مضى على مثل هذه الدواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفرس كما أسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وإن الجيش قد ينصرون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم يقاتل وفيهم من مضى فأعطى سهمه ستة وليس في فرس ضرر ولا تهم ولا أحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما أسهم للفرس بسهم فارس إذا حضر شيئا من الحرب فالرسا قبل أن تنقطع الحرب فأما أن كان فارسا إذا دخل بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم به بسهم فارس قال وقال بعض الناس إذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم به سهم فارس وإن أفاد فارسا بلاد العدو قبل القتال فحضر عليه لم يسهم به (قال الشافعي) فقبل له ولم أسهم له إذا دخل أدي بلاد العدو فارسا وإن لم يحضر القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا فقبل فقد ثبتت في الديوان فإن مات فلا يسهم به إلا أن يموت بعدما حجز الغنمة قبل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فزمت أن الموت قبل أحراز الغنمة وإن حضر القتال يقطع حظه في الغنمة وأن يموت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع حظه قال فعلبه مؤنة وقد وافي أدي بلاد العدو قبل ذلك كله يلزم في نفسه ويلزم في الفرس أرايت الخراساني أو البصري يعود الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدي بلاد العدو أو الأمل فمات فرسه لا يسهم لفرسه قال لا قبل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما تكلف رجل من أهل الثغور أو اتباع فرسا ثم غر عليه فأمسى بأدي بلاد العدو ثم مات فرسه فزمت أن لا تسهم به ولو كنت بالمؤنة التي لزمت في الفرس تسهم له كان هذا أولى أن تحضر من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرسه (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكأنوا لا يقاتلون إلا رجالة أو غزأ قوم في الجمر فكأنوا لا يقاتلون إلا رجالة لا ينتفعون بالخيال في واحد من المعنيين أعطى الفارس سهم الفارس لم ينقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فلم يجاهد أسهم به ولو دخل أحبر يريد الجهاد فقد قبل يسهم به وقبل يخبر بين أن يسهم به وطرح الأحارة أو الأحارة ولا يسهم به وقد قبل يرضع له (قال الشافعي) ولو انقلب أسير في أيدي العدو قبل أن تحرز الغنمة فقد قبل لا يسهم به الآن يكون قتال فيقاتل فأرى أن يسهم به وقد قبل يسهم به ما لم تحرز الغنمة ولو دخل قوم تجار فقاتلوا لم أربأسان يسهم لهم وقد قبل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة يقاتلون فلا يسهم لهم ويرضع لهم وكان أحب إلى الذي لو استؤجر بشئ من غير الغنمة أو المولود في بلاد الحرب يرضع له ويرضعن لقاتل أكثر مما يرضعن لئن لم يقاتل وليس إنك عندى حذم معروف يعطون من الخسرى والنبي المنصرف مما يقنع ولو قال قاتل يرضع لهم من جميع المال كان مذهبنا وأحب إلى أن يرضع لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضع لهم بحضورهم كما كانت بالأسهم لغيرهم بحضورهم (قال الشافعي) فإن جاء مدلسين بلاد الحرب قبل أن تنقطع الحرب فحضر وامن الحرب شيئا قبل أو أكثر شركوا في الغنمة وإن لم يأوا حتى تنقطع الحرب ولا يكون عند الغنمة مانع لها لم يشركوهم ولو جاء بعد ما أحرزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنما أو شيئا حضر وشركوا فيه ولا يشركون فيما أحرز قبل حضورهم ولو أن قائد أفرق جنده في وجهين فغنت إحدى الفرقتين ولم تغنم الأخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنت في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم تغنم السرية بشر كل واحد من الفريقين صاحبه لأنه جيش واحد كلهم رده لصاحبه قدمضت خيل المسلمين فغنت بأوطس غنائم كثيرة وأكثر العسكر بحيث فسر كروهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان قوم مقمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لبشرهم المقومين وإن كان منهم قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن أمانا بعث جيشين على كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يتوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

(قال الشافعي) رحمه الله ولو طلقها طاهرا بعد جماع أحببت أن يرتجعها ثم يعمل ليطلق كما أمر وإن كانت في طهر بعد جماع فإنها تعتد به (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم يدخل بها أو دخل بها وكانت حاملا أو لا تحيض من صفر أو كبر فقال أنت طالق ثلاثا للسنة أو البدعة طلقت مكانها لأنها لا سنة في طلاقها ولا بدعتان كانت تحيض فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت ثلاثا معا وإن كانت حائضا أو نائضا أو نفساء وقع عليها الطلاق حين تظهر من الحيض أو النفاس وحين تظهر الجامعة من أول حمض بعد قوله وقبل الغسل وإن قال نوبت أن تنزع في كل طهر طلاقة وقعن معا في الحكم وعلى ما نرى فيما بينه وبين الله ولو كان قال في كل مرة واحدة فإن كانت طاهرا حبلى ونفعت

الحسين لم يشركهم الا آخرون فان اجتمعوا فغلبوا مجتمعين فهم جيش واحد ويرفعون الجس الى الامام  
وليس واحد من القائدين باحق بولاية الجس الى ان يوصله الى الامام من الاخر وهما فيه شريكان (قال  
الشافعي) ولو عزت جماعة باغمة مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغلبة ولاهل العدل بطاعة الامام أن  
يلاو الجس دونهم حتى يوصلوا الى الامام

### (سنن تقي القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا انما غنمتم من شيء الآية (قال الشافعي)  
أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبر عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله  
عليه وسلم سهم ذي القري بين بني هاشم وبني المطلب أتيته أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء  
أخواننا من بني هاشم لا يترك فضلهم لك الذي وضعك الله بينهم أرايت أخوا ناس من بني المطلب  
أعطيتهم وزكنا أو منعنا وأما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما بنو هاشم  
وبنو المطلب شيء واحد هكذا وشك بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
أحسبه داود العطار عن ابن المبارك عن نونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسمعق عن الزهري عن ابن المسيب  
عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فذكرت بطرف من مازن  
أن نونس وابن إسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقالا مطرف حدثنا معمر كواصف ولعل ابن  
شهاب رواه عن معمر أخبرنا محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مشله وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن  
المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القري بين بني هاشم وبني  
المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فبعضي جمع سهم ذي  
القري حبث كانوا لا يفضل منهم أحد حضر القتال على أحد لم يحضره إلا سهمه في الغنمة كسهم العامة  
ولا نفر على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهمها ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم إنما  
أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقب من علماء أصحابنا باختلافوا فيما وصفت  
من التسوية بينهم وبأنه إنما قيل أعطى فلانا كذا لانه كان ذا ولد قليل أعطاه كذا وإنما أعطاه حظه  
وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه من حضر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسم أحد من عيال من سمي أنه أعطى بعينه وأن  
حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذي القري بين بني هاشم وبني المطلب والقسم إذا لم يكن تفضيل  
يذهب قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله  
عليه وسلم من سهم غير واحد من قريش والانصار لا من سهم ذي القري (قال الشافعي) وتفرق  
ثلاثة أخماس الجس على من سمي الله عز وجل على السامي والمساكين وإن السبل في بلاد الاسلام  
كلها يحصون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه  
(قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ما مضى صلى الله عليه وسلم لا تكنه  
فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فهم من قال يرد على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه لا يرايت  
المسلمين قالوا في سهم من أهل الصدقات فلا يوجد ردي على من سمي معه وهذاذهب يحسن وإن  
كان قسم الصدقات بخلاف قسم الفقه ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد لا سلام وأهل

ومتهم من قال بضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يرضعه الامام في كل أمر حسن به الاسلام وأهله من سد نعر واعداد كراع أو سلاح أو اعطاء أهل البلاد في الاسلام نفعاً عند الحرب وغير الحرب اعداد البر يات في تعزيز الاسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفة ونفل في الحرب وأعطى عام خيبر نفران من أصحابه من المهاجرين والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل فاقة ترى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض الناس يقولان في مهم السامي والمساكين وإن السبل وزادهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله خالفك الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لذى القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلوا فافيه بضروب من الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما محتمكم فيه قلت الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكرته القرآن والسنة فيه قال فان شفيان بن عينة روى عن محمد بن اسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع على رجة الله في الجس فقال سألته بطريق أبي بكر وعمر وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأياً يخالف رأياًهما فاتبعتهما فقلت هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر على العبيد شيئاً وفضل بعض الناس على بعض وقسم على فلان يجعل العبيد شيئاً وسوى بين الناس قال نعم قلت أفعليه خالفهما معا قال نعم قلت أو قسم عمر قال لا تبع أمهات الاولاد وخالفه على قال نعم قلت وتعلم أن علياً خالف أبا بكر في الحد قال نعم قلت فكيف حالك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن علياً رأى غير رأيهما فاتبعتهما وبين عندك أنه قد خالفهما فيما وصفتا وفي غيره قال فاقوله سألته بطريق أبي بكر وعمر قلت هذا كلام جله يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه على فذلك يدل على ما صنع فيه أبو بكر وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسناً وحسيناً وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألوا علياً رضي الله عنه وعنه نصيبهم من الجس فقال هو لكم حق ولكني بخاب معاوية فان شتمت ركنتم حقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا كان جعفر يحدثه فأحادثه عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحبه إلا عن جده قال فقلت له أجب عصفراً وثق وأعرف بحديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك أن كان ثابتاً أن ما ذهب اليه من ذلك على غير ما ذهب اليه فنبني أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطاه أهله (قال الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لأدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف اقتصبت به ان كان حجة فهو عليك وإن لم يكن حجة فلا تتجسس على الناس بحجة واجعله كما ينبغي قال فهل في حديث جعفر أعطاهم قلت أيجوز على علي أو على رجل ذنبه أن يقول هو لكم حق حتى تمنعهم قال نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم معافي أيديهم من موارث أبائهم وكسبهم حله أخذه قال فان الكوفيين قد روى فيه عن أبي بكر وعمر شيئاً فقلت له قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاًهما عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت علياً عند أبحار ابنت فقلت له يا أباي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الجس فقال علي أباؤكم يكرهون أن يكونوا في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاته وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أجبتهم ركنتم حقكم فخلنا في خلة المسلمين حتى يأتمنوا فأوفكم حقكم منه فقال العباس ليلي لا نطمع في حقتنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أخفى من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيقضيتنا وقال الحكم في حديث

لم ينشأ وقع الطلاق للسنة ولو قال أفصح أو أسعج أو أحسن أو ما شبهه سأنته عن نيته فان لم ينشأ وقع للبدعة ولو قال أنت طالق واحدة حسنة قبيحة أو جيلة فاحشة طلقت حين تكلم ولو قال أنت طالق إذا قدم فلان السنة تقدم فلان فهي طالق السنة ولو قال أنت طالق لفلان أو لرضا فلان طلقت مكانه ولو قال ان لم تكوفي حاملاً فأنت طالق وقف عنها حتى تمر لهاد لا تولى البراءة من الحمل ولو قالت له طلقتي فقال كل امرأه في طالقي طلقت امرأته التي سأنته إلا أن يكون عزها نيته

(باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع إلا بالنية والطلاق)

من الجامع من كتاب الرجعة ومن كتاب النكاح ومن املاء مسائل مالك وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تعالى



الطلاق في كتابه ثلاثة  
أقسام الطلاق والفرار  
والسراح فإن قال أنت  
طالق أو قد طلقك أو  
فارقتك أو سرحتك  
لزمه ولم يتو في الحكم  
ويتو فيما بينه وبين الله  
تعالى لأنه قد يرد مطلقا  
من وثاق كالمواضع  
أن تحرر برذر النفس  
ولا يسع امرأته وعيده  
أن يقبل منه وسواء  
كان ذلك عند غضب  
أو مسئلة طلاق أو  
رضا وقد يكون السبب  
ويحدث كلام على غير  
السبب فإن قال قد  
فارقتك سارا إلى المسجد  
أو سرحتك إلى أهلك  
أو قد طلقك من وثاقتك  
أو أمأته هذا لا يمكن  
طلاقا فإن قيل قد يكون  
هذا طلاقا أقدم فأنه  
كلام يخرج به منه قيل  
قد يقول لاله الا الله  
فيكون مؤثمين آخر  
الكلام عن آله ولو  
أقر لاله كان كافرا ولو  
قال أنت خبيثة وأنت  
أورثته أؤننه أو حرام  
أو أمأته فإن قال قلته  
ولم أبق طلاقا وأؤننه

من أول هذه المازمة  
انفردت نسخة واحدة

مطر أو الآخر إن عرف قال الحق ولا يبلغ على أكثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى  
لكم فأنا عليه الا كله فأني أن يعطينا كله فقال فإن الحق يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى  
حقهم ثم تختلف الروايات عن عرف تقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استلفهم منهم للمسلمين  
وهذا أعاد على إعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهم وحتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن  
يعطهم بعض ما رآهم حقالا كله وهذا أعطاهم بعضهم دون بعض وقدر ذوى الزهري عن ابن هريرة  
عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى وليس الرواية فيه عن  
أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حقالا قوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بنا  
مشهورا فقلت له قولك هذا أقول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه  
أعطاهموه في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أرى بذهب أهل العلم  
في القديم والحديث إذا كان الشيء مخصوصا فكأن الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه  
وسلم وأفعاله أليس يستغنى به عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه  
قال بلى قلت أفقد سبهم ذى القربى مفروض أن يسئل من كآب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله  
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت عما يكون من أخبار الناس من وجهين أحدهما ثقة الخبر به وإنصالة  
وانهم كلهم أهل قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهري من أخواله وابن السبب من أخوال أبيه  
وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جزم السبب وهم بخبر وثق مع قراباتهم وشرفهم أنهم يخرجون  
منه وأن غيرهم مخصوص به ودونه ويخبر أنه طلبه هو وعثمان فتعاه وقرابتهما في جزم السبب قرابة بني  
المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت في تجديسه أبدأ أثبت بقرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات  
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكفرت بإبطال البين مع  
الشاهد بأن تقول ظاهر الكتاب يخالفها وهو لا يخالفها ما تمجد الكتاب بنا في حكم من منه بهم ذى  
القربى من الجنس معه السنة قد يدا بطل الكتاب والسنة هل تعلم قولا أو بلى بأن يكون مردودا من قولك  
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرى أن يعارضك معارض بمثل جملته فقال أرى قد أبطلت  
سبهم ذى القربى من الجنس فأنا أبطل سبهم التامى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فإن قال  
فأثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهموه أو أن أبكر وعمر أعطاهموه أو أحدهما قال ما فيه خبر  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أعطاهم من أعطى الله آياه وأن أبكر وعمر علا بذلك بعد ما شاء الله تعالى قلنا أرى أن تقول فأراك تقول  
نفعل التامى والمساكين وابن السبيل سبهم النبي صلى الله عليه وسلم وسبهم ذى القربى فإن جازك أن يكون  
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعله ثلاثة فأنا أجعله كله لذوى القربى لأنهم مبدون في الآية نفعل التامى  
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم ذوى القربى ولا أحد  
خبرنا مثل الخبر الذي يحكي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى يسهمهم (١) والتامى والمساكين وابن  
السبيل ولا أحد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك قلنا ولم قال لا أن الله تعالى أوقف قسمه لخمسة لم يجز  
أن يعطاهموا أحد قلت فكيف جازك وقد قسم الله عز وجل لخمسة أن أعطيت ثلاثة وذو القربى  
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم  
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له يجوز لأحد تطرف العلم أن يحتج بمثل هذا قال  
ولم لا يجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا شيء يدل عليه قلت فإن عارضك جاهل بمثل جملته  
فقال ليس للتامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء لانه يحتمل أن يكون ذلك حقا

(١) لعله في التامى والمساكين الخ تأمل

لشأى المهاجرين والأنصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قليلين في مشركين كثيرين وناذروا الأبناء والعشائر وقطعوا الذمم وصاروا حزب الله فهذا الائتامهم ومساكنهم وأبناء سبلهم فذا مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأى ناس من يبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لأبائهم سابقة معهم من حسن اليقين والفضل أكثر من يرى أخذوا وصاروا الأحرار واحدا فليكون للشأى والمساكين وابن السبيل شيء إذا استوى في الإسلام قال ليس ذلك له قلت ولم قال لان الله عز وجل إذا قسم شيئا فهو ناقدان كان في ذلك المعنى الى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى فلم تراه نافذا لهم الى يوم القيامة قال فامنعنا أن أعطي بذوى القربى أن تعطيمهم على معنى الحاجة فيفضي دين ذى الدين ويزوج العرب ويخدمهم لآخادهم ولا يعطى الغنى شيئا قلت له معنى أى وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم النبي وسنة النبي صلى الله عليه وسلم المينة عن كتاب الله عز وجل على غيره هذا المعنى الذى دعوت اليه وأنت ايضا تخالف ما دعوت اليه فتقول لآل ذوى القربى قال انى أفعل فهم لآل الله على ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذى القربى فيه لآل أعطاهم بغير اسم القرابة قال لا وقد يحتمل أن يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من ذوى القربى غنى لآل ذى القربى عليه ولا حاجة به بل يعول عامة أهل بيته ويتفضل على غيره لكرامة ماله وامر الله عز وجل به عليه من سمع خلقه قال اذا بطل المعنى الذى ذهب اليه قلت فقد أعطى بأب الفضل العباس ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثرة المال يعول عامة بني المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى اذا أعطيه الغنى وقلت له أرى بيتا لو عارضك معارض أيضا فقال قال الله عز وجل في القيمة واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله حصة الآية فاستدلنا أن الاربعة انما غنموا لغير أهل النخس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل أن يكون أعطاهم هو على أحد معنيين أو علم ما فيكون أعطاهم أهل الحاجة من حضرة ذى القربى عنه أو قال قد يجوز اذا كان بالغلبة أعطاهم أو أن يكون أعطاهم أهل البأس والتجدة ذوى أهل الهجرة عن الفناء أعطاهم جمع الحاجة والغناء ما تقول له قال أقول ليس ذلك قد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهمين قلت أفيجوز أن يكون أعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال لاحذيك انه أعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تأخذ دالة تخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص وهو على الغنى والفقر والعازر والشجاع لأن استدلالهم أعطوا لمعنى الحضور فقلت له دلالة على أن ذوى القربى أعطوا سهم ذوى القربى عنى القرابة مثله أو أبين قلت فمن حضر أرى بيتا لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير فلو غزوا قوم فغنموا غنائم كثيرة أعطاهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس ذلك قد علم الله أن يستغنوا القليل والكثير فاذا بين النبي صلى الله عليه وسلم أن لهم أربعة أنجاس فسواء قلت أو كرت أو قولوا أو كرت أو استغنوا أو افتقروا قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذى القربى قال الشافعي رحمه الله تعالى هو قلت له أرى بيتا لو غزى الفارس بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف وغزا آخرون الترك فلم يغنموا درهماء ولقوا قتالا شديدا فمجزون تصرف من الكثير الذى غنمه القليل بلا قتال من الروم شأى الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين لقوا القتال الشديدين الترك ولم يغنموا شيئا قال لا قلت ولم وكل يقال لتكون كلمة الله هي العليا قال لا يغيب عنى عن موضع الذى ستره رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ولا علة قلت وكذلك قلت في الفرائض التى أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أرى بيتا لو قال قد يكون وزوا على منعتهم لبيت كانت في حياته وحفظه بعد موته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يتجلى من غيرهم

الساعة طلاقا لم يكن طلاقا حتى ينفذه ويثبته الطلاق وما أراهم من عدد (قال) ولو قال لها أنت حرية يرد الطلاق ولا تمت أنت طالق يرد العتق لزمه ذلك ولو قال لها أنت طالق واحدة بانها كانت واحدة على الرجعة لان الله تعالى حكم في الواحدة والثنتين بالرجعة كما لو قال لعمد أنت حر ولا ولاى عليك كان مراد الولاء له جعل عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعتق كما جعل الله الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين وطلق زكاته امرأته البتة فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وردد عليه وطلب المطلب بن حنطب امرأته البتة فقال عمر رضى الله عنه أمسك عليك امرأتك فان الواحدة تب وتقال على بن أبى طالب رضى الله عنه لرجل قال لا امرأته حالك على غاربك ما أردت وقال شريح ما الطلاق فسنه

فانظروا فيهم كان أحب اليه وخير له في حياته وبعده فانه وأحوج الى تركته وأعظم مصيبة بعد موته  
فأجعل لهم سهم من يخالف هذا من كان يسبي اليه في حياته والى تركته بعد موته وهو غني عن ميراثه  
قال ليس له ذلك بل ينسل ما جعله الله عز وجل لمن جعله قلت وقسم الغنيمة والثاني والميراث والوصايا  
على الاصماء دون الحاجة قال نعم قلته بل ينبغي أن يضمم الي الغني والفقر قال نعم قد أخذ عثمان  
وعبد الرحمن عطاءهما وله ما غني مشهور فلم يمتنع من الغني قلت فما بال سهم ذى القربى وفيه الكتاب  
والسنة وهو أثبت من قسم له من معهم من النبا وابن السبيل وكثير مما ذكرنا أدخلت فيه ما لا يجوز أن  
يدخل في مثله وأضعف منه قال فأعاده هو وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر  
وعمر قلته أوما يكنى بالكتاب والسنة قال بلى قلت فقد أعذب هذا أفرأيت إذا لم يثبت بخبر صحيح  
عن أبي بكر ولا عمر أعطاه النبا والمساكين وابن السبيل أطرحتهم قال لا قلت وأثبت إذا لم يثبت  
عن أبي بكر أنه أعطى المبارز بالسلب ويثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونحوه فكيف قلت فيه وكيف  
استخرجت تثبيت السلب إذا قال الإمام هو بل قتل وليس يثبت عن أبي بكر وخالفته عرفت أن أكثر من  
وخالفنا ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخس لقول الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من  
شيء فإن لله حصة الآية قال أذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت عنه بعده ولا من  
خلفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن الحق في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت  
له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لقوى القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت  
وقد قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى  
بالسجاء العشر لم يخص مال دون ماله في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال ابراهيم الخليلي العشر  
فما أثبت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون حصة أو سق صدقة قال فإن أبا عبد الله وأدع النبي صلى الله  
عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا رواه تثبت روايته غير أبي سعيد قال لا قلت أفي الحديث أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أعطى ذى القربى سهمهم أثبت رجلا وأعرفوا أفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد  
هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد فرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود  
عهده لابن سعيدين العاص على البحرين وعهده لعرب بن حزم على بخران وعهدها ثانيا ولا يكرهها ولا عمر  
عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد من هذه لیس فيما دون حصة أو سق صدقة وقد عهدوا  
في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون اليه من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا قط روى ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على فهل وجدته قال لا قلت أفهذا لانهم يأخذون  
صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لاختلاف ذرع البلدان وتغيرها وأولى أن  
يؤخذ عنهم مشهورا ومروا فأم سهم ذى القربى الذي هو لغير بعد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما  
مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت أفنظر حديث أبي سعيد ليس فيما دون حصة أو سق صدقة لانه  
ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإنما ابراهيم الخليلي تأول طاهر الكتاب وحديثا من أنه  
ويخالفه هو طاهر القرآن لأن المال يقع على ما دون حصة أو سق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر  
ولا عثمان ولا على قال ولو كنيت أكنى بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لأجد فيما  
أوحى إلي حجة ما على طاعم بظلمة الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير لأباس بأكل سوى  
ما سمي الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما تعلم في العلم والفضل وروى أبو إدريس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول قال كل ذي ناب

فأمضوه وأما البسطة  
فبدعة قديسوه (قال)  
ويحتمل طلاق السنة  
يقينوا ويحتمل الابتات  
الذي ليس بعده شيء  
ويحتمل واحدة مينة  
منه حتى يرجعها فلما  
احتلت معاني جعلت  
الى قائلها ولو كتب  
بطلاقها فلا يكون  
طلاقا إلا بان يئوه كما  
لا يكون ما خالف  
الصريح طلاقا إلا بان  
يئوه فانما كتب إذا جاءه  
كأنى غنى بأنها فان  
كتب أما بعد فانت  
طالتي طلقت من حين  
كتب وإن شهد عليه  
أن هذا خطبه لم يئمه  
حتى يقر به ولو قال  
لا امرأته اختارى أو امرأتي  
ببطلت فطلقت نفسها  
فقال ما أردت طلاقا لم  
يكن طلاقا إلا بان يئمه  
ولو أزد طلاقا فقالت  
قد اخترت نفسي سئلت  
فان أردت طلاقا فهو  
طلاق وإن لم زده فليس  
بطلاق ولا أعلم خلافا  
أنها ان طلقت نفسها  
قبل أن تنسرقا من  
الجلس وتحدث قطعا

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم عني ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شتم بأمر روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في قوله حجة ولوعلم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقد عذب عن الطويل الحصة السنة ويعلم بعد الدار  
قليل الحصة وقتله جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم ألداء  
وتأولوا القرآن فخالفتهم قول زيد بن مسعود قال تم وخالفت أبي بكر في إعطاء المال قلت لا يعطون  
قال تم وخالفت عمر في امرأة المفقود واليثة وفي التي تنكح في عدتها وفي أن ضعف الفرم على سراق ناقة  
المرئي وفي أن قضى في القسامة بشرط الدية وفي أن جلد في التعريض الحد وجد في ربح الشراب الحد وفي  
أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد آخر نأخذ البكر وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال تم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم قلت له وسعد بن عباد قسم ماله بين عباين ورثته ثم مات بأه أبو بكر وعمر قيساً فقال لا ترى أن  
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئاً فضاء سعدو وهب لهم نصيبه وأنت ترع من ليس علمهم رد شيء  
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحابنا فتردوا لقولنا محتملين ولا يخالف لهما وتردوا لهما  
محتملين في قطع يد السارق بعد يوم رجه لا يخالف لهما إلا ما ثبت مثله عن علي بن رضوان الله تعالى عليه  
(قال الشافعي) رحمه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لغير بن الخطاب بخالفه فيها غيره من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدث ثبت مثله نأخذ بها نحن ويدعيها هو منها أن عمر قال في التي تنكح في  
عدتها فأصابت تعدد عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في التي لا يجحد ما ينفي على امرأته أن يفرق  
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حوّلوا على آخرهم فقال إنما الزنا الله عز  
وجل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفعوز أن يخالف شأراً روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وخالفه مائة وأكبر ما كانت فيه حجة قلت فقد خالف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله  
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخالفه قال فقد روى  
عن ابن عباس كنا نزالنا فإني ذلك علينا قومنا قلت هذا كلام عربي يخرج علما وهو رايه بالخاص قال  
ومثل ما أنا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فمن أنتم لم أن يقل ذلك البعض  
الناس والذين قالوا أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جعلت لهم عصاة انصرف عنهم من أحد  
قال هذا كله هكذا قلت فإذا لم يسم ابن عباس أحد من قومه أتره كلاماً من كلهم وابن عباس يراهم  
فكيف لم يمتحج بأن ابن عباس لا يراهم إلا لعائشة واحصيت بحرف جله خبر فيه أنه غير قد خالفه فيه  
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء قال أفيجوز أن يقول ابن عباس فإني ذلك علينا  
فروى يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عني به يزيد بن معاوية وأهله قال  
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم السامي والمساكين  
وابن السبيل قال لا لأراه إلا قد فصل قلت أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس  
يقين قلت أعطيت سهم السامي والمساكين وابن السبيل حتى تيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز  
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيه هم وليس لهم كان علينا أن نعطيهم  
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم قال نعم قلت وخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم  
به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو، جل من التابعين لا يلزمنا قوله وإنما هو كذا قلت فكيف أحصيت  
بالتوهم عنه وهو عندك هكذا قال فرضت بعض ما حكيت مما كتبت به من كلتي في سهم ذي القربى على  
عدم من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكلهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالغرض من الله

ذلك أن الطلاق يقع  
عليها فيجوز أن يقال  
لهذا الموضع إجماع  
وقال في الأملاء على  
مسائل ماله وإن ماله  
أمرها غير هاهنا وكذا  
مضى أو فع الطلاق وقع  
ومضى شاء الزوج رجوع  
وقال فمعه وسواء  
قالت طلقاً أو طلقت  
نفسها إذا أرادت طلاقاً  
ولو جعل لها أن تطلق  
نفسها نبلاً أو طلقت  
واحدة فإن لها ذلك ولو  
طلق بلسانه واستثنى  
قبله زمة الطلاق ولم  
يكن الاستثناء باللسانه  
ولو قال أنت علي حرام  
يريد تحريراً بالطلاق  
فعليه كفارة عين لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حرم جاريته فأمر بكفارة  
عين (قال الشافعي)  
رحمه الله لأنها تحرير  
فرجين حلين بمالم  
يحرر ماله ولو قال كل  
مالك علي حرام يعني  
أمرأته وجواربه وماله  
كفر عن المرأة والحواري  
كفارة واحدة ولم يكفر  
عن ماله وقال في الأملاء  
وإن نوى إصابة قلنا

عز وجل على خلقه اتباعه والحمد الثابتة فيه و بن عارضه بنى بحالقه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محتقن ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك آزره وأولى أن لا يحتاج أحدهم وسهم ذى القربى ثابت في الكتاب والسنة

### (الجنس فيما يوجب عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذوا من المشركون من جزئهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم ما صلحوا به في أبحاث خيل ولا ركاب ومن أموالهم ما مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذوا من مال المشركين فالجنس في جميعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه من أهل الجنس الموجب عليه من القسمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في قائل قلنا خببت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهمي القري عام خير ذى القري وخير مما أوجب عليه فكيف زعمت أن الجنس ليس مما يوجب عليه فقلت وجدت المالين أخفا من المشركين وخو لهما بعض أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حك في جنس الغنمة بأنه على جنسه لا يقول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شيء وله الأمر من قبل ومن بعد فأفذر رسول الله صلى الله عليه وسلم لذى القري حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لتيار المساكين وإن السبل حقهم وأنه قد انتهى إلى كل ما أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الفجر وما أفاء الله على رسوله منهم إلا يذكركم فيها حكمه فيها أوجب عليه الخيل والركاب ونلت السنة على أن ذلك الحكم على جنسها علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى لمن جعل الله شيا مما جعل الله وإن لم تثبت فيه خبر عنه كخبر جبر بن مطعم عن عتيق سهم ذى القري من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لتيار المساكين وإن السبل فيما أوجب عليه مما جعل لهم شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به فقال في قائل فإن الله تبارك وتعالى جعل الجنس فيما أوجب عليه على جنسه وجعل الكل فيما أوجب عليه على جنسه فكيف زعمت أنه إنما الخمسة فالجنس لا الكل فقلت ما أعدهما بذلك وبين من يكفينا في إبطال سهمي القري أنت تريد أن تثبت ذى القري جنس الجنس مما يوجب عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يطل عنهم جنس الجنس قال إنما قصدت هذا قصد الحق فكيف لم تغفل عما قلت وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل وفي فيما لا ذى القري فقلت إن خطي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه إلى ما يعلم الله عز وجل أني أرى الحق في غيره قال فإني على أنه إنما هو لنسب جنس الغنمة للموجب عليها (١) جنس النخيل الذي لم يوجب عليه دون الكل قلت أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحداد عن عمر قال كانت بنو النضير ما أفاء الله عز وجل على رسوله مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خصاله من المسلمين فقال استأخرني إلى الأحاديث والقرآن أولى بنا ولتظفرني إلى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت هذا كلام عربي أنما يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموقفين وذلك أربعة أشخاص قال فاستدللت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الجنس مما أوجب عليه قلت نعم قال فأنظر إنهم الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فإني على أن الجنس لأهل الجنس معه قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأشخاص التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الجنس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلنا (١) المعنى ما دلل على أن جنس النخيل الذي لم يوجب عليه دون كل ما كان له جنس الغنمة الموجب عليها أمل

أصب وكفر وإراق  
كلمته والدم فهو كالحرام  
فأما ما لا يشبه الطلاق  
مثل قوله بارك الله فيك  
أو اسقني أو أطعمني  
أو أروني أو يدي وما  
أشبه ذلك فليس بطلاق  
وان نواه ولو أجزت النسبة  
علا يشبه الطلاق  
أجزت أن يطلق في  
نفسه ولو قال لتي لم  
يدخل بها أنت طالق  
ثلاثا للسنة وقعت معا ولو  
قال لها أنت طالق أنت  
طالق أنت طالق وقعت  
الاولى وبانت بلا عدة  
والله سبحانه وتعالى أعلم

(الطلاق بالوقت  
وطلاق الكره وغيره)  
من كتاب باحة الطلاق  
والاملا وغيرهما

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى عليه وأي أجل  
طلق اليه لم يلزمه قسمة  
وقته ولو قال في شهر كذا  
أو في غرة كذا  
طلقت في الغيب من  
الالة التي يرى فيها هلال  
ذلك الشهر ولو قال اذا  
رأيت هلال شهر كذا  
حنث اذا رآه غيره إلا أن  
يكون أراد وفيه نقصة

بقول الله عز وجل في الحشر فله والرسول والذين آمنوا من قبله في الآخرة على أن لهم الخس وأن الخس إذا كان لهم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم له لهم فاستدلنا ذلك بحكم الله عز وجل في الأنفال واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة الآية فاتفق الحكماء في سورة الحشر وسورة الأنفال أن قوم موصوفين وأنما لهم من ذلك الخس لا غيره فقال فيجتمل أن يكون لهم مما يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل ونزع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخس والخبر يدل على معنى الخاص والعالم فقال في قائل غيره فكيف زعمت أن الخس ثابت في الجزية وما أخذه الولاء من مشرك بوجه من الوجوه فذكرت له الآية في الحشر فقال فأولئك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فأعطوه بني ألقاه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أرايت الجزية التي أعطاهما من أوجب عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهما منهم للخوف من الغلبة وقد سير إليهم بالخيول والركاب أعطوا فيها أي أقرب من الأبحاف أمهم أعطى بأمر لم يسير إليه بالخيول والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيها لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذاً مثل صلح لائل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن سعى كيف لم تكن الجزية وما أخذه الولاء من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فتلك لاهل الصدقات لا لأهل التي وغنم بالخيول والركاب فتلك على ما قسم الله عز وجل والتي التي لا يوجب عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم رابعاً قال لا قلت فهذا ألقاه الخس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يعد وما أخذه منه أبداً أن يكون غنيمته أوفياً والتي ما رده الله تعالى على أهل دينه

﴿ كيف يفرق ما أخذ من الاربعة الانخاس التي غير ما وجف عليه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أم قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون الخمسة ودون خمس عشرة سنة والنساء صغیرهن وكبرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه من مؤاتهم بقدر معاشهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاهم والذرية ما يكفهم لستهم من كسوتهم ونفقتهم طعاماً وأوقيته دراهم أو دنانير ويعطى المنفوس شيئاً ثم زاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويتخفف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فان المؤنة في بعض البلدان أقل منها في بعض ولم أعلم أعضانا اختلاف في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت أنما يكون من التي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأبأس أن يعطى نفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ العطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالذرية لرجل يغزى إذا غزا ليستأجر من الكفاية إذا غزا علمه البعد المغزى وقال هي كالكفاية على أنه يغزى وإن لم يغز في كل سنة وقالوا بغير صلح هو أقرب للجهاد وأرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقنيتهم أن ليس للمال في العطاء ولا لأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبكر حين قاله عمر يجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر وأديا هم كمن اعتاد في الإسلام كرها فقال أبو بكر أنما أعلموا الله وأنما أجورهم في الله عز وجل وأنما الدنيا بلاغ وخبر البلاغ أو سمع رسولاً على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فليرفضل أحد أئمتنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا لسان الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموازيت على العدد وقد تكون الأخوة متفاضلي الغناء على الميت والصلة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الأربعة الانخاس على العدد ومنهم من يغني غاية الغناء

(١) وقوله أرايت الخ تأمل هذه العبارة فان النسخة هنا غير موقوفة بها اه كتبته مصححه

ولو قال انما غنمتم سنة وقد مضى من الهلال خمس لم يطفى حتى غنم خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم بأحد عشر شهراً بالأهلية وخمس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلقت مكانها وأبقاه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال غنمتم منها مطلقاً من غيري لم يقبل منه إلا أن يعمل أنها كانت في ذلك الوقت مطلقاً من غيره فالقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق إذا طلقتك فإذا طلقتها وقعت عليها واحدة بأبدائه الطلاق والأخرى بالحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كما وقع عليك طلاقاً وطلقتها واحدة طلقت ثلاثاً وإن كانت غير مدخول بها طلقت الأولى وحدها (قال الشافعي) وكذلك لو خالها بطلقة مدخولاً بها (قال المزني) رحمه الله تعالى ألف الشافعي



فرض المقاتلة وأعطى بمعنى الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبهه بعباء الذرة لأن الكفاية في القتال للسفر والمؤنة أكثر وكذلك لو كان للمقاتلة ثمن عي أو أصابع ما يعطى له لا يجاهد معه أدا صرا أو أن يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضا طويلا فقدر جريحه أو ميمنه اعطاه عطاء المقاتلة ويخرج العطاء في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأوجب الأولى وأعطي الذرة على ذلك الوقت وانصاعا مال النبي إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن مات قبل أن يصير المال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل بعدما وصفت من اعطاء العطاء وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكرع وكل ما قوى به المسلمين فإن استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقى بينهم كله على قدر ما يستحقون في ذلك المال وإن ضاق النبي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بالقام ما بلغ ليحبس عنهم منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى من النبي عزق الحكام وولاة الأحداث والصلابة أهل النبي وكل من قام بأمر أهل النبي من والي وكناب وجندي ممن لا غنى لأهل النبي عنه عزق مثله فإن وجد منه يغني غناه ويكون أمينا كهو يليه بأقل مما لو لم يرزأ أحد على أهل الفناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته منزلة والي مال البيت من ماله لا يعطى منهم على الفناء على التيم الأقل ما يقدر عليه قال وإن ولي أحد على أهل الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لأنه فيها حق ولا يعطى من النبي عليها كإلا يعطى من الصدقات على النبي ولا يرزق من النبي وعلى ولاية شيء إلا مالا صلاح فلا يدخل الأكفريين في رزقه على النبي وهو يغنيه الأقل وإن ضاق النبي عن أهله آسرى بينهم فيه

(التخلف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابه أو غيرهم في قسم النبي فذهبوا به مذاهب لا أحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أهم قال ما حكم من القول دون من خالفه وسأحكى ما حضري من معاني كل من قال في النبي شيئا ففهم من قال هذا المال لله يدل على من يعطاه فإذا اجتهدوا في اعطاء فقره في جميع من سعى على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة إليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك نسوية إذا كان ما يعطى كل واحد منهم ليدخله ولا يجوز أن يعطيه منصفانهم ويحرم منصفانهم ومنهم من قال إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصر في المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان الصنف الذي يصر فيه إليه لا يستغنى عن شيء مما يصر فيه إليه كالأرق في جماعة المسلمين صرفه وإن حرم غيره ويشبه قول الذي يقول هذا إن طلب المال منصفان فكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل عليه خلة مضره وإن آسرى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر حرمة أعطا الذي فهم الخلة المضره كلما زاد لم يدخلتهم غيره وإن منع التماسكين كله ثم قال بعض من قاله انصاع في مال النبي إلى ناحية قسدها حرمت الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاها دون الناحية التي سدها فكان ذهب إلى أنه إنما جعل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أقالهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النبي شيئا وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل الصدقات ستة هلك والهم أنفق عليهم من النبي فإذا استغنوا عن النبي ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يزيد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضي عن سمعت منه من لقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وإن غشيم عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشيمه من الرجال أهل النبي وغيرهم أخبرنا من أهل العلم أن ما تقدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه عا أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال لا أدخله بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يؤرى تحت سقف بيت حتى أقسه فأمره فوضع في المسجد وضعت

سكراة حنث ولوقال لمخلول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى وسئل ما ترى في التنتين بعدها قال أن أراد تبين الأولى فهي واحدة وما أراد وأن قال لم أرد طلاقا لم يدر في الأولى ودن في التنتين ولوقال لها أنت طالق وطالق وطالق وقعت الأولى والثانية بالواو لأنها استئناف لكلام في الظاهر ودن في الثالثة فإن أراد بها طلاقا فهو طلاق وإن أراد بها تكرار فليس بطلاق وكذلك أنت طالق ثم طالق ثم طالق وكذلك طالق بل طالق بل طالق (قال المزني) رحمه الله وفي كتاب الإملاء وأن دخل ثم أروا أو في كلتيه فإن لم تكن له نية فظاهرها استئناف وهي ثلاث (قال المزني) رحمه الله والظاهر في الحكم أولى والباطن فيها بينه وبين الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله





محمد بن علي أن عمر لما دون الدواوين قال بن ترون أبدأ فقبل له أبدأ بالأقرب والأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم » أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قریش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصاص الحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن عمر لما دون الدواوين قال أبدأ بني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الدواوين على ذلك وأعطاهم عطاه القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في حذم النسب فقال عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم وأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل بنوهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيبين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار بنوهم ثم انصرفت له زهرة فدعاهاتو عبد الدار ثم استوت له بنو تميم وبخزوم فقال في بني تميم أنهم من حلف الفضول والمطيبين وفيها كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه على بنوهم ثم دعاهم بنوهم وجمع وعدي بن كعب فقبل له أبدأ بعدي فقال بل أفرغ نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن انظر وابني سهم وجمع فقبل قدم بني جمع ثم دعاني سهم فقال وكان دواين عدي وبهم يخطأ كاللذعة الواحدة فلما خلصت إليه دعوت كبر تكبير عالياً ثم قال الحمد لله الذي أوصلني إلى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم إن أباعبسة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال « كل هؤلاء تدعو أمي فقال بأباعبسة أصبر كما صبرت أو كلم قومك فن قدمك منهم على نفسه لم أنعه فأما أنا وبنو عدي فنقدمك إن أحببت على أنفسنا قال فقدم معاوية بعدي الحرب بن فهر ففصل بهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشعر بن بني سهم وعدي شئ في زمان المهدي فافتقروا فأمر المهدي بني عدي فقدموا على سهم وجمع للسابقة فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فرغ من قریش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها لكانهم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقرهم بخيرة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الولي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استوا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة

### (كتاب الجسرية)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى خلقاً ليعبده ثم أبان جبل وعلا أن خيرة من خلقه أن يباؤوه فقال تبارك اسمه كل الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فجعل النبيين صلى الله عليهم وسلم من أصفائه دون عباده الأمانة على وجهه والقيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جل وعز إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين نخص آدم ونوحاً بالعبادة ذكر اصطفايتهم ما ذكر إبراهيم فقال جل ثناؤه واتخذ الله إبراهيم خليلاً وذكر اسمعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره وإذ كفر في الكتاب اسمعيل أنه كان صادق الوعد وكان رسلاً نبياً ثم أنعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأمام فقال تبارك وتعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وإن قال واحدة قبلها واحدة كانت تطبيقين وإن قال رأسل أو شعرك أو يذل أو رجل أو جزء من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطبيقه كانت تطبيقاً ولا تقع لا ببعض ولو قال نصي تطبيقه فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد أوقعيتك تطبيقه كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة وكذلك تطبيقين وثلاثاً وأربعاً إلا أن يريد قسم كل واحدة فيطلق ثلاثاً ثلاثاً « ولو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين فهي واحدة وثلاثاً فهي ثلاثاً إذا يجوز الاستثناء إذا بقي شيئاً فإذا لم يبق شيئاً فحال ولو قال كلها ولدت ولداً فأنت طالق واحدة فولدت ثلاثاً في بطن طلقت بالاول واحدة وبالثاني أجرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال إن شاء

الله لم يقع والاستثناء في  
الطلاق والعق والنذور  
كهو في الأيمان

(أب طلاق المريض)  
من كذب الرجعة ومن  
العدة ومن الاملاء على  
مسائل مالك واختلاف  
الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وطلاق المريض

والصحيح سواء فإن  
طلق مريض ثلاثاً فلم

يصح حتى مات فأختلف  
أصحابنا (قال المزني)

فذكر حكم عثمان  
بثوريها من عبد

الرجن في مرضه وقول  
ابن الزبير لو كنت أنام

أزانت تزني المشوثة (قال  
المزني) وقد قال الشافعي

رحمه الله تعالى في كذب  
العدة ان القول بأن

لا تثر المشوثة قول  
يصح وقد ذهب إليه

بعض أهل الآثار وقال  
كيف تره امرأه لا يربنها

وليست بزوجة (قال  
المزني) فقلت أنا هنا

أصح وأقرب لقوله  
(قال المزني) وقال في

كتاب النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك

بعضهم من بعض والله سميع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خير آل إبراهيم وأزل كسبه قبل انزاله الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلة وفضيلة من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء منهم تراهم ركعاً سجداً الآية وقال لا مئة كنتم خير أمه أخرجت للناس ففضلتهم بكنيتهم من أمتة دون أمة الانبياء ثم أخبر عز وجل أنه جعله فاتح رجته عند فترته رسوله فقال بأهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكل في ذلك عادل على أنه بعث في خلقه لانهم كانوا أهل كتاب أو أميين وأنه فتح به رجته وختم به نبوته فقال عز وجل ما كان محمد بأحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الأديان فقال عز وجل هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كرم المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أمراً باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم أنزل عليه فرائضه كلها لا معقب لحكمه ثم أتبع كل واحد منها فريضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه أمراً باسم ربك الذي خلق ثم أنزل عليه بعد ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فسرت لذلك مدة ثم قال أنه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم زول الوحى عليه ودعوههم إلى الأيمان به فكبر ذلك عليه وخاف التكذيب وأن يتناول فنزل عليه يأياها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل له ما بلفت رسالته والله يعصمك من الناس فقال بعضهم من قتلهم أن يقتلوا حين تلغ ما أنزل إليك ما أمر به فاستمرأه قوم فنزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كفيناك المستهزئين (قال الشافعي) وأعلم من علمهم أنهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لن تؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار نخلاً لهنافجيراً قرأ الربع إلى بشرار سولاً (قال الشافعي) وأزل الله عز وجل فيما ينبت به أضاف من أذاهم ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح محمد ربك إلى آخر السورة ففرض عليه بالآخرة وعبدته ولم يفرض عليه قتالهم وبأن ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره بزلهم وأنزل عليه قبل آية الكافرون لا أعبدكم تعبدون وقوله فإن تولوا فاتموا عليه ما جمل وعليكم ما جمل قرأ الربع الآية وقوله ما على الرسول إلا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أناداهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير العلم الآية مع ما ينبت بها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض فيها على المشركين فقال وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) محافرض عليه فقال وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهرأها قرأ الربع إلى انكم أنزلتهم

(الأذن بالهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين عبكة زمان لم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

(١) هكذا في الأصل

وحرر كنهه

عز وجل لهم بالهجرة وحمل لهم مخرجا فقال نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجا وفعا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجا وقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعيا كثيرا وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليها منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين وقال ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع إلى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أخذ الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بحكمة المقام بها وهي دار شرك وإن قالوا بل إن يفتنوا ولم يأذن لهم بجهاد ثم أخذ الله عز وجل لهم بالهجرة ثم فرض بعدهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضع

### (مبتدأ الأذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يتشدوا مشركا بقتال ثم أخذ لهم بأن يتشدوا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغريتهم الآية وأباح لهم القتال بمعنى إبانة في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين وقتلوا من حيث تفقتضوهم قرأ الربيع إلى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام بقول الله عز وجل وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة الآية ونزل هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

### (فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد إذ كان أبوه وأخوه وأخوه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة ورأوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم ففتنواهم عن دينهم وأمن فتناهم فعدوا الله لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال لا آمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل جعل لكم مخرجا وفرض على من قدر على الهجرة الخروج وإذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمتنع فقال في رجل منهم توفي فاختل عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم للملازمة طألى أنفسهم قالوا في كتم الآية وأبان الله عز وجل عذرا للمستضعفين فقال لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة إلى رحبما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاقها أعماها على من قتن عن دينه بالبلد الذي يسلم بها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم بحكة أن يقسموا جهادهم العباس بن عبد المطلب وغيره أذن بخافوا الفتنة وكان بأمر جوشه أن يقولوا لمن أسلم إن هاجرتم فلكم ما للمهاجرين وإن أقمت فأنتم كأعراب وليس يخرجهم إلا فيما يحل لهم

### (أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أتم الله تعالى فيها

أن مذهب ابن الزبير أحسها وقال فيه لو أفرق مرضه أنه طلقها في جمعة ثلاثا ثم أقره وحكم الطلاق في الإيقاع والاقرار في القياس عندي سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا تراث المبسوطة (قال المرتضى) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال إذا ادعى ولدا فمات ورثه كل واحد منهما نصف ابن وإن ماتا ورثهما كمال أب فقال الشافعي الناس يرثون من حيث يورثون فألزمهم تناقض قولهم إذا لم يجعوا إلا ابن منهما كهما منه في الميراث فكذلك اختار في الزوجة الزوج من حيث يرثها فإذا رفع المعنى الذي يرثها لم تره وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قرئت من كتاب الله ولا من سنة رسوله وتبعه ابن الزبير (باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

على جماعة باتباعه حدثت لهم بهامع عون الله قوة بالعدل لم تكن قبلها فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعد اذ كان احملة لافراض فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية وقال تبارك وتعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا ان الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حق جهاده وقال فاذلقتهم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى اذا اخضعتهم فقتلوا وقال عز وجل والذين آمنوا فاستمروا في سبيل الله ان الله انقلبهم الى الخلقين وقال انظر واخفا فاولوا جهادوا باموالكم وانفسكم الآية ثم ذكر قوما يتخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا فربا وسفرا قاصدا لا تقول الآية فابان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعدا بانه ذلك في غير مكان في قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع الى أحسن ما كانوا يعملون وسين من ذلك ما حضرنه على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح الخلفون بعهدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية وقال ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال ومالككم لاتقاتلون في سبيل الله مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه

### (من لا يجب عليه الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أنه لم يفرض الا على من وجب الجهاد على الملوك أو انبياء بالغ ولا حرم يبلغ لقول الله عز وجل انظر واخفا فاولوا جهادوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للملوك ولم يكن مجاهد الا يكون عليه الجهاد مؤثمة من المال ولم يكن للملوك مال وقد قال نبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل على أنه أراد بذلك الذكور دون الاناث لان الاناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لنفسروا كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الاناث وقال عز وجل اذ أمر بالاستئذان واذ ابغى الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان انما هو على البالغين وقال وابشروا الناصي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادخلوا فليسوا بهم على ما اوتوا من الجاهلية الا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين وذلك السنة ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « شك الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحدوا ثانيا أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأثانين خمس عشرة سنة فأجازني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيدوس وغيره بالغين فرض لهم ولم يسهم وأسهم لضعفاء احرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون فيمن شهد القتال من الرجال الاحرار ودل ذلك على أن الفرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

### (من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا قضاوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الاعرج المقعد والاعرج الغلب أنه الاعرج في الرجل الواحدة وقيل نزلت في أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغيره مما يحتمل غيره وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من فرض الحج والصلاة والصوم والاحاديث ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أريد بهذه الآية الاوضاع

ان الشيطان اعنه ايته  
ياي أحدكم فينت بين  
أنته فلا ينصرف حتى  
يسمع صوتا أو يشم ريحا  
علنا انه لم يزل يفتنه  
طهارة الا يقين حدث  
فكذلك من استيقن  
نكاحا ثم شك في الطلاق  
لم يزل يقين الا باليقين  
(قال) ولو قال حاله  
بالطلاق وفي العتق  
وقف عن لسانه

ورقيقه حتى يستنطقه  
ويحلف الذي يدعي والله  
ما قبل ذلك لقوله  
فيهم فخرج اليهم  
على الرقيق عتقوا في  
رأس المال وان وقع به  
على النساء لم يطقن علي  
يعتق الرقيق والزوج  
أن يدعي ميراثا ولو قال  
احدا كما طلق ثلاثا  
منع منها وانقضت  
بغتها حتى يبين  
قال لم يرددهم في الزنا  
كان اقرا من لا تشرى

ولو قال اخطأ بل يجرى  
هذه طلاقها باقرين  
فان ماتا أو اجمعا  
قبل أن يبين وقضاه  
من كل واحد منهما  
ميراثا ويح باقرين



ما وجب الصرم لم يكن  
لأصابعه زوج غيره  
معنى وجب التحليل  
فنكاحه وتركه سواء  
ورجع محمد بن الحسن  
إلى هذا واحتج الشافعي  
رحمته الله به من الخطاب  
رضي الله عنه أن رجلا  
سأله عن طلق امرأته  
اثنين فانقضت عدتها  
فترجعت غيره فطلقها  
أومات عنها وتزوجها  
الاول قال عمره عليه  
علي ما بقي من الطلاق  
﴿ مختصر من الرجعة  
من الجامع من كتاب  
الرجعة من الطلاق  
ومن أحكام القرآن  
ومن كتاب العدد ومن  
القديم ﴾

(قال الشافعي) قال  
الله تعالى في المطلقات  
وإذا بلغن أجلهن  
فأمسكوهن بمعروف  
أو سرحوهن بمعروف  
وقال تعالى فإذا بلغن  
أجلهن فلا فضلوهن  
أن يسكنن أزواجهن  
فدل سياق الكلام  
على افتراق السوفين  
فأحدهما مقابلة بلوغ  
الأجل فلهما أسماهما  
أو تركهما فسرحت  
بالطلاق المتقدم والعرب

منه إلا يخوف أن تنلف وذلك أن يصير إلى بلاد العدو فلو فارق المسلمين لم يأمن أن يأخذه العدو فإذا كان هذا  
هكذا لم يكن له أن يرجع للعدو في الرجوع وكذلك أن لم يكن صار إلى بلاد يخوف أن فارق الجماعة فيها خاف  
التلف وهكذا إذا غزا وأراد أن يعلو عليه ثم أذن فأسأله صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وإن سأله أبواه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولا له عذر فعليه أن يرجع للعدو وإذا قلت  
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل التحليل ولا الرجل ولا يقف للوقوف الذي يقفه من  
يتعرض للقتل لأنه إذا نهشه عن الغزو لطاعة واليه وألقى الدين نهشه إذا كان له العذر عن تعرض القتل  
وهكذا أنهم أمان عن تعرض القتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه أو خلاف  
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخنثى المشكل الغزو فإن غزا وقاتل لم يعطهما  
ويرضعهما ما يرضع لآباء والعبد يقاتل فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين يبين الغزو وله فيه سهم رجل

### ﴿ العذر الحادث ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أن يوافي الغزو فغزا ثم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع إلا من  
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو وجده أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع  
أدلة نفقة لا يقدر على أن يرجع تستقل معها أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معها أو يكون غزا بجعل  
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل فإن غزا به فعليه أن يرجع  
ويرد الجعل وإنما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت  
عليه فيها الرجوع إلا في حال ثانية أنه يكون يخاف رجوعه ورجوعه من هوى حاله أن يكتروا وأن يصب  
المسلمين خلة برجعهم بخروجهم يعلم أن خوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم  
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجعوا وعلى السلطان أن يخليهم إلا من غرامهم بجعل إذا  
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لأمه عليه بأبدانهم فإن أراد أحد منهم الرجوع لعله يبدنه فخرجه  
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل أو غير جعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه  
أخذه وهو يستوجب وحده له حال عذر وذلك أن يعرض أو يزمن بأعداء أو بمرج شديد لا يقدر معه  
على مشي الصحيح وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رأى العرج إذا انقض مشيه عن مشي  
الصحيح وعدوه كله عدرا والله تعالى أعلم وكذلك أن رجل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من  
أن يكون عليه فرض الجهاد ولم يكن السلطان حبسه عليه إلا في حال واحد أن يكون خرج إلى فرض الجهاد  
بقلة الوجود فعليه أن يعطيه حتى يكون واجبا فإن فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن  
يقم معه في الجهاد حتى يقضى فله إذا قبل الامتناع من الأخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته  
فقتل ثم وجد نفقة أو فادابته فإن كان ذلك بلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع إلا أن يكون  
يخاف من رجوعه وإن كان قد فارق بلاد العدو فلا اختيار له العودة لأن يخاف فلا يجيب عليه العودة لقد  
خرج وهو من أهل العذر فإن كانت تكون خلة برجعته أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون  
بالمسلمين خلة برجعته فعليه وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت إلا أن يخاف أن ياتوا فلو  
يقطعوا في الرجوع خوفا ينافيكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

### ﴿ تحويل حال من لأجهاد عليه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل من لأجهاد عليه عا وصفت من العذر وكان من عليه





حجة الاسلام لانهم انما زال الفرض عنهم بعد رقي ابدانهم او اموالهم اما في فارقهم اذ كان من اهلهم ولم يكن هكذا الصبي والعبد في الحج قال وكذلك لم يكونا كذا والمرأة مثلها في الجهاد وضربت الزمن والفقير اللذين لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشبههم لرضى وقوم لا غنا لهم على الشهادة وانهم لم يزل فرض الجهاد عليهم لا بمعنى العذر الذي اذا زال صار ومن اهلها فاذا انكفوا وشهوده كان فيهم مالا له

(من ليس للإمام أن يفرض به بحال)

شبهة ويعززان ان كانا عالما وليا صادق مثلها وعليها العدة ولو كانت اعتدت بحضتين ثم أصابها ثم تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وان كانت بعدها فليست برجعة وقد انقضت من يوم طلقها العدة ولا تحل لغيره حتى تنقضي عدتها من يوم مسها ولو أشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك وانقضت عدتها وزوجت فتسكحها مقسوخا وليها مهر مثلها ان كان مسها الآخر وهي زوجة الأول قال عليه الصلاة والسلام اذا أنكح الوليان فالأول أحق وقال على ابن أبي طالب رضي الله عنه في هذه المسئلة هي امرأة الأول دخل بها ولم يدخل (قال الشافعي) رحمه الله وان لم يبق بينه لم يفسخ نكاح الآخر ولو ارتفع بغير بينة وأقرب بذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزاه بعض من يعرف نفاقه وانخرل يوم أحد عنه ثلثمائة ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله الا غروا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم بني المصطلق فشهدوا معه عدد فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم لنرجعنا الى المدينة ليعرضننا الا عن منأنا الا ذلك ما حكى الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك فشهدوا معه قوم منهم نفروا به ليلة العقب ليقبضوا فوالله عز وجل شرهم وتخلف آخرون منهم فبين محضرته ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أو منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كراهم انبعاثهم فنبطهم وقيل اعدوا مع القاعد بن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأظهر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم أن يقتلوا ومن معه بالكذب والارباقي والتخيل لهم فأخبره أنه كراهم فنبطهم اذ كانوا على هذه الآية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يتبع من عرف بما عرفوا به من أن يفرض مع المسلمين لأنه ضرر عليهم ثم زاد في تأكيد ذلك بقوله فرح المخلفون بعبودهم خلاف رسول الله «قرأ الربيع» الى الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن شهر بثل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه يفرض معه ولم يكن لغزاه معه أن يسهم ولا يرضع لأنه ممن منع الله عز وجل أن يفرض مع المسلمين لطلبته فقتلهم وتخذله اباهم وأن فيهم من يستمع له بالفتوة والقراءة والصدقة وان هذا قد يكون أضر عليهم من كثير من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ليخرجهم أبدا وإذا حرم الله عز وجل أن يخرجهم فلا يسهم لهم لو شهدوا القتال ولا يرضع ولا شيء لأنه لم يحرم أن يخرجهم بأحد غيرهم فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن بمحمد صالة وظن ذلك به وهو ممن لا يطاع (١) ولا يرضع ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشئ من أحكام الاسلام لا مانعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا الغزو مع المسلمين لعني الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وان كان مشرك يفرض مع المسلمين وكان معه في الغزو ومن طبعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرس على غلبة المسلمين وتفرق جماعتهم لم يجز أن يفرضه وان غزاه لم يرضع لان هذا اذا كان في المنافقين مع استأثارهم بالاسلام كان في المكشفين في الشرك مثله فهم أو كراذا كانت أفعاله كأفعالهم أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عودته أو وطريق أو ضيقة أو فصحة للمسلمين فلا بأس أن يفرض به وأحب إلى أن لا يعطى من التي شيئا ويستأجر اجارة من مال لا مال له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سقط من هنا جواب أو ما وله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذلك النسخة والقرض أن تحريم صلاة النبي عليهم لا تنفي عنهم الاسلام لأنه لم يمنع أحدا الحج وتأمل

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر مشركا قيل نعيم فأسلم وأعلمه رد وجاءه اسلامه وذلك واسع  
للامام أن يراد المشرك فينتعه القزو ويأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين ويأذنه ورد النبي صلى الله عليه  
وسلم من جهة باحقة رد الدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غرر اليهودي فينتقع بعد بدر وشهد صفوان بن  
أمية مع حبيتنا بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) ونساء المشركين في هذا وصياتهم كمالهم لا يحرم أن  
يشهدوا القتال وأحب إلى لولم يعطوا وإن شهدوا القتال فلا يمين أن يرضع لهم إلا أن تكون منهم منفعة  
للمسلمين يرضع لهم بشئ ليس كإرضع لعبد مسلم أو لأمر أو لأصلي مسلمين وأحب إلى لولم يشهدوا الحرب  
أن لم تكن لهم منفعة لأننا إنما أخذناهم ودناهم مع المسلمين والصبيان في الحرب جاء النصر بهم لما أوجب  
الله تعالى لأهل الأيمان وليس ذلك في المشركين

### « كيف فضل فرض الجهاد »

« أخبرنا الربيع » (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره  
لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر  
بألائل الكتاب والسنة فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملا لأن يكون كفر فرض الصلاة وغيرها  
عاما ومحتملا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض  
الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون إزاء العدو  
المخوف على المسلمين من عنقه وإلا غير أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان  
أو يعطي أهل الكتاب الجزية قال وإذا قام هذا من المسلمين من فيه الكفاية به خرج المختلف منهم من المأثم  
في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المختلف عنه قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعدین درجة الآية (قال الشافعي) وبين أدوعد الله عز وجل القاعدین غير أولي الضرر والحسن  
أنهم لا يأثمون بالتخلف ويوعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما أوعى عليهم من التخلف أثنى إن كانوا  
مؤمنين لم يتخلفوا شكوا ولا سوء نية وإن تركوا الفضل في القزو وأبأن الله عز وجل في قوله في النفرين  
أمرنا بالنفيرانفر واخفوا فاقولا وقال عز وجل لا تنفروا بعذبكم عذابا أليما وقال تبارك وتعالى وما كان  
المؤمنون لنفصر واكافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فاعلمهم أن فرض  
الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة علمتها إلا  
تخلف عنه فيها نفر فأمر بدار وتخلف عنه رجل مفرق وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته  
صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهزه للجمع الروم لم يرض من كل رجلين رجل ففضل الباقي  
الغزاة في أهله وماله (قال الشافعي) وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا وسرا يتخلف عنها  
بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وبأن أن يتخلفوا معا أمرا معا بالتخلف بقوله  
عز وجل لا تنفروا بعذبكم عذابا أليما يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم النفر كلكم عذب بكم قال ففرض  
الجهاد على ما وصفت يخرج المختلفين من المأثم القائم بالكفاية فيهم وأثمون معا إذا تخلفوا معا

### « نفر بغير فرض الجهاد »

(قال الشافعي) قال الله عز وجل « فاتوا الذين يباؤنكم من الكفار قال ففرض الله جهادنا للمشركين ثم أبان  
من الذين يباؤنهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يباؤن المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم  
أن أولاهم بأن يجاهدوا أقربهم بالمسلمين دارا لأنهم إذا قروا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من

فهو رجعة وكان ينبغي  
أن يشهد ولو قال قد  
راجعته قبل انقضاء  
عذتك وقالت بعد  
فالقول قولها مع عيبتها  
ولو خلا بها ثم طلقها  
وقال قد أصبتك وقالت  
لم يصني فلا رجعة ولو  
قالت أصابني وأتكر  
فعلها العدة باقراها  
ولا رجعة له عليها  
بأقراره وسواء طال  
مقامه أو لم يطل لا تجب  
العدة وكما المهر إلا  
بالميسر نفسه ولو قال  
أرجعتك اليوم وقالت  
انقضت عتقي قبل  
رجعتك صدقها إلا أن  
نفر بعد ذلك فتكون  
كن حصة قائم أقرب  
(قال المزني) رحمه الله  
أن لم يقررا جمعا ولا  
أحدهما بانقضاء العدة  
حتى أربح الزوج  
وصارت امرأته قليس  
لها عندي نقض ما ثبت  
عليها (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو ارتدت بعد  
طلاقه فأن يجدها مرتدة

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد لقربه من عورات المسلمين وإن نكاهه من قرب أكثر من نكاهه من بعد قال فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو وأو كانت بالمسلمين عليهم قوتاً يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين لانهم الذين يولونهم ولا يتناولون من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلبوا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهل كتاب وأحببه أن لم يرتادوا عدو وراعيهم ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بهم من المسلمين لانهم أولى باسم الذين يولون المسلمين وإن كان كل على طائفة من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة في قوم من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإن اختلف حال العدو فكان بعضهم أنكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ بالامام العدو أو الأخوف أو الأنكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داراً بعد ان شاء الله تعالى حتى ما يخاف من بدائه مما لا يخاف من غير مثله وتكون هذه عترة ضرورية لانه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيره وادخل في غير ما قد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرث بن أبي ضرارة أنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم وقربه عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (١) بن شمع يجمع له فارس ابن أبي نيس فقتله وقربه عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه منزلة لا يتباين فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يسد أهد أطراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحضور والخنادق وكل أمر العدو قبل أن ياتى الباب العدو في ديارهم حتى لا يبق للمسلمين طرف إلا وفيه من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فصل ويكون القائم ولا يتهم أهل الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والتجربة والأمانة والرفق والاقدام في موضعه وقلة اللطش والجملة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وحسب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يفرر بالمسلمين فيها ويرجو أن ياتى بالظفر من العدو فإن كانت بالمسلمين قوتهم أن ياتى عليه عام الاولة جيش أو غارت في بلاد المشركين الذين يولون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلان يفرر بالمسلمين أحبته أن لا يدع ذلك كلها أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا ياتى عليه عام الاولة فيمغزو حتى لا يكون الجهاد معطلاً عام الا من عذر وإذا غزا عاماً فبالغز بالغا وبالاغز بالغا وبالاغز على بلد وعلى بلد وعلى بلد لا يكون المشركين غيره إلا أن يختلف حال أهل البلدان فيتابع الغزو على من يخاف نكاته أو من يرجو غلبة المسلمين على بلاده فيكون يتابعه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وانما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخجل من حين فرض عليه الجهاد من أن غزا بنفسه أو غيره في عام من غزوة أو غزوتين أو سراً وقد كان ياتى عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسرى به وقديمكنه ولكنه يستجيب ويحمله ويدعو ويظاهر حتى يخرج على من دعاه ويجب على أهل الامام أن يغزوا أهل التي يغزوها كل قوم إلى من يلهم من المشركين ولا يكلف الرجل البلاد البعيدة وله مجاهد أقرب منها إلا أن يختلف حال المجاهدين فيريد عن القريب من يكفهم فإن غزى القريب عن كفايتهم كلفهم أقرب أهل التي منهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يختلف في ديارهم من منع دارهم منه (قال الشافعي) فإنا كان أهل دار المسلمين قللاً غزاه بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزهم أحد وكان هو لا يفر باط الجهاد وزلهم (قال الشافعي) وإن كانت متعنة غير مخوف عليها من يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل رجلين رجلان فيختلف المقيم الطاعن في أهل وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز إلى بولس فأراد الروم وكثرت جوعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن في المدينة ممنع بأقل من يخلف فيها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو الذي يلهم أقوى من أثمهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا إليهم من يقرب في غورهم

(١) كذلك في النسخ وسر اه

في العدة لم تكن رجعة لانها تحصيل في حال التعزم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبه بقوله عندي أن تكون رجعة موقوفة فان جمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علنا أنه رجعة وان لم يجمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علنا أنه لا رجعة لان الفسخ من حين ارتدت كما نقول في الطلاق اذا طلقها مرتدة أو وثنية فجمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علناً الطلاق كان واقعا وكانت العدة من حين وقع الطلاق وان لم يجمعها الاسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم متقدم الاسلام

باب المطلقة ثلاثاً

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقة الطلقة الثالثة فلا تحل له من

مع من تخلف منهم وإن لم يكن من خلفوا منهم ينعون دارهم لو انفردوا وأصابوا ينعون دارهم عن تخلف من المسلمين معهم ويخاون بلاد العدو فيكون عدوهم أقرب ودواهم أجهم وبلادهم أعلم وتكون دارهم عرضاً فاعية عن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا يفتي أن يولي الإمام الفرو ولا الثقة في دينه شجاعاً في دينه حسن الأمانة عاقلاً للحرب بصيراً بها غير عجل ولا تزق وإن يقدم الله والى من ولاد أن لا يحل للمسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بنقب حصن يخاف أن يشدوا تحتها ولا دخول مطمورة يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب الهالكات أن يفعل ذلك الإمام فقد أساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل ولا قود عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر القليل منهم باتباع الكثير بحث لا غوث لهم ولا يحمل منهم أحد على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقاتل الرجل الرجلين لا يجاوز ذلك وإذا حمله على الناس له حمله عليه فلم أن لا يفعلوه قال وإنما قلت لأعقل ولا قود ولا كفارة عليه أنه جهاد ويحل لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على الناس عليهم بعض القتل لرجاء إحدى الحسينين ألا ترى أني لأرى ضيقاً على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسراً أو يبادر الرجل وإن كان الأغلب أنه مقتول لانه ندبوا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل رجل من الانصار حاسراً على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم بما في ذلك من الخير فقتل

### (تحريم الفرار من الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرين وصارون يغلبوا مائتين وقال عز وجل الآن خفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية « أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما زلتان يكن منكم عشرين وصارون يغلبوا مائتين فكتب عليهم أن لا يفر العشرة من المائتين فأزال الله عز وجل الآن خفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فحفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من المائتين (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس أن شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزليل عن التأويل وقال الله تعالى إذ القيم الذين كفروا خفافا فلولا هم الأدبار الآية فإذا غزا المسلمون وغزوا فتهبوا للقتال فلقوا ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متصرفي الفئة فإن كان المشركون أكثر من ضعفهم أحب لهم أن يولوا عنهم ولا يستوجب السخط عندى من الله عز وجل لو ولوا عنهم إلى غير التعرف للقتال والتحصن إلى فئة لأن يتأذى الله عز وجل أنما يوجب سخطه على من ترك فرضه وأن فرض الله عز وجل في الجهاد إنما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويأتم المسلمون أو طل عدو على أحد من المسلمين وهم بقدرهم على الخروج إليه بلا تنسيق إلا خلفهم من غيرهم إذا كان العدو وضعفهم وأقل قال وإذا لقي المسلمون العدو فكذلك العدو أوفر وأعلمهم وإن لم يكن بهم عبيدة وغيرهما فولى المسلمون غير متصرفي لقتال أو متصرفي إلى فئة رجوت أن لا يأتموا ولا يخرجون والله تعالى أعلم من المأثم الأبا ن لا يولوا العدو دبراً إلا وهم ينزفون أحد الأمرين من التعرف إلى القتال أو التحصن إلى فئة فإن ولوا على غيرنية واحد من الأمرين خشيت أن يأتموا وأن يحدوا بعد تنفيرهم ومن فعل هذا منهم تفر إلى الله عز وجل عما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه قال ولولا يرون التعرف للقتال أو التحصن إلى فئة ثم أحدثوا بعد تنفي المقام على الفرار بلا واحدة من التبتين كانوا غيراً عيماً بالتولية مع النية لأحد الأمرين وخفت أن يأتموا بالنسبة الحادثة أن يشتوا على الفرار إلا لأحد من العيينين (١) وإن بعض أهل التي فرى أن يجاهد عدواً أبداً بعذر خفت

بعصتي تنلح زوجاً غيرهم وشكت المرأة التي طلقها رفاعة ثلاثاً زوجها بعده إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اغنم معه مثل هدية النوب فقال آثر يدين أن ترجع إلى رفاعة لآخي تذوق عسلته ويدوق عسلتك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أصابها بنكاح صحيح فغيب الحشفة في فرجها فقد إذا العسيلة وسواء قوى الجماع وضعفه لا بدخله الأبد أو بيدها أو كان ذلك من صبي مرأى أو محبوب بقي له قدر ما يفيسه تغيب غير الخصى وسواء كل زوج وزوجة ولو أصابها صائفة أو محرمة أساء وقد أساء لها ولو أصاب النوبة زوج ذبح بنكاح صحيح أحلها للسلم لانه زوج ورجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين

غلبه المأثم ولونوى المجاهد أن يفر عنه لولا واحد من المعنيين كان خوف عليهم المأثم أعظم ولوشهد القتال من له عذرى ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لأنهم اغتاعوا ربا بتركه فإذا تكفروا فهم من أهله كما يعذر الفقير الزمن بذلك الخ فإنا جازمهم فيه ما لم يمتد بتركه من عمل وما ثم وفدية قال وإن شهد القتال عبداً أذن له سيده كان كالأحرار ما كان في أدنى سيده يضيق عليه التولية لأن كل من سميت من أهل القرائض الذين يجري عليهم المأثم ويصلون للقتال قال ولوشهد القتال بعد غير ابن سيده لم يأثم بالقرار على غير نية واحد من الأمرين لأنه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلاسكر لم يأثم بأن يولى ولوشهد مغلوب على عقله بسكر من نجروا على كان كتولية الجميع المطبق للقتال ولوشهد القتال من لم يبلغ لم يأثم بالتولية لأنه من لا حد عليه ولم يكمل القرائض عليه ولوشهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأمن بالتولية لأنهن لسن من عليه المجاهد كيف كانت حالهن قال وإذا حضر العدو والقتال فأصاب المسلمون غنمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا وبنا متحرفين لقتال أو متحرفين إلى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وإن لم يكونوا متحرفين ولأرداء ولوغنم المسلمون غنمة ثم لم تقسم حسبت أولم تخمس حتى ولوا وأفرأ أنهم ولوا بغير نية واحد من الأمرين وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنمة لأنهم نصر الهن حتى صاروا من عصى بالقرار وترك الدفع عنها وكانوا آخين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولي القوم غير متحرفين إلى فئة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا إلى تلك الغزاة فما كان فيهم من غنمة شهدوها ولم يولوا بعدوها فلهم حقه منهم وإذا رجع القوم القهقري بلانية لأحد الأمرين كانوا كالولين لأنه إنما عاد إلى بد التحريم الهزيمة عن المشركين وإذا غزا القوم فذهب دواهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وإن ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئا يدفعون به من حجارة أو خشب أو غيرها وكذلك إن لم يجدوا من هذا شيئا فأجاب إلى أن يولوا فإن فعلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحرفين إلى فئة ولا يبين أن يأثموا لأنهم من لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولى أحد بحال المتحرف للقتال أو متحرفا إلى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم ولو غزاهم المسلمون إذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا إليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الإسلام وإن كانوا قاهرين للعدو في ما يرون إذ انظروا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين أو أوالهم شيئا في تحصنهم عنهم فإذا كان واحد من المعنيين ضررا على المسلمين ضاق عليهم أن يمكنهم الشروع في تحصنهم فاعلموا أن العدو وقاهرين فلا بأس أن يتحصنوا إلى أن يتسهم ممددا وتحبث لهم قوة وإن وفي عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما يلتقواهم والعدو لأن الهن اغتافوا في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والتحرف للقتال الاستطراء إلى أن يمكن المستطرد للسكر في أي حال ما كان لا المكان والتحصن إلى الفئة إن كانت الفئة ببلاد العدو أو ببلاد الإسلام بعد ذلك أقرب أم يأثم في التولية من لم ينسوا واحدا من المعنيين أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو فخاص الناس حصة فأنزلنا المدينة وفتحنا بابها فقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال أتم العكارون وألفتمكم أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي عمير عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بأثمته كل مسلم .

(في إظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

نزيما ولا يرجع الجسم الا  
محصنا قال ولو كانت  
الاصابة بعد ردة  
أحدهما لم يرجع المرتد  
منها لم تحلها الاصابة  
لأنها محرمة في تلك  
الحال (قال المزني)  
لا معنى لرجوع المرتد  
منها عنده فيصح  
النكاح بينهما إلا في  
قد أحلتها إصابته إياها  
لزوج فله قال كانت  
غير مدخول بها فقد  
انفسح النكاح في قوله  
ولهامه مثلها بالاصابة  
وإن كانت مدخولا  
بها فقد أحلتها إصابته  
إياها قبل الردة فكيف  
لا يحلها فتقهم (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
ذكرت أنها نكحت  
نكاحا صحيحا وأصبت  
ولأنه لم حلت وإن وقع  
في قلبه أنها كاذبة  
فالزوج أن لا يفعل

(باب الإبلاء)

(مختصر من الجاسع  
من كتاب الإبلاء قديم

المشركون » أخبرنا عن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده الذي نفسى بيده فمتفق كقولهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مزقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عزق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضعه في مدك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على ثمنه ففتحها لول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضهما وتم قصها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن كان لكل من سمعه أنه الحق وما خالفه من الأديان باطل وأظهره بأن جماع الشرك دينان على أهل الكتاب ودين المؤمنين فظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكراً وقتل من أهل الكتاب وبسب حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد بطلوا ظهور الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت قريش تناب الشام أنيابا كثيراً مع ما يشاء منه وتأتى العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خروفاً من انقطاع معايشها بالتجارة من الشام والعراق إذا لقيت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسرى عزق ملكه فلم يبق إلا كسرة مقلد (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقال في قيصر ثبت ملاصقه فثبت له ملك يسجد الروم إلى اليوم وتنتهي ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

(الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ )

(قال الشافعي) رجه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بحكمة وهي بلا قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من العلم الاموال أو أوجراً وعتباراً ومن لا ذكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته الآية لا يمكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدى له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقتالوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل في نفسه فتنة شركاً ويكون الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شقاق إذا نسلخ الأشهر الحرم فقاتلوا المشركين حيث وجدوهم وخذوهم وأحصروهم الآية مع نظائر لها في القرآن » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عيسى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحفاً وحسابهم على الله » أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث رسالة قال ان رأيت مسلماً أو مسلماً مؤذناً فلا تقتلوا أحداً » أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحفاً

وجديد والاملاء وما دخل فيه من الامالي على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من ابا حنيفة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رجه الله قال الله تعالى للذين يؤمنون من نساءهم تربص أربعة أشهر الآية في ذلك دلالة والله أعلم على أن لا يسبيل على المولى لأمره حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بيعاً أو ضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين ياربه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذان حقهما الوضوء على عقلاهما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد ٥ أخبرنا الثقة عن جرير بن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن قال لا يكره هذا القول أو ما معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقا واختار إياه والله تعالى أعلم مشركو أهل الأوثان ولم يكن يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قرينه أحد من مشركي أهل الكتاب اليهود المدينية وكانوا حلفاء الأنصار ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلاما فوعدت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكلهم بعضها بعضا بعد أدائه والتحرى بض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم ولم يكن الجواز لعنته إلا يهودى أو نصرانى يجران وكانت الجحوس بهجر وبلاذير وفارس نائمين عن الجواز ونههم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية ففرض الله عز وجل كفاية لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض أن يقتلوا حتى يسلموا وقتل أهل الكتاب فرض أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا وقرى الله تعالى بين قتالهم ٥ أخبرنا الثقة يحيى بن حسن عن محمد بن أبيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث رسالة أو جيشا أمر عليهم قال إذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال مثل علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم إن فعلوا أن لهم مالا يهاجرون وعليهم ما عليهم وإن اختاروا المقام في دارهم أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله عز وجل كما يجرى على المسلمين وليس لهم في الفتي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا أو قبل منهم ودعهم فإن أبا فاسعن بالله عليهم وقتلهم (قال الشافعي) حدثني عبد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقاتل المشركين حتى يكون الدين لله ويتناولوا حبس وجدا وحتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها ولا واحد من الحديثين غيره وكل فيما أنزل الله عز وجل من رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال أن أمر الله بالجزية نسيح أمره بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية بنسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيها ناسخ ناصح ولا مخالف

(من يلحق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) انتوب قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ونزل عليه الفرقان فها نحن من أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلم يخالفون من وصفته دان من أهل الكتاب قبل زول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لتسلك أهل الأوثان بدين آبائهم فأخذ رسول الله صلى الله

أوجب على نفسه شيئا  
يجب عليه إذا أوجبه  
فأوجبه على نفسه  
أن جامع أمراته فهو في  
معنى المولى ولا يازمه  
الإيلاء حتى يصرح  
بأحد أسماء الجماع  
التي هي صريحة وذلك  
قوله والله لا أنسك ولا  
أغيب ذكرى في فرجك  
أولاد دخله في فرجك  
أولاد جامعك أو يقول  
إن كانت عذراء والله  
لا أقضك أو ما في مثل  
هذا المعنى فهو مولى  
في الحكم (وقال في  
القديم) لو قال والله  
لا أنسك ولا أنسك  
باب واحد كل كان  
لجماع اسم كونه عن  
نفس الجماع فهو واحد  
وهو مولى في الحكم ولنا  
ما لم ينوه في المسلك في  
الحكم في القديم ونواه  
في الجديد وأجمع قوله  
فيما يخلفه لا جامعك  
أنه مولى وإن احتبل  
أجامعك يدينه هذا

عليه وسلم الجزية من أكيدر دومة وهو رجل يقال من غسان أو من كندة وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من دومة أهل اليمن وعاصمتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما وصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أو ثمان بل دانتين دين أهل الكتاب مختلطين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على التسبب عما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والنجيل من النصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتاباً في التوراة والنجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم نبأ عافى صحف موسى وإبراهيم الذي وفاه خير ألامع صحفاً وقال تبارك وتعالى وإنه لفي زبر الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الجحوس يدنون غير دين أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يحتفلون في بعض دينهم وكان الجحوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كتاب يجمعهم اسم أهل كتاب مع اليهود والنصارى أخبرنا ابن عينة عن أبي سعيد سعد بن المزنا عن نصر بن عاصم قال قال فرو بن نوفل الأشجعي علام تؤخذ الجزية من الجحوس وليسوا بأهل كتاب فقام إليه المستور فدأخذ بلسه وقال يابعد والله نطق على أبي بكر وعلى أسير المؤمنين يعني علياً وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج على علمه فقال البياض لابي نسل القصر فقال رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالجحوس كان لهم علم بعلومه وكتاب بدرسونه وأعمالهم سكر فوقع على أخته وأخته فاطمة عليه بعض أهل مملكته فلما صغاف أن يقيموا عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فلما أتوه قال يعلون ديننا خبرنا من دين آدم وقد كان آدم ينسج فيه ثيابه وأنا على دين آدم ما رغبتكم عن دينه فثابروا قالوا الذين خالفوه حتى قتلوه فاصفوا وقد أسرى على كتابهم فرغم من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن الجحوس أهل كتاب ودليل أن علياً كرم الله وجهه ما خبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب ولا من بعده فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهله ولم أعلم من سلف من المسلمين أحداً أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب أخبرني سليمان بن عينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من جحوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلاً في زمانه كالمجاهد وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل به ناخذ وقد روى من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من الجحوس أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له الجحوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستواهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان ثابته فنفى في أخذ الجزية لأنهم أهل كتاب لأنه يقال إذا قال ستواهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنسج نسائهم وتوكل بالجموع قال ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم ستواهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال ستواهم فقد خصهم وأذا خصهم فغيرهم بخلاف ولا يخالفهم إلا غير أهل الكتاب أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من جحوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن الجحوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين

(١) أي أن الشافعي رضي بجمع الحديث على معاملة الجحوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ

أنسبه بجافى العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولوقال والله لا بأسرك أولاً بأضعلك أولاً أمسك أو ما أشبه هذا فإن أراد جماعة فهو مول وإن لم يرده فغير مول في الحكم ولوقال والله لا بأسرك في ذلك فهو محسن ولوقال والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء أو لا سوا ذلك أو لتطون غيبي عنك أو ما أشبه هذا فلا يكون بذلك مولياً إلا أن يريد جماعة ولوقال والله لا يطون تركي لجماعت فإن غني أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولوقال والله لا أفر بك خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أفر بك سنة فوفق في الأولى فطلق ثم أرتجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعده خمسة أشهر ووقف فإن كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيمن السنة



لا يسأل عما يعلم أنه جائزه ولكنه سأل عن الجوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فقتبته وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسهه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفرع من توخضته الجزية من أهل الأوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودان بأوثان بنفسه وإن لم يدن بأوثان دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الأوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان وعلى الإمام إذا أعطاه الجزية فهو صاغر أن يقبلها منه عرييا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الإسلام ولا يدن دين أهل الكتاب من كان عربيا أو عجميا فأراد أن توخضته الجزية وقرع على دينه أو يتحدث أن يدن دين أهل الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاله حتى يعلم كإفانال أهل الأوثان حتى يسلموا قال وأى مشرك ما كان إذا لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الأوثان وذلك مثل أن يعبد الصنم وما استحسن من شيء ومن يعطل ومن في معناه ومن غزا المسلمون عن مجهولون دينه فذكر والهم أي هم أهل الكتاب (١) فهم أهل كتاب سلاوا حتى دناوا به وأياهم فإن ذكر وأن ذلك قبل نزول الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا قولهم إلا أن يعلموا غير ما قالوا وإن علموا بيته تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعواهم حتى يسلموا أو يقتلوا وإن علموا باقرار فكن ذلك وإن أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن بأوثان دين أهل الكتاب إلا في وقت يذكره يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذت منهم الجزية ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا أو ناكم هذا الدين إلا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا علم أنه لم يأخذها منكم فيما استقبل ونبت أنكم فاما أن تسلموا واما أن تقتلوا (٢) فإذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوما وعدوا فأتوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية يقولهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال إلا بعد نزول الفرقان وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون أو اثنتان منهم على جماعةهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا وأن آباءهم كانوا يدنون دين أهل الكتاب بنبت التي من بلغ منهم ولم يدن دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا وكان ذلك بعد نزول الفرقان قال ولم ينزل إلى صغارهم إذ كان آباؤهم دناوا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دناوا دين أهل الكتاب إلا بعد نزول الفرقان كان أقرارا منهم على أنفسهم لا أحله شهادة على غيرهم ولا أقبل الشهادة على أحد منهم إلا بأن يشتهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدن دين أهل الكتاب فإذا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لأنه لا يكون دينه دين آباءه إذا بلغ أنما يكون منفر على دين آباءه ما لم يبلغ فلا يشهد وأن أبا رجلين مات على دين أهل الكتاب يهوديا أو نصرانيا وله ابن بالغ مخالفاً لدين أهل الكتاب وابن صغير وذل الفرقان وهما بنات الخال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ إلى دينهم أخذت الجزية من الصغير لأنه كان يقر على دين أبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحزنون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون قال فكان بيننا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعنه زائد من الناسخ وتأمل فإن الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فإذا أخبرنا الخ لم يرد كرا الجواب ولعله نبت اليهم فتأمل

الأربعة أشهر أو أقل لم يوف لأنى أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وإن قال إن فربك فملى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كالقول فملى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم ماقى ولو قال إن فربك فانت طالق ثلاثا وقف فإن فاه وغابت الحشفة طلق ثلاثا فإذا أشرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها وإن أي أن بني طلق عليه واحدة فإن راجع فله أربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقضى طلاق ذلك الملك ثلاثا ولو قال أنت على حرام بدت بحرمها بلا طلاق أو البين بشعرهما فليس بمول لأن الحرام شيء حكم فيه بكفارة إذا لم يقع به طلاق كالأى يكون

في الآية والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية التي لا يدينهم قامت عليهم الحجة بالبلغ فقرر كوادين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بنا أن الذين أمر الله بقتالهم عليهم الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم إن بان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية بمن المحتلمين دونهم ودونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم فكان ذلك لئلا يعلو خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا يجرى به على من بلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك الجزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له بحسب تركه له الاسلام وكذلك الجزية على مجلوله لأنه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أيا ما ثم أفاق أو جن ثم أفاق فتوخضت منه الجزية لأنه يجري عليه القلم في حال أفاقته وليس يتجاول بعض الناس من العلة يفر بها عقله ثم يبق. فإذا أخذت من جميع ثم غلب على عقله حسبه من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية وإن لم يبق رفعته عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صلحووا على أن يؤدوا عن آبائهم ونسائهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم وإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك حائر وهو كما زدد عليهم من أقل الجزية بقوم الصدقة ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوا وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نسائهم أو آبائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا إن أخذنا من آبائهم ولا نسائهم بقولهم (٢) فلا شأنا عليك فإن قالت فأنأوى بعد علمها قبل ذلك منها ومضى انتهت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجسرت بحالها لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء ولكنها تنزع الحجاز فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فأزمتها نفسها جاز عليها لأنه ليس لها دخول الحجاز وإذا صلحت على أن يؤخذ من مالها شيء في غير بلاد الحجاز فإن أنه قبل وأن منعت بعد شرطه فلها منه لأنه لا يبين في أن على أهل النسوة أن يتعوضا عن غير الحجاز ولو شرط هذا صى أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أبو الصبي أو المعتوه أو ولهما ذلك عليهم لم يكن ذلك لنا ولأننا إن غنمهم أن يتخلفا في بلاد الحجاز وكذلك ينع ما لهم ما مع الذي لا يؤدى شيا عن نفسه ولا يكون لنا منهم من مسلم ولا ذمي يؤدى عن ماله ونعم أنفسهم قال ولأن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحوا على جزية أو يجزى عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولولا قوة عليهم وليس في صلحهم ظفر فسلوا أن يؤدوا الجزية عن نسائهم وآبائهم دونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحهم على ذلك فالصلح منتقض ولأننا أخذنا منهم شيا عن سموه على النساء والابناء لأنهم قد سمعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لأننا أخذنا من رجالهم وإن شرطها رجالهم ولم يقولوا من آبائنا ونسائنا أخذناهم من أموالهم جزية وكذلك لأننا أخذنا من الرجال والنساء والابناء لم يؤخذ منهم الجزية ولأننا نسائهم لو كان النساء والابناء أخلياء من رجالهم فقبضوا لأن أحد ما ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولأننا نسائهم لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وإن يجري عليهم الحكم ولا حرب في النساء والصبيان إنما عن غنيمته وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثاني ليس لنا نسائهم وعلينا الكف عنهم إذا أقر وأبأن يجري عليهم الحكم وليس لنا أن نأخذ من أموالهم شيا وإن أخذناهم لغنا رده قال وتوخضنا الجزية بين الرهبان والشيخ الفاني الزمن وغيره عن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صلح القوم من أهل الذمة على الجزية ثم بلغ منهم مولى قبل حلولهم يوم أو أقل أو أكثر فرضي بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالاداء حول قومه أخذت منه وإن لم تطب نفسه فوله حول نفسه لأنه إنما وجب عليه الجزية بالبلغ والرضا يأخذ منه الإمام من حين رضى على حول أحبابه وفضل إن كان عليه من سنة قبلها لاختلاف أحوالهم كأن بلغ قبل الحول بشهر

(٢) اعلمه ويقال لهم فلا شئ عليك تأمل كتبه مصححه

الابناء والنهارطلاقا  
وان أريد بهما طلاق  
لأنه حكم بهما بكفارة  
ولو قال ان قر بتك  
ففلا شئ عن ظهره  
ان تظا هرت لم يكن  
مولى حتى يظاها ولو قال  
ان قر بتك فقله على أن  
أعتق فلا ناعن ظهاري  
وهو مظاهر لم يكن  
مولى وليس عليه أن  
يعتق فلا ناعن ظهاري  
وعليه فيه كفارة عين  
(قال المزني) رحمه الله  
أشبه بقوله أن لا يكون  
عليه كفارة الأثرى  
أنه يقول لو قال لله على  
أن أصوم يوم الخميس  
عن اليوم الذي على لم يكن  
عليه صوم يوم الخميس  
لأنه لم يشر فيه بشيء  
يلزمه وإن صوم يوم  
لازم فأى يوم صامه  
أجزأ عنه ولم يحصل  
لأنه في ذلك معنى  
يلزمه كفارة  
فتفهم (قال الشافعي)  
ولو آتى ثم قال لأخرى  
قد أشرتكم معها

فصله على دينار كل حول فيأخذ منه اذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل منهم دينار فاذا أخره أخذ منه في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

### (الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطيها عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يحرى عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا عاقلوا لا متناهم من الاسلام إذا جرى عليهم حكمه فقد أصغر وأعيى يحرى عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الامام بالدار قبل أن يسي أهلها وقهر أهلها القور البين ولم يسهم أو كان على سببه لا احاطه من قهره لهم ولم يفرهم لقرهم أو قهرهم أو كثرتهم وقوته فعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يحرى عليهم حكم الاسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو أسأله أن يعطوها على أن لا يحرى عليهم حكم الاسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقبلها حتى يسأله أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يحرى عليهم حكم الاسلام قال فان أسأله أن يتبركوا من شيء من حكم الاسلام اذا طلبهم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجيبهم اليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما اذا كان في غزاهم مشقة أو من يلازمهم من المسلمين ومن شتاهم عنهم منصف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وإن لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وإن لم يحرى عليهم حكم الاسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤثرون) (قال الشافعي) واذا أسرا الامام قوما من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرايرهم وأولادهم فسألوهم تخليطهم وذرايرهم ونساءهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نساءهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرايرهم وأموالهم وان أسأله اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنمة أو فداء وكان له القتل والمغن والفداء كما كان ذلك في حرار رجالهم الباقين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد من وفادى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل للمغن والفداء فيهم فقال فضرب الرقاب حتى اذا اخمختموهم فشدوا الوثاق فاما منابذ واما فداء (قال الشافعي) ولو كان أسرا كثيرا رجال وحوى كثيرا النساء والذراير والاموال وبقيت منهم بقية لم يصل الى أسرهم بامتناع في موضع أو هرب كان له وعليه أن يعطي المتنعين أحوال الجزية والامان على أموالهم ونساءهم إن لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا فكان أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفا به وكان عليه أن يقسم ما أحرزهم ويخبرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحرز لهم أو يذل اليهم ولو جاء الامام بسل بعض أهل الحرب فأجابهم الى أمان من جاورهم عنده من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالف الرسل من غرام المسلمين فافتقروها وحووا بلادهم فظفران كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يحووا البلاد حتى يسلبهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة على سلبهم وبذلهم وإن كان يسألهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام باهم ما أعطاهم مضى عليهم الساء بطل ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وما له غنمة أو فداء كالأول أعطى قوما حووا أن يرذلهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد دخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسبعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لسلم أن يؤدى الخراج ولا لمشركا أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم للمغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشركا في الحرم

(١) لعله أو بهم أي بالمسلمين انتقص تأمل كتبه معصحه

في الايلاء لم تكن شريكها لان البين لزمته الاول والبعين لا يشترط فهما ولو قال ان قريش فانت زانية فليس بمول وان قريشها فليس بقاذف لا ينفق صريح ولو قال لا أصيدك سنة الاخرة لم يكن موليا فان وطني وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس بمول ولو قال ان أصبتك فوائه لا أصبتك لم يكن موليا حتى يصيبها فيكون موليا ولو قال والله لا أفربك الى يوم القيامة أوحى بخبر السجال أوحى ينزل عيسى بن مريم أوحى يقسم فلان أويوت أو توفي أو تقطعي إنيك فان مضت أربعة أشهر مضت قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان موليا وقال في موضع آخر حتى تقطعي ولعله لم

بعد علمهم هذا فان سال أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيا ويجري عليه الحكم على أن يترك يدخل الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئا ولا أن يدع مشركا يطأ الحرم بحال من الحالات طيبا كان أو صائغا نائبا أو غيره لعزم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعدهم بحرم رسول الله ذلك وإن سال من تؤخذ منه الجزية أن يعطيا ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليهامة ومخاليها كلها لأن تركهم يسكن الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أفركم ما أفركم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجلانهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركا بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يسكن في أن يحرم أن يمر ذنبي بالحجاز ما لا يقرب لمدينها كثر من ثلاث لئلا وذلك مقام مسافر لانه قد يحتمل أن يمر النبي صلى الله عليه وسلم بأجلانهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يقيين دينان بأرض العرب لا يقيين دينان مقيمان ولو لأن عمرو بن الأخرج أهل الذمة لما ثبت عندهم أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ما رأى عمر من أن أهل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقرب فيها بعد ذلك رأيت أن لا يصالحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيأ من الحجاز دارا ولا يصالح على دخوله الاجتزاء أن صلح « أخبرنا يحيى بن سلم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم ما مال أو عرض لهم بها شغل قبل لهم وكافوا بها من شتم من المسلمين وانعرجوا ولا يقربون بها كثر من ثلاث وأما مكة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبدا كان لهم بها مال أو لم يكن وإن غفل عن رجل منهم فدخلها فرض أخرج من أرضها وأما أخرج متاولا بدفن بها وإن مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث عوت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الانتف عليه أو ز بادق في مرضه ترك حتى يطبق الجمل ثم يحمل قال وإن صلح الإمام أحد من أهل الذمة في شيء يأخذ في السنة منهم مما قبل لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا إليه شيأ فقبض ما حبل عليهم فلا يرذمه شيأ لانه قد وثق له بما كان يبنه وبينه وإن علم بعدمضي نصف السنة نذبه اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال إن رضى صلحا يجوز وجدته لكم وإن لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة لانه قد قدم لكم ونذبت اليكم وإن كانوا صالحوا على أن سفروا شيأ لستين ردي عليهم ما صالحوه عليه الا قدر ما استحق عقابهم ونذبت اليهم ولم أعلم أحد أحلى أحد من أهل الذمة من اليمن وقد كانت بهاذمة وليست بجواز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن فاما سائر البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فاذا وقع لذي حق بالحجاز وكله ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها لمنفعة لاهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كجارة يعطى منها شيأ لا كراهية به مسر ولا غير (٢) فان أمر بأجلانهم من موضع فقد منع من الموضع الذي أحلى منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء وإذا كان هذا هكذا فالألمين أن يتعوا وركوب بحر الحجاز ويتعوا المقام في سواحله وكذلك أن كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا سكنها لانهما أرض الحجاز واذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة فإن كان تقدم اليه آذوب وأخرج وإن لم يكن تقدم اليه لم يؤذب وأخرج وإن عاد آذوب وإن مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرجه منها وأخرج من الحرم فدفن في الحل ولا بدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركا المسجد الحرام ولو أقرج من الحرم ولو دفن بها نيش مالم يتقطع وإن مات بالحجاز دفن بها وإن

يكن مولى لانهما قد تقطعه قبل أربعة أشهر إلا أن يريد أكثر من أربعة أشهر (قال المزني رحمه الله) هذا أولى بقوله لان أصله ان كل يمين منعت الجمع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا أن يبحث فهو مولى وقوله حتى يشاء فلان فليس يجوز حتى يموت فلان (قال المزني) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يموت سواء في القياس وكذلك حتى تقضى ولله اذا أمكن القطع في أربعة أشهر ولو قال حتى تحبل فليس يجوز (قال المزني) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان ويشاء فلان لانه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون مولى (قال المزني) رحمه الله عليه وأما قوله حتى تموت فهو مولى بكل حال كقوله

(١) قد تضي في الأصل لئن الحديث (٢) وقوله فان أمر بأجلانهم الخ لعل المراد أن أمر بأجلانهم من الحجاز وهذا ينضم للنوع من الاقامة وتأمل

مرض في الحرم أخرج فان مرض بالحجاز عهل بالأخراج حتى يكون محتتملا للسفر فان احتمله أخرج قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالحجاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتروكا بالحجاز بحال تصابة ولا غيرها

### (حكم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتمة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبعوث عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خزيمة أهل اليمن دينار في كل سنة وأوقية من المعافى وهي الثياب وكذلك روى أنه أخذ من أهل آيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية يمتن أهل بخران فيها كسوة ولا أدري ما غايه ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل النمة من أهل بخران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن بجوس العيرين لا أدري كغاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا حفظ حكمه أنه أخذ من أحد أقل من دينار \* أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم ديناراً أوقية من المعافى يعني أهل النمة منهم \* أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف بأسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل النمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة قلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثمانية دنانير (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعبد من علماء أهل اليمن فكل حكمي عن عدم وضو أكلهم كلهم نعمة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل نمة اليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون أن النساء فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كانت لهم الزروع ومن مواسمهم شيا عتاه وقال لي بعضهم قد جاءنا بعض الولاة ففقد زروعهم أو أرادوا فأنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة نمة أهل اليمن من جبر (قال الشافعي) سألت عدداً كثيراً من نمة أهل اليمن مقترعين في بلدان اليمن فكلهم أبتى لي لا يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم ديناراً على كل بالغ ومموا البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذان على كل حالم ديناراً \* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى مكة يقال له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى آيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضفوا من زروعهم من المسلمين ثلاث ولا يقبضوا مسلماً \* أخبرنا إبراهيم بن إسحق عن عبد الله أنهم كانوا يؤخذ ثلثمائة ف ضرب النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا علمن يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وند ديناراً عن نفسه كل سنة يجوز للأمام الإقوله منه وإن زاد على دينار ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز للأمام أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى آيلة في كل سنة ديناراً على كل واحد والفضافة زيادة على الدينار وسواء معسر بالغا من أهل النمة وموسرهم بالغا ما بلغ نسره لا تأمل أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على الحقة في كل سنة أن منهم المعسر لم يضع عنه وأن فهم المورس فلم يزد عليه فن عرض ديناراً موسراً كان أو معسر أقبل منه وإن عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نفعه صالح على أقل من دينار قال فالدنار أقل ما يقبل من أهل النمة وعليه أن بذوه بقوله منه عن كل واحد منهم وأن لم يزد ضافة ولا شياً عليه من ماله فإن صالح السلطان أحدنا يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن يثق عليهم من يث المال الصالح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو كقول الله لا أولئك أبدأهم ومول من حين حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال والله لا أقر بكنان شئت فسمعت في المجلس فهو مول قال والابلاء في الغضب والرضا سواء لما تكون اليسين في الغضب والرضا سواء وقد أنزل الله تعالى الابلاء مطلقاً ولو قيل والله لا أقر بكن حتى أخرجك من هذا البلد لم يكن مولاً لأنه قد يقدر على أن يخرجها قبل انقضاء الأربعة الأشهر ولا يجبر على إخراجها

### (باب الإلزام من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لأربع نسوة والله لا أقر بكن فهو مول منهن كلهن يوقى لكل واحدة منهن فإذا أسأب واحدة أو ثنتين خرجت من حكم

ياخذن من أحد منهم إلا ما صلحه عليه ان مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرطه شيئا وعليه أن يئذ  
 اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزا وان صلحوه صلحا جائزا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم يجزئته فالسلطان  
 غريم من الغرامة ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرامؤه أو بعضهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن فلسه  
 لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بخصه خبره لم يضمن عليه من الحول وإن قضاه  
 الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غرامؤه أو بعضهم فإذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ  
 خبره مدونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقره أو ثبت عليه بينة فإن لم يستعد عليه  
 كان له أخذ خبره منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ خبره وإن صالح أحدا من أهل الذمة  
 على ما يجوز له فغاب الذي فله أخذ حقه من ماله وإن كان غائبا أذاع علم حياته وإن لم يعلم حياته سأل وكيله  
 ومن يقوم بماله عن حياته فإن قالوا مات وقف ماله وأخذنا ما استحق فماله يوم يقولون مات فإن قالوا حتى  
 وقف ماله الآن يعطو مقتوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوها ياها  
 متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا وارث له غيرهم وأن يكونوا بالعين يجوز أمرهم في مالهم فيخير  
 عليهم أقرارهم على أنفسهم لأنه ان مات فهو مالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أخذ الجزية من  
 ماله لستين ثم ثبت عنده أنه مات قبلها مدحصة ما لم يستحق وكان عليه أن يخاص الغرامة فإن كان ما يصيبه  
 إذا خاصصهم في الجزية بقله أقل مما أخذوا عليه علمهم وإن كان ورثته بالعين جائز الأمر فقالوا مات أسس  
 وشهد شهودا أنه مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرده عليهم خبره سنة لم يكن على الوالي أن يردها عليهم  
 لأنهم يكتفون بالشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء نوارثان فصدق أحدهما بالشهود وكذبهم الآخر  
 فكأننا كرجلين شهدا رجلان بحقين فصدقهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فنجوز شهادتهما الذي  
 صدقهما وترد الذي كذبهما وكان على الإمام أن يرد نصف الدينار على الوارث الذي صدق بالشهود ولا يرد  
 على الذي كذب بالشهود (قال الشافعي) وإن أخذنا الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الإمام غريبا  
 من الغرامة ولم يكن له أن يتفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف  
 الصدقات فتمسك لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة براءة والفي فلائله الذين سمي الله عز وجل في سورة  
 الحشر والعتبة فلائله الذين حضروها وأهل الخمس المسلمين في الأنفال وكل هؤلاء مسلم حرام على الإمام  
 والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فنعطيه مسلما غيره فكيف يذم لم يجعل الله تبارك وتعالى  
 له فيما تقول به على المسلمين نصيبا ألا ترى أن الذي منهم موت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون  
 أهل الذمة لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بخير ما لم يكونوا يتخولونه قبل تخويلهم وبأموال المشركين  
 فبأنواعهم (قال الشافعي) ويرون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى يالة خيرية دينار على كل  
 إنسان وضياقة من مذهبهم المسلمين وثلاث زيادة على الدينار (قال الشافعي) فإن بذل أهل الذمة أكثر من  
 دينار بالغ ما بلغ كان الأزد بأدحباتي ولم يحرم على الإمام مجازاة دونهن وقد صالح عرأل الشمال على أربعة  
 دنانير وضياقة ❖ أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على  
 أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أرواق المسلمين وضياقة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روي أن عمر ضرب  
 على أهل الوري ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم  
 اثني عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه عذبه عمر بأنه عدل الدراهم في الدية اثني عشر درهما بدinar  
 ❖ أخبرنا إسحاق بن عيسى عن أبي إسحق عن جارية من مضر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضياقة  
 يوم وليلة ألفين حبسه مرضى أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وجديد أسلم ضياقة ثلاثة أيام أشبه لأن

الأيام ووقف بالباقيتين  
 حتى يفي ما يملك ولا  
 حنت عليه حتى يصيب  
 الأربع إلا أن حلف  
 عليهم كلهم ولو طلق  
 منهم ثلاثا كان مولى  
 من الباقي لأنه لو جامعها  
 والباقي طلق حنت ولو  
 مات أحداهن سقط  
 عنه الأيلاء لأنه يجمع  
 البواقي ولا يحث (قال  
 المزني) أصل قوله أن كل  
 عين شعبة الجبايع بكل  
 حال فهو بها مول وقد  
 زعم أنه مول من الرابة  
 الباقية ولو وطئها  
 وحدها ما حث فكيف  
 يكون منها مولى ثم بين  
 ذلك بقوله لو مات  
 أحداهن سقط عنه  
 الأيلاء والقياس أنه  
 لا إيلاء عليه حتى يوطئ  
 ثلاثا يكون مولى من  
 الرابعة لأنه لا يقدر أن  
 يوطئها إلا حشو هذا  
 بقوله أولى (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى ولو كان  
 قال والله لا أقرب واحدة  
 منهن وهو يريدهن

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوم وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يرد بعض الحديث بعضاً

### ﴿بلاد العنوة﴾

قال الشافعي: وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفى عنها أهلها وأظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان يشعرون بينهم مشركون لا يمتنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المني بقي محصوراً ومناظر الله وإن لم يكن محصوراً فإنه أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذهم منهم فيها ومنها قل أو أكثر لم يكن ذلك لا نهاده صارت بلاد المسلمين وملكا لهم ولم يجزله إلا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فإنه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقهرها مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما قسمه حارز في بلاد المسلمين وجعلها وسأله وهم متحصنون منه لهم شوك ثابتة أن يؤمنهم ولا يسي ذراريهم فأعطاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون ومن فيها فيلكتها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال لئلا يرى أن لا قوة لهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفة فتحي واختها وصارت في يده لأنه ظهر عليه كاطهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعها به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرضاً وداراً وغيره لا يختلف لأنه غنيمته وسكنه الله عز وجل في الغنيمه أن تخمس وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الانجاس لمن أوجف عليها بالحد والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من الأطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعهم من المشركين وإن لم يسألوا المشركين فهو بدعنة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أنجاسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عماره أو كانت أرضه قبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه وإن تركه الإمام ولم يقسمه فوفقه المسلمون وتركه لأهلهم ردح الإمام فيه لأنه مخالف للكتاب ثم البسنة معا فان قيل فإين ذكر ذلك في الكتاب قيل قال الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله نحسه للرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأربعة الانجاس على من أوجف عليه بالتبيل والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض أو عماره أو مال وإن تركها لأهلها أتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أحرمتهم فيما قاموا عليه فيها وكان لأهلها أن يسعوا الإمام بكل ما أت فيها لأنها أموالهم وأهلها قال: وإن ظهر الإمام على بلاد عتود فمفسه ثم سأل أهل الأربعة الانجاس ترك حقوقهم منها فأعطو ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله أن أعطوا به يضعه حيث يرى فان تركوه لا قوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهل وغير أهل عما يجوز لرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة استجاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استجاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صارت في يده سبي هوازن بحيثين فن طلب نفسها رده ومن لم يطلب نفسها لم يكرهه على أخذها في يده

### ﴿بلاد أهل الصلح﴾

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الإمام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلهم فهو مول يوقف  
لهن فأى واحدة  
ما أصاب منهن خرب من  
الإيلاء في البوائ لانه  
حفت باصالة الواحدة  
فاذا حفت مرة لم يعد  
الحفت بايلاء ثانية

باب على من يجب  
التأيت في الإيلاء ومن  
يسقط عنه

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ولا تعرض للولي  
ولا لأمر أنه حتى تطلب  
الوقف بعد أربعة أشهر  
فاما أن ينيء ولما أن  
يطلق ولو عفت ذلك ثم  
طلبت كان ذلك لها لأنها  
تركت ما يجب لها في  
حال دون حال وليس ذلك  
لسد الأمة ولا أولى  
معتوه ومن حلف  
على أربعة أشهر فلا  
إيلاء عليه لأنها تنقضي  
وهو خارج من المين  
ولو حلف بطلاق امرأته  
لا يقرب امرأته أخرى  
ثم بان منه ثم نكحها  
فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس له قبوله منهم إلا على أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشرط بينهم واختار عمل به من جاء بعده وهذه الأرض مأوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئا فهي مأوكة لهم على ذلك وإن هم صالحوه على أن للسلمين من رقة الأرض شيئا فإن السلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم عما صالحوه عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخطة لم يجز حتى يستبين فيه ما وصفت فبين صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الأرض كلها للشركين فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما ما شئتم مسمى بضمونه في أموالهم كالجزية وما شئتم مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخطة أو غير هذا كان ذلك إذا جع مثل الجزية أو أكثر ولا خيرة في أن يصالحوه على أن الأرض كلها للشركين وأنها من زرعوا شيئا من الأرض فالسلمين من كل شيء أو قدان زرعهم مكية تعالوه أو زرع معلوم لأنهم قد يزرعون فلا يثبت أو يقل أو يكبر ولا يزرعون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كمثل الجزية أو يجاوز ذلك \* وأهل الصلح أحرار أن يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها \* وعلى الإمام أن يتخس ما صالحوا عليه فيدفع نحوه إلى أهله وأزواجه وأجاسه إلى أهل النية فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل جزية بما وصفت يمنع أهل الجزية

### (الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايحهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشر كين حكام فحكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا أو أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأهل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايحهم فاحتل أحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم فيه مخالفا أنه أراد أهل التوراة والأجليل من بني إسرائيل دون الجحوش فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون باحلال النساء والأجليل والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن لا تنكح نساء الجحوش ولا توكل ذبايحهم فبالدليل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكام وأن منهم من تنكح نسائه وتوكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نسائه ولا توكل ذبيحته وذكر أنه عز وجل نفعت على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لأهل كتاب مطلق لم يجز والله تعالى أعلم لم أن ينكح نساء أحد من العرب واليهود غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاربي وعبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبايحهم وما أنا بناركمهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى تنكح نسائه وتوكل ذبيحته ومن تنكح نسائه فسيب منهم وأحدو على الملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو أني مناهم طاعة فأنقضت عدتها سم نكحها نكاحا جديدا وسقط عنه حكم الأيلاء وانما يسقط عنه حكم الأيلاء لأنها صار في حال لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ولو جاز أن تبين أمرها المولى حتى تصير مالك لنفسها منه ثم ينكحها بعد حكم الأيلاء فهذا بعد ثلاث ذروج غير لان الدين فآمة بعينها في أمرأة تعنها يكفران أصابها كما كانت قائمة قبل التزوج وهكذا الظاهر مثل الأيلاء ولو آلى من أمرأته الأمانة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ما شترته فتروجه بعد الأيلاء لانفاس النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه باصله لأن كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الأقول وإيلاء



من غيرهم لم تنكح نسائهم ولم تؤكل ذبيحتهم ولم توطأ أمته واذالم تنكح نسائهم ولم توطأ منهم أسمة تلك البين  
(١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا  
دين اليهود والنصارى فاصل التوراة والاصل الانجيل نكحت نسائهم وأحلت ذبايحهم وان خالفهم في فرع  
من دينهم لانهم فروع فاختلّفون بينهم وان خالفهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسائهم  
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل يؤكل ذبايحهم وتنكح نسائهم بدنيه اليهودية والنصرانية  
حل ذلك منه حينما كان محارباً ومهادناً ومعطياً الجزية لافرق بين ذلك غيراً أكره لرجل النكاح ببلاد  
الحرب خوف الفتنة والسياسة عليه وعلى ولدهم من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ومن ارتد من نساء اليهود إلى النصرانية أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجالهم لم يقر وأعلى  
الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك اذا ارتدوا إلى مجوسية أو غيرها من الشرك لأنه انما أخذ  
منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من باخذ الجزية منهم عليه وأبج من  
طعامهم ونسائهم

(٢) (تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما نفي عليه أن الجزية لا تقبل من  
أحد دان دين كتابي الآن يكون أبواً وهودان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من يثبت على  
دينه ومن آتاه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم علماً فان بدل يهودى دينه  
بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه مجوسية أو بدل مجوسى دينه بنصرانية أو تنقل أحد منهم من دينه إلى غير  
دينه من الكفر عما وصفت أو التعطيل أو غيره لم يقتل لأنه انما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقبل ان  
رجعت إلى دينك أخذنا منك الجزية وان سلط طرناها عنك فباستقبال وتأخذ منك حصة الجزية التي  
لزمناك إلى ان ألبت أو بدلت واذابدت بغير الاسلام نذنا إليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام  
لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن تأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً  
عليه ولو أجزأها أجزأنا أنت بنصر وثي اليوم وأيهوداً وتجبس فأنأخذ منك الجزية فيترك قتال الذين كفروا  
حتى يلبوا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دونه قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف  
ما أحدثوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالجزية قبل وكله ولم يتركه بغير الاثلاثا  
وان كان له بغير الجزية لم يتركه بغير في بلاد الاسلام لا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ فأكرم ما يؤجل إلى الخروج  
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكرمته جعلها الله تعالى لغير النسيين من المشركين وأكرمته جعلها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى راءتم الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين  
« قرأ الربيع » أن غير مجزئ الله فأجلهم التي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا حل بداد الحرب فعلنا أن تؤذى إليه ماله وليس لأن نغته برده عن شركه  
إلى شركه لماسبق من الأمانه فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أثرت الزوجة والولد  
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وان ماتت زوجته أو أم ولده لم تبدل دينها  
وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت دينها ماتت  
أو كانت وثنية وله ولد صغير منها فقيم قولان أحدهما أن يخير جواله لأنه لا ذمة عليهم ولا أهمهم بقرون بها  
في بلاد الاسلام والثاني لا يخير جواله لماسبق لهم من الذمة وان بدلوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
واذا قلت في زوجت وولد الصغير وحاربه وعبد ومكاتبه ومدره بلاد الاسلام فأراد اخراجهم  
وكرهه فليس ذلك وأمره فبين يجوز له بيعه من رقيقه أو يوكله أو يبيعه وأوقف ماله ان وجهته

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

ونهار يحدث فالتباس  
أن كل حكم يكون في  
ملك اذا زال ذلك الملك  
زال ما فيه من الحكم  
فاذا زال نكاحه  
فمات منه امرأته زال  
حكم الأيلاء عنه في معناه  
(قال الشافعي) والايلاء

عين الوقت فان العبد  
فيها سواء الاترى أن  
أجل العبد وأجل الحر  
العين سنة ولو قالت قد  
انقضت الأربعة  
الأشهر وقال لم تنقض  
فالقول قوله مع عينه  
وعليها البيه ولو آتى  
من مطلقه عاك رجعتها  
كان مولياً من حين  
يرجعها ولو لم يترك  
رجعتها لم يكن مولياً  
والايلاء من كل زوجة  
حره وأمة ومسلمة وذمية

سواء

(٢) الوقف من كتاب  
الايلاء ومن الاملاء  
على مسائل ابن القاسم  
والاملاء على مسائل  
مالب

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكة للنفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تلمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفسيته بكل حال عن بلاد الإسلام إن لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل أخواجه وزيت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كلمة واحدة ويورث الوثني الكتابي والجوسى وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما لا إسلام له

الله تعالى إذا مضت  
الأربعة الأشهر للولي  
وقف وقيل إن فشت  
والأفطى والفتحة الجامع  
الامن عذر في  
بالسان ما كان العذر  
فإنما يخرج بذلك من  
الضار ولو جامع في  
الأربعة الأشهر خرج  
من حكم الإسلام وكفر  
عن عبته ولو قال أجلي  
في الجامع أو حله أكثر  
يوم فإن جامع خرج  
من حكم الأيلاء وعليه  
الحنف في عبته ولا يبين  
أن أوجه ثلاثاً ولو قاله  
قائل كان مذهباً فإن  
طلق والاطلق عليه  
السلطان واحدة (قال  
المرتضى) رحمه الله تعالى  
قد قطع بأنه يحرم مكانه  
فأما أن يفيء وأما أن  
يطلق وهذا باقيا  
أولى والتأنيب لا يجب  
الاجتزاع لازم وكذا قال  
في استتابة المرتد مكانه  
فإن تاب والأقل فمكان  
أصح من قوله ثلاثاً  
(قال) وإنما قلت

(جامع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جاع الوفاء بالنذر وبالعهد كان  
بمين أو غيرهما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان  
شر مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالآيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا  
بعهد الله أن أنعم الله عليكم ولا تنقضوا الأيمان بعدتوكيدها قرا الربع الآية وقوله يوفون بعهد الله  
ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكر به الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب  
الذي خوطبته وظاهره عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل  
عقد نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيها أمر بالوفاة منها معصية فإن قال قائل ما وصفت  
والأمر فيه كلمة مطلق ومن أين كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال قبل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قريشاً بالحديبية على أن يرتد من جاء منهم فأزل الله تبارك وتعالى في أمر أجهادهم منهم  
مسألة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمتحنوهن الله أعلم بما علمنهن ففرض الله عز وجل عليهن أن لا ترد  
النساء وقد أعطوهن من جاءنهم وهن منهن فحبسن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فأزل الله عز وجل عليه براء من الله ورسوله إلى الذين  
عاهدتم من المشركين الآية وأزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من  
المشركين ثم لم ينقضوا شيئاً الآية فإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالحاً أهل الحديبية  
ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله ما عمن أمر الله عز وجل بما يصنع نصاً وأما أن يكون  
الله تبارك وتعالى جعله أن يعقدن رأى بما رآى ثم أزل قضاءه عليه فصاروا إلى قضاء الله جعل ثلثه  
ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بفعله بأمر الله وكل كان طاعة في وقته فإن قال قائل وهل  
لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يبدئ عقداً منسوخاً وإن كان ابتداء فعله  
أن ينقضه كما ليس له أن يصلي إلى بيت المقدس ثم يصلي إلى الكعبة لأن قبله بيت المقدس قد نسخت ومن صلى  
إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخته فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى  
إلى الكعبة وذلك أن قبله بيت المقدس كانت طاعة الله قبل أن تنسخ ومعصية بعد ما نسخت فلما قبض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تناهت فرائض الله عز وجل فلا يزالون فيها ولا تنقص منها فن عمل ما ينسوخ  
بعد علمه به فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين بني الله وبين من بعدهم من الولاة في النسخ  
والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للأمام أن يعقد عقداً غير ما جله وعلى أن عليه إذا عقده  
أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه فإن قيل فما يشبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون أمرهم من الانصار  
وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنطلقت الانصار على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن  
تجابه الله عز وجل عليها أن تعصها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري في معصية ولا فباي الأيمان  
ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا نذري في به فلما دلت السنة على إبطال النذر  
فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ماباح من طاعة الله جعل وعز

الآثرى أن بحر النافقه لم يكن معصية لو كانت لها فلما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فندرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد النذر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالألفوف أي بآيائكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته طعام عشرين مائنة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خبرها منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن عينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يني باليمين أذ رأى غير ما خبرها منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه انما يوفي بكل عقد نذر وعهد وسلم أو مشرك كان مباحا لامعصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه اذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(الجماع نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وانما تخافن من قوم خيانة فانهبوا عليهم على سوا ما ان الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيئا استدله على خيانتهم (قال الشافعي) فانما جاءت دلالة على أن لو يوف أهل هذنة بجميع ما عاهدتهم عليه فله أن ينبد اليهم ومن قلته أن ينبد اليه فله أن يلحقه بأمنه ثم له أن يحارب كما يحارب من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال الامام أخاف خيانة قوم ولا دلالة على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدينتهم اذا كانت صحيحة لان معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يحوز به النبد اليهم لا يكون الا بدلالة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن مما يحط على القلوب قبل العقد لهم ومعه بعد من أن يحط عليها أن يخونها فلن قال قائل فيا شيبه قبل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعطوهن وأجهروهن في المضاجع فكان معلوما ان الرجل اذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يحط على باله أن تنشوز منه بدلالة لا ومعقولا لانه اذا أمر بالعطف والهجر والضرب لم يؤمر به الا عند دلالة النشوز وما يجوز به من يعلمها ما يبيع فيها

(نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وادع الامام قوما مدة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادعة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم لم ينلهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقرب بذلك ورضيه واذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم المالا ودما فان فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين واذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يأتوا الامام أو يعتزلوا بلادهم ورسالوا الى الامام اناعلى صلحنا أو يكون الذين نقضوا وخرجوا الى قتال المسلمين أو أهل ذمة المسلمين فبعينوا المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا امام أن يغزوهم فاذا فعل فيخرج منهم الى الامام خارج ما فعله جماعة فلا امام قتل مقاتلتهم وسي نذر ابرهم وغنية أو المومنين أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني قريظة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة ففقد ولم يفرق قومه فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسي نذر ابرهم وغنى أموالهم وليس كلهم اشترك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصته فلم يفرق القادر من منهم الا بفرق من ذلك دماهم وأمر حرز عليهم وكذلك ان نقض رجل منهم فقاتل كان لا امام قتال جماعة كما كان يقتلهم قبل الهدنة قد أعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قرش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم فر يشاعام الفتح بعد النصر الثلاثة (٢) وترك الباقيون معونة خراعة فان خرج منهم خارج بعد مسير الامام

(١) قوله الآثرى الى قوله أن يخونها كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي النذر لم يكن مما يحط على القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يكون بعدم من أن الخ وقوله وترك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لأنه كان على المولى أن يني أو يطلق اذا كان لا يقدر على الفدية الابن فاذا امتنع قدر على الطلاق عنه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه اذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فها قولان (١) أحدهما وهو أحباها اليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى يني أو يطلق لان الطلاق لا يكون الا منه (قال الزيني) رحمه الله تعالى ليس الشافعي شيء وما علت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للنبي فله بلسانه من عندنا أم مكنت أن تصيبها وقتلنا فان أصبنا والا فرقتا ينكح (١) قوله أحدهما وهو أحباها الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحباها الخ تأمل كتبه محصية

وبينها ولو كانت حائضا  
أو أحرمت مكانها بانه  
أو بغيره فلم يأمرها  
بالحلال لم يكن عليه  
سبيل حتى يمكن  
جماعها أو تحصيل  
اصابتها (قال) وإذا  
كان المنع من قبله كان  
عليه أن يفي في جماع  
أوفى معدود وفيه  
الحبس باللسان وقال  
في موضع آخر أنا آ في  
نفس استوقت به  
أربعة أشهر متتابعة  
(قال المزني رحمه الله)  
الحبس والمرض عندى  
سواء لانه ممنوع جمعا  
فإذا حبس عليه في  
المرض وكان يهز عن  
الجماع بكل حال أجل  
الموتى كان المحض  
الذى يمكنه أن تأتبه  
في حبسه فيصيب بذلك  
أولى (وقال) في موضعين  
ولو كان بينه وبينها  
مسيرة أشهر وطله  
وكبها بما يلزمه لها  
أمرناه أن يفي بلسانه  
والمسير إليها كما يمكنه

والمسلمين الهيم الى المسلمين مسلما أحرزه الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خادرج فقال أنا  
على الهدنة التي كانت وكانوا أهل هدية لأهل جزية وذكر أنه لم يكن بمن غدر ولا عان قبل قوله إذا لم يعلم  
الامام غير ما قال فإن علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردده الى أمته ثم قاله وسى ذريته وغنم ماله أن لم يعلم  
أو يعط الجزية أن كان من أهلها فان لم يعلم غير قوله ونهزمته ما بدل على خباته وخبرته وأخوف ذلك  
منه نبذ اليه الامام وألحقه بأمته ثم قاله لقول الله عز وجل واما تخافون من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزل والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادة لأهل جزية وسواء ما وصفت  
فمن تؤخذ منه الجزية ولا تؤخذ إلا أن من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه  
على الا بد وأخذها منه الى عدة قال وان أهل الجزية يلحق الفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر  
أهل الجزية فلا يكون له أن ينذ اليهم بالخوف والدلالة كما ينذ اليه غير أهل الجزية حتى يتكشعوا بالغدر  
أو الامتناع من الجزية أو الحكم وإذا كان أهل الهدنة من يجوز أن تؤخذ منهم الجزية خيف خيانتهم نبذ  
اليهم فان قالوا تعطي الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللا مأم أن يغزوا دار  
من غدر من ذى هدنة أو جزية بغير علمهم لئلا ينهاروا ويسبهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان غزوا  
وأبطلهم قوم فأنظرهم الوفاء أو أظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم وإذا  
فاد بهم دعا إلى الوفاء الى الخروج فان خرجوا وفي لهم وقتال من بقي منهم فان لم يقدر وعلى الخروج كان له  
قتل الجماعة وتوقي أهل الوفاء فان قتل منهم أحدا لم يكن فيه عقل ولا قولا له بين المشركين وإذا أظهر  
عليهم ترك أهل الوفاء فلا نغم لهم مالا ولا يسفل لهم دما وإذا اختلطوا فظهر عليهم وأدى كل أنه لم يغدر  
وقد كانت منهم طائفة اعتزلت أسلمت عن كل من شك فيه فبقته ولم يسب ذريته ولم يغنم ماله وقتل وسبى  
ذريته من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وادع الامام قوما فأغاروا على قوم  
موادعين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا مأم غزوهم وقتلهم  
وسبواهم وإذا ظهر عليهم ألبسهم عن قتلوا وجرحوا أو أخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود  
وضمان قال وان نقضوا العهد أو أدنوا الامام محرب أو أظهر وانقض العهد ولم يؤذوا الامام محرب  
الا نهم قد أظهر والامتناع في ناحيتهم ثم أغاروا أو أغبر عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حووبا  
وسوا وقتلوا فان ظهر عليهم فقبها قولان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم  
من مال بعينه ولم يضمنوا ماله من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرق بين هذا وقد حكم الله عز وجل  
بين المؤمنين بالقدور ونعت أنك تحكيم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت  
استدلالا بالسنة في أهل الحرب وقياسا عليهم ثم ألم أعلم فيه مخالفا فان قال فان قتل وحشى جزية  
عبدا لم يطلب يوم أحد وحشى مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من  
قتل فلا يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل الذين  
كفروا أن ينتهوا بغير لهم ما قد سلف يقال نزل في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين  
خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليعة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليعة وأخوه ثابت بن

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي سيدنا ولا يتحول العبارة من تحريف ولعل الأظهر فان قال  
قاتل لم فرقت ففر كتيبه صحيحه

أفهم وعكاشة بن محسن بعدما أظهر طليعة وأخوه الشرك فصار من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين موادعين زنيا بأن جاؤوا ونزل عليه فلن جاؤا فاحكم بينهم بما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي موادع في مال مسلم ومعهاد أصابه بما أصاب مالم يصر إلى أهلها للحاربة فإذا صار إليها لم يحكم عليه بما أصاب بعد أظهرها والامتناع كالمحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بما فعل في المحاربة والامتناع مثل طليعة وأصحابه فإذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير ممنعين شيئا فيه حتى مسلم أخذ منهم وإن امتنعوا بعده لم يردهم الامتناع خيرا أو كانوا في غير حكم المتعنتين ثم ينالون بعد الامتناع دما ولا أولئك انما نالوه بعد الشرك والحاربة وهو لاء نالوه قبل المحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وثاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معهاد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والمودع مسلم أو غيره ممن يلزم أن يؤخذ له ويخالف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهدين حتى يأتوا طائعين أو يكون فيه سبب حتى لغيرهم فيقبله وهكذا حكمه ما معاهدين قبل بعتهم أو يبقضان (والقول الثاني) أن الرجل إذا أسلم أو القوم إذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيد منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا كالحاربين من الكفار لأن الكفار إذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهو لاء إذا ارتدوا جبط أعمالهم فلا تضر عنهم الرد شيئا كان يلزمهم فلعونه مسلما بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حد ولا غيره ومن قال هذا قال له لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو بطل به ولادة الدم « قال الرابع » وهذا عندى أشبه بما يقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك أن لم يرد في الردة ثم ارتد مديرا لأن الحد ودعليه فإخذه فيما قاله بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذت الجزية من قوم فقطع قومهم من الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر يوء وظلوا مسلما أو معاهدا أو ذم منهم زمان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهدا حد فيمافيه الحد وعوقب عقوبة مشكلة فيمافيه العقوبة ولم يقتل إلا بأن يجب عليه القتل ولم يكن هذا نقضا للعهد يحل دمه ولا يكون النقض للعهد إلا ببيع الجزية أو الحكم بعد الإقرار والامتناع بذلك ولو قال أوردى الجزية ولا أفر يحكم بئذ إليه ولم يقاتل على ذلك مكناه وقيل قد تقدم ذلك أمان بأدائل الجزية وإقراره بها وقد أجلتنا في أن نخرج من بلاد الاسلام ثم إذا خرج فليجع ما منه قتل إن قدر عليه وإن كان عينا للشركين على المسلمين يدل على عوراتهم وعوقب عقوبة مشكلة ولم يقتل ولم ينقض عهده وإن صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادع إلى مدة بئذ إليه فإذا بلغ ما منه قتل إلا أن يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطيها القول الله عز وجل وأما تخلف من قوم خيابة فائتالهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتعوا إليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله إلا الذين عاهدت من المشركين ثم لم ينقضوهم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحد فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا تكلف الله نفسا إلا وسعها هذا فرض الله على المسلمين قتال الفريرين من المشركين وأن يهادنهم وقد كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهانة أن اتنا طالت دورهم عنهم مثل بني عتب وبيعة وأسديطى حتى كانوا هم الذين أسلموا وهادن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا وادعين قديمي الدين يهودا على غير ما خرج أخضعهم (قال الشافعي) وقتال النسنعين من المشركين فرض إذا قوى عليهم وتركه واسع إذا كان بالمسلمين عنهم وأعين بعضهم ضعف أوفى تركهم للمسلمين نظر

فان فعل والاطلق عليه (قال) ولو غلب على عقله لم يوقف حتى يرجع إليه عقله فإن عقل بعد الأربعة وقف مكانه فاما أن يفي أواما أن يطلق (قال المزني) رحمه الله هذا يؤكده أن يحسب عليه مدة حبسه ومنع تأخره يوما أو لانا (قال الشافعي) رحمه الله ولو أحرم قبله أن وطئ ففسد حراما وإن لم تقى لم يطل عليه ولو أنى ثم تظاهروا أو تظاهروا لم يوجب الكفارة فيل أنت أخذت المنع على نفسك فإن فشت فانت عاص وإن لم تقى لم يطل عليك ولو فانت لم يصبي وقال أصبها فان كانت شيئا فالقول قوله مع يمينه لا نهى عن ماله الفرقة التي إليه وإن كانت بكرا أريها النساء فان قلن هي بكرا فالقول قولها مع غيرها

للهاينة وغير المهادنة وإذا قوتوا فقد وصفنا السيرة فيهم في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم لم يعدد اهرهم أو كثرة عددهم أو خلة بالمسلمين أو عين عليهم منهم بل لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين وإن أعطاهم المشركون شيئا أقل أو أكثر كان لهم أخذها ولا يجوز أن يأخذوه منهم إلا على مدبر وإن المسلمين بقرون عليها إذا لم يكن فيه وفاء بالجزية أو كان فيه وفاء ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطهم المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشركا على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهر ون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتمح قوم من المسلمين فيضافون أن يسطروا الكثرة العدو وقتلهم وخلة فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئا من أموالهم على أن يخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها أو يؤسر مسلم فلا يحل إلا بقية فلا بأس أن يفدى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من أصحابه أسروا العدو رجلين أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش ثم أغارت سراياه على أهل نجد حتى توفى الناس لقاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم خوة العرب دونه من سراياه وأعدا من بعده من عدوه بتخفيف منه قرش أهل تهامة ومنع أهل نجد منه أهل نجد المشرق ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمره الحديبية في ألف وأربعمائة فسمعت به قرش فجمعته وحذت على منعه ولهم جوع أكثر من خرج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتداعوا الصلح فهادتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الهدنة بينه وبينهم عشرين سنين ونزل عليه في سفره في أمرهم أن افتحنا لك فتحا مبينا قال ابن شهاب فما كان في الإسلام فتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما آمنوا لم يتكلموا بالإسلام أحد يعقل إلا قبله فليقد أسلم في سنين من تلك الهدنة أكثر من أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قرش ولم ينكر عليه غيره أنكارا يعتد به عليه ولم يعتزل داره فغزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فحجوا لوجهه ليصيب منهم غزوة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدنة قرش نظرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين للامرين الذين وصفتم من كثرة جمع عدوهم وجدهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم وفراغهم لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال فاجب للإمام أن انزل بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجوز بالمدّة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدّة فإن لم يقو إلا أمام فلا بأس أن يمدد مدّة مثلها أو دونها ولا يجوز لها من قبل أن القوة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقل منها وإن هادتهم إلى أكثر منها فبقتة ضنة لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية فإن الله عز وجل أذن بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى إلا الذين عاهدتم فلما لم يبلغهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أكثر من مدّة الحديبية لم يجوز أن يهادن إلا على النظر للمسلمين ولا يجوز (قال) وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدّة هدنة منطقة فإن الهدنة المطلقة على الأيدوي لا تجوز لما وصفنا ولكن يهادنهم على أن الخيلارية هي إن شاء أن يلبسوا بهم فإن رأى النظر للمسلمين أن يبدل فعل فإن قال قائل فهل لهذه المدّة أصل قبل نعم افتتح رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى نعم أحلفها لله يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العذرة بحالها قال ولو ارتدا أو أحدهما في الأربعة الأشهر أو نالها ثم راجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنفت في هذا الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب كانت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع (قال المزني) القياس عندي أن ما حل له بالعقد الأول حكمه حكم امرأته والأبلاء يلزمه بمنه وأما من لم يحل له بعقد الأول حتى يحدث نكاحا جديدا فحكمه مثل الأيم تزوج فلا حكم للأبلاء في معناه المشبه لأصله (قال) وأقبل

صلى الله عليه وسلم أموال خير عتوة وكانت رجالها وذراريها الأهل حصن واحد لمصافحوا على أن  
يقربهم ما أقرهم الله عز وجل ويعلمون له والسلمين بالشطرين الثمر فان قيل ففي هذا نظر للسلمين قيل  
ثم كانت خير وسط مشركين وكانت جهود أهلها أصحاب الفين للمشركين وأقرباءه على منعهم منهم وكانت وثقة  
لاوطأ الأمن ضروره فكفوههم المؤنة لم يكن بالسلمين كثرة فيزله عنهم من منعهم أهلها كثر المسلمون أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلاد اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عند عرف أجلاهم فاذا أراد الامام أن يهادنهم  
الى غير هذه هادتهم على أنه اذا بدله نقض الهدنة فذلك اليه وعليه أن يطعهم بما منهم فان قيل فلم لا يقول  
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي ولا يأتي أحد غيره وحي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من  
المشركين يريد الاسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتولعه كتاب الله عز وجل ويدعوه الى الاسلام بالعنى  
التي رجوا أن يدخل الله عز وجل به عليه الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من  
المشركين استجارك فاجر حتى يسع كلام الله ثم أبلغه ما منه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن  
قلت نبذ اليه أبلغه ما منه وابلغه ما منه أن عنقه من المسلمين والمعاهدن ما كان في بلاد الاسلام وأحيث  
يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب بذلك أو بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه ما منه يعني والله تعالى أعلم مثلك  
أرغم ينقله على دينك (عن يطعك لأمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا آمنه ولا يطعك فاذا  
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئا فقد أبلغه ما منه الذي كاف اذا أخرجه من المان أهل الاسلام ومن  
يجري عليه حكم الاسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادا وهو من أهل الجزية كاف المشي وردا لا  
أن يقرب على اعطاء الجزية قبل منه وان كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكاف المشي أو حبل ولم يقرب بلاد  
الاسلام والحق ما منه وان كانت عشيرته التي بأمن فيها بعيدة فأراد أن يسلخ أبعدهم لم يكن ذلك على الامام  
وان كان له ما من أن يقبل الامام الحاقه بحيث كان يسكن منها وان كان له بلادا شرك كان يسكنها معا  
الحقه الامام وأبها ما شاء الامام ومضى سأل أن يهجره حتى يسع كلام الله ثم يلفه ما منه وغيره من المشركين  
كان ذلك فرضا على الامام ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه

(مهادنة من يقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا سأل قوم من المشركين مهادنة  
فلا مام مهادنتهم على النظر للسلمين وجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مؤنة وليس له مهادنتهم اذا لم يكن في ذلك  
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية كتر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل برأء من الله ورسوله  
الى الذين عاهدتم من المشركين الى قوله ان الله يرى من المشركين ورسوله الا يقربا بعدها (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى لما قوى أهل الاسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك براءة  
من الله ورسوله فأرسل بهذا آيات مع على بن أبي طالب رضی الله تعالى عنه فقراها على الناس في الموسم وكان  
فرضا أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذا آيات الأربعة أشهر لانها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال وجعل  
النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن أمية بعد دفع مكة بسنتين أربعة أشهر لم اعله زاد أحد ابعده أن قوى المسلمون  
على أربع أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوما  
موادعين الى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم  
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدهم الى مدة قبل نزول الآية أن يتم اليهم عهدهم الى مدهتهم ما استقاموا له  
ومن خاف منه خيانه نبذ اليه فلم يجز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قولا في كثر من أربعة  
أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت

ما يكون به المولى فائشا  
في الثب أن يغيب  
الحشفة وفي البر كذاب  
العذرة فان قال لا أقدر  
على اقتضاها أجل  
أجل العنين ولو جامعها  
محرمه أو حائضا وهو  
محرم أو صام ثم خرج من  
حكم الابلاد ولو أتى ثم  
جن فاصابها في جنونه  
أو جنونها ثم خرج  
من الابلاد وكفر اذا  
أصابها وهو صحيح  
ولم يكفرا اذا أصابها  
وهو مجنون لان القلم  
عنه مرفوع في تلك  
الحال (قال المزني)  
رحمه الله جعل فعل  
المجنون في جنونه  
كالتصحيح في خروج  
من الابلاد (قال المزني)  
رحمه الله اذا خرج  
من الابلاد في جنونه  
بالاصابة فكف  
بلازمه الكفار ولو لم  
يلزمه الكفار لما كان  
حائنا واذا لم يكن حائنا  
ليخرج من الابلاد  
(قال الشافعي) رحمه

مدة النبي صلى الله عليه وسلم ومدة من أمر أن يتم البعدهما إلى مدته قال ويجعل الامام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازمه أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وسين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن جاء اسلاموا من تكن له شوكه أن يعطيه مدة أربعة أشهر إذا خاف أن لم يفعل أن يلحق بالمشركين وإن ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصفوان حين خرج هاربا إلى اليمن من الاسلام ثم أتم الله عز وجل عليه بالاسلام من قبل أن تأتي مدته ومدة أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جعل الامام لمن قتل ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن يبذل اليها وصفت من إن ذلك لا يجوز له وفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا في ذلك بأربعة أشهر لأن الفساد ما هو فيها جاوز الأربعة الأشهر

(رجوع الهدنة على أن يراد الامام من جاء ببلده مسلما أو مشركا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عدم من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحديفة على أن يأمن بعضهم بعضا وأن من جاء قريشا من المسلمين من يدام برودة عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ببلد منهم رده عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من يخرج منهم مسلما إلى غير المدينة في بلاد الاسلام والشرك وإن كان قادرا عليه ولم يذكرا أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئا من هذا الشرط وذكروا أنه أنزل عليه في مهادتهم أن تقتل قضيائنا فقال بعض المفسرين قضيائنا قضاء مينا فترة الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة في هذا حتى جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فتفسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأزل الله تبارك وتعالى أذناءكم المؤمنين ما حرات فاقضوهن الله أعلم يا عاتن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز لا ما من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نسخ رد النساء إن كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الامام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديفة صالح على أن لا يتبع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الامام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه حتى ينتمو بينهم بأن لا ينعمن من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فها مراغم كثير وقد كان أو يصير حتى بالعص مسلما ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما أعطيناكم أن لا تؤذيهم ثم لا نغنيكمهم من أذا جئتم وتكرههم بنا ومن لا تنالون من المشركين ما شأوا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الامام على أن يعثب اليهم عن كان يقدر على بعثتهم من لم يأت به لم يجز الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعثب اليهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصير ولا أجابه بآتيائهم وهو يقدر على ذلك وإنما معنى ردناه إليكم نغنيهم كما نغني غيره وإذا صالحهم على أن لا ينعمنهم من نساء مسلمات جشتم لم يجز الصلح وعليه منعهم منهن لأنهن أن لم يكن دخلن في الصلح بالحد بية فليس له أن يصلح على هذا فحين وإن كن دخلن فيه فقد حرم الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاء من النساء وهكذا من جاء من معنوا وصي هاربا منهم لم تكتن له التفتية ينتمو بينهم لأنهم يجتمعان النساء في أن لا ينعما معا ويردان على النساء أن لا يعرفا ما في أن نال منها المشركون شيئا ولا يرد اليهم في صبي ولا في معنوشا ولا يرد اليهم في النساء غير المتزوجات شيئا إلا إذا عاها في المتزوجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءهم من عبيدهم مسلما لم يرد اليهم واعتقهم ورجعهم وفي أعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما كذا أو أن لا يردن في قيمته ليس منهم ولهم حرمة الاسلام فان قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيها يلزمه من الإيلاء إذا حاكم البناء وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو ساءت أمة استعدي بان زوجها طلقها أو آلى منها أو تظلمه حكت عليه في ذلك حكى على المسلمين ولو جاد رجل منهم يطلب حقا كان على الامام أن يحكم على المطلوب وأن لم يرض بحكمه (قال القرني) رحمه الله هذا شبه القولين لأن تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن يجزى عليهم أحكام الاسلام (قال) وإذا كان العريف يتكلم بالنسبة إليهم وآتى بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وإن كان يتكلم بالعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت بإيلاءه القول قوله



منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنهما على الأحرار دون  
 الجاهل الذي العدل ولا يقال لرفيق الرجل هم منك انما يقال هم مالك وانما نرد عليهم القصة بأنهم اذا صولحوا  
 آمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يرد نفقة الزوجة لانها ذاتة حكم بان رد نفقة الملول  
 لانه فأتى وارادنا عليهم فيه من النفقة فلما أن أخذ منهم اذا فأت المسلمون اليهم مثله وما لم يعطهم فيه شيئاً  
 من الأحرار الرجال أو غير ذوات الأرز واج لم يأخذهم شيء اذا فأت المسلمون اليهم مثله لان الله عز وجل انما  
 حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم للبلين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لارد اليهم قيمة  
 ولا يأخذ منهم فحين فات اليهم من رقيق عتوا ولا قيمة لان رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للاما اذا لم يصلح  
 القوم الاعلى ما وصفت أن عكسهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فأنفقت منهم ولا يقضى لهم عليه شيء  
 ولو أن عبدهم أنهم أرسلوه على أن يؤدى اليهم شيئاً لم يجز له أن يأخذ منهم لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه  
 أعطاهم على ضرورته أي أكثر اكرامه وكل ما أعطى المرعى الا اكرامه بل ينسبه (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم ما اعلى أن يعطيه منهم عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيه  
 مثل ما له - من كان له مثل أو مثل قيمته ان لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وان كان في يده رده  
 اليهم بعينه ان لم يكن تفسير وان كان تغير رده ورد ما نقصه لانه أخذ على أمان زاء ما بطلت عنه الشرط  
 بالاكرام والضرورة فيأثم يأخذ به عوضاً وهكذا لو صلحنا قوماً للمشركون على مثل ما وصفت فكان  
 في أيديهم أسيرين غيرهم فأنفقت فأناتام يكن لنا رد عليهم من قبل أنه ليس منهم وانهم قد عسكون عن قتل  
 وتعذيب من كان منهم اسماً كالاي عسكونه عن غيره

### (أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل المدينة الصلح الذي  
 وصفته في بن من قدم عليهم من الرجال ووليه وقد تمت عليهم ما كانوا من عقبة أي يعطى مسلة مهاجرة  
 فجاء أخوها بعلمائها ففعلها منهم ما وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم بهن غير حكمه في  
 الرجال وانما ذهبت إلى أن النساء كن في صلح المدينة بأولم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أنوا لجهن فهن  
 عوضاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها اذ جاءكم  
 المؤمنين مهاجرات فامتنعوهن قسراً الربيع الآية ومن قال ان النساء كن في الصلح قال بهذه الآية يسمع  
 الآية التي في براءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذه الآية يسمع الآية في براءة قلنا اذا صلح الامام على ما  
 لا يجوز الطاعة نقضه كاصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركون فيما حفظنا فبهن  
 ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستننن وأنهن منهم وبلا يقي براءة وبهذا قلنا انظر المشركون برجل من  
 المسلمين فأخذوا عليه عهداً وانما بان يا بينهم أو يعطى اليهم بكننا أو بعدد أسرى أو مال فلاله أن  
 لا يعطيه قليل ولا كثيراً لانها أيمان مكره وكذلك لو أعطى الامام عليه أن يرد عليهم ان جاءه فان قال  
 قائل ما دل على ذلك قيل له لم ينع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبانصر من وليه حين جاءه فذهب فقتل  
 أحدهما وهرب الآخر منه فلم تذكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولاً يشبه التصني له  
 ولا حرج عليه في الأمان لانها أيمان مكره وحرام على الامام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 ولو أراد هو الرجوع حبسه وكذلك حرام على الامام أن يأخذ منه شيئاً لم يحصل لهم عليه وكذلك ان  
 أعطاهم هذا في عهده أو امتاع غلبوا عليه لم يكن للامام أن يأخذ منه الشيء (١) يعطونه اياه فأخذ الامام  
 برد السلف وأمثله وأقيمت له ان لم يكن له مثل ولو أعطوا ما يباعفهم بالخيار بين أن يرد اليهم ان لم يكن تغير

(١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للامام أن يأخذ منهم لهم أو يأخذ منه الشيء الخ تأمل

مع عيته ولو أني ثم إلى  
 فان حث في الأولى  
 والثانية لم يعطيه  
 الابلاء وان أراد بالبين  
 الثانية الأولى فكفارة  
 واحدة وان أراد غيرها  
 فأحب كفتارين وقد  
 زعم من خالفني في الوقف  
 أن الفسقة فصل بحده  
 بعد البين في الاربعة  
 الاشرار ما يجتمع أوفى  
 معذور بلسانه وزعم  
 أن عزة الطلاق انقضاء  
 اربعة أشهر غير فعل  
 يحده وقد ذكرها الله  
 تعالى بالفضل بينهما  
 فقلت له أرايت أن لو  
 عزم أن لا يفي في الاربعة  
 الاشرار يكون طلاقاً  
 قال لا حتى يطلق قلت  
 فكيف يكون انقضاه  
 الاربعة الاشرار طلاقاً  
 بغير عزم واحداث  
 شيء لم يكن

(باب ايلاء الخصى  
 غير المحبوب والمحبوب)  
 من كتاب الابلا وكتاب  
 النكاح وامله على  
 مسائل مالك

أو يعطيهم قيمته أو الثمن لأنه مكره حين اشتراه وهو أسير فلا يزعم ما اشتري ولا ما أم أن يعطيهم منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجهنا قلنا لو أعطى الإمام قومًا من المشركين الأمان على أسير أو يذهب من المسلمين ثم جاءه لم يحل له الاتزعم من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الأسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحبشة من ردت رجالهم الذين هم أن يؤمهم وأخوانهم وعشائرهم المنوعين منهم ومن غيرهم أن يتلوا بثلث فان ذهب ذهاب إلى رد أبي جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قيل له أبأؤمهم وأهلؤهم أسقى الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا أسقونهم بأنفسهم عما يؤذيههم ففلا عن أن يكونوا منهم على أن ألؤهم بثلث وأمر لا يحملونه من عذاب وانما نفقه وامنهم خلا ففهم دينهم ودين آبائهم فكانوا يتشددون عليهم ليركوا دين الإسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الأكره فقال الأمن أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ومن أسر مسلمًا من غير قبيلة وقرباته فقد قبضه، أو أن القتل ويأوه بالجوع والجد وليس حالهم واحدة ويقال له أيضًا ألا ترى أن الله عز وجل بنقض الصلح في النساء إذا كن أريدن الفتنه تضرعن عند عرضها عليهن ولم يفهمن ففهم الرجال أن الفتنة تسعين في إظهار ما أرادوا المشركون من القول وكان ففهم أن يصبرن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال الآن الرجال ليس من يتكبح وربما كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

### (جماع الصلح في المؤمنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قرأ الربيع الآية (قال الشافعي) وكان ينافي الآية منع المؤمنين المهاجرات من أن يردن إلى دار الكفر وقطع العصمة بالإسلام بينهن وبين أزواجهن ودلت السنة على أن قطع العصمة إذا انقضت عددهن ولم يسلمن أزواجهن من المشركين وكان ينافيها أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومعقول فيها أن نفقاتهم التي يرد نفقات اللائي ملكوا عقدهن وهي المهور إذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج يعطون النفقات لأنهم المنوعون من نساءهم وأن نساءهم المأذنين للمسلمين بأن يتكهنوهن إذا توهن أجورهن لأنه لا إشكال عليهم في أن يتكهنوا وغير ذوات الأزواج إنما كان الإشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بالإسلام النساء بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعض العدة قبل الإسلام الأزواج فلا يؤق أحد نفقته من امرأة ففانقذت الأزواج. وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تمسكوا بعصم الكوافر فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعض العدة فكان الحكم في الإسلام الزوج الحكم في الإسلام المرأة لا يختفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشركات من المؤمنين إذا منعهم المشركون أتيان أزواجهن بالإسلام أو أوداعهن البهين الأزواج من المهور كما يؤدى المسلمون ما دفع أزواج المسلمين من المهور وجعله الله عز وجل حكاية بينهم ثم حكم لهم في مثل ذلك المعنى حكاية فقال عز وجل وانفذهنكم ثم من أزواجهن إلى الكفار فما قبضتم والله تعالى أعلم بربكم تغفوا عنهم إذا لم يعفوا عنهم هورنساكم فأتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه بعض من مهورهم إذا فاتت امرأة مشركًا فتناسله فقد أعطاهما مائة من مهرها وفاتت امرأة مشركًا إلى الكفار قد أعطاهما مائة حسب مائة المسلم بمائة المشرك فقبيل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب بذلك إلى أصحاب عهد المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصصناه من مهر أمته للمسلم الذي فاتت أمته المهم ليس له غير ذلك ولو كان للمسلمة التي تحت مشركًا أكثر من مائة رد الإمام الفضل عن المائة إلى الزوج المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأة المسلم الفائتة إلى الكفار مائة ففانقذت

(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الخصى من امرأته فهو كفيع الخصى إذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى يغيب الحشفة وإن كان محبوبًا قيل له في بلسانك لاني عليك غيره لأنه من لا يجامع مثله (وقال في الاملاء ولا يلاء على المحبوب لأنه لا يطبق

المصاع أبدا (قال المزني) رحمه الله تعالى إذا لم يحفل بليته معنى يمكن أن يختب به سقط الأيلاء فهذا بقوله أولى عندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ألى صبيها ثم جيب ذكره كانت لها الخيار مكانها في المقام معه وأفرقه

### (كتاب الطهار)

(باب من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه) من كفى طهار قديم وحديث

(قال الشافعي) رحمه الله

قال الله تبارك وتعالى  
والذين يظاهرون من  
نساءهم الآية (قال  
الشافعي) وكل زوج

جاز طلاقه وحري عليه  
الحكم من بالغ حري  
عليه الظهار حراً كان  
أو عبداً أو نبياً وفي  
أمر أنه دخل بها أولم  
يدخل يقدر على جامعها  
أولاً يقدر بأن تكون  
حائضاً أو محرمة أو رتقاء  
أو صغيرة أو في عدة عاك  
رجعها فذلك كله سواء  
(قال المرقى رحمه الله)  
ينبغي أن يكون معنى  
قوله في التي عاك رجعتها  
أن ذلك يلزمه أن  
راجعها لانه يقول لو  
تظاهر منها ثم أتبع  
التظهير بطلاق فإلّا فيه  
الرجعة فلا حكم إلا بإيلاء  
حتى يرجع فإذا الرجوع  
رجع حكم الإيلاء وقد  
جمع الشافعي رحمه الله  
بينهما حيث يلزمان  
وحيث يسقطان وفي  
هذا لما أوصفت بيان  
(قال الشافعي رحمه الله)

(١) قوله لو تظاهر منها ثم  
أتبع التظهير بالرجعة ولو  
ألم منها ثم أتبع الإيلاء  
الخ كما يعلم من بقية  
العبرة تأمل

امرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة وليس على الإمام أن يعطي من فاقته من زوجته من المسلمين إلى  
المشركين إلا قصاصاً من مشركاً فانتزجته لنا وإن فاقته زوجة المسلم مسلمة أو مشركاً فنعوها فذلك  
له وإن فاقته على أي الحالين كان فردوها لم يؤخذ من وجهها مهر وتقبل إن لم تلأم إذا ارتدت وتفرع  
زوجها مسلمة

### (تفريع أمر نساء المهانين)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدية مسلمة مهاجرة  
من دار الحرب إلى موضع الإمام من دار الإسلام وأدار الحرب فن ظلمها من ولي سوى زوجها منع منها بلا  
عوض وإذا ظلمها زوجها بنفسه أو ظلمها غيره بوكاته نعتها أو فاقها قولاً أو أحدهما يعطي العوض والعوض  
ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويشل  
ما أنفقوا ويحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدق لا الثقة غيره ولا الصدق كله إن كانوا لم يدفعوه (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا جاء امرأته رجل قد نكحها عاتين فأعطاهما مائة ردت اليه مائة وإن نكحها  
بعاتنة فأعطاهما حين ردت إليه نحسوان لهما ثم تأخذ منه من الصدق الأنجس وإن نكحها عاتنة ولم يعطها  
شياً من الصدق لم يرد اليه شيئاً لأنه لم ينفق بالصدق شيئاً ولو أنفق من عرس وهديته وكراسته لم يعط من ذلك شيئاً  
لانه تطوع به ولا ينظر في ذلك إلى مهر مثلها إن كان زاده عليه أو نقصها منه لأن الله عز وجل أمر بأن يعطوا  
مثل ما أنفقوا ويعطى الزوج هذا الصدق من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من النبي وعالقيته ونحو ما سواه  
من المال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالي مما آفاه الله عليكم إلا الخس والخس مرد وفيكم يعني  
والله تعالى أعلم في مصيبتكم وإن الأهل كانت تكون منه وإن عروى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عتق في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن ادعى  
الزوج صداقاً أو أنكره الإمام أو وجهه فإنه حاد الزوج يشاهد من المسلمين أو شاهد حلف معه أعطاه وإن  
لم يجد شاهداً الاًشركاً يعطيه شهادة مشركاً وينبغي للإمام أن يرسل المرأة فإن أخرجه شيئاً (٢) وأنكر الزوج  
أو صدقه لم يقبله الإمام وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في نكحتها ويحلف به أنه دفعه ثم يدفعه إليه  
وقل قوم الأيوهم مرفوعة من معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين وألخاضرين لهم أو المصالح عليهم  
لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أعطاه المهر على واحد من هذه المعاني بلا  
بينته ثم أقام عنده شاهداً أنه أكثر مما أعطاه رجع عليه بالفضل الذي شهدت به به البينة ولو أعطاه هذه  
المعاني أو بينته ثم أقر عنده أنه أقل مما أعطاه رجع عليه بالفضل وحسبه فيه ولم يكن هذا نقضاً لمهده وإن  
لم يقصد من وجهها ولا رسله بطلبها حتى مات فليس له رتبه فيها أنفق من صداقها شيئاً لأنه لو كان حياً لم يطلبه  
لم يعطها إياه وإنما حصل له ما أنفق إذا منع ردها إليه وهو لا يقال له ممنوع ردها إليه حتى يطلبها فبغير ردها  
إليه وإن قدم في طلبها فمطلبت إلى الإمام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقتها ثلاثاً  
أو لم تكن أن تطلق نفسها ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً أو تطلقه لم يبق له علم من الطلاق غيرهما لم يكن له عوض  
لانه قد قطع حقه فاحتجى أو أسلم وهي في عدة لم تكن له زوجة فلا رد إليه المهر من امرأته قد قطع حقه فيها  
بكل حال وكذلك لو نكحها فقتل أن يرتفع إلى الإمام لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بائناً منه لا يعطى من  
نفسه شيئاً من امرأة قطع أن تكون زوجة له بحال ولو طلقتها واحدة عاك الرجعة ثم طلب العوض  
لم يعطه حتى راجعها فإن راجعها في العدة من يوم طلقتها ثم طلبها أعطى العوض لانه لم يقطع حقه في  
العوض لا يكون قطعه حقه في العوض إلا بان يحد طلاقاً وكانت ساعتها تلك أسلمت وأسلم لم يكن له  
عليها رجعة ولو كانت المرأة قد تمت غيوة مسلمة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسلمة وجاء زوجها فلم يطلبها

حتى ماتت لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بأن عنعه او هي بمحضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها فلم  
 عت ولو يكن غلبت على عقلها كان لز وجهها العوض ولو قدم الز وجع مسلما وهي في العدة كان أحق بها ولو قدم  
 يطلبها مشتركا ثم أسلم قبل أن تنقضى عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه ان كان أخذه  
 ولو طلب العوض فأنطه ثم لم يسلم حتى تنقضى عدتها ثم أسلم فله العوض لانها قد باتت منه بالاسلام في ملك  
 الشكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بغيره وان قدمت امرأته من بلاد  
 الاسلام او غيرها حيث يقذف امر الامام ثم جاز وجهها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه وواجب  
 على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن عنعه لز وجهها ومتى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله  
 العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فجاز وجهها لم يرجعها الى الامام حتى تنصت عن دار الامام لم  
 يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بأن تقوم في دار الامام ومتى طلبها بعد موتها أو مغيبها عن دار الامام  
 فلا عوض له ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت استتبت فان ثابت والاقتلت فان قدم زوجها بعد القتل فقد فانت  
 ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطى العوض واستتبت فان ثابت والاقتلت وان  
 قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكانها ومتى طلبها فقد استوجب العوض  
 لان على الامام منعه منها وان قدمت وطلبها الز وجع ثم قتلها راحل فعليه القصاص أو العقل وز وجهها العوض  
 وكذلك لو قدم وفيها الحلة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رمق لانه عنعه في هذه الاحوال الا ان تكون جني  
 عليها جناية قصارت في حال لاتعيش فيها الا كاعتش الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى فنعها عوضا وإذا  
 كان على الامام منعها باها في هذه الاحوال بأن تكون في حكم الحية كان له العوض ولا يستوجب العوض  
 بحال الآن يطلبها الى الامام أو وال يخلفه ببلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو  
 وال ممن لم يوليه الامام هذا فهذا لا يكون له العوض ومتى وصل الى الامام طلبها وان لم يصل اليه فله  
 العوض وان ماتت قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادمة عموكة مترجعة  
 رجلا حرا أو مملوكا أو الامام باختيار فراق الز وجع كان عموكا وان كان حرا فطلبها أو مملوكا فنفق فترافه  
 حتى قدم مسلما فهي على الشكاح وان قدم كافرا فطلبها فن قال نفق ولا عوض لمولاها لانها ليست منهم  
 فلا عوض لمولاها ولا لز وجهها كالا يكون لز وجع المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض ومن قال نفق  
 ويرد الامام على سيدها فميتها فلز وجهها العوض اذا كان حرا وان كان مملوكا فلا عوض له الا ان يجتمع طلبه  
 وطلب السيد فيطلب هو امرأته بعقد الشكاح والسيد المال (١) مع طلبه فان انفرد أحد همدون الآخر  
 فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الشكاح فناء تناه أمرأة رجل منهم مشتركة أو امرأه غير  
 نكاح وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لانها عنعه اذا كان الز وجع القادم أو محرما لها أو كاتسه  
 اذا سألت ذلك وان كان الز وجع القادم فطلبها زوجها وأسألت أعطيناه العوض وان لم تسلم دفعناها اليه ولو  
 خرجت امرأه رجل منهم معتوه منعنا زوجها من نكاحها حتى يذهب عنها فاذا ذهب فان قالت خرجت مسلمة  
 وأنا أعقل ثم عرض لي فقد وجب له العوض وان قالت خرجت معتوه ثم ذهب هذا عني فأنا أسلم منعناها  
 منه وان طلبها يومئذ أعطيناه العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت  
 اليها منهم زوجة رجل لم تبلغ وان عقلت فوصفت الاسلام منعناها منه بصفة الاسلام ولا يعطى حتى تبلغ  
 فاذا بلغت وثبتت على الاسلام أعطيناه العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبتت على الاسلام فان لم يطلبها بعد  
 ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الرد الا بعد البلوغ ولو جاءتنا حرة لم تبلغ  
 فوصفت الاسلام وجاز وجهها وطلبها فنعها من قبلت ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فنكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أي طلب المألوله امرأته فتنبه

تعالى ولو تظاهروا من  
 امرأته وهي أمه ثم  
 اشتراها ففسد الشكاح  
 والتظاهر بحاله لا يقربها  
 حتى يكفر لانها  
 لزمته وهي زوجة ولا  
 يلزم المغلوب على عقله  
 الا من سكر (وقال في  
 القديم) في تظاهر  
 السكران قولان  
 أحدهما يلزمه والاخر  
 لا يلزمه (قال المزني)  
 رحمه الله تعالى يلزمه  
 أولى وأشبه بأقوله ولا  
 يلزمه أشبه بملق عندي  
 اذا كان لا يعين (قال  
 المزني رحمه الله) وعلة  
 جواز الطلاق عنده  
 ارادة المطلق ولا طلاق  
 عنده على مكره لا ارتفاع  
 ارادته والسكران الذي  
 لا يقبل معنى ما يقول  
 لارادته كالنائم فان  
 قيل لانه أدخل ذلك على  
 نفسه قيل أو ليس وان  
 أدخله على نفسه فهو  
 في معنى ما أدخله على  
 غيره من ذهاب عقله  
 وارتفاع ارادته ولو

أمرنا إذا علمنا بغيره أن لا ندفعه عن الأذى واجهن فبقي وصف الإسلام بعد وصفه الإسلام والبايع لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معنوه لم يكن له عوض والقول الثاني أن له العوض في كل حال معناه ما منه بصفة الإسلام وان كانت صبة وإذا حاز ورجع إليه بطلبها فترفع إلى الإمام حتى أسلم وقد خرجنا أمر أنه من العدة لم يكن له عوض ولا على أمر أنه سبيل لأنه لا يمنع من أمر أنه إذا أسلم إلا بانقضاء عتده ولو كانت في عتدها كان على النكاح وانما يعطى العوض من عتده أمر أنه ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى الإمام حتى يشه وبينها فإن لم يطلبها حتى ارتدت بعد إسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار بمن لا يمنع أمر أنه فلا يكون له عوض لأن ما منعها منه بالردة فإن لحق بدار الحرب مرتدا فإل العوض لم يعطه لما وصفت ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الإسلام الأول وينع منها بالردة وإن رجعت إلى الإسلام وهي في العدة فهو أو حق بها وإن رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطة بينهما فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرک الذي حانت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الإمام رد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال أن شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لاهل الحديبية إذ دخل فيه أن رد من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً بها فنفسخه الله ثم رسله لاهل الحديبية ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولما قضى الله ثم رسله صلى الله عليه وسلم أن لا رد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فبين أن شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسله لها باطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد محالاً ولا يعطى فيه عوضاً أو شبههما أن لا يعطوا عوضاً ولا آخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا يرد إلى أن أوج المشرکين عوضاً بأخذ المسلمين فيما فات من أذى واجهم عوضاً وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا خليفة أو رجل بأمر الخليفة لأنه بلى الأموال كلها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود وإن جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد المشرکين ولم يعطوا عوضاً وبذلك البسم وإذا عقد الخليفة فإتأ وعزل واختلف غيره فعليه أن يفي لهم بما عقدتهم الخليفة قبله وكذلك على والي الأمر بعده إنفاذه إلى انقضاء المدة فإن انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد ولم يعط عوضاً وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نسائهم ورجلهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحداً عوضاً من أمر أنه في قول من أعطى العوض فإن هادناهم على التركة سنة فقد سمت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل نزول الفرقان وأسلفوا دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاءوا بطلون بجاهلهم ونساءهم قبل قد انقضت الهدنة وخبركم بكم دخلكم في الإسلام وهذا لا ربح جالك فإن أجور رجعوا وأجوراً أقاموا وأجوراً أجوراً أنصرفوا ولينقضوا العهد بينهم لم يعطوا عوضاً من أمر أنه رجل منهم ولم يرد إليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قومًا هكذا وأتانا رجلاً من ثقينيين أو ألبانهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا انراجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لا لهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته لأنه ليس لنا أن نأخذ الجزية وإذا هادنا قومًا رددنا إليهم ما فاتنا لنا من هياتهم أو أموالهم ومتعتهم لأنه ليس في الهاتهم حمة عنهم هاتهم أن نصبرها إلى مشركه وكذلك المتاع وإن صارت في يد بعضنا فعليه أن نصبرها إليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمه إياهم ما يلزم الغاصب من كراءه كان لها وقيمة ما هلك منها في أكرمها كانت قيمته فقط

اتفق حكمها في المعنى الواحد لا اختلاف نسبتته من نفسه ومن غيره لاختلف حكم من جن بسبب نفسه وحكم من جن بسبب غيره فيجوز بذلك طلاق بعض المجانين فإن قيل ففرض الصلاة يلزم السكران ولا يلزم الجنون قبل وكذلك فرض الصلاة يلزم التسام ولا يلزم الجنون فهل يحيز بطلاق النوام لوجوب فرض الصلاة عليهم فإن قيل لا يجوز لأنه لا يعقل قبل وكذلك طلاق السكران لأنه لا يعقل قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلم تكن له صلاة جسي يعلمها ويريدها وكذلك لا طلاق له ولاظهار حتى يعلمه ويريده وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد والبيهقي بن سعد وغيرهم

﴿ انا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين للبنتين خلتان شهر ربيع الأول سنة كذا وكذا فلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا انك ساتني أن أؤمنك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأهل عتقك ولهم ما يعقل لاهل الذمة على ما أعطيتي وشروطك ولهم وعليك وعلمهم فأجبتك إلى أن عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقمت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليك وذلك أن يحجرك عليك حكم الاسلام لا حكم خلافه بحال بلزكوه ولا يكون لك أن تمنعوا منه في شيء رأينا به نلزمك به وعلى أن أحدانكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه على انبيى أن يذكره به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطى عليه الأمان وحل لامير المؤمنين ماله ودمه كالحل أموال أهل الحرب ودماءهم وعلى أن أحدان رجالهم ان أصاب مسلمة ترنا أو مسلم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو فتن مسلما عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالته على عورة المسلمين أو إيواء لعينهم فقد نفى عهده وأحل دمه وماله وإن نال مسلما عا دون هذا في ماله أو عرضه أو ناله من على مسلم منعه من كافر له عهد أو أمان لم ينفه منه الحكم وعلى أن تنسحب أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل للمسلم ما لمالك فيه فعل ردناه وعاقبناكم عليه وذلك أن تبعوا مسلما ببيعار ما عندنا من نجر أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره ونظيل البيع بينكم فيه وتأخذتم منه منكم أن أعطاكموه ولا نردده عليكم ان كان قاعما نهر بقاءه كان نجرا أو دما ونحرقه ان كان ميتة وان استهلكه لم نجعل عليه شيئا ونعاقبك عليه وعلى أن لا تسقوه أو تطعموه محرما أو تزوجوه بشهو دمنكم أو نكاح فاسد عندنا وما يباع به كافر امنكم أو من غيركم لم تنعكم فيه ولم نساكنكم عنه ما تراضتم به وإذا أراد البائع منكم أو البائع نقض البيع أو أنا ناطل الباه فان كان منقضا عندنا نقضناه وان كان حائرا أو جزاء لا اله اذا قبض البيع وقامت برده لأنه بيع بين مشركين معنى ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أحر بناكم على حكم الاسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيها بينكم وبينه وإذا قلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطأ فالدية على عواقلكم كما تكون على عواقل المسلمين وعواقلكم قربانكم من قبل آبائكم وإن قتل منكم رجل لأقربائه فالدية عليه في ماله وإذا قلتم عمدا فعله القصاص الآن تشاءون رثته دية فأخذوا ماله ومن سرق منكم فرفع المسروق إلى الحاكم قطعه اذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم ومن قذف فكان للقذف حد حذله وإن لم يكن حد عز حتى تكون أحكام الاسلام حارة عليكم بهذه المعاني فيما سبنا ولم نسم وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصلب ولا تعلنوا بالشرك ولا تنوا كنيسة ولا موضع بجميع لصلواتكم ولا تضربوا ناقوس ولا تظهروا أقولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لاحد من المسلمين وتلبسوا الزنا من فوق جميع الشباب الأردية وغيره حتى لا تخفى الزنا من وتخالقوا بسروركم وركوبكم وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم يعلم جمعوا به بقلانكم وأن لا تأخذوا على المسلمين سروا الطرق ولا المجالس في الأسواق وأن يؤدى كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية بآرأسه دينار مقفلا الحد في رأس كل سنة لا يكون له أن يفسخ عن بلدته حتى يؤديه أو يقبضه من يؤديه عنه لا شيء عليه من جزية رقبته إلى رأس السنة ومن افتقر منكم في رقبته عليه حتى تؤدى عنه وليس الفقير بدافع عنكم شيئا ولا ناقض لدمتكم (١) عن ما به حتى وجدنا عندكم شيئا أخذتم به ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزية منكم ما أقتسم في بلادكم واختلفتم ببلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول مكة بحال وان اختلفتم بجارة على أن تؤدوا من جميع تجار انكم البعض إلى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين الامكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما تشتم الاجاز فليس لكم المقام ببلدتها الا ثلاث ليال حتى تطفئوا منته وعلى أن من أبى الشعر

(١) كذا في السخ وحرر

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا ارتد سكران لم يستنب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لا حكم لقوله لا أتوب لأنه لا يعقل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فهو أحد قوليه في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو مستطاهر ولا يلاءه عليه بوقته لا يكون المظاهر به مؤملا ولا المولى بالايلاء متظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضادا بترك الكفارة أو غير مضاد الا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آذى أهل من أربعة أشهر يريد ضرارا ولا يحكم عليه بحكم الايلاء ولا بحال حكم الله عما أنزل

تحت شبهة أو احتتم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة أن رضا فان لم يرضاها  
فلا عقده ولا حجة على أنباتكم الصغار ولا صبي بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب على  
عقله وبلغ العبيد وعق المملوك منكم فدان دينكم فعله جزئكم والشروط عليكم وعلى من رضيه ومن  
سخطه منكم بنذائيه ولكم أن تنكحوا وما يحل ملكه عندنا لكم من أسلم وغيره بظلم عما نعت به  
أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فعله من حري سكتنا عليه بما نحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم  
فليس علمنا أن نمنع لكم شيئا ملكه ومحرمان دم ولا مئة ولا نجر ولا خبز يكره ما يحل ملكه ولا نعرض  
لكم فيه إلا أن لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين فإنا لله منه مسلم أو غيره لم نقره عنه لأنه محرم ولا نمن  
لمحرم ونزجره عن العرض لكم فيه فان عاد أب تغير غرامة في شيء منه عليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم  
وأن لا تشوا مسلما ولا تظهروا وعدوهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذنا الله على أحد  
من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه ودية فلان أمير المؤمنين ودية المسلمين بالوفاة لكم وعلى  
من بلغ من أنباتكم ما عليكم عا أعطيناكم ما وقفتم جميع ما نسطرنا عليكم فان غيرتم أو بدلتم فدمنا لله ثم  
ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بركة منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطينا ما مفعه فرضه إذا بلغه فهذه  
الشروط لازمة ولنا فيه ومن لم يرض بنذائيه شهد (قال الشافعي) رجائه تعالى فان شرط عليهم  
ضيافة فاذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدنانير في السنة والضيافة على  
ما يستأفكل من مره مسلم أو جماعة من المسلمين فقبله أن ينزله في فضل منزله فيما يكتنه من خرا ورد  
ليلة يوم أو ثلاثا أو شرطوا ثلاثا يطعمهم من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحب والبن والحبان والقم  
والبقول المطبوخة ويعلف دابة واحدة بنأا وما يقوم مقامه في مكانه فان أقام أكثر من ذلك فليس عليه  
ضيافة ولا علف دابة وعلى الوسط أن ينزل كل من مره رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت  
وعلى الموسع أن ينزل كل من مره ما بين ثلاثة إلى خمسة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت  
الآن أن تطوعوا لهم بأكثر من ذلك فان قلت المارة من المسلمين يفرقهم وعدلوا في تفرقهم فان كثر الجيش  
حتى لا يجتمع لهم منازل أهل الغنى ولا يجدون منزلا أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة  
فإن لم يجدوا فضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثر وأقل من  
يضيفهم فأيهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جأ معا أفرعوا فان لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضا ضيف الغالب  
ولا ضيافة على أحد أكثر ما وصفت فإذا زلوا يقوم آخرون من أهل الذمة أحجب أن يدع الذين قروا القرى  
ويقروا الذين لم يقروا فإذا ضاق عليهم الأمر فإن لم يقروهم أهل الذمة لم يأخذ منهم ثمن القرى فإذا مضى القرى  
لم يؤخذوا به (١) أنسابهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من عمار أهل الذمة ولا أموالهم شافعيانهم  
وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأهمهم قال وأفضل شيئا موصفته نفقته العهد وأسلم بقتل  
إذا كان ذلك قولاً وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل الآن يكون دين المسلمين إن فعله قتل حدا أو قصاصا فقتل  
بحد أو قصاص لا نقض عهد وإن فصل ما وصفتنا وشروطه نقض العهد الذمة قبله وسلم ولكنه قال أتوب  
وأعطي الجزية كما كنت أعطيها وعلى صلح أجدده وعقب ولم يقتل الآن يكون فعل فعلا (٢) يوجب  
القصاص بقتل أو قوداً ما مادون هذا من الفعل أو القول وكل قول فعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي)  
رجاءه فان فعل أو قال ما وصفتنا فشرط أنه يحل دمه فظفر نأه فامتنع من أن يقول أسلم وأعطى جزية يقتل  
وأخذنا له فيا

(١) كذا في التسريح ولعله بنأه وأنتا بهم وأنتا بهم  
(٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب

فيه ولو تظاهروا به  
طلافاً (١) كان طلاقاً أو  
طلق رد تظاهرا كان  
طلافاً وهذه أصول ولا  
تظاهروا من أمة ولا مملوك  
لان الله عز وجل يقول  
والذين يظاهرون من  
نساءهم كما قال يؤلون  
من نساءهم والذين  
يرمون أزواجهم  
فقد ناعن الله عز وجل  
أنها ليست من نساءنا  
وأنما نسأون أزواجنا  
ولو زنها واحد من هذه  
الأحكام لم ينهاها

لأن ما يكون تظاهرا  
وما لا يكون تظاهرا

(قال الشافعي) رحمه  
الله الظهار أن يقول  
الرجل لامرأته أنت  
علي كظهر أمي فان قال

أنت مني أو أنت مني  
كظهر أمي وما أشبهه  
فهو ظهار وإن قال  
فرجك أو رأسك أو  
ظهرك أو جلدك أو  
يدك أو رجلك على  
كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان تظاهرا  
كما يؤخذ من عبارة الأئم  
فراجعها كنهه معجده

## (الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم بالأعول ما تم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأما ما لم يعلم أهله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذ من الولد له ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن أهل الجزية تعطيتكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل أخذ منكم في كل شهر دينار لم يقم على أحد هذا ولا يجوز فيه إلا أن يستن فيها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون وال إن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيافة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلنى علماء من أهلها أنها تجبوا زينة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بالثاني عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له تحب فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور وكفلة وغيره فليكون بين أظهرنا مقرين على دينهم بلا جزية ولم يجز هذا ولو أن يكون أحسنهم حالاً من أهل الجزية ويجوز أن يؤخذ من أهل الجزية على ما صلحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو ثلثها أو ثلثي أن يقال من كان منكم مال أخذتم منه ما شرط على نفسه وشرطوا له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قبضته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قبضة دينار فعليه ديناراً وعطاء ديناراً وأما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لأنه شرط بتراضيان به لا بيع بينهما فيفسد بما تفسده البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيافة وقد تابع عليهم فتزعمهم وتقب فلا يلزمهم بأعياها شيء قال ولعل عمران يكون صالحاً من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحل عنه وقد روي عنه أنه أي أن يقر العرب لأعلى الجزية فأنفقوا منها وقالوا أخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فإني فلفقت منهم جماعة بالروم فكره ذلك وأجابهم أني تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصلحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

ظهاراً ولو قال كبنت أي أو كزأس أي أو كبدنها كان هذا ظهاراً لأن التسليط بك أي أمه محرم ولو قال كأي أو مثل أي وأراد الكرامة فلا ظهار وإن أراد الظهار فهو ظهار وإن قال لأنيته لي فليس بظهار وإن قال أنت على كظهر امرأة محترمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النسب صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قال المزي) رحمه الله تعالى وسقط وغيره عنه لا يكون متظاهراً عن كاتب حللاً لا حال ثم حوت بسبب كما حوت نساء الآباء وحلائل الإماء بسبب وهو لا يجعل هذا ظهاراً ولا في قوله كظهر أي (قال) ويلزم الخش بظهار كما يلزم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شيء من أموالهم) «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنلسأتني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقل لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فاجتبت إلى ما ألت لك وإن رضيت ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليهم في هذا الكتاب وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه ولا يكون لأحد منكم لامتناع عماراً بناء لا زمانه فيه ولا يحجوا زياه ثم يجري الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزبد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم إبل أو بقرة أو غنم أو كان ذا زرع أو عين مال أو عمرى فيه المسلمون على من كان له



منهم فيه الصدقة أخذت جزء منه الصدقة مضعة وذلك أن تكون غنمه أربعين فؤخذ منه فهاشأتان  
 إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربع شياه إلى مائتين وإذا زادت شاة على  
 مائتين أخذت فيها ست شياه إلى أن تبلغ لثمائه وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة أخذت فيها ثمان شياه  
 ثم لاشئ في الزيادة حتى تكمل مائة ثم عليه في كل مائة منها شاتان ومن كان منكراً بقدر فبلغت بقدر ثلاثين  
 فعليه فيها تبعان ثم لاشئ عليه في زيادتها حتى تبلغ أربع مائة فإذا بلغت أربع مائة أخذت فيها ستين  
 في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت فيها أربع مائة أخذت فيها ثمان شياه ثم لاشئ في الزيادة حتى  
 مستات ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت فيها تسعة وتسعين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا  
 بلغت مائة فعليه فيها ستين وأربع مائة ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشراً فإذا بلغت مائة وعشراً  
 مستات وتبعان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها ستين  
 الكتاب بصدقة البقر مضعة ثم يكسب في صدقة الأبل فإن كانت له أبل فلاشئ فيها حتى تبلغ حداً فإذا بلغت  
 فعليه فيها شاتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها أربع شياه ثم لاشئ في الزيادة حتى  
 تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت فعليه فيها ست شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين  
 ثمان شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها ثمان شياه ثم لاشئ في الزيادة حتى  
 ابتاعها فالبون ذكراً وإن كانت له ابنة فحاض واحدة وابن بون واحد أخذت بنت الحاض وابن  
 البون ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً وثلاثين فإذا بلغت فعليه فيها ثمان شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً  
 وأربعين فإذا بلغت فعليه فيها حقان طر وقتاً لجل ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت  
 ففها حقان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً وسعين فإذا بلغت ففها أربع بنات بدون ثم لاشئ في زيادتها  
 حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففها أربع حقان ثم ذلك فرضها حتى تنهي إلى عشرين ومائة فإذا  
 كانت إحدى وعشرين ومائة طر هذا وعدت فكان في كل أربعين منها ثمانون وفي كل سبعين حقان  
 وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزء من الأبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعداً فباعها  
 قبلت منه وإن لم يأت بها فاختار إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويغرمه في كل بعد لزمه شاتين وأربعين  
 درهماً فهاشأه الإمام أخذه وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعشرين شاتين وأربعين  
 درهماً فهاشأه الإمام فعل وأعطاه إياه وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل  
 أعطاه الإمام إياهما كان أو يسرقه على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويغرمه صاحب الأبل  
 فاختار إلى صاحب الأبل فإن شاء أعطاه شاتين وإن شاء أعطاه عشرين درهماً ومن كان منهم ذارع فقتل  
 من حنطة أو شعيراً وزدراً أو خن أو أرزاً وقطنية لم يؤخذ منه فيمنى حتى يبلغ زرع خمسة أوسق نصف الوسق  
 في كبة بمكيال يعرفونه فإذا بلغه زرع فإن كان مبيعاً يقر ففها العشر وإن كان مبيعاً سبق بهر أوسق  
 أو عين ماء أو نبل ففها الخمس ومن كان منهم مذاهب فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذبه عشرين مثقالاً فإذا  
 بلغت فعليه فيها دينار نصف العشر وما زاد فبصايب ذلك ومن كان ذوارق فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ  
 مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعليه فيها نصف العشر ثم ما زاد فبصايبه وعلى أن من وجد  
 منكم ركازاً فعليه خمسة وعلى أن من كان بالغاً منك داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على  
 مسلم لو كان له في ذر كاذ أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة تأخذ ثلثه ما شرب طاعة فلم يبلغ  
 قيمة ما أخذ ثلثه من ذر أو فعليه أن يؤدي البادئان إن لم يأخذ منه شيئاً وعمادئان إن نقص ما أخذ ثلثه من  
 قيمة دينار وعلى أن ما صاحب الحنطة ناعله على كل من بلغ غريمه غلب على عقله من رجالكم وليس ذلك منكم على  
 بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يجزى الكتاب كما جرت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي رحمه الله  
 ولو قال إذا كنت حراً  
 فأنت على كظهر أمي  
 فكذلك ما لم يكن مظاهراً  
 لأن الحر من حل  
 من النساء على من حل  
 له ولا معنى للحر  
 في المحرم ويرى مثل  
 ما قلت عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم  
 على ابن عباس وغيرهم  
 وهو القياس (ولو قال)  
 أنت طالق لكظهر أمي  
 يريد الظاهر فهي طالق  
 لأنه صرح بالطلاق  
 فلا معنى لقوله كظهر  
 أمي إلا أنك حرام بالطلاق  
 كظهر أمي ولو قال أنت  
 على كظهر أمي يريد  
 الطلاق فهو ظنار ولو  
 قال لأخري قد أمرت كذا  
 معها أو أنت شريكها  
 أو أنت كهي لم ينوطها  
 لم يلزمها لأنها تكون  
 شريكها في أنها زوجة  
 له أو عاصية أو موطئة  
 كهي (قال) ولو ظنار  
 من أربع نسوة له  
 بكلمة واحدة فقال في  
 كتاب الظنار الجديد وفي

وان شرت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كتبت أربعة دنانير كان أو أكثر واذا شرت عليهم ضافه كتبنا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وان أجابوا إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس فيهم وفي وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا شيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا أكثر منه ويستون اذا أخذت منهم الجزية بهم جميع من أخذت منه خربة مؤقته فيما شرت لهم وعليهم وما يجبر من حكم الاسلام على كل واذا شرت على قوم أن على فقير كدينار أو على من جاوز الفقر ولم يلق غنى مشهور دنانير وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير جاز وينبغي أن يبينه يقول وانما انظر إلى الفقر والغنى يوم تحل الجزية لا يوم عقد الكتاب فاذا صالحهم على هذا فاختلف الامام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الامام لاحدكم أنت غنى مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فاقول قوله الآن يعلم غير ما قال يبينه قوله بانه غنى لانه لا يؤخذ منه واذا صالحهم على هذا فجاء الحول ورجل فقير فلم تؤخذ منه خربة حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت خربة ديناراً على الفقير لان الفقر حاله يوم وجبت عليه الجزية وكذلك ان حاله الحول وهو مشهور الغنى فلم تؤخذ خربة حتى افتقر أخذت خربة أربع دنانير على حاله يوم كان عليه الحول وان لم توجد له الا تلك الاربعه الدنانير فان أعسر بعضها أخذته ما وجدته منها واتبع ما عني ديناً عليه وأخذت خربة مما كان فقيراً فيما استأفد ديناراً لكل سنة على الفقير ولو كان في الحول مشهور الغنى حتى اذا كان قبل الحول يوم افتقر أخذت خربة في عامه ذلك خربة فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كان قبل الحول يوم صار مشهوراً بالغنى أخذت خربة خربة غنى

### (الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأثمت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبت ولا أحد الذين ولو الصلح عليها بأعبائهم لانهم قد ماؤا كلهم وأي قوم من أهل الذمة اليوم أقروا وأقامت على أسلافهم يبينه بان صلحهم كان على ضيافة معلومة وانهم رضوا بأعبائهم الزموا ولا يكون رضاهم الذي الزموا الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضف كذا وان قالوا أشفنا تطوعاً بالصلح لم الزمهموه وأحلفهم ماضفوا على اقرار بصلح وكذلك ان أعطوا كثيراً أحلفتهم ما أعطوه على اقرار بصلح فاذا أحلفوا جعلتهم تقوم ابتمدأت أمرهم الآن فان أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وان أبوا لبذت اليهم وجاربتهم وأبهم أقر بشي صلحه وأنكرهم منهم غيره الزمته ما أقر به ولم أجعل اقراره لازماً لغيره الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضف كذا فاما اذا قالوا أشفنا تطوعاً بالصلح فلا الزمهموه قال وبأخذهم الامام يعلمه واقراءهم بالبينه ان قامت عليهم من المسلمين ولا تحجب شهادة بعضهم على بعض وكذلك تصنع في كل أمر غير مؤقت مما صلحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الذمة الا اقرار به واذا أقروا قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه الزمهموه ما جوا وأقاموا في دار الاسلام واذا صلحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا الامن اذ ادعى دينار الزمهم ماضفوا عليه كاملاً فان امتنعوا منه حاربهم فان دعوا قبل أن يظهر على أموالهم ونسب ذراريهم إلى أن يعطوا الامام الجزية ديناراً لم يكن للامام أن يمنع منهم وجعلهم يقوم ابتمدأ حاربهم فدعوه إلى الجزية أو قوم دعوه إلى الجزية بلا حرب فاذا أقروا منهم بشي صلحوا عليه الزمهموه فان كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه واذا حضر الزمها أقر به مما يجوز الصلح عليه واذا أنشأ أن يأنسهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر واعبا أقر به بأوهم قيل ان أدبتم الجزية والآن بارأكم فان عرضوا أقل الجزية وقد أعطى أبأوهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقا لهم اذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

الاملا على مسائل مالت ان عليه في كل واحدة كفارة كما يطلقهن معا بكلمة واحدة وقال في الكتاب القديم ليس عليه الا كفارة واحدة لانها عين ثم رجس على الكفارات (قال المزني) وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو تطاهر منها مراراً يريد بكل واحدة تطهارة غير الآخر قبل يكفر فعليه بكل تطاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة ولو قالها متتابعاً فقال أردت تطهارة واحدا فهو واحد كالتابع بالطلاق كان كطليقة واحدة ولو قال اذا تطاهرت من فداثة الاجنبية فانت على تطهر أي فقتلهم من الاجنبية لم يكن عليه تطاهر كالوطول اجنبية لم يكن بطلافاً

يعطونا أكثر مما يعطونا آباؤهم ولا يكون صلح الآباء لصالح على الأبناء إلا ما كانوا صغاراً لا جزية عليهم  
أولئك لا جزية عليهم أو معذورين لا جزية عليهم فإما من لم يجز لنا إقراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ  
الجزية منه فلا يكون صلح آبيه ولا غيره صالحاً عنه إلا رضاه بعد البلوغ ومن كان معها بالغاً مجبوراً عليه  
منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فان لم يفعل وليه وهو معذور بـ أن غالب وليه جعل له السلطان ولي صالح  
عنه فان أقر المجبور عليه الصلح حاربه وان أقر وليه وقبل المجبور عليه خبره بـ أن يدفع الجزية عنه لانها  
لازمة اذا أقر بها إلا منهم معنى النظره لتسلياً يقتل ويؤخذ ماله فأذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم  
عن مضى من الأمة بأعيانهم قد ماتوا حتى الإمام أن يبعث أمناً فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل  
بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فأقر به عاهاؤهم من أقل الجزية قبله منهم إلا أن تقوم عليهم بيته بأكثر  
منه ما لم ينقضوا العهد فليزمه منهم من قامت عليه بيته ويسأل عن نشأته من فبلغ عرض عليه قبول  
ما صلحوا عليه فان فعل قبله منه وان امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استرادته  
ويقول هذا صلح أصحابي فلا تتخع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وان أقر الأقل الجزية قبله منه  
فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ ولم يقرب عنه بان قد استكمل خمس عشر سنة أو قد احتلم ولم يقرب ذلك عليه  
بيته مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني  
قريظة فمن أبت قتله فإذا أبت قال له ان أدبت الجزية والاحار بنالك فان قال أبت من أقر تعالج بشئ  
تجعل ابنا للشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة  
فدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحملهم في الديوان ويعرف عليهم  
ويخلف عراؤهم لا يبلغ منهم مولود إلا أقره على واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعا  
إليه فكلما دخل فيهم أحد من غيرهم عن لم يكن له صلح وكان ممن يؤخذ منه الجزية بقوله بـ كلوصفت  
فمن فعل وكل ما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان دخل من له صلح أزمته  
صلحه ومضى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلد فان كان صالح على دينار وقد كان له صلح  
قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لانه صالح عليه وان كان صلحه الأول على دينار ببلده  
ثم صالح ببلد غيره على دينار أو أكثر قبل له ان شئت ودنا على الفضل عما صالحت عليه أولاً إلا أن يكون  
نقض العهد ثم أحدث صلحاً فيكون صلحه الآخر كان أقل أو أكثر من الصلح الاول ومضى مات منهم بيت  
أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤخذ نصف جزية وان عنه  
رفع عنه الجزية ما كان معنوها فإذا أفاق أخذ منها منه يوم أفاق فان جن فكان يجز ويقتل لم ترفع  
الجزية لان هذا ممن يجزى عليه الاحكام في حال افاقته وكذلك ان مرض فذهب عقله أو ماتم عادتها  
ترفع عنه الجزية فاذا ذهب عقله فليبعد وأيسم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يقبل وأخذت لما مضى وان  
غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا القول قوله مع عينة الان تقوم بيته بخلاف ما قال « قال الربيع »  
وفيه قول آخر ان عليه الجزية ممن حين غاب اليه ان قدم فأكبر نأته مسلم إلا أن تقوم بيته باسلامه قد  
تقدم قبل ان يقدم عليه بان وقت يؤخذ بالبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تصير لم تؤخذ  
الجزية وان أخذت ردت وقبل ان أسلمت والاقتلت وكذلك المرأة ان أسلمت والاقتلت قال وبين وزن الدينار  
والدينار التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وان صالح أحدهم وهو جميع فرب بـ نصف  
سنة ثم عتلى آخر السنة ثم أفاق ولم يقرب أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحا ومضى أفاق  
استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لانه كان صالح فليزمه الجزية ثم عتقه فمقتب عنه وان  
طابت نفسه أن يؤذيها ساعة أفاق قبلت منه وان لم تطب لم يلزمها إلا بعد الجول وإذا اعتق العبد البالغ من  
أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ اليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يجب على  
المتظاهر بالكفارة)  
من كفى الظهار قديم  
وجديد وما دخله  
من اختلاف أبي  
حنيفة وابن أبي ليلى  
والشافعي رحمه الله  
عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله  
قال الله تبارك وتعالى  
ثم يعودون لما قالوا  
ففسر ربقة الآية  
قال والذي عقلت مما  
سمعت في يعودون لما  
قالوا الآية أنه اذا أتت  
على المتظاهر مذهب بعد  
القول بالظهار لم  
يجزها بالطلاق الذي  
يحرم به وجبت عليه  
الكفارة كما فهم  
يذهبون الى أنه اذا  
أسلم حارم على  
نفسه فقد عاها قال  
خالفه فأحل ما حرم ولا  
أعلم معنى أقر به من  
هذا (قال) ولو  
أمكنه أن يطلقها لم  
يفعل لزمت الكفارة  
وكذلك لومات وأومات

(الضيافة في الصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها بقول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت بدمعة على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون بدمعة على أقل الجزية فإن أقر وأبان بصفقوا من مريم من المسلمين يوما ولسلة أو ثلثة أو أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا حدا ألزموا أن يصفقوا من وسط ما بنا كونه خبرا وعصدة وإداما من زيت أولين أو سمن أو بقل مطبوخة أو حنتان أو طعم أو غيره أى هذا يسر عليهم وإذا أقر وأبلف دواب ولم يحددوا شيئا علفوا التسين والحشيش مما تحشاء الدواب ولا يبين أن يلزموا بها لدواب ولا ما حاوز أقل ما تغلفه الدواب إلا بأقارهم ولا يجوز أن يحمل على الرجل منهم في اليوم والليل بضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يحمل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندى أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أسير الأبقارهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يصفقهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفرة التي تكن من مطر وبرد وران لم يقر وأبلف على الإمام أن يبين إذا صلحهم كيف يضيف المولى الذي يبلغ سره كذا ويصف ما يضيف من الطعام والعلف وعدد من يضيفه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كل من الأصناف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحدا أو أكثر منه ومنازلهم وما يقرى كل واحد منهم لم يكون ذلك معلوما إذا نزل بهم الجوع ومررت الخيوش فؤخذون به ويجعل ذلك كله مدونا مشهودا عليه به لما أخذ من ولهم من ولاته بعدده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسرا فرجع إلى ماله حتى يكون موصرا نقل إلى ضيافة الميسر

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالى أحد ما من أهل الذمة في صلح الأمكشوقا مشهودا عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صلحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم ما فيه أن تكون صلحت على شيء يؤخذ منه سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خطبتين أن لا تأتى الحجاز بحال أو تأتى الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذت منها ما صلحوا عليه عرو زادة أن رضى به وأما قلنا لا تأتى الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها من الحجاز وقلنا تأتية على ما أخذ عمران لس في أحلامها من الحجاز أمر يسير أن يحرم أن تأتى الحجاز متتابعة وإن رضى بآتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عرو أو أكثر منه أو أن لها أن تأتية متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث فإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلا دن لم يؤخذ من ماله شيء وأخرجها من أوقافها إن علمت منعها بها ولم يعاقبها لم تعلم منعها إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يخرجوا ببلاد الحجاز إلا بأرض والقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عرو من الخطير رضى الله تعالى عنه وإن زادوا عليها شيئا لم يحرم عليه فكان أحب إلى وأن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله غلظة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن يأوا الحجاز محتجرا من لم يحل أن ياتهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرم قليل وإذا قالوا أنها بعير شئ لم يكن ذلك للوالى ولا لهم ويحبته أن يجعل هذا عليهم في كل بلد أتاوه فإن منعوا منه في البلدان فلا ينسب إلى أن له أن يتعهم بلد غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن البحر وأقرب بلد الحجاز شأ ولا يحل أن يؤخذ منهم في مكة بحال (١) وإن أتوا على الحجاز أخذت منهم ذلك وإن حاورها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا عاقبهم أن علموا نهم عن آتيان مكة ولم يعاقبهم أن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يتدبى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحوا عليه فإن أغفلهم منهم الحجاز كله فإن دخلاه بغير صلح

ومعنى قول الله تبارك وتعالى من قبل أن يتساقط لا أن يؤذى ماوجب عليه قبل المباشرة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقول الزبور ولما منع الجاهل أحببت أن ينعق القبل والتلذذا احتياطا حتى يكفر فإن لم يطل الكفارة كما يقال له إذا الصلح في وقت كذا

وقبل وقت كذا فذهب الوقت فؤذها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقت كفر بالصوم فيليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجماع لم يجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهروا ببيع الفهار طلاقا تحل فيه قبل زوج ملك الرجعة أولا عليها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعسة تكحلها لأن مراجعتها إياها بعد

(١) أى وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كتيبه محصية

لم يأخذ منهم شيئاً ولا يمين في أن ينعمهم غير الجحاز من البلدان قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أن يأخذوا ذلك منهم إلا عن رضائهم عما أخذ منهم فأخذهم كما تؤخذ الخنزير بما لم يكن الزمهموه بغير رضائهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب يعنون الاتيان إلى بلاد المسلمين بخياره بكل حال إلا يصلح فاصلاً حوا عليه ما لم يأخذهم وأندخاوا بأمان وغير صلح مقرر به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وورود إلى ما بينهم إلا أن يقولوا اعتماداً علينا أن يؤخذ منهم ما يؤخذ منهم وإن دخلوا بغير أمان غنموا وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا أماناً وقيل بل أهل الحرب يسلوا أو يؤدوا الجزية قبل أن تنظر بهم أن كانوا ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية وإن دخل رجل من أهل الفتنه بلاداً ودخلها حربياً بأمان فادى عن ماله شيئاً ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد الإسلام فلا ينعمون الجحاز لأن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من المشركين استجارك فأعرض حتى يسلم كلام الله وإن أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعلى الامام أن يخرج اليه ولا يدخله الحرم إلا أن يكون نفي الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يتركه يدخل الحرم بحال

### ( ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل النمة )

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن عبد الله أنه أخذ من الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخنطة والارز نصف العشر يريد ذلك أن يكثر الجمل إلى المدينة وأخذ من القطنية العشر \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه قال كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كحكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذهم من مرقى الخنطة والارز عشرين مرة نصف العشر ولعله كله يصلح بحديثه في وقت برضاه ورضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأحب عمر أخذ ما أخذ من النبط الاعن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل النمة شيئاً إلا عن صلح ولا يتركه يدخلون الجحاز إلا يصلح ويحدد الامام ما بينه وبينهم في تحاوراتهم وجمع ما شرط عليهم أمرًا يمين لهم وللعامة لئلا يأخذهم به إلا في غيبه ولا يتركه أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين بخياراً فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وإن دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشرين أو أكثر أو أقل أخذ منهم فإن دخلوا بأمان ولا شرط ردوا إلى ما بينهم ولم يتركوا عضون في بلاد الإسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الاعن طيب أنفسهم وإن عقد لهم الامان على دعاتهم لم يؤخذ من أموالهم شيء إن دخلوا بأموال إلا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشر ومن المسلمين أن دخلوا بلادهم أو يخصسهم فلا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم الاعن طيب أنفسهم وأصلح بتقديمهم أو يؤخذ غنمة أو أن لا يمكن لهم ما يؤمن به على أموالهم لأن الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنيمه وقتاً وكذلك الجزية فيما أعطوها وأضاطا ثعابين وحرم أموالهم بعد الامان لهم ولا يؤخذوا أموالاً إلا طيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيقبل به أموالهم

### ( تحديد الامام ما يأخذ من أهل النمة في الأمصار )

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد يشوبين أهل النمة جميع ما يعطيهم وأخذ منهم

الطلاق أكثر من  
حسبها بعد الظهار  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا خلاف أصله كل  
نكاح جديد لم يصل  
فيه طلاق ولا ظهار  
الأجدد (وقد قال)  
في هذا الكتاب والظهار  
منها ثم أبعها طلاقاً  
لأن كل الرجعة ثم نكحها  
لم يكن عليه كفارة لأن  
هذا ملك غير الأول  
الذي كان فيه الظهار  
ولو حاز أن يظهر منها  
فعود عليه الظهار إذا  
نكحها حاز ذلك بعد  
ثلاث و زوج غيره  
وهكذا الآية (قال  
المزني) رحمه الله  
هذا أشبه بأصله وأولى  
بقوله والقبلي أن كل  
حكم كان في ملك فإذا  
زال ذلك زال ما فيه من  
الحكم فلما زال ذلك  
النكاح زال ما فيه من  
الظهار والابادة (قال)  
ولو تظاهر منها ثم لاعنها  
مكاته بلا فصل فقط  
الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يوبه وينوب الناس منهم فيسعى الجزية وإن نود بها على ما وصفت ويسمى شهرا أتوا خلد منهم فيه  
وعلى أن يخرج عليهم حكم الاسلام إذا طلبهم به طالب أو أظهر وانظروا لأحد وعلى أن لا بد كروا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يعموا أهله ولا يطعنوا في دين الاسلام ولا يعيوا من حكمه شيئا فإن فعلوا فلا تملهم  
وإذا أخذوا علمهم أن لا يسمعو المسلمين شرهم وقولهم في عزير وعيسى عليهم السلام وإن وجدوهم ففعلوا  
بعد التقدم في عزير وعيسى عليهم السلام اليهم فاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حدا لأنهم قد أدن  
بأقارهم على دينهم مع علم يقولون ولا يشتموا المسلمين وعلى أن لا يغشوا مسلما وعلى أن لا يكونوا عينا  
لعدوهم ولا يضر بأحد من المسلمين في حال وعلى أن نفرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحدا على دينهم  
إذا لم يرد من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتمعوا  
لفساد لا تهم ولا صوت ناقوس ولا جل نجر ولا إدخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بغير الذبح ولا يحدوا  
بناء يطول على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والركب وبين هياهم المسلمين وأن يعقدوا  
الزنا في رؤسهم وأسلطهم فاتهم أين فرق بينهم وبين هياهم المسلمين ولا يدخلوا مسجدوا ولا يباعوا مسلما بعا  
يحرم عليهم في الاسلام وأن لا يزججوا مسلما بحجورا الأبنان وليه ولا يمتعون من أن يزججوه إذا كان  
حرا ما كان بنفسه أو محجورا بالذنوب له بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلما خيرا ولا يطعموه محرما من لحم  
الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلما مع مسلم ولا غيره ولا يظهروا الصليب ولا الجماعات أمصار المسلمين وإن  
كانوا في قرية على كونها منفرد لم يمتنعهم أحداث كنيسة ولا رفع بناء ولا تعرض لهم في خنازيرهم ونحرمهم  
وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلما أنهم خراوا لا يباعوه محرما ولا يطعموه ياه ولا يغشوا  
مسلما ما وصفت سوى ما أوجب لهم إذا ما تفردوا قال وإذا كانوا بصغر المسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء  
طال كنيسته المسلمين لم يكن للامام هدمها ولا هدم بنائهم وتركه كلالا على ما وجدته عليه وضع من أحداث  
الكنيسة وقد قيل عتق من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل إذا ملك دار المنيع مما لا ينعى المسلم  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا  
الخمر والخنزير والجماعات وهذا إذا كان المصلح للمسلمين أحيوا وقصوه عتوة وشرطا على أهل الزمة هذا  
فإن كانوا قاصوه على صلح بينهم وبين أهل الزمة ترك الظهار والخنزير والخمر وأحداث الكنائس فيما ملكوا  
لم يكن له منعهم من ذلك وظاهر الشرع أكثر منه ولا يجوز للامام أن يبالغ أحد من أهل الزمة على أن  
يزله من بلاد المسلمين مثلا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا إنما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا  
فيها فتنقصها عتوة وصلحا ما بالدم تكن لهم فلا يجوز هذا فيها فإن فعل ذلك أحد في بلاد علكه منعه الامام  
منه فيه ويجوز أن يعدمهم أن ينزلوا ابدا لا يظهر ونهذه فيه ويصلون في منازلهم بالجماعات ترفع أصواتهم  
ولا توافيس ولا تكفهم إذا لم يكن ذلك ظاهرا عما كانوا عليه إذا لم يكن فيه فسادا لمسلم ولا مظلمة لأحد فإن  
أحد منهم فعل شيا عابها عنه مثل الغش لمسلم أو بيعه محرما أو سقيه محرما أو الضرب لأحد أو الفساد عليه  
عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حدا وإن أظهر وناقوسا أو اجتمعت لهم جماعات أو تهتموا بمسكناتها  
عنها تقدم اليهم في ذلك فإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلما بعا محرما فاقال ما عت  
تقدم اليه أو إلى وأحلفه وأقاله في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حتمل قطع  
الطريق والقرية وغير ذلك أقبح عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بوعده أو يحدتهم  
شيا أرادوه وما أشبه هذا عوقب وحس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نفضا للهدم ما أدوا الجزية على  
أن يخرج عليهم الحكم

قدر ما يمكنه اللعان فلم  
يلاعن كانت عليه  
الكفارة (وقال) في  
كتاب اختلاف أبي  
حنيفة وابن أبي ليلى  
لو تظاهروا يوما فلم  
يصباحني انفضي لم  
يكن عليه كفارة كما  
وأنه فسقطت اليين  
سقط عنه حكم اليين  
(قال المزني) رحمه  
الله أصل قوله إن  
التظاهر إذا حبس  
أخراته مدة يمكنه  
الطلاق فلم يطلتها فيها  
فقد عاد ووجب عليه  
الكفارة وقد حبسها  
هذا بعد التظاهر يوما  
يمكنه الطلاق فيه فتركه  
فعاد إلى احتلال ما حرم  
فالكفارة لازمة له في  
معنى قوله وكذا قال  
لومات أو مات بعد  
التظاهر وأمكن الطلاق  
فلم يطلق فعله الكفارة  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو تظاهروا إلى قيل  
إن وطئت قبيل  
الكفارة خرجت من

## (ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يظهر لهم أنهم إن كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منه ذلك من المسلمين وإن كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم لان منعهم منع دار الاسلام ومنهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيمنفردون إلا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليهم منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم وإن كانت بلادهم داخلية لبلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فإذا أناها العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئاً ومعههم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم لان منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال لمسلم فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غشها المشركون لم يطأوا من بلاد الاسلام شيئاً وأخذ الامام منهم الجزية فإن لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يسكن في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكرمه اذا اتصلا كما وصفت بلاد الاسلام أن يشترط أن لا تمنعهم وأن يدع منعهم ولا يسكن أن عليهم منعهم فإن كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصلح المشركين بما شئنا لم يحرم عليهم أن يأخذوا الجزية منهم على هذا وأحب إلى أن يصلحهم على منعهم لئلا يشأوا أحداً يتصل ببلاد الاسلام وإن كانوا قوماً من العدو ومنهم عدو فأولاً أن يصلحوا على جزية ولا يمنعوا جازاً ولا يأخذوا منهم ولا يجوز أن يأخذوا بحال من هؤلاء ولا غيرهم الا على أن يجري عليهم حكم الاسلام لان الله عز وجل لم يأذن لك في غلبهم إلا بأن يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم حكم الاسلام حتى يصلحهم على أن لا يجري عليهم حكم الاسلام فالصلح فسد وله أخذ ما صلحوا عليه في السنة التي كف فيها عنهم وعليه أن ينفذ اليهم حتى يصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا إلا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول أخذ منهم الجزية اذا استغنىتم وأدعوا اذا افتقرتم ولأن يصلحهم الا على جزية معلومة لا يزيدها ولا ينقص ولأن يقول متى افتقرتمكم فقترت فنفقت عليهم من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليه منهم جزية أكرم ديننا في السنة رد الفضل على الدينار ودعاهم إلى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فإن لم يفعلوا انسأ اليهم وفانزلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن تمنعهم فلم تمنعهم بما قبله عدوه حتى حرب عن بلادهم واسلمهم وما تحسن منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف منهم جزية سنة أصابهم فيها ما وصفت رد عليهم جزية ما بقي من السنة ونظر فإن كان ما مضى من السنة نصفها أختتمته ما صلحهم عليه لان الصلح كان تاماً بينهم بينهم حتى أسلمهم فموشد انتقض صلحه وإن كان لم تسلف منهم شيئاً وإنما أخذ منهم جزية سنة تقدمت وأسلمهم في غير حال لم رد عليهم شيئاً ولا ساعه اسلامهم فإن غلب غلبه فعلى ما وصفت وإن أسلمهم بلا غلبة فهو أشرف في اسلامهم وعليه أن يمنع من آذاهم وإذا أخذ منهم الجزية أخذها بحال ولم يضرب منهم أحداً ولم ينسله بقول قسح والصغار أن يجري عليهم الحكم لان يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يجيوا من بلاد الاسلام شيئاً ولا يكون له أن يأذن أهله في محال وإن أقطعهم جلاسلهم فمروهم بالعموه ولم ينقص البيع وتركهم وأحياء لانهم لم يذكروا بمأواهم ولينسب له أن عندهم الصيد في ولا يجزى لان الصيد ليس بأعياء وموات وكذلك لا يمنعهم الحطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا عيال

## (تفريع ما منع من أهل النمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا أن نمنع أهل النمة اذا كانوا معانق

الاسلاء وأمنت وان  
انقضت أربعة أشهر  
وقضت فان قلت أنا  
أعتق أو أطلع لم نعتك  
أكثر مما عتكتك اليوم  
وما أشبهه وان قلت  
أصوم قيل أنما أمرت  
بعد الأربعة بأن تقى  
أو تطلق فلا يجوز أن  
يجعل للثامنة

(باب ما يجزئ من  
الرقاب وما لا يجزئ  
وما يجزئ من الصوم  
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى في  
الظهار فقهر رقبته  
(قال) فإذا كان واجدا  
لها وألتمها لم يجزئ غيرها  
وشروط الله عز وجل في  
رقبة القتل مؤنسة كما  
شرط العدل في الشهادة  
وأطلق الشهود في  
مواضع فاستدل على  
أن ما أطلق على معنى ما  
شرط وأغار الله تعالى  
أموال المسلمين على  
المسلمين لأعلى المشركين  
وقرر الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتولوها بما منع منه أنفسهم وأموالهم من عدوهم أن أرادهم وأظلم ظلمات لهم  
 وأن تستنقذهم من عدوهم وأوصابهم وأموالهم التي يحل لهم لو قدر ناة إذ قدرنا استنقذناهم وما حل لهم  
 ملكه ولم نأخذ لهم خيرا ولا خيرا فان قال قائل كيف تستنقذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنقذ  
 لهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها قلت إنما منعهم من تحريم دماهم فان الله عز وجل جعل في  
 دماهم دينه وكفارة وما مني ما يحل من أموالهم فيدمنهم وأما ما أقررتهم عليه فإباحي بأن الله عز وجل  
 أذن بقتالهم حتى يعطوا الجزية فكان في ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوا وهو ما صغرون  
 ولم يكن في إقرارى لهم عليها معونة عليها ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو وادمن الشرك فأرادوا إكراههم  
 لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكرن بأقرارهم على الشرك معياليهم بأقرارهم عليه ولا يمنعهم  
 من العدو ومعنا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عونا لهم عليه ولا كون عونا لهم على أخذ  
 الخمر والخنزير وإن أقررتهم على ملكه فان قال قائل لم يتحكم لهم بقيمتهم على من استهلكه قلت أمرني الله عز  
 وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الممنوع عليه الميمن عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للحرم من فن حكم لهم بشن محرم حكم  
 بخلاف حكم الاسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الاسلام وأنما سؤل عما حكمت به  
 ولست مسؤولا عما علوا محرم عليهم مما أكلهم من سرق منهم ومن سرق لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة  
 ما يجب فيه القطع قطعتهم وأنا سرقوا بخلاف المسروق قطعهم وكذلك أخذهم أن قدفوا وأعز رلهم من  
 قدفهم وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذهم من جميع ما يجب لهم ما يحل أخذه وأنها عن العرض  
 له وإذا عرض لهم ما يوجب عليه في ماله أو دينه شأ أخذته منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه  
 زحرت عنه فان عاد حسبه أو عاقبته عليه وذلك مثل أن يهرق دمه أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان  
 قال قائل فكيف لا تجزئ شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم بينهم قيل قال الله عز وجل  
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال عن رضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا عن رضون من  
 الشهداء فلما وصف الشهود متبادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة قوم من غيرنا لم يجز أن نقبل شهادة غير  
 مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نطلها إلا إذا لم يأتنا ما يجوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبحر  
 والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم  
 المظالم والتداعي والتباعد كما تجرى بين أهل الذمة ولنا أن نعين فيما يخفى جانبهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر  
 بأجازة شهادته أثم بذلك لانه على نهى عن عمله فان قال فان الله عز وجل يقول شهادة يتكلم إذا حضر  
 أحدكم الموت قرأ الربيع إلى فيقسم بالله فامعناه قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله  
 الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكر بن معروف عن مقاتل بن حبان قال بكر قال  
 مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والفضال في قوله تبارك وتعالى إنسان نواعدا عدل منكم  
 الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحدهما عسى والآخر عانى عصى ما مولى لقرش في تجارة  
 فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آنية (١) ورن ورقة فرض القرشي ففعل وصيته  
 إلى الدار بين فوات وقض الدار بالمال والوصية قد فعلا إلى أولياء الميت وما ببعض ماله وأكر القوم قلة  
 المال فقالوا للدار بين أن صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أشتناه فهل باع شيئا أو اشتري شيئا فوضع  
 نفسه أو هل طال مرضه فأفق على نفسه فالالا قالوا فإن كانا ختمنا فاقضوا المال ورفعوا أمرهما إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت إلى آخر  
 الآية فلما نزلت آية يجلسان بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة فخلعا بالله رب

(١) قوله وبن أبي شيب ورقة أي فضة فتنه كتبه صحيحه

الصدقات فلم تجز الا  
 للؤمنين فكذلك ما  
 فرض الله من الرقاب  
 فلا يجوز الا من المؤمنين  
 وان كانت أعجمية  
 وصفت الاسلام فان  
 اعتق صبية أهدأ بها  
 مؤمن أو خرساء جلية  
 تعقل الاشارة بالاعيان  
 أجزأه وأحب أن لا  
 يعتقها الا أن تنكلم  
 بالايان ولو سويت صبية  
 مع أبويها كافرين  
 فمقتل ووصفت  
 الاسلام وصلت الا أنها  
 لم تبلغ من تجزئه حتى  
 تصف الاسلام بعد  
 البلوغ (قال) ووصفها  
 الاسلام أن تشهد أن  
 لا اله الا الله وأن محمدا  
 رسول الله وتبأن كل  
 دين خائف الاسلام  
 وأحب لأمتها  
 بالأقرار بالبعث بعد  
 الموت وما أشبهه



السعوت ماترك مولاكم من المال الاما امتنا كبه وانالانشري بأيماننا تمنا قلبا لمن الدنيا ولو كان ذقري  
ولانتم شهادة الله اننا اذ انزلنا انتمين فلما حلفوا على سبيلهما ثم اتهم وجدوا بعد ذلك انهم ان آتية الميت  
فأخذ ذوا الدار بين فقالوا اشترينا منه في حياته وكذا بفكفها الدينية فلم يقدر اعلمها فرفعوا ذلك الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل وأن عثر يقول فإن طلع على انهم استحقوا ان يعنى الدار بين أى  
كتبنا حقاً فما أخرنا من أوليا الميت بقومان مقامهم من الذين استحقو علمهم الأوليان ونقسمان بالله فلفصلان  
بأنه ان مال صاحبه كان كذا وكذا وان الذى نطلب قبل الدار بين لحق وما اعتدنا اننا اذ انزلنا الظالمين هذا  
قول الشاهدين أوليا الميت ذلك أدنى أن بأول الشهادته على وجهها يعنى الدار بين والناس أن يعودوا والمثل ذلك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعنى من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولأعلم الآيه تحتمل معنى غير  
حمله على ما قال وان كان يوضح بعضه لان الرجلين الذين كشاهدى الوصية كانا مبنين على الميت فبشبهه أن  
يكون اذا كان شاهداً منكم أو من غيركم أمسين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت أعيانها ما حلفا بها شهدا  
أمنان لاقى معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضوع شهادة قيل كلهم تسمى أعيان المتلacentين  
شهادة وانما هى شهادة بشك أعيان بشك اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال قائل فكيف تحتمل  
الشهادة قيل ولأن العلم للمسلمين باختلافه وان لم يس على شاهدين قبلت شهادته وأوردت ولا يجوز أن يكون  
اجماعهم خلافاً للكتاب الله عز وجل وبشبهه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على انهم استحقوا انما وجد من  
مال الميت في أيديهم ولم يذكر اقبل وجوده أنه في أيديهم فلما وجد ادعيا ببقائه فأحلف أوليا الميت على  
مال الميت فصار ما لا من مال الميت باقرارها وادعيا لآلئفسهم شرأء فلم تقبل دعواهما بالآئفسه فأحلف وارثه  
على ما ادعيا وان كان أبو سعيد لم يبين في حديثه هذا التبيين فبقائه بمعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وليس في هذا رد البين انما كانت عين الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وعين ورثة الميت على ما ادعى  
الدار بين عما وحده في أيديهم وأقرا أنه لبت وأنه صار لهم ما قبله وانما أجزا الدارين من غير هذه الآية  
فان قال قائل والله عز وجل يقول أو يتخافون أن تدأ اعيان بعداً عما بينهم فذلك والله تعالى أعلم ان الايمان  
كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم احتلوا ما صار لورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان للميت وادعائهم شرأء  
منه فإذن أن يقال أن تدأ اعيان تنفى عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صار لهم الايمان كما يجب على من  
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم بقومان مقامهم ما يحلفان كما أحلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست  
هذه الآية بناءً صفة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بانهادنوى عدل منكم ومن رضى من الشهادة

### (الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفاً من أهل العلم بالسريان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمازل  
بالدنية وقادع يهود كافة على غيرة غير أن قول الله عز وجل وأن جاولك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما زالت  
في اليهود الموادعين الذين لم يعطوا الجزية ولم يقر بأجرنا بحري علمهم بالحكم وقال بعض زناك في اليهودين الذين زنا  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا ائبشهم ما قالوا لقل الله عز وجل وكف يحكمونك وعندهم التوراة  
فيها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك الآية  
يعنى والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون ممن اتى حاكمهم بمقهور رعى الحكم  
والذين حاكموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأاتهم ومنهم ورجل زيناو مدعون وكان في التوراة الرجم  
ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فأتوا بمقهورهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال واذا وادع الامام قومان أهل الشرك ولم يشترط أن يحجروا عليهم الحكم حكمهم جاولهم كما بين فهو

(قال الشافعي) رحمه الله  
لا يحجروا رقة واجبة  
رقة تشتري بشرط  
أن تعق لان ذلك يضع  
من غمها ولا يحجروا فيها  
مكتب أدى، ن نجومه  
شأ ولم يؤد له ممنوع  
من بعده ولا يحجروا أم ولد  
في قول من لا يدعيها  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى هو لا يحجروا بعدها  
وله بذلك كتاب (قال)  
وان أعق عبد له غائباً  
فهو على غير يقين أنه  
أعق ولو اشتري من  
يعق عليه لم يجز له لأنه  
عق على كنهه ولو أعق  
عبداً ينفو بين آخر عن  
ظهاره وهو موسر آخر  
عنه من قبل أنه لم يكن  
لشريكه أن يعق ولا يرد  
عققه وان كان مفسراً  
عق نصفه وان أفاد  
واشتري النصف الثاني  
وأعققه أجزاً ولواء عتقه  
على أن جعله لرجل  
عشرة ذنان لم يجز له ولو  
أعق عنه رجل عبداً  
بغير أمر لم يجز له والولاء

بالحار بن أن يحكم بينهم أو يدع الحكم فإن اختار أن يحكم بينهم حكم بينهم حكمه بين المسلمين لقول الله عز وجل  
 وإن حكمت فحكم حكمهم بالقسط والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وليس للأمام الخمار في أحد من المعاهدن الذين يجري عليهم الحكم إذا جاز في حذته عز وجل  
 وعليه أن يقيمه ولا يفارقون الموادعين إلا في هذا الموضع ثم على الإمام أن يحكم على الموادعين حكمه على  
 المسلمين إذا جازوه فإن استعتبوا بعد رضاهم بحكمه حاربهم وسواهم في أنه للخيار في الموادعين إذا أصابوا واحد الله  
 أو حدا فمابينهم لأن المصائب منها أخذ لم يسلم ولم يقر بأن يجري عليه الحكم

### (الحكم بين أهل الجزية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يجري عليهم حكم الإسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم عن أن قد علم  
 شركهم به واستحلوا لهم محارمه فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم ما لم يكن ضررا على مسلم أو معاهدا أو  
 مستأمن غيرهم وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه ليكشفوا عنه فإذا أتى بعضهم على بعض  
 مافيه عليه حتى فأتى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه في لازم للإمام والله تعالى أعلم أن يحكم على من  
 كان له عليه حق منهم وإن لم يأت المطالب بوضا يحكمه وكذلك أن أظهر الضطة لحكمه لما وصفت من قول الله  
 عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الإسلام دار مقام لمن يتبع من الحكمي حال ويقال نزلت  
 وأن أحكم بينهم بما أنزل الله فكان ظاهر ما عرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فإن جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه أنه طلقها أو أتى بها حكت عليه حكى على المسلمين فالزنته الطلاق  
 ونفثة الإيلاء فإن جاءه والأخذ به بأن يطلق وإن قالت تظاهريني أمرته أن لا يقر بها حتى يكفر ولا يجزى في  
 كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وكذلك لا يجزى في القتل الأربعة مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن  
 قال قائل فكيف يكفر الكافر فيل كما يؤدي الواجب وإن كان لا يؤدي على أماته من دية أو أورش حرج  
 أو غيره وكما جحدوا أن لا يكفر عنه بالحد لشركه فإن قال يكفر عنه خطيئة الحد قبل فإن جاز أن يكفر  
 خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين وإن قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب وإن لم يؤجر وإن لم  
 يكفر عنه قبل وكذلك الظهار والأيمان والرقبة في القتل فإن جاءه نريد أن يتزوج له زوجة لا كإبر وج  
 المسلم برضاهن الزوجة ومهر وشهد ودعول من المسلمين وإن جاءته امرأة قد نكحها ترتد ففسد نكاحها بأنه  
 نكحها بغيره ومسلمين أو غير ولي ومأربه نكاح المسلم عما أحق فله زوج غيره لم يرتد نكاحه إذا كان  
 اسمه عندهم كما كان لأن النكاح ماض قبل حكما فإن قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك  
 وتعالى في المشركين بعد إسلامهم اتفقوا الله ونذرنا ما بقى من الربا وقالوا بتم فذكرهم رؤس أموالهم فلم  
 يأمرهم بردها بقى من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه إلى رؤس أموالهم وأنفذ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المشرك بما كان قبل حكمه وإسلامهم وكان مقتضيا ورما جازا وبعا  
 من النساء لأنهن بواق فقبوا زعماضى كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكانت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ذمة وأهل هذه يعلم أنهم يتكفون نكاحهم ولم يأمرهم بأن يتكفوا وغيره ولم يعلمه أفسد لهم  
 نكاحا لو منع أحد منهم أسلم امرأته امرأة بالحد المتقدم في الشرع بل أقرهم على ذلك النكاح  
 إذا كان ماضيا وهم مشركون وإن كانوا معاهدين ومهادنين وهكذا إن جاءه نارجلان منهم قد تابعا عارا  
 ولم يتقاضاها أبطنا البيع وإن تقاضاها لم زده لأنه قد مضى وإن تابعاها فقبض المشتري بعضها ولم يقبض  
 بعضها لم يرد ما قبض وردد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاءه تانصرانية قد نكحها مسلم بلاولى  
 أو شهود نصارى أفسد نكاحا لانه ليس للمسلم أن يتزوج أبدا غير تزويج الإسلام فتنفذ له ولو جاءه نا

لن أعتقه ولو أعتقه  
 بأمره يجعل أو غيره  
 أجزأه والولاية وهذا  
 مثل شراء مقبوض  
 أو هبة مقبوضة (قال  
 المزني) معناه عندي أن  
 يمتعه عنه يجعل ولو  
 أعتق عسدين عن  
 ظهارين أو ظهارا وقتل  
 كل واحد منهما من  
 الكفارين أجزأ لانه  
 أعتق عن كل واحدة  
 عبدا تاما نصفا عن  
 واحدة ونصفا عن واحدة  
 ثم أخرى نصفا عن  
 واحدة ونصفا عن  
 واحدة فكمثل فيها العتق  
 ولو كان من عليه الصوم  
 فصام شهرين عن  
 أحداها كان له أن  
 يجعله عن أمه مائة  
 وكذلك لو صام أربعة  
 أشهر عنهما أجزأه ولو  
 كان عليه ثلاث نفقات  
 فاعتق رقبة ليس له  
 غيرها وصام شهرين ثم  
 مرض فاطم سبتين  
 مسكنا بنوى بجميع  
 هذه الكفارات الظهار  
 وإن لم يتو واحدة بعينها  
 أجزأه لأن يتو في كل

نصراني باع مسلما خيرا أو نصراني باع من مسلم خيرا نقاضاها أو بطلنا ما بطل حال وردنا المال إلى المشتري وأبطلنا نحن انصرغته ان كان المسلم المشتري لها علة خيرا وان كان البايع لها لم يكن له أن عاكث ثمن خيرا ولا أمر الذي أن يرد الخمر على المسلم وأمر بقها على الذي إذا كان ملكها على المسلم لانها ليست كماله وان كان المسلم الغايض للخمر برد على الخمر على المسلم وأمر بقها لاني لأقضي على مسلم أن يرد خمرها ويجوز أن أمر بقها لان الذي عصى باخرها على المسلم مع عهنته عليها وأمر بها ما عاقبته بأمرها قها ولم أكن أمر بقها لم يأن فيها عاها أمر بقها بعدما أذن فيها بالبيع وان جاءتنا امرأة التي قد نكحت في بقية من عدها من زوج غيره فرقنا بينه وبين الخلق الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة بغيره الله إذا كانت جائزة عنده لم ضررقها على غيره ولا يجوز في الاسلام بحال وان طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك جائز عنده فحفظنا النكاح وجعلنا له مهر مثلها ان أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فإذا نكحت زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصباحا له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتطل بينهم البيوع التي تطل بين المسلمين كلها فإذا مضت واسهكت لم يطلها ما كانت قائمة وان جاءنا ناعدا أحداهم قد أعتقه أو عتقنا عليه وان كاتبه كتابه جائز عندنا أن يزوجها له أو أم ولد يربيعها يندعه يبيعها في قول من لا يبيع أم الولد يبيعها في قول من يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن عتقه الذي أو وهبه أو تصدق به وأقبضه فكل ذلك جائز لانه ماله وله ولله الذي أعتقه ولا يرثه ان مات بالولد لا يختلف الدين فان أسلم قبل أن يموت ثم مات ورث بالولد وهكذا أمته وان أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذت بغيرها وكان له أن يزوجها إذا ماتت في حرة وان در عبد الله فأسلم عبد قبل موت السد فدفعه فقولنا أحدهما أن يبيع عليه كما يبيع عبده لوقال له أنت حر إذا دخلت الدار وكان غدا أو حاشه ركنا والآخر لا يبيع حتى يموت فمعتق الأن يشاء السيد يبعه فإذا اشاعز يبعه وان كاتب عبده فأسلم عبد قبل أن يموت فدفعه فقولنا أحدهما فاترك الكتابة وتباع وان شئت فأنت على الكتابة فإذا أديت عتقت وتعتق بعت وهكذا أسلم العبد ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم در أو أسلمت أمته وموطئها فبطل لانه ماله لله في هذا الحال ولا حذله ولا علقها وإذا جنى النصراني على النصراني عدا والمخني عليه بالخير بين القود والعقل ان كان جنى جنابة فيها القود فإذا اختار العقل فهو حال في مال الخاني وان كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الخاني كما تكون على عواقل المسلمين فان لم يكن للمخاني عاقلة فالجنابة في ماله دين يبيع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة بينه وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما تركوا إذا مات ميراثا ما يأخذونه فبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تدماء النصراني كولا تدماء المسلمين الا أنه لا يجوز بينهم شهادة الأشهاد المسلمين ويجوز اقرارهم بينهم كما يجوز اقرار المسلمين بعضهم ببعض وكل حق بينهم يؤخذ عليهم من بعض كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا اقر احد منهم بصلاحه خيرا أو قتل له خيرا أو حرق له ميتة أو خسر برا أو جلد ميتة لم يدع لم يبعن له في شيء من ذلك سالان هذا حرام ولا يجوز أن يكون للرام ثمن ولو كانت الجسرة في ذق خرقه أو جرح فكسر ضمن ما نقص الجرح والرق ولم يضمن الخسر لانه يحل ماله الرق وبالرقة الا أن يكون الرق من متسلم يدع أو جلد خسر يدع أو لم يدع فلا يكون له ثمن ولو كسر له صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسر من عود وكان العود إذا فرق لم يكن صليبا يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسر له ثمنا من ذهب أو خشب يبيعه لم يكن عليه في الذهب شيء ولو لم يكن أيضا في الخشب شيء الا أن يكون الخشب موصولا وان فرق صلح بغيره فمكون عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم ولو كسر له طنبورا أو مراما أو كبرا فان كان في هذا شيء يصلح لغير الملاهي فعليه ما نقص الكسر وان لم يكن يصلح الا للملاهي فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هانصراني

كفارة بأمر الزمته ولو  
وجبت عليه كفارة  
ففسد أن تكون من  
ظهار أو قتل أو زنا فاعتق  
رقبته عن أسها كان  
أجزاء ولو أعتقها لا ينوي  
واحدة منها بالمجزئة  
ولو اردت قبل أن يكفر  
فاعتق عبدا عن ظهاره  
فإن رجع أجزأه لانه في  
معنى دين أداما وأوصا  
أخذ منه أو عقوبة  
على بدنه لمن وجبت له  
ولو صام في رده لم يجزئه  
لان الصوم عمل البدن  
وعمل البدن لا يجزئ الا  
من يكتبه

(باب ما يجزئ من  
العيوب في الزفاف  
الواجبة من كفاي  
الظهار القديم وحديث

(قال الشافعي) رحمه الله  
لم أعلم أحد ممن مضى  
من أهل العلم ولا ذكر  
لغيره ولا في خالف في  
أن من ذوات النقص  
من الرقاب لا يجزئ  
ومنها ما يجزئ فدل ذلك

لاسلم وانصراني أو مهودي أو مستامن أو كسرهما لم لواحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولوان نصرانيا  
 أفندل نصراني ما أبطل عنه فغرم المقدس بأحكامهم أو بشيء فيه حقايلارمه بعضهم بعضا أو بشيء تطوع  
 له به رضنه ولم يقبضه المضمون له حتى جاءه الزام من أبطلناه عنه لانه لم يقبض ولولم ياتنا حتى يدفع اليه ثم  
 سألتنا ابطله فيها قولان أحدهما لا يبطله ويجعله كالمضي من بيع الربا والآخر أن يبطله بكل حال  
 لانه أخذ منه على غير بيع انما أخذ بسبب جناية لا قبضه لها ولو كان الذي غرمه ما أبطل عنه في الحكم  
 مسلما وقبضه منه ثم جاء في ردده على المسلم كما لو أرى على مسلم أو أرى عليه مسلم وتقاضا وردت ذلك بينهما  
 وكذلك لو أهرق نصراني مسلم نحرأ أو أفندله شيئا ما أبطله عنه وترافعا في وغرم له النصراني قيمته منطوعا  
 أو بحكم ذي أو بأمر راء النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه وردت النصراني به على  
 المسلم لانه ليس لمسلم قبض حرام وما دفعه في قبضه الحرام وبقي سواء في أنه رد عنه وأنه لا يقرب على حرام  
 حوله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم أو كره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه  
 خوف الربا واستغلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لانه قد يعمل بالحل ولا كره للمسلم أن يستأجر  
 النصراني أو كره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الاجارة اذا وقعت أو كره أن يبيع المسلم من النصراني  
 عبدا مسلما أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبن لي أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكماله الآن يعقده أو  
 يتخذ السوق عليه في موضعه فالحق بالسوق ويتأى به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه  
 قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني مصحفا فالبيع مفسوخ وكذلك أن باع منه دفرا  
 فيه أو أمدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد  
 يعققتان فيعتقان بعقوبة النصراني وهذا مال لا يجزى من ملك ما ملكه الا لا مال غيره وإن باعه دفتر فيها  
 رأى كرهت ذلك لم أفسخ البيع وإن باعه دفتر فيها شعرا ونحو لم أكره ذلك ولم أفسخ البيع وكذلك  
 إن باعه طبأ وعيارته أو ما أوشمها في كتاب قال ولوان نصرانيا باع مسلما مصحفا أو أحادب من أحادب  
 النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا مسلما لم أفسخه البيع ولم أكرهه الا في كرهه أصل ملك النصراني اذا  
 أوصى المسلم للنصراني مصحفا أو دفتر فيه أحادب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطل الوصية ولو أوصى  
 بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم للنصراني بعد مسلم قال أفسخ بيع العبد المسلم واشتراه  
 النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني والمهودي والمجوسى  
 في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم نصراني بعد نصراني فمات المسلم (١) ثم أسلم النصراني حازت الوصية  
 في القولين معالانه قد ملكه بموت الموصى وهو نصراني ثم أسلم فيبيع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان  
 كوصيته بعد مسلم لا يختفان فاذا أوصى النصراني بأكثر من ثلثة فمات نوارثته أبطلنا ما جازا لثلاث إن  
 شاء الورثة كما يبطله إن شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلثة ما أو بشيء منه يبنى به كنيسة لصلاة النصراني  
 أو يستأجر به خد ما كنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحبه فيها أو يشتري به أراضا فتكون صدقة على  
 الكنيسة وتغمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نحرأ أو خنزير  
 فيتصدق بها أو أوصى بخنزير له أو نحرأ بطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن تبني كنيسة بنزلها ماز  
 الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرامها للنصارى أو لساكن حازت الوصية وليس في بنان  
 الكنيسة معصية الا أن تتخذ لمصلحة النصارى الذين اجتماعهم فيعاى الشريك وا كره للمسلم أن يمل بناء  
 أو تجارة أو غيره في كنائسهم التي لصلواتهم ولو أوصى أن يعطى الرهبان والشمامسة ثلثة حازت الوصية  
 لانه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثة الانجيل والتورا لدرس لم تجز الوصية لان الله  
 عز وجل قد كره تبدلهم بها فقال الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عندنا وقالوا منهم

على أن المراد بعضها دون بعض فلم أجد في معاني ما ذهبوا اليه الا ما أقول والله أعلم وجاعبه أن الأغلب فيما يتخذ للربق العمل ولا يكون العمل تاما حتى تكون يد المولود باطشتين وربلاه ماشيتين وله بصر وإن كان عينا واحدة ويكون يعقل وإن كان أبكم أو أصم يعقل أو أجنأ أو ضعيف البش (قال) في القديم الأخرس لا يجزئ (قال) للزنى رجعه الله أولى بقوله أنه يجزئ لان أصله انما أضر بالعلم ضررا يبينما يجزى وإن يفسر كذلك أجزأ (قال) والذي يجزى ويفسق يجزئ وإن كان مطبقا لم يجزئ ويحوز المسريض لانه ربحى والصغير كذلك

(١) قوله ثم أسلم النصراني أى العبد النصراني الموصى به قد تر كتبه مصححه

لغير يقابلون السنهم بالكتاب قرأ الربيع الآية ولوأوصى أن يكتبه كتب طب فتكون صدقة  
حازته الوصية ولوأوصى أن يكتبه كتب حجر لم يجز ولوأوصى أن يشتري بثلته سلاحا للمسلمين حاز  
ولوأوصى أن يشتري به سلاحا للعدو من المشركين لم يجز ولوأوصى بثلثه ليعض أهل الحرب لآلانه  
لم يجز أن يعطوا مالا وكذلك لو أوصى أن يفدى منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن  
استعدي على ذي أومستأن أعدي عليه وإن لم يرض ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شيء فيه حق  
للمستعدي وإن جاءنا من مسلمين أو غيرهم يذكرون أن المسلمين يعملون فيما بينهم أعمالا من ربه  
لم نكشفهم عنها لأن ما أقرناهم عليه من الشر لم أعظمه ما لم يكن لها طلب يستحقها وكذلك لا يكفون  
عما استعملوا من نكاح المحارم فإن جاءنا منكم للرجل قد نكحته فحضا لنكاح فإن جاءنا منكم أن نكحها  
على أربع أجبرناه بأن يختار أو يعاير بفارق سائرهن وإن لم تأتكم نكحته عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب  
عمر يفرق بين كل ذي عهر من الجوس فقد يحتمل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة وأولها وأطلبه الزوج  
ليسقط عنه مهرها وزكاهم على الشر لم أعظم من تركنا لهم على نكاح ذات عهر مخرجهم أكثر من أربع  
مالم يأتونا فإن جاءنا منهم مسروق يسارق قطعناه وإن جاءنا منهم سارق قد استعبد مسروق بحكمه أبطلنا  
العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال والنصراني الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه  
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم مائة فصدقة ولا أرض زرع ولا نخلا وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما  
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك فراق من جماعة تسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يبي  
مواثمن بلاد المسلمين فإن أحبها لم تكن له أحبها وقيل له خذ عمارتها وإن كان ذلك فيها أو الأرض للمسلمين  
لأن أحبها الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن أحياء ولم يكن له قبل بيعه  
كأنني وأما جعل الله تعالى النوى ملكا مالا ماله لأهل دينه لا لغيرهم

### (كتاب قتال أهل البنى وأهل الردة)

### (باب في من يجب قتاله من أهل البنى)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من  
المؤمنين اقتتلا فأفصلوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تنفي على أمر الله فإن فأت  
فأفصلوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كره الله عز  
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المنتهتان للجاعتان كل واحدة تمتنع أشد لا امتناع أو أضعف الذي أزالها  
اسم الامتناع وسماها الله تعالى المؤمنين وأمر بالاصلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افتدوا  
وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وذلك قلت لأبيت أهل البنى قبل دعائهم لأن على الإمام  
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الأيمان حتى  
تنفي إلى أمر الله فإن فأت لم يكن لأحد قتالها إلا بالله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة امتناع البنى إلى  
أن تنفي (قال الشافعي) والتيء بالرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأي حال تركها القتال فقد  
فأه والتيء بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز  
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعين نغم من قومه أنهم مروا من رجل من أهل في ربيعة فقتل  
لأنس الله منامعشرا شهدوا يوم الملاح لا غابوا ولا جرحوا  
عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استغاثوا وقالوا أحبذا الوضع  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن فأتا أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذكرتا عفي دموا مال

(من له الكفارة بالهجم)  
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله  
من كان له مسكن  
وخادم أو عاك غيرهما  
ولا ما يشتري به مملوكا  
كان له أن يصوم شهرين  
متتابعين وإن أفطر من  
عذر أو غسره أو صام  
نطوعا أو من الأيام التي  
نهى صلى الله عليه وسلم  
عن صيامها استأنفها  
متتابعين وقال في  
كتاب القديان أفطر  
المريض في واحد في  
القاتلة التي عليها صوم  
شهرين متتابعين إذا  
حاضت أفطرت فإذا  
ذهب الحوض بنت  
وكذلك المريض إذا  
ذهب المرض في (قال  
المرزقي) رحمه الله  
وسمعت الشافعي منذ  
دهر يقول أن أفطر  
بنى (قال المرزقي) رحمه  
الله أن هذا الشبيه لان  
المرض عذر وضرورة  
والحيض عذر وضرورة

واعياد كراهته تعالى الصلح آخره كاذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بمقتلهم فاشبه هذا والله تعالى أعلم  
 أن تكون التسامح في الجراح ولما وما فات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل  
 فان فأت فاصحوا بينهم بالعدل أن يصلح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطى بعضهم من بعض  
 ما وجبه له لقول الله عز وجل بالعدل والعدل أخذ الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) واعيا  
 ذهبت الى أن القود ساقط والآية تحتمل المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا طريف بن مازن  
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها  
 دماء وأموال فلم ينقص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجهه التأويل الآن يوجد مال رجل بعينه  
 فيدفع الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في ثلث الفتنة دماء يعرف في  
 بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم  
 فما علمه اقتصر أحد من أحد ولا غرم له مالا نلقه ولا علبت الناس اختلافوا في أن ما حووا في الباقي من مال  
 فوجد بعينه فصاحبه أحق به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا نضيان بن عيينة عن الزهري عن  
 طلحة بن عبيد الله عن عوف عن سعيد بن زيد بن عمر بن نفييل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن  
 للره أن يمنع ماله واذا منع بالقتال دونه فهو احوال للقتال والقتال سبب للاتلاف لمن يقتل في النفس وما  
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد إلا أن  
 يقتل دونه ولو ذهب رجل الى أن يحتمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل  
 وأخذ ماله أو قتل يؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بل أن يقتل فلا يشك أحدنا شهيد (قال  
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسل الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الاسلام مثل طليحة  
 ومسلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك  
 والعامية تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو سألنا عن بني فائزة الارتداد عما كانوا عليه  
 بالكفر والارتداد منع الحق قال ومن رجع عن شيء حاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لابن بكر ليس  
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاهنا ومنى  
 دماهم وأموالهم اباحها وحسابهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقه لو منعوني عن غانا مما أعطوا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه معرفة منهم ما عاب من قاتلوا من هوى التمسك بالامان ولو لا ذلك  
 ما شكك في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش  
 أبي بكر وأما عن قال الشعر منهم ومخاطبتهم لا يكر بعد الاسراف قال شاعرهم

ألا أصبحنا قسلا نائرة الفجر \* لعسل منانا قريبا وما ندري  
 أطلعنا رسول الله ما كان وسطنا \* فيا عبنا ما بال ملك أبي بكر  
 فان الذي يسألكمو فنعستم \* لكاتر أو أأحلى اليهم من التمر  
 سنعهم ما كان فينا بقية \* كرام على الغزاة في ساعة العسر

وقالوا لا يكر بعد الاسراما كفرنا بعد ايماننا ولكن شخصنا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر  
 لا تفرقوا بين ما جع الله يعني فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدهم على الصلاة وإنزاعه عنها  
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والايعبدا والله المخلصين له الدين خفاءه ويقسموا الصلاة يؤثروا  
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة وإن كانوا متي منع فرفضه  
 لزمه لم يتركه ومنعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى أتى أخا بني بدر الغزاري

من قبل الله عز وجل  
 يقطر ههنا في شهر  
 رمضان وبالله التوفيق  
 (قال) واذ اصام بالأهية  
 صام ههنا وإن كان  
 تسعة أو ثمانية ووجدت  
 ولا يجزئه حتى يقدم  
 نية الصوم قبل الدخول  
 ولو نوى صوم يوم فأغنى  
 عليه فيه ثم أفاق قبل  
 الليل أو بعده لم يطعم  
 أجره اذا دخل فيه قبل  
 الفجر وهو يعقل فان  
 أغنى عليه قبل الفجر لم  
 يجزئه لأنه لم يدخل في  
 الصوم وهو يعقل (قال  
 المزني) رحمه الله كل  
 من أصبح نائما في شهر  
 رمضان صام وإن لم  
 يعقله اذا تقدمت نيته  
 (قال) ولو أغنى عليه  
 فيه وفي يوم بعده لم  
 يطعم استأنف الصوم  
 لأنه في اليوم الذي أغنى  
 عليه فيه كاه غير صائم  
 ولا يجزئه الآن ينوي  
 كل يوم منه على حديثه  
 قبل الفجر لأن كل يوم  
 منه غير صاحبه ولو صام

فقاتله معه عر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد  
ومن منع الزكاة عاقبناقتلهم بوعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من  
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر الإمام على أخذه منه بل امتناعه فإنه وإن أتى القتال على نفسه وفي  
هذا المعنى حتى قتل لرجل على رجل منعه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر  
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يبيع فيبطله أو يزكاه  
فتؤخذ منه فإن امتنع دون هذا أو شيء منه جماعة وكان إذا قبل له أنه هذا قال لا تؤديه ولا تدركه يقتل إلا  
أن تقابلوني قوتل عليه لأن هذا إنما يقابل على ما منع من حتى لزمه وهكذا من منع الصدقة من نسب إلى  
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة منعت بحق  
ناصبه وبه فإذا اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالساعي مقاتل الإمام العادل في مثل  
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقاً واجب عليه وعتق من حكمه وزد على ما منع الصدقة أن  
يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقاوتله فيجعل قتله بارادة قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع  
بالصدقة وقتلوا قهرهم وأول بقدمتهم أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلاهذين تناولوا  
أهل الامتناع فقالوا قد فرض علينا أن نؤديه إلى الرسول كما أنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل رسوله صلى  
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا نعلمه يجب علينا أن نؤديه إلى غير رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأما أهل البني فشهدوا على من يفوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من  
الفر يقين عند تقضى الحرب فصار عندنا والله تعالى أعلم ولأن رجلاً واحداً قتل على التأويل أو جماعة  
غير مجتمعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممنوعون ولم تكن كان عليهم القصاص في القتل والملاح وغير  
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال في قاتل فلم يلق في الطائفة المجتعة الناصبة المتأولة تقتل ونصيب  
المال أزيل عن القصاص وغير المال إذا تلف ولأن رجلاً واحداً قتل أو تلف ما لا تقتصص منه وأغرمته  
المال فقتله وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس ورعى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من اعتبط مسلماً يقتل فهو قوديد ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا  
فأصلهما بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فاتت فأصلهما  
بينهما بالعدل وأقصوا والله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم ما أتينا  
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزناه في المتأولين المجتعيين ورأينا أن المعنى  
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن مجتمعاً تناولاً فأمنيتا الحكيمين على ما مضى عليه وقلته على بن  
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولى قتال المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم  
مناً ولا فأسر بحسبه وقال لولده أن قتلتم فلا تقاتلوا ورأى أنه القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي  
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم أحداً أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا  
لم يكن له جماعة تمتع بقتلها ولم يقدر على أبو بكر قبله ولم يكن قتلته الجماعة تمتع بقتلها على التأويل كما  
وصفنا ولا على الكفر (قال الشافعي) ولا يتدل على أنه أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك إباحة  
أموالهم ولا شيء منها وأما قطع الطريق ومن قتل على غير التأويل فمؤبد جماعة كانوا أو وحداً يقتلون حداً  
وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل وفي الجار بين

### ﴿باب السيرة في أهل البني﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين رضي الله تعالى

شهر رمضان في الشهرين  
أعاد شهر رمضان  
واستأنف شهرين (قال)  
وأقل ما يلزم من قال  
إن الجماع بين ظهراني  
الصوم يفقد الصوم  
لقوله تعالى من قبل أن  
يتناسا أن يزعم أن  
الكفارة بالصوم والعتق  
لا يجزئان بعد أن  
يتناسا (قال) والذي  
صام شهر قبل التماس  
وشهر بعده ما أطاع الله  
في شهر وعصاه بالجماع  
قبل شهر بصومه وإن  
من جامع قبل الشهر  
الآخر منهما ما أولى أن  
يجوز من الذي عصى الله  
بالجماع قبل الشهرين  
معاً (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى وأما حكمه في  
الكفارات حين يكفر  
بحكمه في الصلاة حين  
يصل (قال) ولودخل  
في الصوم ثم أسرك له  
أن يعصى على الصيام  
والاختيار له أن يدع  
الصوم ويعتق (ال  
السري) وجهه والله ولى

عنهما قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبه من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذفع على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي فقال ما أحفظه يريد بجريح يحفظه هكذا ذكره جعفر بن هذا الاستاد قال الدراوردي أخبرنا جعفر بن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سبائا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وما كان لا يذفع على جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن لحجم بعدما ضرب به أطعموه وأسقوه وأحسنوا أسرارمان عشت فأناولي دمي أعفوان شئت وإن شئت استقدت وإن كنت مقتله فموتوه فلا تخالوا

### (باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما أظهر وأراى الخواريج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرمة الأعيان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه بيناهو يحطب أذرع تحكيمان ناحية المسجد لحكم الله عز وجل فقال علي رضي الله تعالى عنه قلحق أربدهما بطل لكم علينا ثلاث لا نعتكم مساجدا لله أن تذكر وافها السهم الله ولا نعتكم الكافي مما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبدؤكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق الفسافي عن أبيه أن عبد الله بن عبد العزيز بن الخواريج عندنا يسبونك فكذب العمر بن عبد العزيز بن سبوتى فسبوه وأعفوا عنهم وإن أشهر والسلاح فأشهر وأعليهم وإن ضربوا فاضربوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا نقول ولا يحل للمسلمين بطنهم دماؤهم ولا أن يتعوا الكافي ما جرى عليهم حكم الإسلام كانوا أو سبوتى في جهاد عدوهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق قال ولشهود وشاهد الخ وهم ظهر من هذا الأقل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول حسنة أنبى القضاء أن يحصوهم بأن يسأل عنهم أن كانوا يستحلون في مذاهم أن يشهدوا لمن يذهب مذهمهم بصدقه على ما لم يسعوا ولم يعانوا أو يستحلوا أن ينالوا من أهل من ظالمهم وأبدانهم شيئا يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة لم يجز شهادتهم وإن كانوا لا يستحلون ذلك حازت شهادتهم وهكذا من بغى من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذا لخلق والحدود والأحكام ولو أصابوا في هذا الحال حدا لله عز وجل والناس دما أو غيرهم ثم اعتقدوا ونصبوا إماما وامتنعوا ثم سألوا أن يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شئ منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز ذكره ولا للناس وكان عليه أخذه به كما يكون عليه أخذهم أحدث حدثا لله تبارك وتعالى والناس ثم هرب ولم يتأول ويتنع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما كانوا في مصر أو بصغراء فسفكوا الدماء وأخذوا الأموال كان حكمهم حكم قذاع الطريق وسواء المكافرة في مصر أو البصرة وأوقعوا كانت المكافرة في مصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبروا وقتلوا ولم يأخذوا ما لا أقيم عليهم الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأصابوا أموالا على غير التأويل بل قد قدر عليهم أخذهم الحق في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حد (قال الشافعي) ولو أن قوما تأولين كثيرا كانوا أو قليلا اعتزلوا جماعة الناس فكان عليهم والأهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا ويظهروا وحكمنا في الفالح حكمه كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى عنه ونقموا عليه الحكومة فقالوا الأناس كذلك في بلدنا فاستعمل عليهم عاملا فسمعوا له ما شاء الله ثم قتلوه فأرسل بهم أن ادفعوا لنا قاتله نقتله به قالوا كلنا قاتله قال فاستسلموا لحكمكم عليكم قالوا لا فسار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصاب في هذا الحال من حدثه تبارك وتعالى والناس أقيم عليهم متى قدر

كان الصوم فرضه ما جاز اختيار إبطال الفرض وإزالة فرضه فرض أن وجدها لا غيرها كما كان الوضوء بالماء فرض إذا وجده لا غيره ولا خيار في ذلك بين أمرين فلا : لو ادخل في الصوم إذا وجد الرقبة من أن يكون عتاده المتقدم فلا فرض عليه إلا الصوم فكف بجريته العتق وهو غير فرضه أو يكون صومه قد بطل لوجود الرقبة فلا فرض إلا العتق فكيف يتم الصوم فيصيرته وهو غير فرضه فلما لم يتخلفوا أنه إذا اعتق أدى فرضه ثبت أن لا فرض عليه غير وفي ذلك إبطال صومه بقتله بالشهور فإذا حدث الحوض بطلت الشهور ورويت حكم الحوض عليها ولما كان وجود الرقبة بطل صوم الشهرين كان وجودها بعد الدخول في الشهرين بطل ما بقي



عليهم وليس عليهم في هذا الحال أن يدوا بقتال حتى تمتنعوا من الحكم و ينصبوا قال وهكذا خرج رجل أوجدان أو نضر يسر قلوب العد يد عرف أن مثلهم لا تمتنع إذا أُرِدَ فأظهر وأرأهم وتلدوا ما بهم العادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحدث هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير التأولين فإن كانت لأهل النبي جماعة تذكر و تمتنع مثلها بوضعها الذي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تذكر نكايته واعتقدت ونصبوا أاما وأظهر واحكاما تمتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفتنة البائنة التي تفارق حكم من ذكر ناقبها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نألمهم ما نقيموا فان ذكر وامظمة بينه ردت وإن لم يذكر وهابينة قبل لهم عودوا لما فارقتم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم كلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل نامؤذونكم بحرب فإن لم يجيبوا فقتلوا ولا يقتلون حتى يدعوا و يظنروا أن يمتنعوا المناظرة فيقاتلوا قال واذا تمتنعوا من الاجابة وتحكم عليهم بحكم فلم يسلموا وأولحت عليهم صدقة ففعلوها وقالوا ادنوا وقالوا لا نسدوكم بقتال فقتلوا حتى يقر وألح الحكم و يعودوا لما امتنعوا أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذا الحال على وجهين أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء أن لو وجد مال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غيره والتأويل من بدلته تعالى وألحنا ثم ظهر عليهم رأيت أن مقام عليهم كقيام على غيرهم من هرب من جد أو أصابه وهو في بلاد لا والى الهام جالها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم نال الحدود ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا تمتنع حقا بقاء امتناعه التأويل والامتناع معا فان قال قائل فانت تسقط ما أصاب المشركين من أهل الحرب اذا أسلموا (١) فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلما مفردا ثم أسلم واقتل الحربي بديان غير أن يقتل أحدا وليس هذا الحكم في المتأولين في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا دعى أهل النبي فامتنعوا من الاجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة لسيرة في أهل الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بما عين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فانما أبيع قتال أهل النبي ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا الا مقبلين تمتنع من هربين فتي زابوا هذه العاقبة فقد خرجوا من الحال التي أبيعها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبدا الا ان تكون دماؤهم محرمه كهي قبل يحدون وذلك بين عدي في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فان قامت فافصلوها بينهم بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفتنة فسواء كان الذي فاء فتنة أو لم تكن له فتنة فتي فافوا الفتنة الرجوع حرم: وما لا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء أقصدوا وفي غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بديانة تركب ولا امتناع ولا سلاح يقال في حربه وان كانت فاقعة ولا بد بتفضيها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار إليهم من دابة فحبسوها أو سلاح فغلبهم زد عليهم وذلك لان الأموال في القتال انما تحصل من أهل الشرك الذين يقولون اذا قدر عليهم فامان أسلم فخذ قطع الطريق والزنا والقتل فمولا لا يؤخذ ماله فهو اذا قوتل في النبي كان أخف حالاً لأنه اذا جيع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء لانه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيء قال ومضى إلى أهل النبي السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة أو العمدع أهل النبي والغلام المراهق فهم مثلهم يشانلون مقبلين ويركون مولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسرى بالغ من الرجال الأحرار فبس لبياسيع رجوت أن يسع ولا يجبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة تتابع وانما يبيع النساء على

(١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان يحط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من الشهور وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقبة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة أنهما لا تكون في عدتها حرة وتعد عتقة مائة وفي المسافر بدخل في الصلاة ثم يغير لا يكون في بعض صلاته مقبعا وبصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المرتضى) فهذه المعنى ما قلت والله التوفيق ولو قال ليعده أنت حر الساعة عن ظهاري ان ظهرته كان حرا لسقطه ولم يجزه إن يظهر له لم يكن ظهاري ولم يكن سبب منه

(باب انكاره الطعام) من كتابي ظاهر قديم وجد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين تظهر ولم

الاسلام فاما على الطاعة فهو لاجهاد علي بن وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي على الجهاد واما اذا انتقضت الحرب فلا يرى أن يجبس أسيرهم ولو قال أهل البني انظر وناظر في أمرنا ما أرى بأسا أن ينظروا قال ولو قالوا انظر وامتد رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فيهم أحبت الاستئناس بهم وإن لم يرج ذلك فله جهادهم وإن كان يخاف على الفئة العالة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم إلى أن يرجعوا وتمكنه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألوا أن يتركوا ليعملوا فيهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على تركه ولا يترك جهادهم يرجع إلى حق منعه أو عن باطل ركه والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والذلة والصغار لا يجزى على مسلم قال ولو سألوا أن يتركوا أبدا ممنعين لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذ تحصنوا فقد قيل يقانون بالماضي والنسيران وغيرها ويتون ان شاء من يقانونهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أحب إلى أن يتوفى ذلك فيهم ما لم يكن بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه أن يكون بازاء قوم مختصين بغيره أو يحرقون عليه أو يرمونه بجمانيق أو عزادات أو يحيطون به فيضاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعض رجوت أن يسعهم منهم بالخصيخ والذرد فاعن نفسه أو عاقبة بمثل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عند أن يستعينوا على أهل البني بأحد من المشركين ذمي ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجل لمن خاف من الله عز وجل الذريعة إلى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنهم يحل دماؤهم قبلين ومدينين ويا ما وكما قد علم عليهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل البني انما يحل قتالهم دفعالهم عما ارادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فارقوا تلك الحال حرم دماؤهم قال ولا أحب أن يقاتلهم أيضا بأحد يستحل قتلهم مدينين وحربي وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعمل الله يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولي شيئا ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البني ما وصفت بضطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه وإن ارادوا معقلا بأسا أن يستعان بهم على أهل البني على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم بكفي كفايتهم وكانوا أجزا في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتفرق أهل البني فنصب بعضهم لبعض فسألت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معونتهما على الطائفة المارقة لها بالرجوع الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجعوا عليه لم أر أن يعين احدي الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما كالأمان لقي قتال معه وإن كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدي الطائفتين على الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعذر لها فان امتنع من الرجوع نبذ اليها ما جهدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا من أهل العدل قتل رجلا من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأته بفتنة من أهل البني أحلف وضمن دينه ولو قال عدته أقدمته (قال الشافعي) وكذلك لو صار إلى أهل العدل بعض أهل البني تابعا بجهاد أهل البني أو تارك للحرب وإن لم يجاهد أهل البني فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبني وكنت أراه انما صار لنا لئلا من بعضنا عرفته أحلف على ذلك وضمن دينه وإن لم يدعه هذه الشبهة أقدمته لأنه اذا صار إلى أهل العدل فكهم محكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البني عن رأيهم وأنهم السلطان فقتل رجلا منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البني وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود وألزم اليه بعد ما يخلف على ما ادعى من ذلك وإن أتى ذلك عمدا أقدمه ما نال من دهم ورجح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يجد رقية ولم يستطع حين يريد انكفاره صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزا أن يعلم ولا يجزئه أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقتات سخطه أو شعيرا أو أرزا أو سلنا أو عسرا أو زبيا أو أقطا ولا يجزئه أن يعطيهم جملة ستين مدا أو أكثر لان أخذهم الطعام يختلف فلا يرى لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أغاس مكيكة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيهم دقيقا ولا سويفا ولا خبزا حتى يعطيهم وجبا وسواه منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تلزمه نفقته ولا عبدا ولا مكربا ولا أحدا على غير دين الاسلام

أن تجاراً في عسكر أهل البني أو أهل مدينة غلب عليها أهل البني أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البني برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حديثه وألانس عارفاً بأنه محرم عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك كانوا في بلاد الحرب فأؤذلك عليهم بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حديثه عز وجل وللانس وكذلك لو تلصصوا فكانوا يظفرون بمنعين لا يجري عليهم حكم ولا يتلصصون ولا متاولين إلا أنهم لا يجري عليهم الأحكام وكانوا بمن قاتلهم الجفة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيم عليهم الحقوق

### (حكم أهل البني في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البني على بلد من بلدان المسلمين فأقام إمامهم على أحد حديث الله وألانس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حصد إمام أهل البني يحدوا على من أخذوا صدقة بصدقة عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا وبعضها استوفى إمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البني منها قال وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد إمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم فدعوا أن إمام أهل البني أخذها منهم فهم أمناء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحدهم أماءه على أحد حديث الله أو أخذ الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وخزينة الرقاب لم يعد على من أخذوا منه لأنهم مسلمون فظاهر حكمهم في الموضوع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وخزينة رقة وحوزة في مال وغيره قال ولو استتفى إمام أهل البني رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الخلق لبعض الناس من بعض في الحدود وغيرها إذا جعل ذلك الله ولو ظهر أهل العدل على أهل البني لم يرد من قضاء قاضي أهل البني إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب والسنة أو أجمع الناس أو ما هو في معنى هذا أو بعد الخيف رد شهادة أهل العدل في الحين الذي رد هافه أو أجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يحجر هافه ولو كتب قاضي أهل البني إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البني والأغلب من هذا خوف أن يكون رد شهادة أهل العدل بخلاف رأيه وقبل شهادة من لا عدل له موافقته ومنهم من هو يخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس بما يمكنه فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس يحكم نفذ منه فلا يكون للقاضي رد البجور تبينه ولو كانوا مأمونين على ما وصفنا برأه من كل خصلة منه وكسمن بلادنا فيهم لا تقم المشهود له إن رد كتابه فقبل القاضي كتابه كذلك وجهه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضهم إذا كان كما وصف في قوت الحق أن رد شبهة يحكمه قال ومن شهد من أهل البني عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محاربا أو بمن يرى أنهم في غير محاربة فإن كان يعرف بالاحتلال بعض ما وصف من أن يشهد له واقفه بالتدقيق له على ما لم يعان ولم يسمع أو بالاحتلال لمال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلبها الذريعة إلى نفع المشهود أو نكبة المشهود عليه احتلالا لم تجز شهادته في شيء وإن قال ومن كان من هذا رأيه ومن غيرهم عدلا حازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البني على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ به بعضهم من بعض من الحق في الموارب وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل البني أن يأخذ من الباغي لغير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل البني من أخذ الخلق منهم لم ينال خالفهم كان بذلك عندنا طاملا ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البني حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضهم الحق منهم قال وكذلك أيضا يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد إعطائه أنه غنى أجزأه ثم رجع إلى أنه لا يجزئه (قال المزي)

رحم الله وهذا أتبس لأنه أعطى من لم يفرضه

الله تعالى له بل حرمه عليه وانقطعا عند في الأموال في حكم العدلا في المأثم (قال الشافعي)

رحم الله تعالى ويكفر

بالطعام قبل المسبس

لأنها في معنى الكفارة

قبها ولو أعطى مسكينا

مدين مداعن نظاره

ومداعن اليمن أجزأ

لأنهم كفارتان

مختلفتان ولا يجوز أن

يكفر إلا كفارة كاملة

من أي الكفارات كفر

وكل الكفارات بمقد

التي صلى الله عليه

وسلم لا تختلف في

فرض الله على لسان

رسول الله صلى الله

عليه وسلم وستة نية

صلى الله عليه وسلم

ما يدل على أنه عبد النبي

والذمة وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر للحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته مسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حرياسنا مناحقه لانه ليس بالذي ظلمه فحبس له مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا ظلم غيره وهم ذابوا أخذ الشافعي قال ولو ظهر أهل البغي على مصر فولو إقصاءه رجلا من أهلهم مع وفاء بخلاف رأى أهل البغي فكتب إلى قاضيه غيره نظر فإن كان القاضي عدلا وسعى شهودا شهد واعنده يعرفهم القاضي المسكوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكتاب فإن لم يعرفوا فكتبه كباوصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال وإذا ذاب أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتفوق في بلادهم فاجتمعوا ثم قاتلوا معا فإن كان لكل واحد من الطائفتين امام فأهل البغي كأهل العدل جماعة ثم كسبوا منهم واحد منهم مثل واحد منهم في كل شيء ليس انفس قال فإن آمن أحدهم عبدا كان أو حرا أو امرأة منهم جازا لامن وان قتل أحد منهم (٣) في الأقبال كان له السلب وان كان أهل البغي في عسكر رد لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم وكان أهل العدل رد أفسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبها لا يفترون في حال إلا أنهم إذا دفعوا الخس من الغنمة كان امام أهل العدل أولي به لانه لقوم مفترقين في البلدان يؤديه لهم لان حكمه جار عليهم دون حكم امام أهل البغي وانه لا يستحل حبسه استحل الباني قال ولو وادع أهل البغي قوما من المشركين لم يكن لاحد من المسلمين غزوههم فان غزاهم فأصاب لهم شيأ رد عليهم ولو غزا أهل البغي قوما قد وادعهم امام المسلمين فصابهم أهل البغي فان ظهر المسلون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهل المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وان اشتري فشرأوه مردود قال ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلل لأهل العدل قتال أهل الحرب وسبهم وليس كيتوبتهم مع أهل البغي بامن انما يكون لهم الامان على الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم امان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقد قيل لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعدل لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا مكروهين أو ذكروا جهالة فقالوا كثارى علينا اذا جلتنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها اعتمدت على من يحل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم ان من جلاو على قتاله مسلما لم يكن هذا نقضا للعهد بهم ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدم اليهم ويجدد عليهم شرطاً بأنهم ان خرجوا الى مثل هذا استحل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فان أتى أحد من أهل البغي تأييداً يقتض منه لانه مسلم محرم الدم وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلباً ولا جسا ولا سهما وانما رضى لهم ولورهن أهل البغي نفرانهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنا فقالوا احبسوا رهنا نحاق نذفع اليكم رهنكم وتوادعوا على ذلك المدة جعلوها بينهم فعد أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولأن يحبسهم اذا ابتوا أن يقتل أصحابهم لأن أصحابهم لا يدفعون اليهم أبداً ولا يقتل الرهن بجنابة غيرهم وان كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل وادعوه الى مئة فباتت ثلث المدة وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن أهل العدل أنتموا رجلا من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الدية وإذا قتل العدل الباني علمدا والقاتل وارث المقتول أو قتل الباني العدل وهو وارثه لم أر أن يوارثا والله تعالى اعلم ورهنهما معا ورهنهما غير القاتلين واذا قتل أهل البغي في معركة وغير هاصلي عليهم لان الصلاة في المسلمين الامن قتله للمشركون في المعركة فانه لا يقتل ولا يصلي عليه وأما أهل البغي اذا قاتلوا في المعركة فانه يغسلون ويصلي عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بعد من لم يولد في عهده أو ولد أحدث بعده وانما قلت مديا لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فانه أتى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه نجسة عشر صاعا فقال للمكفر كفه به وقد أعلمه أن عليه الطعام اثنين مسكينا فلهذا مديخله وكانت الكفارة بالكفارة أشبهه في القياس من أن تقيسها على قدية في الحج وقال بعض الناس المسد رطلان بالجائز وقد احتجينا فيه مع أن الآثار على ما قلناه وأمر الناس بداء الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم من زمان أهل المدينة وقالوا ايضا لو أعطى مسكينا واحدا طعاما ستم مسكينا في ستين يوما أجزاء (قال

بهم ما صنع بالوقى ولا يبعث برؤسهم الى موضع ولا يصلبون ولا يعنقون الدفن وإذا قتل أهل العدل أهل  
 البغي في المعركة فذهبهم فولان أحدهما أن يدفوا بأكومهم ودمائهم والنياب التي قتلا فذهب ان شأوا أنفسهم  
 شهداء ولا يصلي عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول  
 الثاني أن يصلي عليهم لأن أصل الحاكم في المسلمين الصلاة على الموتي لا يحث تركها رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وانما تركها في قتله المشركين في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والصبيان والنساء من أهل  
 البغي إذا قتلا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره للعدلى أن يعذب قتل ذى رحمه من  
 أهل البغي ولو كف عن قتل أبيه وأذى رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك بل أحبه وذلك أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كفأ بأحد بقة من عترة عن قتل أبيه وأبكر يوم أحد عن قتل أبيه وإذا قتل الجماعة  
 المستنعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فذهبهم حكم قطع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع  
 الطريق « وإذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا أو قاتلوا وقتلوا وأخذوا المال فذهبهم حكم أهل الحرب من  
 المشركين وإذا قاتلوا لم يتبعوا بدم ولا مال فإن قال قائل لم لا يتبعون قيل هؤلاء أصاروا بحاربين لحلال الاموال  
 والدماء وما أصاب المحاربون لم يقبض منهم وما أصيب لهم لم يرد عليهم وقد قتل طليعة عاكبه من حصن وثابت  
 ابن أفرم ثم أسلم هو فلم يقبض من عقله ولا قودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحديث في المكابرة في العصر  
 والاصراء سواء وأهل الحارث في المصرا أعظم ذنبا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر بقادمتهم إذا ارتدوا  
 وحاربوا فقتلوا من قبل أن يشركوا لم يرد دمهم شرأ لم يرد دمهم خيرا بان يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى ولو أن أهل البغي ظهر واعلى مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقتلوا أهل المدينة  
 معهم فإن قالوا انقلبتكم معاوس أهل المدينة قتالهم فذللهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى  
 من قتل دون أنفسهم وماله انشاء الله تعالى ولو سبي المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين قوت على قتال  
 المشركين لم يسمع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغي ولو غز المسلمون فأتى عاملهم  
 ففرز واما أو متفرقين وكل واحد منهم رده لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغنمة (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى قال قائل فما تقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة قتلته فله دفعه عنه قال فإن  
 لم يكن يدفع عنه الا بقتال قتل فبقائه قال وإن أتى القتال على نفسه قتل ثم اذ لم يقدر على دفعه الا بذلك  
 قال وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك قلت ان يكون فارما والعارض له رجل فيعين على الفرار أو يكون  
 متحصنا فغلق الحصن الساعة فمضى عنه وإن أتى الا حصره وقتله قاتله أيضا قال أفليس قد ذكر جراد  
 عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن جندب أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس فقلت  
 له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا بأحدى ثلاث كما قال  
 وهذا كلام عربي ومعناه ما اذا أتى واحد من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتاب منه  
 أو هرب من الموضع الذي فيه فقد زنا عليه قتل رجلا أو قتل مسلما عامدا ثم ترك القتل وتاب وهرب فقد  
 عليه قتل قودا وإذا كفر وتاب زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابوا هربا فيقتلان  
 بالاسم الا لازمهما والكافر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعد ما أظهره قتل الا انه اذا تاب من  
 الكفر وعاد الى الاسلام حصن دمه وذلك أنه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلما  
 ومضى له اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج من أن يقال له  
 حلال الدم مطلقا غير مستثنى فيه وانما يقال اذا باغى ولم تمتع أو قاتل مع أهل الامتناع فقتل دفعا عن أن يقتل  
 أو مانعة ليرجع أو يدفع حقا ان منعه فان أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قودا لا يجنأ قتاله ولو ولي

الشافعي) رحمه الله تعالى  
 أجزأني كل يوم وهو  
 واحد لجبرته في مقام  
 واحد فقتله أرايت  
 لو قال قاتل قال الله  
 تعالى وأشهدوا ذى  
 عدل منكم شرطان  
 عدد وشهادة فانا أجزئ  
 الشهادة دون العدد  
 فان شهد اليوم شاهدتهم  
 عاد لشهادته فهي  
 شهادة فان قال لاحق  
 يكونوا شاهدين فكذلك  
 لاحق يكونوا سائتين  
 مسكتنا وقال أيضا  
 أطعمه أهل الغنمة  
 أجزأ فان أجزأ في غير  
 المسلمين وقد أوصى الله  
 بشاره ونهائى بالأسير  
 فلم لا يجزئ أسير المسلمين  
 الحرى والمستمنون  
 اليهم وقال لو غداهم أو  
 عشاهم وان تفاوت  
 أكلهم فاشبعهم أجزأ  
 وإن أعطاهم قيمة الطعام  
 عرضا أجزأ تركه ما  
 نصت الشئ من المكلة  
 فأطعم سائتين صيبا أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسرا وكان من هذا الاقتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا لحدل الدم ولوحل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحقن دمه الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

### (الخلافا في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضري بعض الناس الذي حكيت حجتهم بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكر في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحدا احتج في هذا بشيء مما احتججت به ولقد خالفك أصحابنا من في موضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفتنة الباغية فتنة ترجع إليها وانهم موافقوا لمنزعين وذفف عنهم جرحي وقتلوا أسرى فإن كانت حربهم فائمة فأسرهم فأسير قتل أسيرهم وذفف على جرحهم وأما إذا لم يكن لأهل البغي فتنة وانهم عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا ذفف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إذا زعمت أن ما احتججت به حجة فكيف زعمت عن الأمر الذي فيه أخطأ قلت هذا خبرا أو قيسا قال بل قلت به خبرا قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا ذفف على جرحي فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فتنة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفر وبت عن علي أنه قال لو كانت لهم فتنة يرجعون إليها لقاتلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحهم فاستبدل باختلاف حكمه على اختلاف السير وفي الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندى على هذا المعنى قلت أفبذلك فأوجدناها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن يقتلهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمرها ولما يقال من يقتل فأمن أن لا يقتل فأما يقال اقتلوه لا فقاتلوه ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليك لأنك تقول لا تقتلون مدبرا ولا أسرا ولا جرحا إذا انهم عسكرهم ولم يكن لهم فتنة قال قلت ما أبا علي بن أبي طالب قال قلت فقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا ذفف على جرحهم فاستبدل باختلاف حكمه على أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما أتت فيه وقلت أرايت أن أحتج عليك أحد بمثل حجتك وقال قتلهم بكل حال وإن انهم عسكرهم لأن عقابك يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التحريم قال ليس ذلك وإن احتج ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمل له دلالة على قتل من كانت له فتنة موليا أو أسيرا أو جرحيا (قال) وقلت وما ألقيت من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدي به من السلف فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فأسره ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فأسره ولا قتله وأما أن يكون نحر وجهه إلى هذا يحل دماهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فتنة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماهم فيها وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فتنة وكانوا كثيرا وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتجوا أن تكون الفتنة المنصرفة أولا فتنة الفتنة المنصرفة آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم قتلوا انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فتنة فنهزمون ولا يريدون هولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فتنة فنهزمون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت القوم يريدون القتال وشهدوا السلاح فزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصوا أماما ويسروا ونحن نخافهم على الأقباع فأنكفأ بحث قتالهم بإرادة غيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا هم ورحوا وأسروا ولا يتيح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذه الحاجة إلا فعل علي بن

رجالا مرضى أو من لا يشعهم إلا أضعاف الكفارة فأي قول إذا أعطى عرضا مكان المكيلة لو كان موسرا يعتق رقبة فتصدق ب قيمتها فإن أجاز هذا فقد أجاز الأ طعام وهو قادر على الرقبة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العرض وإنما السنة مكيلة طعام معروفة وأما بانه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبق إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فهما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم إلى قوله أن

أبي طالب وقوله كنت محجوجا بفعل على وقوله قال وماذا قلت أخبرني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال علي لا أقتل صبرا في أخاف الله رب العالمين فبقي سبيله ثم قال أفيل خيرا أتابع (قال السافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم صفين فاختة ومعاوية يقاتل جادا في أيامه كله امتصفاً ومستعبداً يعني يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتل صبرا في أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال ففعله من عليه قتل وهو يقول في أخاف الله رب العالمين قال يقول في أخاف الله لا طلب لأجر بل من عليه قتل أفيجوز إذا قل لا يقتل مدبر ولا يذنب على جريح لا قسمة له مثل جرحك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قتل ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلاف ذلك لأنه لو قل له جراح الأحرار قال في لأرجو الله واسم الرعاء بن ترك شيما جاله أوفى من اسم الخوف واسم الخوف عن ترك شيما خوف المأثم أوفى وإن احتل اللسان المغنمين قال فان أجهنا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البني بسى إلا في حال واحدة قتل وماتك الحال قال إذا كانت الحرب فاختة استمع بدواهم وسلاحهم فإذا انتفعت الحرب بذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت أفربأت عارضاً وأياك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال فإذا حل الدم كان المال تبعاً هل الخبة عليه إلا أن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا يستحل أموالهم أيضاً لما تحل به دماؤهم وذلك أن بسى ذرارهم ونسأؤهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأؤهم وذرارهم ولا تحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا فدخل دم الزاني منهم والقاتل ولا يحل من الملهامى وذلك لخبايتهما ولا جناية على أموالهما والباقى أخف حالا منهما لأنه يقال للزاني المحسن والقاتل هذا مباح الدم مطلقاً لا يستأنه فيه ولا يقال للباقى مباح الدم بما يقال على الباغي أن يمتنع من البني فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغياً غير متنع مقاتل لم يحل قتاله وإن يقاتل فلم يخلص إلى دمه حتى يصير في غير معنى قتال تسوية أو أن يصير جريحاً أو ملقى بالسلاح أو أسيراً لم يحل دمه فقال هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو شل حال الزاني والقاتل بحرم المال قال ما الخبة عليه إلا هذا وما فوق هذا جحة فقلت هل الذي حدث حجة عليك قال في إنما أخذه لأنه أقوى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل يعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قبل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتلك قط فتقوى على ما غاب عندك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو بال جريح أو أسيراً أو مولود قد صاروا في غير معنى أهل البني الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك محل لدفعه وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ما أو رأيت بسى أهل البني قوماً من المسلمين أنا نحن أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البني لنستفد منهم فنعطيهم باستفادهم خيراً مما نستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقيل الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما محل ذلك الاستمتاع بأموال أهل البني حتى تقضى أرب ثم استمتع بالكنز والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما قال فافيه قياس والمال قياس فيه لا ما قلت ولكنى قلته خيراً قلت وما الخبر قال بلغنا أن علياً رضي الله تعالى عنه غنم ما في عسكر من قاتله فقلت قد رويتم أن علياً عرفته أهل النهروان حتى تعصب خدراً وجرى أسير على بسيرتين أحدهما غنم والآخرى لم يغنم فيها قال لا ولكن أحد الحديثين وهم قلت فأيهما ألوهم قال ما تقول أنت قلت ما أعرف منهما واحداً أتأمنه فإن عرفت الثابت فقل بما ثبت عنه قال ما له أن يغنم أموالهم قلت لأن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد تأملت الحديثين عنه وأنت لاتنعم وقد عرفت أنه غنم ولا ترك وقد رعت أنه ترك قال إنما استمتع بما في حال قلت فالحظوظ يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز أن يكون شيان محظوظان فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أجزته

غضب الله علم أن كان من الصادقين قال فكان يشاؤه الله أعلم في كتابه أنه أخرج الزوج من قذف المرأة بالتعانه كما أخرج خافض الحصنة غنمه الزوجة بأربعة شهود عما قذفها به وفي ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطالب المدفوعة كاليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها قال ولما لم يخص الله أحداً من الأزواج دون غيره ولم يبدل على ذلك سنة ولا إجماع كان على كل زوج جزأ طلاقه وزمه القرض وكذلك كل زوجة لزمتها القرض ولعائهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والفرقة وفي الولد يختلف الحدود لمن وقعته وعليه وسواء قال زنت أو رأيتها زنت أو ما زانية كما يكون ذلك سواء إذا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته أرايت لو وجدت لهم دنائرا ودرهم تقويك عليهم أنا تخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أشدك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا زعم أنه لا يصلي على قتلي أهل البغي قلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حدود المقتول في حد يجب على صاحب قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحب قتله موليا وراجعا عن البغي فإذا ترك صاحب الصلاة على أحد هادن الآخر كان من لا يحل له الاقتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لتبكيك غير من مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به فإن كان ذلك حازرا فليصله أو ليحرقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجزأ رأسه فيبيع به قال لا يفعل به من هذا شيئا قلت وهل يبيع إلى من قالنا على أنك كافر أن لا نصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقرب به إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ في تبكيك الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغى قال ما ينك أحدهم بالسبله أن يسكل به قلت فقد فعلت وقلته أمتنع الباغى أن يجوز شهادته أو أن يحكم أو يورث أو شيئا مما يجوز لأهل الإسلام قال لا قلت فكيف منعه الصلاة وحدها لا يخبر قال لا قلت فإن قال لك قائل أصلي عليه وأمتنع أن يسأله أو يورث قال ليس له أن عنعه شيئا مما لا يمنعه المسلم الا يخبر قلت فقد منعه الصلاة لا خير وقال إذا قتل العادل أخا وأخوه باع ورثته لأن له قتله وإذا قتل أخوه لم يرثه لأنه ليس له قتله فقلت فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمدا لم يرث من ماله ولا من دينه إن أخذت منه شيئا ومن قتله خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لأنه لا يتهم على أن يكون قتله ليرث ماله وروى هذا عمرو بن شعيب رفعه فقالت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقتال شيء هذا على من لزمه اسم القتل أي ما كان تعمد القتل أو مرفوعا عنه الأنهم إن عذبوا ضا أصابوا نساء فكيف لم يقل بهذا القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما تحصبت علينا وأنت أيضا تسوي بينهم في القتل فتقول لا أقيد واحدا منهم ما من صاحبه وإن كان أحدهما مال المألول كلاما ولو قال فان صاحبنا قال قاتل أهل البغي ولا يدعون لأنهم يعرفون ما يدعون إليه وقال يحتجنا به أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقتل ولا يدعى فقلت له لو قاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج إلى الأسر أو في تضعيفه كإرايتك تفعل في أقل من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي إذا أظهروا أرا دقا لخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا جاعتنا فقتلهم في هذا الحال قال لا قلت ولأننا دخلهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أرايت أهل الحرب إذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوّة في حربنا فتركها أو ضعف عنها فلم يذكر وهما يحل لأننا نقاتلهم نياما كانوا أو مولين ومرضى وناخذ ما قدرنا عليه من مال وسبي نسألهم وأطفالهم ورجالهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومديرين مثل ما يحل منهم تاركين للحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذ منهم مال قال نعم قلت أفترأهم يشبهونهم قال أنهم يباغونهم في بعض الأمور قلت بل في أكثرها وأكلها قال فإماعتهم دعوتهم قلت قد يطلبون الأمر ببعض الخوف والارعاد فيجبت دعوتهم ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون جورهم أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناطرونه أن كان ما طلبوا حقا أعطوه وإن كان باطلا أقيمت الحجة عليهم فيه فإن تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فقال وإن أبوا الا القتال فلو قتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد العزيز فكاهم ففترقوا بالاحرب وقلته وإذا كانوا عندنا وعندك إذا قاتلوا فأكروا القتل ثم لو لم يقتلوا مولين حرمة الإسلام مع عظم الجناية فكيف نسفهم فقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فهم الرجوع بلا سبقتهم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة أن كانت يجب على الإمام ردّها إذا علمها قبل أن يسألها

قذف أجنبية وقال في كلب السكاح والطلاق امرأة على مسائل ماله ولو جات بمحرم وزوجها صبي دون العسر لم يلزمه لأن العلم يحيط أنه لا يولد لمسلم وإن كان ابن عشرين سنين وأكثر وكان يمكن أن يولد له كان له حتى يبلغ في نفسه بلعان أو عوت قبل البلوغ فيكون ولده ولو كان بالغاً فيجبوا كانه الآن يقبضه بلعان لأن العلم لا يحيط أنه لا يحمل له ولو قال قد قتل وعقلى ذاهب فهو قاذف إلا أن يعلم أن ذلك يصيبه فيصدق ويلعن الآخر إذا كان يعقل الإشارة وقال بعض الناس لا يلاع وإن طلق وباع بقاء أو بكتاب يفهم جاز قال وأصممت أمانة بنت أبي العاص فقتل لها القاتل كذا وإلغان (٣) كذا فأشارت أن نعم فرغ ذلك



(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أن أمان المرأة المسلبة والرجل المسلم لأهل الحرب فأما العبد المسلم فإن أمان أهل بني أوجرب وكان يقال أجزأ أمانه أن يجبر أماناً لم وإن كان لا يقابل لم يجز أمانه فقلت لم فرقت بين العبد يقابل ولا يقابل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعى من سواهم تشكافاً وماؤهم يعني بنميتهم أدناهم فقلت هذه الجملة عليك قال ومن ابن قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بنميتهم أدناهم على الأحرار دون المالكين فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو ناجر من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وإنه للزينة اسم الأمان فقلت له فإن كان داخل في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه إذا لم يقابل قال إنما يؤمن المغاتلين مقاتل قلت ورأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معاً يدلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالأمان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن ابن قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها أو الزمن لا يقابل يؤمن فيجوز أمانه وكان يلزم في هذين على أصل مذهبك إليه أن لا يجوز أمانها إلا بالقتال قال فإني أترك هذا كله فأقول إن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تشكافاً وماؤهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفء بدمه لدمه فقلت له القول الذي صرت إليه أبعدهم الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن ابن قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكافاً وماؤهم إلى القود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجبر أمانها ودية بعض العبد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجبر أمانه وقد يكون العبد لا يقابل أكثر دية من العبد يقابل وأمانه ويكون العبد يقابل عن مائة درهم فجزير أمانه فقد تركت أصل مذهبك في أجازة أمان العبد المقاتل بسوى مائة درهم وفي المرأة قال فإن قلت إنما تشكافاً وماؤهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فأنت تعبد العبد الذي لا يسرى عشرة نساء في الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالاً ولا يحسنه قال في لأفعل وما هذا على القود قلت أحل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله قال فعلام هو قلت على اسم الأمان قال وإذا أسر أهل البني أهل العدل وكان أهل العدل فهم يجاز فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم بعضاً مالا لم يقص بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم بعضهم البعض في لأن الحكم لا يجري عليهم وكذلك أن كانوا في دار حرب فقلت له أنعمي أنعمي في حال شبهة بجها لثبهم ونصيحهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيه من أهل بني أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقط ذلك عنهم في الحكم لأن الدار لا تجري عليها الحكم فقلت له إنما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيعتصموا من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأبهم ما عنيته قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصير وإلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم عنده ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن إذا امتدوا أدهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كما أو قل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أولم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدوداً بينهم والله لم يؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز إلا أن يكون خبراً أو قسامة ولا تأخير نأى أي المعنيين قولك قال قول في قسامة لا خبر قلنا فعلام قسمته قال على أهل دار الحمار بين يقتل بعضهم بعضاً ثم يظهر عليهم فلا تعذيبهم قلت أنعمي من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يتكافون التعار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهب إليه خلافاً لما قال فأجودنيته قلت أرايت المشركين الحمار بين أو سبي بعضهم بعضاً ثم أسلوا أنتدع الساب يتحول للمسيء موقوفه

فأرأيت أنها وصية قال ولو كانت مغلوقة على عقلها قالت نعم وقعت الفرقة وفي الولدان انتفى منه ولا تحذل أنها لبست عن عليه الحدود ولوطيله ولها أو كانت امرأته أمسة فطلبه سيدها لم يكن لواحد منهما فإن مات قبل أن تعفونه فطلبه ولها كان عليه أن يلتمس أو يحذل للحر البالغة ويعزر لغيرها ولو التوا وبين اللعان فعملى الحرة البالغة الحد والمالكة نصف الحد ونفي نصف سنة ولا لعان على الصبية لأنه لأحد عليها ولا أجبر الذمية على اللعان إلا أن ترغب في حكمنا فقلت نعم فإن لم تفعل حددناها أن ثبتت على الرضا بحكمتنا (قال المرتضى) رحمه الله تعالى أوله به أن يحدها لأنها رضيت وزمنها حكمتنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجار ثم ظهر ناعليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا قلت أفرأيت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا فإنا ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلوا قبل الرجوع أ يكون على القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجار غير مكهرين ولا مشبه عليهم قال يقتلون قلت أفرأيت المسلمين أيسعهم أن يقصدوا قصدا لأسارى والتجار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونهم قال لا بل محرم عليهم قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أأرأيت الأسارى والتجار لو تركوا صولات ثم خرجوا إلى دار الإسلام أ يكون عليهم قضاؤها أو كآفة كان عليهم أنؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير عما أحل الله لهم وحرم عليهم شيئا فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أوجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قلبهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السلطان استخراجه منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فأي أقيسهم على أهل البني الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمتهم بأهل البني كنت قد خدأت القياس قال وأين قلت أنت تزعم أن أهل البني ما لم ينصوا أما ما ونظروا حكمهم بقادتهم من كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود ودوا لأسارى والتجار لا ما لهم ولا امتناع فلو قسمتهم بأهل البني كان الذي نقيم عليه الحدود من أهل البني أشبه بهم لأنه غير متمتع بنفسه وهم غير متمتع بأنفسهم وأهل البني عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم أقدتهم وأخذت بعضهم من بعض مذهب لهم من مال فقال ولكن النار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم بغيرهم فأنما منعهم بأن الدار لا تجري عليها الحكم فقلت ه فأنتم قسمتم بأهل الحرب والبني محضين وإنما كان ينبغي أن يتنبدى بالذي رجعت إليه قال فيدخل على الذي رجعت به ثم قلت نعم قال وما هو قلت أأرأيت الجماعة من أهل القبلة تجار يرون فيمتنعون في مدينة أو صحراء فيقطعون الطريق ويسفكون الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال بتمام هذا كله عليهم قلت ولو قدموا معاهم بأنفسهم دارهم ومواقعهم حتى صاروا لا تجرى الأحكام عليهم وإن كنت إنما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين امتناع الدار فهو لا يمنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أخرجت عليهم الحكم فلم أخرجته على قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وإن كنت قلت بسقط عن أهل البني فأولئك قوم متأولون مع المنعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود برون ذلك محرم عليهم قال فأنما قلت هنا في المحاربين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفصّل من أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متمتعين قال نعم ويحتمل وقيل شيء الأوهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال باطن دون ظاهر بلاد دلالة في القرآن والسنة والأجماع بخلاف الآية قال نعم فقلت ه فأنتم إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال الله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكره والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزعت في هذا وغيره أنك تطرح جمع الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا إجماع فترى بل ذلك عنهم بل دلالة وتخصيص بذلك دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البني أن يحكم في الدماء والحدود وحقوق الناس وإذا ظهر الإمام على البلد الذي فيه قاض لأهل البني لم يرد من حكمه ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل البني وإن حكم على غير أهل البني فلا ينبغي للإمام أن يحبس كتابه خوف استعلائه أموال الناس بما لا يحل له

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غيره آمون برأيه على استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا افتنا حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو الأكثر ويرد كتابه وهو الأقل وقال من خالفنا أذقتل العادل بأمره وإذا قتل الباغي بأمره وحالفه بعض أصحابه فقال هم أسوأ بتوارثان لأنهم ماتوا لأن وحالفه آخر فقال لا توارثان لأنهم ماتوا لأن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه معنى الحديث أنهم أسوأ لا توارثان ويرثهم ما غيرهم ومنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من خالفنا استعين الإمام على أهل البغي بالمسكين إذا كان حكم المسكين ظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله فقول لهم من خالفهم بخلاف دينه فعملهم صنفين صنفهم قوقين بعد الحربة وصنفهم أخذوا من أموالهم ما فيه لاهل الاسلام المنفعة صنفهم غير مأجورين عليه ومنهم من أن ينالوا نكاح مسئلة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين ثم زعم أن لا يذبح النسل إذا كان تقربا إلى الله جل ذكره أحد من أهل الكتاب فكيف أخبر أن يجعل المشرك في منزلة ينال بها مسلما حتى يسفل به دمه وأنت تمنعهم أن تسلطوا على شاته التي يتقرب بها إلى ربه قال حكم الاسلام هو الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصيرت حقه بيدى من خالف دين الله عز وجل ولعله يقتله بعد اعادة الاسلام وأهله في الحال التي لا تسهل أنت فيها قتله (قال الشافعي) فقلت له أرايت قاضيا أن استقضى تحت يده قاضيا سهل ولي ذميا ما مونأ أن يقضى في حزمة بقل وهو يسمع قضاءه كان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضي الظاهر قال وإن كان عظميا أن تنفذ على مسلم شئ يقول ذمى قلت انه بأمر مسلم قال وإن كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفبعد الذي في قتال أهل البغي قاتلا في الموضع الذي لا يصل للإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف قال إن هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لا نستعين بالمشركين على المشركين لأنه ليس في المشركين عز محصرم أن نذنه ولا حرمة حرمت إلا أن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكاكي حزمة بقل أجوز وقلت له ما بعد ما بين أفأولى بك قال في أي شئ قلت أنت تزعم أن المسلم والذي إذا تبايعا وإذا جعلت الولد لاسلم وبجته ما فيه واحدة لان الاسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الابوين إذا أسلم كان الولد معهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا هو المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

### (كتاب السبق والنضال)

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا بن جهم بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجود أحدهما ما وجب على الناس في أموالهم ما ليس لهم دفعه من جناياتهم وجناباتهم يعقلون عنه وما وجب عليهم باز كالتأذير والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيوع والأجارات والهبات للثواب وما في معناه وما أعطوا متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخرة طلب الاستعداد من أعطوا به وكلاهما معروفاً وحسن ونحن نرجو عليه الثواب إن شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخرة باطل فإما أعطوا من الباطل غير جائز لهم ولأن أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولأنأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خيار من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما حالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

العنان ولو باينت ففقدتها  
برئانسيه إلى أنه كان  
وهي زوجته حدوا لعنان  
الآن في ربه ولدا أو جلا  
فليتعن فإن قيل فلم  
لاعت بينهما وهي بائن  
إذا ظهر بها جل قيل  
كما ألقت الولد لأنها  
كانت زوجته فكذلك  
لاعت بينهما لأنها كانت  
زوجه ألا ترى أن  
ولدت بعد نيتها كهي  
وهي تحتها وأناقى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الولد وهي زوجته فإذا  
زال الفراق كان الولد  
بعدهما تين أو أن  
بني أو في مثل حاله  
قبل أن تين ولو قال  
أصابك رجل في دبرك  
حداً أو لاعت ولو قال لها  
بازانية بنت الزانية  
وأما حرة مسلمة  
فطلبت حدها أهل الركن  
ذلك لها وحدها لأنها  
طلبتة أو كذا لها ولعن  
لامرأته أن لم يفصل  
حبس حتى يبرأ جلده  
فإذا برأ أحد الآن

والآثار قال الله تبارك وتعالى فيما تدب إليه أهل دينه وأعذوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل  
فرغم أهل العلم بالتفسير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما آفاه الله على رسوله منهم فإِ وحقهم  
عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن نافع بن  
أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في فصل أو سافر  
أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في سافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب  
عن ابن شهاب قال مضت السنة في النصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع  
عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق بين الخيل التي قد أضرمت (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لاسق الا في خف أو سافر أو نصل يجمع معنيين أحدهما أن كل نصل  
رعيه من سهم أو نشاب أو ما يسكا العدو نكابتهم ما وكل حافر من خيل وجهر وبغال وكل خف من ابل يخط  
أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحمل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق الا في هذا وهذا  
داخل في معنى ما ندب الله عز وجل إليه وجعله أهل دينه من الاعداد لعدوه القوة ورباط الخيل والآلة  
الأخرى فإِ وحقهم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها رغب أهلها في اتخاذها  
لآمالهم ادراك السبق فيها والغنمة عليها كانت من العطايا بالحاجة بما وصفها قال لاسبق في مهاجل وحلال وفيما سواها  
محرم فلأن رجلا سبق رجلا على أن يسابقا على أقدمهما أو سابقه على أن يعدوا إلى رأس جبل أو على أن  
يعدوا فيسبق طائرا أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يسبق في يده شأ فبقوله اركن فركن فقصه أو على  
أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يداحي رجلا بالحجارة فبقوله كان هذا  
كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي حدث الله عليه وخصه السنة بما يحمل فيه السبق ودخل  
في معنى ما حظره السنة إذ نفي السنة أن يكون السبق الا في خف أو نصل أو حافر ودخل في معنى أو كل  
المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا ربه ما يصلح حق ولا أعطاه طلب الثواب الله عز وجل  
والالحمة صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامله وهو غير مستحق فعلى هذا عطايا الناس وقباصها (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله منطوقه وذلك مثل  
أن يسبق بين الخيل من غاية الرغبة فيجعل للسابق شيئا معلوما وإن شاء جعل لأصلي والثالث والرابع والذي  
يليه بقدر ما رأى فاجعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان ما جاور عليه أن يؤدي فيه وحلالا لأن أخذه  
وهذا وجه ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يردان يستبقان بفرسهما ولا يرد  
كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويردان أن يخرجا سبقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما المخلد  
والمخلد فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز المخلد حتى يكون كفوا للفارس من لا يمان أن يسبقهما فإذا كان  
بينهما مخلد أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر وأقل ويتراضعا  
على يد من يثقان به أو يضمنانها ويجري بينهما المخلد فان سبقهما المخلد كان ما أخر جامعها وإن  
سبق أحدهما المخلد أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتياه مستويين لم يأخذوا أحدهما من صاحبه  
شيئا وأقل السبق أن ينفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالكسدة وبعضه « قال الربيع »  
الهادي عن الفرس والسكند كفف الفرس والمصلح هو الثاني والمخلد هو الذي رمى معمل ويكون كفوا  
الفارسين فان سبقوا المخلد أخذ متاجعا وان سبقتهما لم يأخذ منهما شيئا لأنه مخلد وان سبق أحدنا صاحبه وسبقه  
المخلد أخذ المخلد منه السبق ولم يأخذني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا  
في الاثنين هكذا فقسوا ولو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا لأن سبق

يلتعن متى أي العان  
تحدثه الأسراطم قال  
أنا ألتعن قبلت رجوعه  
ولا شيء له فيما مضى من  
الضرب كما يقصد  
الأجنبي ويقول لا آتي  
بشهود فيضرب بعض  
الخدم يقول أنا آتي بهم  
فيكون ذلك له وكذلك  
المسرة إذا لم تلتعن  
فضربت بعضا لخدم  
تقول أنا ألتعن قبلنا  
وقال قائل كيف  
لاعتن ينسبه وبين  
منكوبة نكاحا فاسدا  
بولد والله يقول والذين  
يرمون أزواجهم فقلت  
له قال صلى الله عليه وسلم  
الولد للفراش وللعاهر  
الجرم فلم يختلف المسلمون  
أنه مالك الاصابة  
بالنكاح الصحيح أو  
ملك الابن قال نعم هذا  
الفراش قلت والزنا  
لا يلحق به التسب ولا  
يكون به مهر ولا يدرأ  
فيه حد قال نعم قلت فإذا  
حدثت نازلة ليست

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لأن أصل السنة في السابق أن يكون بين الخليل  
وما يجري فإن سبق غم وان سبق لم يغم وهكذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد القارسين صاحبه  
فيكون السابق منه دون صاحبه فإن سبقه صاحبه كان له السابق وان سبق صاحبه لم يغم صاحبه شيئاً وأحرز  
هو ما له وسواء أدخل معه عشرة وهكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سابقاً  
و يدخلان بينهما محالاً إلا والغاية التي يجريان منها والغاية التي ينتهيان إليها واحدة ولا يجوز أن ينقص  
أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

### ﴿ما ذكر في النضال﴾

(قال الشافعي) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخليل  
لا يختلفان في الأصل فيعوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيما مارد في الآخر (٢) ثم يفرعان  
فإذا اختلفت عللهما اختلفا وأذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قارعاً معاً وفاً أو ساق  
أو حواقي فهو جاز إذا ساء القرض الذي يرميه و جاز أن تشارك في المحاطة أو ببادرة فإذا تشارك في المحاطة  
فكلما أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر غيره سقط كل واحد من العديدين واستأقاعدا كأنهما  
أصابا بعشرة أو بمهم عشرة سقطت العشرة والعشرة ولا شيء لواحدهما على صاحبه ولا يعتد بكل واحد منهما  
على صاحبه إلا بالفضل من أصابته على أصابه صاحبه وهذا من حين يتدنان السابق إلى أن يفرغاً منه وسواء  
كان لاحدهما فضل عشر من سهام أو أصاب معه صاحبه بسهم حط منها سهام كلها أصاب حطه حتى يخلص  
له فضل العدد الذي شرط فيفضله وإن وقف والقرع بينهما من عشرين فأصاب له فضل تسعة عشر فأصاب  
بسهم وفتنا المفلوج وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينفذ ما في يده في رشفها فإن حطه المفلوج عليه بطل فاجبه  
وإن أنفذ ما في يده ولا تخرف في ذلك الرشق عشرين لم يكف أن يرمي معه وكان قد قلع عليه وإن تشارك في  
القرع بينهما حواجب كان الحجاب قرعة والخاسق قرعتين وتقاسبان إذا أخطأ في الوجه معاً فإن كان  
أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وإن كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بسهم بطلت  
أسهمه بالسهم الذي هو أقرب به لا يعد القرب لواحدهما أكثر و ثم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما  
أقرب بسهم حسبناه والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم يحسبها له إنما يحسبها الأقرب فأيهما  
كان أقرب بواحد حسبناه وإن كان أقرب بأكثر وإن كان أقرب بواحد ثم الآخر بعده أقرب بواحد  
ثم الأول الذي هو أقرب منهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسبها له من الخمسة من قبل أن المناضلة مهما أقرب منها وإن  
كان أقرب بأهم فأصاب صاحبه بطل القرب لأن الضعيف أولى من القريب إنما يحسب القريب لقربه من  
المصيب ولكن إن أصاب أحدهما وأخطأ الآخر حسب المصيب ضاؤه ثم تنظر في جوابيهما فإن كان الذي لم  
يصب أقرب بطل قربه عصيب مناضله فإن كان المصيب أقرب حسب له من نبهه ما كان أقرب مع مصيبه  
لأننا أحسبنا له ما قرب من نبهه مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يرمي  
أنهم إنما يتقاسبون في القرب إلى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض ولست أرى هذا يستقيم  
في القياس فالتقاسم أن تقاروا إلى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاسم بين  
التبل في الوجه والعواضد جنباً وشمالاً ما لم يجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف والشن وكان منصوباً القواها  
فلم يقاسموا بها ما كان عاضداً أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس والتقاسم أن يقاسم من خارجاً أو سافطاً  
قوله أو حواجب جمع حاب وهو أن يرمي على أن يسقط الأقرب للقرض إلا بعد منه ويقال حبا السهم مجوزاً إذا بلغ  
على الأرض ثم أصاب الهدف وإن أصاب الرقعة فهو خاسق وخارق فإن جاوز الهدف ووقع خلفه فهو زاهق اه  
وقوله أصاب صاحبه أي القرض اه كسبه معصية

بالفرش الصحيح ولا  
أزنا الصريح وهو  
النكاح الفاسد ليس  
سبيلها أن نقبها  
بأقرب الأشياءها  
قال نعم قلت فقد أشبه  
الولد عن وطء بشبهة  
الولد عن نكاح صحيح  
في أنبات الولد والزمان المهور  
واجباب العدة فكذلك  
يشبهان في الثاني بالامان  
وقال بعض الناس لا  
يلاع عن الأحرار  
مسلمان ليس واحد  
منهما حود في قذف  
وترك ظاهر القرآن  
واقتل بأن الامان شهادة  
وأنما هو عين ولو كان  
شهادة ما جاز أن يشهد  
أحد لنفسه ولكأن  
المرأة على النصف من  
شهادة الرجل ولا كان  
على شاهدين ولما جاز  
التعاقب لغيره لأن  
شهادتهما لا يجوزان  
قبل قد توثبان فيصوزان  
قبل فكذلك العبدان  
الصالحان قد يعتقان

أوعاضداً أو كان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في المحاطة لا يختلفان والمبادرة أن يسبقها قرعاً ثم يحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وهو ما به أن تشارطوا الخواص مع الصواب ثم أسبقهم إلى ذلك العدد كان له النضل « قال الربيع الحالي الذي يصب الهدف ولا يصب الشئ » فإذا تقاسم بالخواص فاستوى حايها ما تطل في ذلك الوجه فلم يتعأذا لأننا نعامد من كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس واحد منهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه أو سبق رجل من رجلين فقد رأيت من الرماة أن يقول صاحب السبق أو في أن يبدأ والمسبق يبدئ أسبقها ما ولا يجوز في القياس الآن تشارطوا أسبقاً ما إذا لم يفعلوا فترقا والقياس أن لا يرمي إلا عن شرط وإذا بدأ أحدهما من وجهه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرى البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى يتقدم لهما وإذا عرق أحدهما ثمرج السهم من يده فلم يبلغ القرص كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو زهق من قبل العارض فيه أعاده فرمى به وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ أو انكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فعرض دونه دابة أو إنسان فأصابها كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطربت به دابة أو عرض له في يده ما لا يعرض معه السهم كان له أن يعود فاما إن حاز وأخطأ القصد فرمى فأصاب الناس أو أجاز من ورأيهم فهذا هو رمي منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رميها مبادرة فقد أحدهما فبلغ تسعة وعشرين عشر يرمى صاحبه بالسهم الذي راسله به ثم يرمى البادي فإن أصاب بسهمه ذلك فليج عليه ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالمحاطة وإذا تشارطوا الخواص فلا يحسب لرجل تاسق حتى يخرق بالجدو ويكون متعلق مثله وان تشارطوا المصيب فلو أصاب الشئ ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا تشارطوا الخواص والشئ ملحق به هدف فأصاب ثم رجع ولم يثبت فزعم الرامي أنه خسق ثم رجع لغلظ لقسه من حصاة أو غيره هاو زعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه انما عرق ثم رجع فالقول قوله مع عينه الآن تقوم بينهما فيؤخذ بها وكذلك أن كان الشئ بالناحية خرق فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب وان لم يغيب في الهدف ولم يستسلم بشئ من الشئ ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فان أصاب طرفاً من الشئ فخرمه ففهم أقول أن أحدهما أنه لا يحسب له خاسقاً إذا كان شرطهما الخواص الآن يكون بقي عليه من الشئ طغمة أو وخط أو جلد أو شئ من الشئ يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشئ وقيل ثبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بان يقال هنا خاسق الآن الخاسق ما حاط به الخسوق فيه ويقال للآخر خازم الخاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو في الصحيح فخرقة فإذا خرق منه شيئاً أقل أو أكثر بعض النصل فهو خاسق لأن الخسوق الثقب وهذا قد ثقب وان خرم وان كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلده من الشئ أو طغمة لتست محطه فقال الرامي خرق هذه الجلدة فأنخرمت أو هذه الطغمة فأنخرمت وقال الخسوق عليه انما وقع في الهدف متغللاً تحت هذه الجلدة أو الطغمة اللتين هما طائران عساو هما من الشئ فالقول قوله مع عينه ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين ولو كان في الشئ خرق ثابتاً بالسهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً لأنه ثابت في الهدف فالشئ أضعف منه ولو كان الشئ منصوباً فرمى فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندئذ خاسقاً ومن الرماة من لا يعيده إذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال الرامي أصاب وما زفرج وقال المرمى عليه لم يصب وأصاب خرق الشئ بالقدح ثم مضى كان القول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم اذلف خرق الشئ فقد اختلفت الرماة فمنهم من أبته خاسقاً وقال بالرماية أصاب وإن عرض له دونها شئ فقدمض بالترعة التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له لأنه استحدث بضر به الأرض شيئاً أجاءه فهو غير يرى الرامي ولو أصاب وهو

فيوزان مكانهما  
والفاسقان لو تابا لم يقبلا  
الابعد طول مدة  
يختران فيهما فزيمهم أن  
يخبر واللعان الاعيين  
العهين (٣) لأن  
شهادتهما عندهم  
لا يجوز أبداً لا يجوز  
شهادة المحدودين

### (باب أين يكون اللعان)

قال الشافعي وروى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
انه لعن بين الزوجين  
على المنبر قال فإذا لعن  
الحاكم بينهما في مكة  
فبين المقام والبيت أو  
بالدنية فعلى المنبر أو  
بيت المقدس ففي  
مسجده وكذا كل بلد  
قال ويبدأ فقيم الرجل  
فأما والمرأة حالسة  
فيلعن ثم يقيم المرأة  
فأما فتلعن الآن  
تكون حائضاً فعلى باب  
المسجد أو كانت  
مشرقة التعت في  
الكنيسة وحيث تعظم

من ذلك فلا يتحقق بشرطهم الخواص لم يحسب في واحد من القولين خاصة ولو كان شرطهما المصيب حسب  
في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه « قال الرابع » المزدلف الذي يصيب الأرض  
ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشئ ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السهم حين تقلت غير من ذلك الشئ  
بعدم حدوث نفعه لم يحسب لأن الصواب انما هو بالنصل دون القسح ولو أرسله مفارقات الشئ فثبت دمج  
فصرفه فأصاب حسب مصيبا وكذلك لو صرفه عن الشئ وقد أرسله مصيبا وكذلك لو أرعته وهو  
يراد فاصرا فأصاب حسب مصيبا ولو أرعته به وهو يراد مصيبا خطأ كان مخطئا ولا حكم للرجع بطل شيئا  
ولا يحق له ليست كالأرض ولا كالدابة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشئ شيئا ما كان دابة  
أو ثوبا أو شيئا غيره فأصابه فهتكه ثم من محموله حتى يصيب الشئ حسب في هذا الحالة لأن اصابته وهتكه لم  
يحدث له فوقع غير الزرع انما أحدث فيه ضعفا ولورى والشئ منصوب فطرح حال الرجوع الشئ أو أزاله انسان  
فقبل يقع سمه كان له أن يعود فيري بذلك السهم لأن الرمية زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه برمي  
أو أزاله انسان بعدما أرسل السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو زال في قراضيا أن يرماه  
حيث أزيل حسب لكل واحد منهما مصلوبه ولو أصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه وأخرج بعد ثبوته  
حسبه خاصة لأنه قد ثبت وهذا كترع الانسان ياد بعدما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشئ  
خاصة فكان للشئ وتر يعلق به أو يراد بدفعه عليه فأثبت السهم في الوتر أو في الجرد بدله بحسب ذلك لأن هذا  
وان كان عما يصلح به الشئ وغير الشئ ولو لم تشارطا فأثبت في الجرد أو في الوتر كان فيهما قولان أحدهما  
أن اسم الشئ والصواب لا يقع على المعلق لأنه يزيل الشئ فلا يضربه وانما يتخذ ليربط به كابتداء الجدار  
ليس له نفع وقد يزيله فتكون مزايلته غير انما يربطه ويحسب ما ثبت في الجرد بذا كان الجرد يمتص على  
لأن اخراج الجرد لا يكون إلا بضرب على الشئ ويحسب ما ثبت في عرى الشئ المحروزة عليه والعلاقة  
مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواص لأنها تزلزل ولاه في حالها تلك  
قال ولا بأس أن يناضل أهل التشاب أهل العربية وأهل الحسبان لأن كاهنيل وكذلك القسي الدردانية  
والهندية وكل قوم يرعى عنها سهم ذي فصل ولا يجوز أن يناضل رجلان على أن يبدأ أحدهما من النبل  
أكثر عما يبدأ الآخر ولا على أنه اذا خسر أحدهما حسب خاسقه خاسق وخاسق الآخر خاسقا ولا على أن  
أحدهما خاسقا ثابتا لم يرم به يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطر من خواص أحدهما خاسق ولا على  
أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرما من عرض واحد وبعد نبل واحد  
وان يستبقا إلى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما ما قبل على أن أتى واحد وعشرين خاسقا فأكون  
ناضلا ثم أتى بعشرين ولا تكون ناضلا حين بعشرين قبل أن أتى واحد وعشرين حتى يكونا  
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يزيل باعنا أن تغرب لم يبدلها ولا أن  
أنتفضهما أن لا يبدله ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك إلى الرأى يبدل ما شاء من  
نبله وقوسه ما كان عند النبل والقرع والقرع واحدا وان انتضلا فأنكسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل  
نبله وقوسا وان انقطع وتره أبدل وترامكان وتره ومن الرماة من زعم أن المسبق اذا رمى قوسا يستبقن إليه  
أو يتحاطنه فكانا على السواء أو بينهما ياد سهم كان المسبق أن يرمى عدد القرع ما شاء ومنهم من زعم  
أنه ليس له أن يرمى عدد القرع ما لم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهما اذا رميا على عدد قرع يمكن للمسبق  
أن يزدفيه بغير رضا المسبق ولا يخفى أن يجعل خاسق في السواد بخاسق في البياض إلا أن يشارطا  
أن الخواص لا تكون إلا في السواد فيكون بياض الشئ كالهدف لا يحسب خاسقا وانما يحسب بايا ولا خير  
في أن يسميا قارعا مولا فليغنا به ويقول أحدهما الآخر أن أصبت بهذا السهم الذي في يدي فقد نفلت

وان شاعت المشرقة أن  
تخضر في المساجد كاهها  
حضرته إلا أنها لا تدخل  
المسجد الحرام لقول  
الله تعالى فلا تقربوا  
المسجد الحرام بعد  
عامهم هذا (قال الرافعي)  
رحمه الله اذا جعل  
للمسكة أن تخضر في  
المسجد وعسى بها مع  
شركها أن تكون حائضا  
كانت المسكة ذلك أولى  
(قال) وان كانا شركين  
ولادين لهما كما ألبينا  
لا عن بينهما في مجلس  
الحكم

(باب سنة الاعان ونفي  
الولد والحاجة بالأم وغير  
ذلك) من سألني لعان  
جديد وقديم ومن  
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك  
عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أن  
رجلا لعن امرأته  
في زمن النبي صلى الله

عليه وسلم وانتفى من  
ولدها ففرق صلى الله  
عليه وسلم بينهما وألحق  
الولد بالمرأة وقال سهل  
وابن شهاب فكانت  
تلك سنة المتلاعنين  
(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ومعنى قولهما  
فرقة بلا طلاق الزوج  
(قال) وتفرق النبي  
صلى الله عليه وسلم  
غير فرقة الزوج إنما  
هو تفرق حكم (قال)  
وإذا قال صلى الله  
عليه وسلم الله يعلم  
أن أحدكما كاذب  
فهل منك تأنيب فكم  
على الصادق والكاذب  
حكما واحدا أو آخرهما  
من الحد وقال وإن  
حامت به أدبعت فلا  
أراد الأقدم صدق عليها  
بغابت به على النعت  
المكروه فقال عليه  
السلام أن أمره لين  
لولا ما حكم الله فأخبر  
النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه لم يستعمل دلالة

الآن تناقضا للسبق الاول ثم يجعل له جعلامعروفا على أن يصيب بهم ولا بأس على الابتداء أن ينف  
عليه فيقول أن أصبت بهم فلك كذا وإن أصبت بأهم فلك كذا وكذا فان أصاب بها فذلك وإن لم  
يصيبها فلا شيء له لأن هذا سبق على غير نضال ولكن لو قال له أرم عشرة أشراف فاضل الخطأ بالصواب  
فإن كان صوابك أكثر فذلك سبق كذا لم يكن في هذا خيرا لأنه لا يصلح أن ينافى نفسه وإذا ربي بهم فأنكسر  
فأصاب اتصل حسب ما ساقا وان سقط الشق الذي فيه الاتصال دون الشق وأصاب بالقدح الذي لا اتصل فيه  
لم يحسب ولو انقطع بآتين فأصاب بهم معا حسب الذي فيه الاتصال وألقى عنه الآخر ولو كان في الشق  
نسل فأصاب بسهمه فوق سهم من النسل ولم يعض سهمه في الشق لم يحسب لأنه لم يصب الشق وأعيد عليه  
فرمى به لأنه قد عرض له دون الشق عارض كما تعرض له الدابة فصيها فبعد عليه وإذا سبق الرجل الرجل  
على أن يرمي معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرمي معه والسبق فضل أو لا فضل له وأعليه فضل فسواء  
لأنه قد يكون عليه الفضل ثم ينزل ويكون له الفضل ثم ينزل والرمية تختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له  
أن يجلس ما لم ينزل وينبغي أن يقول هو شيئا ما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون مضو لا  
وليس باجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به إلا من عذر وأحسب العذر  
عندهم أن عوت أو عرض المرض الذي يضرب بالرى أو يصيبه بعض ذلك في إحدى يديه أو بصره أو ينفخ  
إذا قالوا هذا أن يقولوا في تراصيا على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يستترط المسبق  
أن المسبق إذا جلس به كان السبق له لأن السبق على النضال والنضال غير الجالس وهذا شرطان وكذلك  
لو سبق ولم يشترط عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرمي معك بلا عدد  
فرع يستيقن إليه أو يتحاطه ولا خير في أن يسبقه على أنهما ان تفاجلا أعاد عليه وأن سبقه وتنهما أن  
بعد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما النسبة إنما انظر في كل شيء إلى ظاهر العقد  
فإذا كان صحيحا جزئه في الحكم وإن كانت فيه نية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالنية لأن النية حديث  
نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر  
على أن لا يرمي معه إلا بنسل معروف أو قوس معروفة فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقا من قبل أن  
القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فإن تشارط على هذا فالشرط يطل السبق بينهما ولا بأس  
أن يرمي الناس مع صاحب العربية وإن ساقبه على أن يرمي معه بالعربية يرمي بأى قوس شاء من العربية  
وإن أراد أن يرمي بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لأن معروفا أن الصواب عن الفارسية أكرمه  
عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وإنما فرقنا بين أن لا يجبر أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمي إلا  
بقوس واحدة ونبل وأجز ذلك في الفرس أن ساقبه بقوس واحد لأن العمل في السبق في الرمي إنما هو للرى  
والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي عن القوس والنمل الذي شرط أن يرمي بها فيدخل عليه الضرر  
بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصير رمية والفرس نفسه هو الحارمى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وإنما  
فارسه أداة وقوة ولكنه لو شرط عليه أن لا يجبره إلا بالفرس لا يجبره بالفرس ولا يجبره بالفرس  
بفرس بعينه فيأثر بغيره أجز أن يسبق رجل رجلا ثم يبدل مكانه رجلا ينافيه ولكن لا يجوز أن يكون السبق  
الأعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره وإذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل غيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمي بأى  
نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي ساقب عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحصل على  
فرسه من شاء لأن الفارس كالأداة والفرس والقوس والنبل كالأداة للرى ولا خير في أن يشترط المتناضلان  
أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لحما حتى يفرغ من السبق ولا أن يفتش  
فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتسابقان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوما ولا يومين لأن هذا شرط تحرير



المباح والضرر على المشروط عليه وليس من النضال المباح وإذا انتهى الرجل أن يحزم على نفسه ما أحل الله  
 له تغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أن يشترط ذلك عليه غيره أو لى أن يكون منها عبثه ولا خيرة أن يشترط  
 الرجل على الرجل أن يرمى معه بقرع معلوم على أن السبق أن يعطيه ماشاء الناضل أو ماشاء المتضول ولا خيرة  
 في ذلك حتى يكون شئ معلوم مما يحمل في البيع والاجارات ولو سبقه شئ معلوم على أنه أن نضله دفعه إليه  
 وكان له عليه أن لا يرمى أبداً أو لى عدمته المبدل يجوز لانه يشترط عليه أن يتعمن من المباح ولو سبقه ديناراً  
 على أنه أن نضله كان ذلك الدينار له وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبباً جائزاً إذا  
 كان ذلك كله من مال المتضول ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه أن نضله أعطاه المتضول ديناراً وأعطى الناضل  
 المتضول مد حنطة ودرهم أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شئ شئ  
 يخرج به المتضول جائزاً في السنة للناضل وشئ يخرج به الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراه على النضال  
 لا يحمل بينهما إلا التراه من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذنب بيع ولا سبق فيفسد من كل  
 وجه ولو كان على للدنيا ربسبقتي ديناراً فاضل لك فان كان ديناراً حالاً فلا فائزاً أن تقاضى وإن كان إلى  
 أجل فليكن أن يعطى الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطى ديناراً ولو سبقه ديناراً فاضله إياه ثم  
 أفلس كان أسوة الغرما لانه حل في ماله بحيث أجازته السنة فهو كالبيع والاجارات ولو سبق رجل رجل  
 ديناراً الادرهما أو ديناراً المادمان حنطة كان السبق غير جائز لانه قد يتحقق الدينار وحبه الادرهمن  
 الدينار عشر ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا  
 أن أستري منك ولأن أستاذك منك إلى أجل بنى الأشياء سنتي منه لامن غيره ولأن أسبقك بجزء الاربع  
 حنطة ولا درهم الا عشرة أفلس ولكن إن استنتب شئاً من الشئ الذي سبقته فلا بأس إذا سبقك ديناراً  
 الاسدسا فاعسا سبقك خمسة أسداس دينار وإن سبقك صاعاً الامدا فاعسا سبقك ثلاثة أمدا دفعي هذا  
 الباب كله وقياسه قال ولا خيرة في أن أسبقك ديناراً على أنك أن نضلتني أعطيت به أحد ابنيه ولا غير  
 عينه ولا تصدقته على المسكين لا يجوز أن أسبقك شئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز إذا  
 ملكك شئاً إلا أن يكون لك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني وإذا اختلف المتناضلان من حيث يرسلان  
 وهما بريمان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلون أن من رمى في هدف يقدم أمام الهدف الذي  
 يرمى من عنده ذراعاً أو أكثر جل على ذلك إلا أن تشارط في الأصل أن بريمان موضع بعينه فيكون عليهما  
 أن بريمان موضع شرطهما وإن تشارط أن بريمان في شئين ووضوعين أو شئتين بريماناً أو بذكران سرهما  
 فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارط على أن يضعه أو يعلق ما تشارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر  
 أو أصغر منه فلا يجوز له ويجعل على أن يرمى على شرطه وإن أسبقه ولو بسم الغرض فما كره السبق حتى  
 يسبقه على غرض معلوم وإن أسبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعها ويخفضه دينه وقد أجاز الأمانة  
 للسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فمضى معه ريقاً أو كثر في المائتين ورشقاً أو كثر في الخمسين والمائتين ورشقاً  
 أو كثر في الثمانيات ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمى في الرقعة وفي كثر من الثمانيات ومن أجاز هذا أجاز له  
 أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق مالم يكون تشارطاً شرطاً ويدخل عليه إذا كان مراً أول يوم بعشرة  
 أن يكون للسبق أن يزدى عدد النبل ويقص منه إذا استوفى في حال أبدأ جوا ذلك السبه ولا بأس أن  
 تشارط أن بريماناً ريقاً فمعلومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا يتصرفان حتى يفرغاهما إلا من عذر  
 بمرض لأحدهما أو جائل يحول دون الرمي والمطر عذر لانه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون  
 الحر عذراً لأن الحر كائن كالشمس والريح الخفيفة وإن كانت قد تصرف النبل بعض الصرف ولكن إن  
 كانت الريح طامفاً كان لا يمسها شئ أن يعل عن الرمي حتى تسكن أو تخف وإن غربت لهما الشمس قبل

صدقه عليها وحكم  
 بالظاهر بينه وبينها  
 بعده من الولاد أولى أن  
 لا يستعمل دلاله في مثل  
 هذا المعنى ولا يقضى  
 إلا بالظاهر أبداً (قال  
 الشافعي) رحمه الله  
 تعالى في حديث  
 ذكره له لما تآلت آية  
 المتلاعنين قال صلى الله  
 عليه وسلم يا أيها امرأة  
 أدخلت على قوم من  
 ليس منهم فليست من  
 الله في شئ ولن يدخلها  
 الله جنه ويأمر رجل  
 بخدومه وهو ينظر إليه  
 احتجب الله منه وفضحه  
 على رؤس الأولين  
 والآخرين

(باب كيف اللعان)  
 من كتاب اللعان  
 والطلاق وأحكام  
 القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله  
 ولما حكى سهل شهود  
 المتلاعنين مع حدائته  
 وحكامين عررضي الله

أن يقرع لمن أرسافهم التي تشارطا لم يكن عليهم ما أن يربا في الليل وإن انكسرت قوس أحدهما أو نبله  
أبدل مكان القوس والنبل والوتر يمدى قدر عليه فإن لم يقدر على بدل القوس والوتر فهذا عذر وكذلك إن  
ذهبت نبله كلها فلم يقدر على بدلها فإن ذهب بعض نبله ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه إن شئت فأتى حتى  
يحد البديل وإن شئت فأرمعه بعدد ما بقي في يده من النبل وإن شئت فأرد عليه مما ربحه من نبله ما يعيد  
الربح حتى بكل العدد وإذا رما اثنين واثنين وأكثر من العدد فاعمل واحد من الحزب ببله علة طاهرة فيقبل  
الحزب الذين يناضلونه إن اصطلمحتهم على أن يحملوا مكانه رجالا من كان فذلك وإن تشاجحتهم لم يجزكم على ذلك  
وإن رضى أحد الحزبين ولم يرض الآخر لم يجز الذين لم يرضوا وإذا اختلف المتناضلان في موضع من معاني  
فأرادا المسبق أن يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك إلا أن يشاء المسبق كالأمر إذا رأى ربحه في الليل أو المطر  
لم يجز على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنع الظلمة « قال الربيع » المسبق أبداهو  
الذي يهرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الأرسال فكان أحدهما بطول الأرسال الناس  
أن يزد يد الراي أو يرضى صنيعه في السهم الذي ربح به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب  
من طريق الخطأ وأقال هولم أو هذا وهذا يدخل على الراي لم يكن ذلك وقيل له أرم كبري الراي الناس لا يهملوا  
عن أن تثبت في مقامك وفي أرسالك وزعل ولا مبطل الغيرة هذا لأدخال الحبس على صاحبك وكذلك لو اختلفا  
في الذي يوطن له فكان يربدا الحبس أو قال لا أريد والموطن يطيل الكلام قبل لأوطن وطول له بأقل ما يفهم به  
ولا تطل ولا تفهم عن أقل ما يفهم به ولو حضرهما من يحسبهما أو أحدهما أو بلغط فيكون ذلك مضرا بهما  
أو بأحد ههما من ذلك « قال الربيع » الموطن الذي يكون عند الهدف فإذا ربح الراي قال دون ذا  
قليل أرفع من ذاقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت فرقة  
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان لا تخرم العرض الآخر الذي بدأ منه  
أن يقف حيث شاء من المقام وإذا سبق الرجل الرجل سبقا معلوما فاضله المسبق كان السبق في ذمة الفضول  
حالا يأخذ به كإياخذ بالدين فإن أراد الناضل أن يسلفه المنضول أو يشتري به الناضل ماشاء فلا بأس وهو  
متطوع بأطاعه إياه وما نضله فله أن يحزره ويتوله ويعتمه منه ومن غيره وهو عندى كرجل كان له على رجل  
دينارا فأسلفه الدينار وردد عليه أو أطمعه به فعليه دينار كاهو ولا يجوز عند أحد رأيته ممن يصير الراي أن  
يسبق الرجل الرجل على أن يرى بعشر ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل  
القرع من عشر ولا يجز إلا أن يكون القرع لا يؤق به بحال إلا في أكثر من رشق فإذا كان لا يؤق به إلا  
بأكثر من الرشق فسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز وإذا أصاب الرجل السهم فسحق وثبت قليلا ثم سقط بأي  
وجه سقط به حسب صاحبه ولو وقف رجل على أن يقلع فرى سهم فقال إن أصبت فقد فلتج وإن  
لم أصب (١) فالقلع لك أو قال له صاحبه إن أصبت بهذا السهم فلكه الفلوج وإن لم يكن يبلغه إذا  
أصابه وإن أخطأ به فقد أضلقت نفسك فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ربهما لا يقلع واحد  
منهما على صاحبه إلا بأن يبلغ الفلوج ولو طابت نفس المسبق أن يسلمه السبق من غير أن يبلغه كان هذا شأنا  
تطوع به من ماله كاهو له وإذا كانوا في السبق اثنين واثنين وأكثر فبدلوا جلا نائضا قطع وأتاهما أو وتر  
أحدهما كان له أن يقف من بقي حتى يركب وتر أو يتقدمه وقد رأيته ممن يقول هذا إذا جرى أن يتفاجها  
ويقول لأعلم أنهما الحزب كله لا يتفاجون أو أصابوا على أيديهم لأنهم لا يقاروا عند الغاية التي ينتهون بها  
من بقي ثم ينتهون وإذا اقتصموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقترعوا وليقتسموا معمر وفا ولا يجوز أن  
يقول أحد الحزبان اختار على أن أسبق ولا يختار على أن يسبق ولأن يقترعا فإما خرجت قرعته سبقه

عنهما استعملنا على  
أن اللعان لا يكون إلا  
بمحضر من طائفة من  
المؤمنين لأنه لا يحضر  
أمرأ يربد النبي صلى  
الله عليه وسلم ستره  
ولا يحضره إلا وغيره  
حاضره وكذلك جمع  
حدود الزنا شهدا  
طائفة من المؤمنين  
أقلمهم أربعة لأنه لا  
يجوز في شهادة الزنا أقل  
منهم وهذا يشبه قول  
الله تعالى في الزنا بين  
ولي شهد عندهما  
طائفة من المؤمنين وفي  
حكايته من حكى اللعان  
عن النبي صلى الله  
عليه وسلم جعله بلا  
تفسير دليل على أن الله  
تعالى لما نصب اللعان  
حكايته في كتابه فاعلم  
لأن صلى الله عليه  
وسلم بين المتلاعنين  
عاشى الله تعالى في  
القصران واللعان أن  
يقول الامام لزوج  
قل أشهد بالله أني لمن  
الصادقين فيأمرهم

(١) قوله فالقلع لك في بعض النسخ فالفلوج لك وكلاهما مصدر قلع بمعنى غلب ٥١

صاحبه وليكن يجوز أن يقسموا قسميهم وفوا يسبق أحدهما شاء تطوعا لا بخاطر القردة ولا غيرها (١) من أن يقول أرى أنا وأنت هذا الوجه فأنا أفضل على صاحبه سبقه المفضل والسبق على من بذله دون خربه إلا أن يدخل خربه أنفهم معه في ضمان السبق أو يأمر به أن يسبق عنهم فيأخذ كل واحد منهم حصته على قدر عدد الحال لا على قدر وجوده أرى وإذا قال الرجل للرجل إن أصبت بهذا السهم فليسبق فهذا جائز وليس هذا من وجه النضال فان قال إن أخطأت بهذا السهم فليسبق لم يكن ذلك له وإن حضر الغريم أهل الغرض فقسموه فقال من معه كذا راء أميا ولست أراه أميا وقال أهل الحرب الذين يرى عليهم كذا راء غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من انحرأجه إلا ما لهم من انحرأجه من عرفوا رايه من نفسه وهم يعرفونه بالرى فسقط أو غير الرى فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلان ينادي برن على أني شريك في الدينارين إلا أن تطوع بآن بهبه أحدهما أو كليهما بعد ما ينزل وكذلك لو تطاردا ثلاثة فأخرج اثنين سبقين وأدخلوا محلا لم يجز أن يجعل الرجل على أن أنه لا يبدأ عليه رشقين فأكثر لم يجز ذلك وذلك إذا أعطى ذلك أعطىناه أو فضل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم لو رايه يمشي ثم ابتدأ الذي بدأ كان لو فليج بذلك السهم لخادي عشر كما أعطىناه أن يرى سهم يكون في ذلك الوقت فضلا على مراسله عن غير مراسله وإنما يجيز هذا لأنه إذا تكافأ فكان أحدهما يبدأ في وجهه والآخر في آخر وإذا سبق الرجل للرجل فآثر أن يعطيه السبق موضوعا على يديه أو ورثته أو ورجلا أو ورثته أو رجلا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا راي إلى نجس يبادر فأفضل أحدهما على صاحبه نجسا أو قل أو أكثر فقال الذي أفضل عليه أطرح فضلا على أن أعطيه شأ لم يجز ولا يجوز إلا أن يتفاحضا هذا السبق برضاهاو يتسايقان سقا آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة والأصابع إذا كان جلدهما كجاء يترك لجه أو يدنو غامر جلدهما لا يترك لجهما عدا جلد كلب أو خنزير فان ذلك لا يظهر بالباغ والله تعالى أعلم فان صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته بمنزلة غيره أرى أكره لمعنى واحد أن أمره أن يقضى بطون كفه لا معنى غير ذلك ولأنه أن يصلي متنكيا القوس والقرن إلا أن يكونا يتصر كان عليه حركة تشغله فأكثر ذلك وإن صلى أجزاء ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرى معه ويختار المسبق ثلاثة ولا يسبق المسبق ثلاثة ولا يسبق المسبق ثلاثة ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتناضلين من يرى معه وعليه بأن يكون حاضر إياه أو غائبا يعرفه وإذا كان القوم المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرسال وخربه ولناضله أن يقدموا أهم شأوا كما شأوا أو يقدم الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلانا يكون مقدما وفلان معه وفلان ثان وفلان معه كان السبق مقدما ولو لم يجز حتى يكون القوم يقدمون من راء وتقديعه وإذا كان البدء لأحد المتناضلين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ رد ذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يفرغ من رميه وأرد عليه السهم الأول فري به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأه ربي به فان أصاب به حسب له لا ربي به في البدء وليس له الرمي به فلا يفقه مصيبا كان وأخطأ إلا أن يترافيا به

(كتاب الحكم في قتال المشركين ومصلحته مال الحربي)

\* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزا منهم أهل الأوثان ومن عبد ما تستحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقاتلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذا في النسخ ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه مصححه

به زوجته فلا بدت  
فلان من الزنا ويشير  
إليه أن كانت حاضرة  
ثم يعود فقه وله حتى بكل  
ذلك أربع مرات ثم  
يقفه الإمام ويذكره  
الله تعالى ويقول اني  
أخاف أن لم تصكن  
صدقت أن تبوا لبعنة  
الله فمن راء يريد أن  
يغضى أمرهم يضع  
يده على فيه ويقول ان  
قولك وعلى لعنة الله  
ان كنت من الكاذبين  
موجبة فان أتى تركه  
وقال قل وعلى لعنة الله  
ان كنت من الكاذبين  
فيما ربيته فلا بد من  
الزنا وإن فذهبا بأحد  
يسميه بعينه واحدا  
أو اثنين أو أكثر قال  
مع كل جهانة إلى لمن  
الصادق في قياسيتها  
به من الزنا فلا بد أن  
فلان وفلان وقال عند  
الاتعان وعلى لعنة  
الله ان كنت من  
الكاذبين فيما ربيته

أوبسما وذلك لقول الله عز وجل فإذا أنسلخ الأشهر الحرم الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم  
 على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين الحار بن قوتلوا حتى يسلموا  
 أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فإذا أعطوا لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول  
 الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية وإذا قاتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قاتلوا  
 وسبب ذلارهم ومن لم يبلغ الحلم والمختض منهم ونساءهم البويع وغير البويع ثم كانوا جعافاً رفع منهم  
 الخس ويقسم الأربعة الانجاس على من أوجب عليهم بالخيل والركاب فإن أئخافهم وقهرهم وأمن قاتلوه  
 منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والأرضون قسم الدنانير والدرهم لا يختلف ذلك الخمس وتكون  
 أربعة أنجاسها لمن حضر وإذا أسربل العون من الرجال فالأمام فهم بالخيار بين أن يقتلهم أم أن يسلم أهل  
 الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو عن عليهم أو يفاديهم عاى يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين  
 يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم وأخذهم مالا فسيبيل الغنيمة الخمس ويكون أربعة أنجاسه  
 لأهل الغنيمة فإن قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكماً واحداً وحكمت في الرجال أحكاماً  
 متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رقطة وخير فقسم عمارهم من الأرض والنخل  
 قسمة الأموال وسبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولداً بنى المصطلق وهو أزن ونساءهم فقسمهم قسمة الأموال  
 وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر ففهم من من عليه بلاشئ أخذ منهم ومنهم من أخذ منهم فدية  
 ومنهم من قتلهم وكان المقتولان بعد الأسيار يوم بدر عقيباً بنى معيط والنضرب الحارث وكان من المنون  
 عليهم بلا فدية أبوعزة الجعي تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبائته وأخذ عليه عهداً أن لا يقتله فأخفاه  
 وقاتله يوم أحد فذعر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يفلت فأمر من المشركين رجلاً غيره فقال يا محمد  
 امن على يومى ودعى لبائته وأعطيت عهداً أن لا أعود قتاله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبح على عارضك  
 مكة تقول قد خدعت محمد بنى فأمربه فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية من أنال  
 الحنفى بعد فتن عليه ثم عاتمة بن أنال فأسلم وحسن إسلامه \* أخبرنا القننى عن أيوب عن أبي قلابة عن  
 أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلاً من المسلمين بجلي من المشركين  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يهدى قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن قتلهم \* أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث إلى ابن أى الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يهدون  
 ويقتل وللمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلاً ونهاراً فإن أصابوا من النساء والولدان أحد لم يكن فيه عقل  
 ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن  
 عتبة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل  
 عن أهل الدار من المشركين يستون فصباب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم  
 وربما قال سفيان في الحديث هم آباءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم هم آباءهم قيل لا عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل لا يهدون بالقتل قيل نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدوا به فإن قال فعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفت  
 فإن قال ما دل على ما قلت قيل له ان شاء الله تعالى إذا لم ينع عن الإغارة ليلاً أو نهاراً يحيط أن القتل قد يقع على  
 الولدان وعلى النساء فإن قال فهل أغار على قوم يهدون ليلاً أو نهاراً قيل نعم \* أخبرنا عمر بن حبيب  
 عن عبيد الله بن عون أن أقالماولى ابن عمر كتب إليه يخبره أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أخبره أن

به من الزنا بفسلان أو  
 بفسلان وفلان (قال)  
 وإن كان معها ولد فقتله  
 أو بها جل فاشفى منه  
 قال مع كل شهادة أشهد  
 بالله أنى لسن الصادقين  
 فيأمر ميتة من الزنا وإن  
 هذا الولد ولد زنا ما هو  
 موى وإن كان جلالاً  
 وإن هذا الجلى إن كان  
 بها جل لجل من زنا  
 ما هو موى فإن قال هذا  
 فقد قرغ من الاتعان  
 فإن أخطأ الإمام فلم  
 يذ كر كى الولد أو الجلى  
 فى اللعان قال للزوج  
 أن أردت نفقه أعدت  
 اللعان ولا تعين المرأة  
 بهدا عا ذال زوج اللعان  
 إن كانت فرغت منه  
 بعد اللعان الزوج وإن  
 أخطأ وقد قذفها برجل  
 ولم يلمن بقذفه فأراد  
 الرجل حده أعاد عليه  
 اللعان والأحد له أن لم  
 يلتمن وقال فى كتاب  
 الطلاق من أحكام  
 القرآن وفى الأمل على

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غار ون في نهمهم بالرسيع فقتل مقاتله وسمى الذرية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه يقتل ابن أبي الحقيق غاراً دلاء على أن الغار يقتل وكذلك أمر يقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً فان قال قائل فقد قال أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل يقوم ليلام فرسخي يصيح قبله إذا كان موجوداً في سبته أنه أمر بما وصفتنا من قتل الغارين وأغار على الغارين ولم يبق في حديث الصعب عن البيات دل ذلك على أن حديث أنس غير مخالف لهذا الحديث ولكنه قد ترك الغارة لئلا لأن يعرف الرجل من يقاتل وأوان لا يقتل الناس بعضهم بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقتلون بين الحصن ولا في الآكام حيث لا يصرون ومن قبلهم لا على معنى أنه حرم ذلك وفيما وصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام وإلى الجزية أعماهو وأجبل من تبليغه الدعوة فأما من بلغته الدعوة فلمسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوه ذلك لهم من قبل أنهم إذا كان لهم ترك قتاله عدة تطول قبل قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من تبليغه دعوة المسلمين فلا يجوز أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان أن كانوا من غير أهل الكلب أو إلى الإيمان أو إعطاء طرية أن كانوا من أهل الكلب ولا أعلم أحد لم تبليغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدو فالذين يقاتلون أمم من المشركين فاعل أولئك أن لا تكون الدعوة بغيرهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) أو الخزر أمم لا نعرفهم فان قتل أحد من المسلمين أحد من المشركين لم تبليغه الدعوة وإن كان نصرانياً أو يهودياً بدية نصراني أو يهودي وإن كان وثنياً أو مجوسياً أو مجوسياً وأما ترك قتل النساء والولدان بالبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم ليسوا أن يقاتلوا فإن قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض بهم السلاح وذلك أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن لا يتوقض وكانوا قد زابوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها وإن أسروا أو هربوا أو أوجروا وكانوا من لا يقاتل فلا يقتلون لأنهم قد زابوا الحال التي أباحقت فبدأوا وهم وعدوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن يقصد قصدهم بالقتل وترك قتل الرهبان وسواهم بالصوامع ورهبان الديارات والحصار وكل من يحبس نفسه بالترهب ترك قتاله أبعاعاً إلى بكر رضى الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم يكن آمين ترك الرهبان إن شاء الله تعالى وأما قتلها هذا تبعاً لقياساً ولو أنازعنا أن ترك قتل الرهبان لأنهم في معنى من لا يقاتل ترك قتل الرضى حين نغير عليهم والرهبان وأهل الحب والاحرار والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل من لا قتال منهم من المشركين قيل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين يدبرين الصبة وهوفي شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً وكان قد بلغ نحو من خمسين ومائة سنة فلم يعبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ولم أعلم أحد من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح المبتدع وقد ذكف على الجرحى بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذكف عليه ابن مسعود وغيره وإذا لم يكن في ترك قتل الرهاب حجة إلا ما وصفنا غنما كل مال له في صومعته وغير صومعته ولم ندع له منه شيئاً لأنه لا خير في أن ترك ذلك فبدع ونسي أولاد الرهبان ونسبواهم أن كانوا غير مهينين والاصل في ذلك أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قيل فلم يمنع ماله قيل كما لا يمنع مال المولود والمرأة وأمنع دماءهما وأحب لوتهم النساء تركهن كما ترك الرجال فان ترهب عبد من المشركين أو أمم مسيحية ما من قبل أن السدوا أسلم فقتله أن يسترقها أو عنعهما بالترهب لأن المال لا يمكن أن يكون من أنفسهم ما عاك الأحرار فان قال قائل وما الفرق بين المال والأحرار قيل لا يمنع حر من غزو ولا ج ولا تشاغل برعين

مسائل مالك وملاحكم  
الله تعالى على الزوج  
يرى المرأة بالنفذ ولم  
يستثن أن يسمى من  
يرمهاه أو لم يسمه  
ورمى الهلالي امرأته  
بأن عمه أو باني عمها  
شريك في النكاح  
وذكر النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه رآه عليها  
وقال في الطلاق من  
أحكام القرآن فالتعن  
ولم يحضر صلى الله عليه  
وسلم المري بالسرأة  
فاستدلسنا على أن  
الزوج إذا التعن لم يكن  
على الزوج الذي قد فقه  
بامرأته حد ولو كان له  
لأخذه له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
ولبعث إلى المري فسأله  
فان أفرح دون أنكر  
حدله الزوج وقال  
في الاملاء على مسائل  
مالك ومال النبي صلى  
الله عليه وسلم شريكاً  
فأنكره لم يحلف ولم يجده  
بالتعن غيره ولم يجد

صاحبه بل يحمد على ذلك ويكون الخ والفر لا زمن له في بعض الحالات ولما لا العبد منه من ذلك وليس يلزم العبد من هذا شيء

(الخلاف فبين تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الجوس والصائبون والسامرة أهل كلب فلما قبض بعض الناس فقال أما الصائبون والسامرة فقد علت أنهم صنفان من اليهود والنصارى وأما الجوس فلا أعلم أنهم أهل كلب وفي الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كلب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب وأن المسلمين لا يتكحون نساءهم ولا يأكلون ذمالتهم (١) فان زعم أنهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكل مشرك عابدون أو غيرهم فإمام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحقق دماؤهم بها لا العرب خاصة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وقال في بعض من يذهب هذا المذهب ما يحتج في أن حكمت في الجوس حكم أهل الكتاب فلم يحكم بذلك في غير الجوس فقلت الخ لعمري أن سفيان أخبرنا عن أبي سعيد عن نصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن الجوس فقال كانوا أهل كلب قال فاقوله سنوهم سنة أهل الكلب قلت كلاب عري والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله كتب سواهما قال وما دل على ما قلت قلت قال الله عز وجل أم لم ينبا عيسى بحصص موسى وإبراهيم الذي وفى فالتوراة كلب موسى والإنجيل كلب عيسى والصحف كلب إبراهيم ما لم تعرفه العامة من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون قال فسامعني قوله سنوهم سنة أهل الكلب قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فإدال على أنه كلام خاص قلنا لو كان عاما كذا ذمالتهم وتكحن نساءهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكم واحد أو حكمان قبل بل حكمان قال وهل يشبه هذائي قلنا نعم حكم لكل ثأوة فبين قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فانا نزعنا عن غير الجوس عن لا تحل ذبيحته ولا نسأوه قيسا على الجوس قلنا فإن ذهبت عن قول الله عز وجل فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى تخلف أسبيلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإن زعمت أممها والحديث منسوخان يقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكلب قلنا فاذا زعمت ذلك دخل علينا أن تكون العرب ممن يعطون الجزية وإن لم يكونوا أهل كلب قال فان قلت لا يصلح أن يعطى العرب الجزية قلنا وليسوا داخلين في اسم الشرية قال بلى ولكن لم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا أفعلت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كلابي أو جوسي قال لا قلنا فكيف جعلت غير الكلابيين من المشركين قيسا على الجوس أرايت قولك فإدال بل أخذها من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكلب ما نقول له قال أفترعنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من عرب قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي صلى الله عليه وسلم أكبدنا النفس في غزوة تبوك وصالح أهل بخران واليمن ومنهم عرب وعجم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه نصارى حتى تغلب وبني عير اذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكلب وهم يؤخذ منهم الجزية إلى اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن نزعنا أن إحدى الآتين والحديثين ناسخ لا سحر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية ممن أهل الكلب في القرآن ومن الجوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن نقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فأنها غير تامة اهـ

الجبالي في القاذفة له باسمه (وقال) في اللعان ليس للأمام اذا ومي رجل زناتان يبعث اليه قيسا له عن ذلك لان الله يقول ولا تجسسوا فان شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا إلى امرأته رجل فقال ان اعترفت فارجمها فسلك امرأته ذكر أبو الرائي بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقربت حدث وسطه الحد عن قذفها وان أنكرت حد قاذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها (قال) ولما كان القاذف لامرأته اذا التعن لوجه المقدوف بعينه لم يؤخذ له الحد لم يكن لمسئلة المقدوف معنى إلا أن يسأل ليعده ولم يسأله صلى الله عليه وسلم وأما سأل المتدوفة والله عز وجل أعلم للحد

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ناسخ الانجيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعضيان جمعاً على  
وجوههما ما كان الى امضاءهما سبيل بما وصفنا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معاً وقوله خارج  
من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لى أى شئ الجزية قلنا لى الايمان لا على الانساب  
ولودنا أن الذى قلنا على ما نلت الآن يكون لله مخط وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربى ولا عجمى في شرك  
ولا ايمان ولا المسلمون انما نقلت كلاً بالشرك وتحقق دم كل بالاسلام وتحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها  
(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فأسلوا بعد الاسار فهم  
مرفوقون لا تحل دماؤهم وأى حال أسلوا فيها قبل الاسار حقنوا دماءهم وأحرزوا أموالهم الاما حووا  
قبل أن يسلموا وكانوا أحراراً ولم يسب من ذراهم أحد صغير فالما نساؤهم وبنائهم بالباقون حكمهم حكم  
أنفسهم في القتل والسبي لاحكام الاب والزوج وكذلك ان أسلوا وقد حصروا في مدينة أو بيت أو أوطأت بهم  
الجنس أو غرقوا في البحر كانوا لا يمتنعون عن أن يأخذهم أو وقعوا في ناراً أو يبرزوا نحواً وكانوا غير محتجين  
كأفواجها كالمحقوقين الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سواهم بطوا وسجنوا غير مرطين وأصاروا الى  
الاستسلام فأمر بهم المالحا كم قوما يحفظونهم للموا حقت دماؤهم وجرى السبي عليهم فان قال مافرق بين  
هذه الحال وبين المحاط بهم في حصراء أو بيت أو مدينة قيل قد يمتنع أولئك حتى يقبلوا من أطاع بهم  
أو يأتيهم المدد أو يتفرون عنهم فغيره بولوليس من كان بهذه الحال من يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه  
اسم السبي اذا حوى غير يمتنع ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين منهم  
لقاتلواهم فقد قيل يقتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحابه ببلاد الحبش مشركين عن مشركين ومن قال  
هذه القول قال وما يحرم من القتال معهم وما بالذين يقتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل  
قتالهم حرام لمعان منها أن واجبا على من ظهر من المسلمين على المشركين فقتل الخس لأهل الجنس وهم مرفوقون  
الى البلدان وهذا لا يجد السبيل الى أن يكون الخس مما غنم لاهل الجنس ليوذبه الى الامام فيفرقه وواجب  
عليهم ان قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحضنوا دماءهم وهذا ان أعطوا الجزية لم يقدر على أن  
يمنعهم حتى يحضنوا دماءهم كان مذهباً وأن لم يستكرهوهم على قتالهم كان أحب الى أن لا يقتلوا ولا يعلم  
خبر الزبير بثبت ولو ثبت كان التجاشى مسلماً كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى التلى صلى الله  
عليه وسلم عليه وإذا غزا المسلمون بلاد الحرب فسررت سره كثيرة أو قتل به باذن الامام أو غيرا ذنه فسواء  
ولكننى استحب أن لا يخرجوا الى باذن الامام فمصلحاً منها أن الامام يعفى عن السئلة ويأتيه من الخبر  
ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسريه فيجوز قوتها ويكفها حيث يخاف هلكتها وأن أجمع لأمر الناس  
أن يكون ذلك بأمر الامام وان ذلك بعد من الضعة لانهم قد يسرون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقرب  
عليهم فيتلفون اذا انفردوا في بلاد العدو ويسرون ولا يعلم قبرى الامام الغار في ناهيهم فلا يعينهم بولو علم  
مكانهم أعانهم وأما ان يكون ذلك يحرم عليهم فلا علمه يحرم وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
الجنة فقال له رجل من الانصار ان قتلت حاراً فنجسها قال قلت الجنة قال فانعس في جماعة العدو وقتلوه  
وأبقى رجل من الانصار دماً كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انعس في العدو وقتلوه  
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلاً من الانصار ارتخلف عن أصحابه بغير دعوة فرأى الطريق عكفا  
على وقتله أصحابه فقال لهم بن أمية تقدم الى هؤلاء العدو فيقتلون ولا تخلف عن مشهد يقتل فيه  
أصحابنا ففعل فقتل فخرج عمر بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً حسناً ويقال  
فقال لهمرو فها تقدمت فقاتلت حتى تقتل فاذأجل الرجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده  
وعند من رأهاً استقبلت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قدراً حيث لا يرى ولا يأمن من كان هذا

الذى يقع لهما ان  
بازنائه من الزوج  
وأى الزوجين كان  
أعجباً التعن بلسانه  
بشهادة عدلين يعرفان  
لسانه وأحب الى أن  
لو كانوا أربعة وان كان  
آخرس يفهم الإشارة  
التعن بالإشارة وان  
انطلق لسانه بعد ان خرس  
لم يعدنم تمام المرأة فتقول  
أشهد بالله ان زوجي  
فلان أو ثبير اليه ان كان  
حاضر السن الكاذبين  
فبما رما به من الزنا  
ثم تعود حتى تقول ذلك  
أربع مرات فلذا فرغت  
وقتها الامام وذكراها  
الله تعالى وقال الحذرى  
أن تسوى بغض من  
الله ان لم تكن في صافقه  
في أيمانك فان رآها  
تضى وحضرتها امرأه  
أمرها أن تضع يدها  
على فيها وان لم تحضرها  
ورأها تضى قال لها  
فوقى وعلى غضب الله ان  
كان من الصادقين فيها.

أكثر مما في انفراد الرجل والرجل بغير إذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قاتلواكم فقاتلواهم بالأدبار الآية وقال يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال الى قوله والله مع الصابرين \* اخبرنا شفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس وسفيان بالتزليل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العسرون من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم قصيرا لأمر الى أن لا يفر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) اخبرنا شفيان بن عيينة عن ابن أبي نجیح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول ابن عباس وقولنا وهؤلاء الخارجون من السخط ان فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد من ثلاثة فصاعدا فبارى والله تعالى أعلم الفارين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فاذا فر الواحد من اثنين فأقل المتصرف للقتال أو متحيزا أو المتحرفه عينا وشيئا أو مدبرا أو نية الفود للقتال والغاز متحيزا الى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرته أو امتنبتة عنه سواء أعانها صير أو فر في ذلك الى نية المتحرف والمتحيز فإن كان الله عز وجل يعلم أنه إنما تحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من سخطه في التحرف والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعرفوا الله تعالى عنه أن يكون قد باء بسخط من الله وإذا تحرف الى الفئة فليس عليه أن يفر دالى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيد بن الحرث وحرزة بن عبيد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من حباب يوم خيبر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يوم ثنازير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق على بن أبي طالب عمرو بن عبدود وأذا بارز الرجل من المشركين بغيره أن يدعو أو يدعى الى المبارزة فبرزه رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لأنهم لم يعطوه أن لا يقاتله إلا الواحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه أعان أراد أن يقاتله واحد فقد تبارز عبيد وعتبة تضرب عبيدة عتبة فأرثى عاتقه الأيسر وضرب عتبة ففطع رجله وأعان حرزة وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإما أن دعاه مسلم مشركا أو مشركا مسلما إلى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء الى مبارزة الواحد كل من الفر يقين معاصي المبارزين أحبت أن يكف عن أن يجعل عليه غيره فإن وفى عنه المسلم أو جرحه (٢) فالتخذه فحمل عليه بعد تبارزه ما فلهم أن يقتلوه أن قدر وعلى ذلك لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع الى محرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع الى أمانه ولو شرطوا ذلك لم تغافوا على المسلم أو يجرح المسلم فلهم أن يستنفذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه فإن امتنع أن يخلهم وأما إذا صاحبه وعرض دونه لبقائهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ولوعرض بينهم وبينهم فقال أنا نمتكم في أمان قالوا نعم أن خلنا وصاحبا فإن لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبا فإن قاتلتنا قاتلتك وكنت أنت نقضت أمانك فإن قال قائل وكفى لا يعان الرجل المبارز على المشرك فأمر الله قيل ان معونة حرزة وعلى على عتبة أعان كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لبعته أمان فكيف يبع عنه فإن تشارطا لآمان فأعان المشركون صاحبه كان للمسلمين أن يعينوا أصحابهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استخدمهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو جعنا تحصنه من فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرذات والسيان والقارِب والحياث وكل ما يكرهونه وأن يشقوا عليهم الماء ليعرفوهم

رماني به من الزنا فأنقلت ذلك فقد فرغت قال واعا أمرت بوقفهما ونذ كبرهما الله لأن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لا يضع بين المتلاعنين أن يضع يده على فيق الحامسة وقال انهما ووجه ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعم فصل بينهما باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجب عليه بأن يجترئ على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يزد فيصير على أن يلعنه وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للامام إذ عرفت من ذلك ما جهل أن يقفهما نظر الهم بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقدم من الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فانظره (٢) عبارة مختصر الزنى فلهم أن يحملوا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه معصمه



أو يوحدهم فيه سواء كان معهم الاطفال والنساء والرجال أو لم يكونوا لأن الدار غير ممنوعة بإسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يخرجوا شجرهم المتمر وغير المتمر ويحرقوا عاصمهم وكل ماله وأرح فيه من أموالهم فإن قال قائل ما الحجة فيما وصفت وفهم الولدان والنساء انتهى عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف مخنيفاً وعزاة ونحن نعلم أن فهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقة هـ أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بني لؤي • حرق بالبور فمستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل فقد نهى بعد التورق في أموال بني النضير قبل أن يشاء الله تعالى أنما نهى عنه أن الله عز وجل وعده بما فكان يحرقه إذا هابته لعين ماله وذلك في بعض الأحاديث معروف عند أهل المغازي فإن قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخبر وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي أخرجز وعزها لقي فيها قتالا فإن قال قائل كيف أخرجز الرمي بالخيخيق وبالنازع على جماعة المشركين فهم الولدان والنساء وهم منى عن قتلهم قيل أخرجزنا عما وصفنا وبأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الغارة على بني المصطلق عازين وأمر بالسيات والتعريق والعلم يحيط أن فهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة وانما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل إذا كان قاتلهم يعرفهم بعائيتهم للغير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سباهم ففعلهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فإن كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستأمنون كرهت النصب عليهم بما يم من التعريق والتفريق وما أشبهه غير محرم له بحرب ما يتجاوز ذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن يحرم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمهم وأما كرهت ذلك احتشاما ولأن مباحا لئلا لم يكن فيه مسلم أن يجاوزها فلا تقتلها وإن قاتلتها فقاتلتها بغير كرهت من التعريق والتفريق ولكن لو التحم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه يشك من التعميم يعرفونه أو يخرجونه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكره لهم بأنهم مأجورون أجرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والأخرى كتابة عدوتهم قال ولو حاصروهم غير متحصنين فقتلوا أطفال المشركين فقد قيل لا يشوقون ويضرب المتترس منهم ولا بعد الطفل وقد قيل يكف عن المتترس به ولو تروا بعلم رأيت أن يكف عن ترسوا به الآن يكون المسلمون متحصنين فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك وينوق المسلم جهده فإن أصاب في شيء من هذه الحالات مسلما اعتق رقة وإذا حاصروا المشركين فظفر نالهم بخيل أخرجزناها وبنائها عنهم فرجعت علينا واستلمتها وهي في أيدينا وأخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها أعانز بدغميتها أو بناطحة اليد ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو تحبل أو ذو روح من أموالهم مما يحل للسلبي اتخذملا كفه لا يجوز عقر شئ منها ولا قتله شئ من الوجه إلا أن نذبحه كما قال أبو بكر لا تعقر واشتدوا بغير إلا لا كلمه ولا تعقرن بخلا ولا تحرقه فإن قال قائل فقد قال أبو بكر لا تقطن شبرا مئرا فقطعت قيل فأنقطعتاه بالنساء واتباع عاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أولي وبالمسلمين ولم أجد لابي بكر في ذوات الارواح مخالفا من كتاب ولا سنة ولا من له من أعجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما حفظت فلو لم يكن فيه إلا اتباع أبي بكر كانت في اتباعه جميع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فإن قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مهيبة بن مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(١) عبارة المختصر ولكن لو التحموا فكان يشك من التعميم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

(باب ما يكون بعد  
التعان والزواج من  
الفرقة ونفي الولاد وحده  
المسرة) من كتابين  
قديم وحديث

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فإذا أكمل  
الزواج الشهادة والالتعان  
فقد زال فراش امرأته  
ولا تحمله أبداً بحال  
وان أكسب نفسه  
التعن أولم تلتن وانما  
قلت هذا لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال  
لا سبيل لك عليها ولم يقل  
حتى تكسب نفسك  
وقال في المظاهرة ثلاثا  
حتى تنكح زوجها غيره  
ولما قال عليه الصلاة  
والسلام الولد للفراش  
وكانت فراشا لم يجز أن

عصفور راحا فوقها بغير حقه أسأله الله عز وجل عن قتله قبل أن يرسل الله وما حقه قال أن يذبحها فإما أكها ولا يقطع رأسها وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة وحدث الله عز وجل بأحق قتل ذوات الأرواح من الماء كقول واحد من معنيين أحدهما أن تذكى فتؤكل إذا قدر عليها والآخرة أن تذكى بالري إذا لم يقدر عليها ولم أجده بأحق قتلها بغير منقعة وقتلها بغير هذا الوجه عندى يحظور فإن قال قائل ففى ذلك نكابتهم ووهين وغيظ قلنا وقد يغفلون عما يحل فنفعله وما لا يحل فنتركه فإن قال ومثل ما يغفلون به فتركه قلنا قتل نساءهم وأولادهم فهم أولاد كونوا بهم فى أيدى الناس يقتلهم وكذلك لو كان فى جنبنا رهابان يغفلهم قتلهم لم نقتلهم ولكن إن قاتلوا فرسانا ثم بأسا إذا كنا نجد السبيل إلى قتلهم بأرجلهم أن نغفر بهم كآثرهم بالخنايق وإن أصاب ذلك غيرهم وقد عقر حنظلة بن الرهيب بأبى سفيان بن حرب يوم أحد فأنكسعه فرسه فسقط عنها فجلس على صدره لئلا يجرفه أبى سفيان فرجع إليه بعدد وكانه سبع فقتله واستنقذ أبى سفيان من تحتها فقال أبى سفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت نجيتي كيت رجيلة \* ولم أجعل النعماء لابن شعوب

وما زال المهري من جبال الكلب منهم \* لدن غدوة حتى دنت لغروب

أفانلهم طرا وأدعو لغالب \* وأدفعهم غي بركن صليب

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فإن قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقر بها ثمهم قبل العقر بهم يجمع أمرين أحدهما دفع عن العاقرة السلم ولأن الفرس إذا غلبه يقبل بقوة ويحمل عليه فيقتله والآخرة يصل به إلى قتل المشرك والدواب توجف وأخاف طلب العدو ولها إذا قتلت ليست فى واحد من هذين المعنيين لأن قتلها منع العدو والطلب ولأن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر المسلمون المشركين فأرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأتجاك ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يثأروا بقطع يد ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تحريق ولا تفرق ولا شئ يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة وقتل من قتل كما وصفت فإن قال قائل قد قطع أبى الذين استاقوا إقاحه وأرجلهم ومسل أعينهم فإن أس بن مالك ورجلار وباهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم وباهه وأحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة \* أخبرنا سفيان عن ابن أبى يحيى أن هبار بن الأسود كان قد أصاب زيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبعت النبي صلى الله عليه وسلم سرية فقال إن ظفر تم بهار بن الأسود فاجعلوه بين حرمين من حطبت ثم أحرقوه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما بنى لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل إن ظفر تم به فاقطعوه أيديه ورجليه (قال الشافعى) رحمه الله وكان على بن حسين بن بكر حديث أنس فى أصحاب الأتجاج \* أخبرنا ابن أبى يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما مل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل الأتجاج على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الأسارى من المسلمين فى بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضا أو يجرح بعضهم بعضا أو يعصب بعضهم بعضا ثم يصرون إلى بلاد المسلمين أن الحدود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويؤذون كل زيادة وجبت عليهم لا تمنع الدار عنهم شيئا من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلموا ولم يعرفوا الأحكام فقال بعضهم من بعض شأنا جرحا أو قتل درأ عنهم الحد بالجهالة وأزمتهم اليد فى أموالهم وأخذنا منهم فى أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض وكذلك لو زنى رجل منهم بأمرأة أو هوى لا يعلم أن الزنا محرّم درأ عنه الحد بان الحجة تقيم ونظر عنه حقوق الله ويزنه حقوق الأكدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استوثقت من قدامت عليهم الحجة فأمكنه من نفسها حدث ولم يكن لها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها بشكاح المشركين

بنى الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش وكان معقولا فى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمره أنه نفاذ عن أبيه وإن نفى عنه يمينه بالتعانة لا يمين المرأة على تكذيبه بنفيه ومعقولا فى إجماع المسلمين أن الزوج إذا كذب نفسه لحقه به الولد وجلبا لحد إذا لمعنى المرأة فى نفيه وإن المعنى للزوج فيما وصفت من نفسه وكيف يكون لها معنى فى عين الزوج ونفى الولد والخالفه والدليل على ذلك ما لا يختلف فيه أهل العلم من أن الأم لو قالت ليس هو منك إنما استعترته لم يكن قولها

فحصة النكاح وأحقناه الولد ودرأنا عنه الحد وجعلنا لها المهر ولو سرق بعضهم بعض شأداً ناعنه القطع والرماء الغرامة ولو أربى بعضهم على بعض ردنا الرأبهم لأن هذا من حقوق الأتمين وقال في القوم المسلمين يصبون المجانيق على المشركين فيرجع عليهم حجر الخنق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية المقتولين على عوائل القتلى قدر حصص المقتولين كأنه حجر جمل الخنق عشرة فرجح الحجر على خمسة منهم فقتلهم فأضاف ديانتهم على عوائل القتلى لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤذون حشمتهم من فعلهم فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر الخنق على رجل لم يجز أن كان قريباً من الخنق أو بعداً عنا لأهل الخنق بغیر الحرب وغير معين لهم كانت دية على عوائل الحاربن كلهم ولو كان فيه رجل عسلاً لهم من الجبال التي يجز ونهاشئ ولو جرح معهم في أسا كه لهم بلزمه ولا عاقلة شيء من قبل أن لا بد إلا بفعل القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط الخنق عليهم من جرحهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عوائل من يديهم عشرين كل واحد منهم لا يله قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فرفع عنه حصّة فعل نفسه ويؤخذ له حصّة فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو ربي رجل بعزاة أو غيرهما وأضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جداراً ثم رجعت إليه وأضرب بسيف شياً فرجع عليه السيف فلا دية له لأنه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيئاً ولو ربي في بلاد الحرب فأصاب مسلماً مسلماً مأناً أو أسيراً أو كافراً أسيراً فمقصده بالرمية ولم يره فعله تحرير رقبة ولا دية وإن رآه وعرف مكانه ورعى وهو مضطرب إلى الرمي فقتله فعله دية وكفارة وإن كان عمده وهو يعرف مسلماً فغلبه القصاص إذا رماه بغیر ضرورة ولا خطأ وعمد قتله فإن ترس به مشركاً وهو يعلم مسلماً وقد التجم فرأى أنه لا ينجيه الاضربه المسلم فضر به بر يقتل المشرك فان أصابه درأنا عنه القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو صفهم فأما إذا انزعج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرك فان قتل رجل رجل وقال نغنته مشركاً فوجده مسلماً فهذا من الخطأ وفيه العقل فان اتهمه وألبأه أحلف لهم ما علمه مسلماً فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برى وأغارة لا بعد فيها يقتل قيل قال الله عز وجل وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ إلى قوله متابعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ بالدية في كل واحد منهما ويجز برقبة فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المنوعة ببلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدونا يقتل بفعل فيمحر برقبة فلم يحتمل الآية والله تعالى أعلم الآن أن يكون قوله فان كان من قوم عدو لكم يعني في قوم عدو لكم وذلك أنهما زلت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمو الأجم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام لأنهم قال هذا القول أن ربح من أسلم من قوم مشركين فرجح الإسلام فقتل كانت فيمحر برقبة ولم تكن في دية وهذا خلاف حكم المسلمين وإنما معنى الآية أن شاعنا الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أرضى من أهل العلم يقول ذلك فافرق بين القتلتين أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معد للقتل فيكون فيه دية ويحر برقبة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا اسلام فيها طاهر غير معد للقتل ففي ذلك تحر برقبة ولادية

(مسئلة مال الحربي) (قال الشافعي) وإذا دخل الذي والمسلم دار الحرب مستأثراً ج

بمال من ماله يشرى لهم شيئاً فأماع المسلم فلا تعرض له ورد إلى أهله من أهل الحرب لأن أقل ما قل أن يكون خروج المسلم به أماناً لا كفر فيه وأماع الذي « قال الربيع » ففيه قولان أحدهما أن اتهمه لانه لا تكون كينوته معه أماناً له لأنه أمار وي السلون تتكافأ ما وهم ويسعى بدمهم أديهم فلا يكون

شيأنا عرفت أنها ولادته  
على فراشه إلا بلعان لأن  
ذلك حق الولد دون الأم  
وكذلك لو قال هو ابني  
وقالت بل زيت فهو  
من زنا كان أبسه ألا  
تري أن حكم الولد في  
النفي والاثبات إليه دون  
أمه فكذلك نفسه  
بالتعانة دون أمه وقال  
بعض الناس إذا التعن  
ثم قالت صدق اني زيت  
فالولد لاحق ولا حد  
عليها ولا بلعان وكذلك  
ان كانت محدودة  
فدخل عليه أن لو كان  
فاسقاً قذف عفيفة  
مسلة والتعاني الولد  
وهي عند المسلمين  
أصدق منه وان كانت  
فاسقة فصدقه نيف  
الوابفعل ولد العفيفة

مامع الذي من أم وأهلهم (١) أما لأموالهم وإن ظن الحربي الذي بعث به معه أن ذلك أمان له كالأندخل  
حربي تجارة التبادل أمان منا كان لنا أن نسيه ونأخذ ماله ولا يكون ظنه بأنه اندخل تاجراً أن ذلك أمان له  
ولماله بالذي يزيل عنه حكا والقول الثاني أن الأتقن مامع الذي من مال الحربي لأنه لما كان علينا أن  
لا نغرض للذي في ماله كان مامع من مال غيره له أمان مثل ماله كالأندخل تاجراً أماناً وكان معه  
مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره  
فهكذا لما كان للذي أمان متقدماً لم تعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل  
التوفيق برحمته وكان آخر القولين أسبغنا شاء الله تعالى

### (الأسارى والغلول)

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً موثقاً أو  
محبوساً أو غني في موضع يرى أنه لا يقدر على البراء منه أو موضع غيره ولم يؤتمن ولم يأخذوا عليه أنهم أمّنوا منه  
فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونساءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن أمّنوه أو بعضهم وأدخلوه  
في بلادهم مع عرف عندهم في أمّهم أيادهم قادرين عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه أمّنين وإن لم يقل ذلك  
الآن يقولوا قد أمّنناك ولا أمان لنا عليك لا نأطلب منك أماناً فاذ قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول  
في المسئلة الأولى يحل له اغتالهم والذهب بأموالهم وفسادها والذهب بنفسه فإن أمّنوه وخلوه وشربوا  
عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلد أسموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا قال الشافعي رحمه الله تعالى قال بعض  
أهل العلم يهرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا وأسلمه  
وأمنوه ولو لم يبرح بلادهم أو بلد أسموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا قال الشافعي رحمه الله تعالى قال بعض  
نفسه فله الهرب فإن أدركه ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قل الذي أدركه أن طلبه غير الأمان فيقتله  
أن شاء أو أخذ ماله لم يرجع عن طلبه فإذا أسر المسلم فخلوه في فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه  
أن لم يدفع الفداء أن يعود في أساره فلا ينبغي له أن يعود في أساره ولا ينبغي للامان أن يدفعه أن أراد العودة  
فإن كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى ما يعطيه موه فلا يعطيه منه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه  
بغير حق وإن كان أعطاها موه على شيء يأخذ منه لم يحل له إلا إذا موه بكل حال وهكذا الوصالحهم مبتدئاً على  
شيء ينبغي له أن يؤديه إليهم إنما ألحق عليهم ما استكرو عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي  
العدو وأرسلوا معه رسالة يعطيه فداء أو أرسلوه بعده أن يعطيه فداء ساء لهم وشروطوا عليه أن لم يدفعه إلى  
رسولهم أو أرسل به إليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والثوري وإبراهيم النخعي أنهم  
قالوا لا يعود في أسارهم ويؤي لهم بالمال وقال بعضهم إن أراد العودة منعه السلطان العودة وقال ابن هرمز  
يحبس لهم بالمال وقال بعضهم يؤي لهم ولا يحبسونه ولا يكون كدبون الناس وروى عن الأوزاعي والزهري  
يعود في أسارهم أن لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هرمز خلاف ما روى عن في المسئلة الأولى  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب بمذهب الأوزاعي ومن قال قوله فأنما يحتج فيها أراه بما روى  
عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرد من جاءه بعد الصلح مسلماً فخافه  
أبو جندل فرد ما إلى أبيه وأبو بصير فرد فقتل أبو بصير المراد دفعه ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
قد وقيت لهم ونجاني الله منهم فلم يرده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعبد ذلك عليه وركه فكان بطريق الشام  
يقطع على كل مال قر يش حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضه اليه لما لوهم أن أذه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أماناً الخ تأمل

لأنه وأزواجه عاره  
وولد الفاسقة له أبا  
ينفي عنه قال وأبهم مات  
قبل بكل الزوج باللعان  
ورث صاحبه والولد غير  
منفي حتى يكمل ذلك  
كله فإن امتنع أن يكمل  
اللعان حمله وإن  
طلب الحد الذي  
قدّمها به لم يحسد لانه  
قتل واحد حديقه  
مرة والولد للفرش فلا  
ينفي الأعلى ما نفي به  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وذلك أن  
الجلاني قذف امرأته  
ونفي جلها لما استبان  
فنفاه عنه باللعان ولو  
أكمل اللعان وامتنعت  
من اللعان وهي مرضية  
أو في برد أو حر وكانت  
مبارجة وإن كانت

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضرني ذكر إسناده فأعرف  
ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أماري أو مستأمنين أو رسلا في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا  
أو قذف بعضهم بعضا أو زنا أو غير حرية فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الإسلام  
وأنما يسقط عنهم لو زنى أحداهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا يسقط عنهم  
صوموا ولا صلاة ولا زكاة فالحسد وفرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر بالعدو أو قمع عليه الحد  
ولا عنينا الخوف عليه من الحقوق بالمسركين أن تنقم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا لو قنا أن نغضب ما أفنا  
عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالدينه والشرك قريب منها وفيها شرك  
كثير موادعون وضرب الشارب بيمين والشرك قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل  
الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا وأسارى جبالا أو فاسعين المسلمين فاشتريهم وأنجزهم من بلاد  
الحرب فأراد أن يرجع عليهم عما أعطى فهم لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء وإذا أن اشتري ما ليس  
ببيع من الأحرار فإن كان بأمرها اشتريهم رجوع عليهم عما أعطى فهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا  
أسرت المرأة فتكسحها بعض أهل الحرب أو وطئها بالانكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تهترق هي ولا أولادها  
لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد وخفوا بالانكاح المشرك  
وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين  
وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار  
الإسلام والمسلمون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل قوم من المسلمين بلاد  
الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقهم أو يلقوا مائة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خباياهم وإن  
أسر العدو أو طفل المسلمين ونساءهم لم يكن أحب إليهم بالعدو ولكن أحب إليهم لو أسأروهم أن يردوا إليهم  
الأمان وينبذوا إليهم فأنفذوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونسائهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وأن يقدم ليقبل  
ماله منه منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الضفين (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل المدينة  
عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسرا وقادهم بين يدي عبد الله بن زبعة يوم الحرة لضرب عنقه فطلق  
امرأته ولم يدخل بها فسالوا أهل العلم فقالوا لها نصف الصدق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض  
أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير تصدق بها ففعل أمورا وهو واقف على ظهر  
فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطاء الخبي جائرة حتى تجلس بين القوابل وهذا كله نقول  
(قال الشافعي) وعطيرا كب الجبر جائرة مما يصل إلى الفرق أو شبه الفرق (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وقال القاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من  
قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقنذوى عن ابن أبي ذئبة قال عطية الحامل من الثلث وعطية  
الاسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز للأوحد من هذين القولين والله  
تعالى أعلم ثم قال قائل في الخبي عطية جائرة حتى تتم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل لا تخلفوا عهده

بكر المتصدق تصح  
وينقض الحرف والبرد  
ثم تجد لقول الله تعالى  
وبدأ عنها العذاب  
الآية والعذاب الحد فلا  
يدبر أعينها باللعان  
وزعم بعض الناس لا  
يلعن يحمل لعه ربح  
فقبل له رأيت لأعاط  
العلم أن ليس جل أما  
تلاعن بالشذف قال  
بلى قبل فلم لا يلعن  
مكانه وزعم لجامعها  
وهو يعلم حملها فلما  
وضعت تركها تنسعا  
وثلاثين ليلة وهي في  
الدمعة في منزله ثم نفق  
الولد معه كان ذلك له

فترك ما حكم به صلى  
الله عليه وسلم للعجاف  
وامرأته وهي حامل  
من اللعان وفي الولد عنه

فما أنقلت وليس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت فيه دلالة على مرض بغير الحكم (١) فذلك يكون مرضا غير ثقيل وثقلا وحكمة في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء ولو كان ذلك فيه كان الانتقال يحتمل أن يكون حضوره أو لادحين مجلس بين القوابل لأن ذلك الوقت الذي يخشيان فيه قضاء الله عز وجل وبسأله أن يؤتم ماصالحا فلما قال قد بدعوان الله قبل قيل نعم مع أول المجلس ووسطه وآخره وقبله والحبلى في أول جلها أشبه بالمرض منها بعدة أشهر للتغير والسكسل والنوم والضعف وإحدى في شهرها أخف منها في شهر البسده من جلها وما في هذا إلا أن الحبلى سرور ليس بمرض حتى يتحصر الحال والخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحبلى مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لا أحد أن يتوهمه

### (المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين)

قيل للشافعي أ رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على مخالفة للمشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دمه من ثبت له حرمة الاسلام إلا أن يقتل أو يرزق بعد احصان أو يقتر كزنا يتابعه ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليجزها أو يتقدم في نكابة المسلمين بكفرين فقلت للشافعي أقلت هذا خبرا أم قياسا قال قلته بما لا سمع مسلما عليه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذكر السنة فيه قال أخبرنا سفان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنأول المقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتأروضة خاخ فان بها طعنة معها كتاب ففرجنا تعادي بناخنا فاذا نحن بالطعنة فقلنا لها أخرجي الكتاب فقالت مامي كتاب فقلنا فخرج الكتاب وللقنن الثياب وأخرجته من عقاصها فأنيشاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذأفبه من حاطب ابن أبي بنعته إلى ناس من المشركين عن عكة يخبر ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا حاطب قال لا تفعل علي يا رسول الله إلى كنت أصرأ ملصقا في قرش ولم أكن من أنفسها وكان من عمل من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قرأناهم ولم يكن في عكة قرابة إذ فأتى ذلك أن اتخذ عدهم بدا والله ما فعلته شكافي دني ولارضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله عز وجل قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فقرأت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفتنا طر ح الحكم بالشمع الظنون لانه لا كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شا كافي الاسلام وأنه فعله لينع أهله ويحتمل أن يكون زلة لارغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا إلا أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباين في عظمته لجميع الأدميين بعده فاذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بر بدفرتهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعدد في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قيل منه قيل للشافعي أ رأيت أن قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق اغتاركم لمعرفته

كافلنا ولو لم يكن ما قلنا  
سنة كان يحفل  
السكسات في معرفة  
الشيء في معنى الاقرار  
فرغم في الشفعة اذا علم  
فسد سكست فهو اقرار  
بالسليم وفي العبد  
يشتره اذا استغفمه  
رضي الغيب ولم يتكلم  
حيث شاء يجعله رضا  
ثم جاء إلى الاشبه  
بالرضا والاقرار فلم  
يجعله رضا وجعل  
صمته عن انكاره  
أربعين ليلة لا اقرار  
وأياه في تسع وثلاثين  
في الفرق بين الصمتين  
وزعم بأنه استدل بأن  
الله تعالى لما أوجب على  
الزوج الشهادة ليخرج  
بها من الحسد فاذا لم  
يخرج من معنى القذف

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض بغير الحكم من النكاح إلى الثلث لا إلى العدم بالمرّة تأمل

بصدقه لا بان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحين دماهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكدبهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرار وثلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصاً وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهم أن يجهاؤه سنة أو يكون ذلك موجوداً في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أن تأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا تأمر تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى الهيات وقد قيل في الحديث عالم يكن حد فإذا كان هذا من الرجل ذى الهية فيجهاه كما كان هذا من حاطب فيجهاه وكان غيرهمتهم أحب أن يتعافى له وإذا كان من غير ذى الهية كان الامام والله تعالى أعلم تميزه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام رد للمعترف بالزنا (١) قتل ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة بعضي المعترف بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذي يكتب بعور المسلمين أو يخبر عنهم بأنهم أرادوا بالعدو أو الجند ومن المستأمن والمواضع وأعضاء البلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزوه ولا يؤجسون عقوبة وليس هذا بنقض للعهد بينهم وأموالهم ودماءهم وإذا صار منهم واحد في بلاد العدو فقالوا لم نر هذا انتقض العهد فليس بنقض للعهد ويعزرون ويحسب قلت الشافعي أرايت الرهبان اذا دلو على عورة المسلمين قال يعاقبون ويتركون من الصوامع ويكون من عقوبتهم إخراجهم من أرض الاسلام فيخبرون أن يعطوا الجزية ويقبوا بدار الاسلام أو يتركوا رجوع فان عادوا أو دعوهم السجن وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت أن أعاقبهم بالسلاح والكرع أو المال أم هو كدلائهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد أن هذا لا يعمل دماءهم فقم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ قتلهم ولا حد ولا شيء فقلت للشافعي فما الذي يعمل دماءهم قال ان قاتل أحداً من غير أهل الاسلام راهباً وذمياً ومستأناً مع أهل الحرب بل قتلته وسبأوه وسبى ذرية وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنغم أموالهم ولا يسبون

(الغلول) قلت للشافعي أرايت المسلم الحر والعبد الغازي والذمي والمستأمن يقولون من الغنائم شيئاً قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق من ذلك الذي أخذه قبل أن يؤديه وإن كان القوم جهلة علماء ولم يعاقبوا فإن عادوا وعوقبوا فقلت للشافعي أفيرجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب بدنه وانما يحل الله الحدود على الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رجع الله تعالى وقليل الغلول وكثيره محرم قلت فما الجدة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن جحلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثوري عن جند عن أنس قال حاصرنا نسيه قتل الهرمزان على حكم عمر فقلت به على عمر فلما انتهنا إليه قال هل عرتكم قال كلام حتى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال أنا وإياكم معاشر العرب ما خطى الله بيننا وبينكم كاتعبدكم ونقتلكم ونعصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بينكم بيان فقال عمر

(١) لهله قتل ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فليتركه وتأمل ما بعده أيضاً فإنه غير ظاهر فيما نحن فيه فتنه كتبه مصححه

لزمه الحد قبل له وكذلك كل من أحلفته ليخرج من شيء وكذلك قلت ان نكل عن البين في مال أو غضب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت لم لا تقول في المرأة ذلك تحلفها التخرج من أن تد وقد ذكر الله تعالى أنهم اتدوا بذلك عمن نفسهم العذاب وإذا لم يخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيه نكل عن البين وليس في التزويج أن الزوج يبدأ بالشهادة حداد وفي التزويج أن المرأة أن تدأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس

ما تقول فقلت بأمر المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشكته شديدة فان تقسله بأش القوم من الحياة ويكون أشد أشوكهم فقال عمر أسجي قاتل البراءين مالك وحجر أبن نو وفلما خست أن يقتله قلت ليس الى قتله سبيل قد قلت له تكلم لأبأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لئن أتيتني على ما شهدت به بغيرك أولا بدأن بعقوبتك قال فخرجت فقلت الزبير بن العوام شهدي وأمسك عمر وأسلم وفرض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم عمر وافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الامام من أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السنة دلت على أن قبول الامام انما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة فلا يجوز للامام عندي أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ولو فعل كان قدرته النظر ولم يكن له عذر فان قال قائل وكف يجوز أن ينزل على حكم من لعنه لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالن والفتداء في الاسارى من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا أن عن أو يفادي أو يقتل أو يسترقأى ذلك فعل فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن الامام في الاسارى الخمار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل ان كان ذلك أو هن للعذر وأطفال الحرب ويدعان كان ذلك أشد لنشر الحرب وأغلب العذر على نحو ما اشار به أنس على عمر ومتى سبق من الامام قول فيه أمان ثم ندع عليه لم يكن له نقض الامان بعد ما سبق منه وكذلك كل قول يشبه الامان مثل قول عمر تكلم لأبأس (قال الشافعي) ولا قود على قاتل أحد بعينه لان الهرمزان قاتل البراءين مالك وحجر أبن نو فلم عليه عرقودا وقول عمر في هذا ما وافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءه قاتل حرة مسلما لم يقتله به قودا وجاءه بشر كثير كلهم قاتل مروق بعينه فلم عليه عرقودا وقول عمر لئن أتيتني عن يشهد على ذلك أولا بدأن بعقوبتك يحتمل أن لم يذكر ما قال للهرمزان (٢) من أن لا تقبل الا بشاهدين ويحتمل ان احتياطا كما احتياط في الاخبار ويحتمل أن يكون في يديه فعل الشاهد غيره لأنه دافع عن هو بيده وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا النخعي عن جسد عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سألته اذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل الى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت ان ربي يحجر قال اذا يقتل قال فلا تفعلوا وقال الذي نفسي بيده ما يبرئ أن تفتحو امدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بنضييع رجل مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وانما استعجب للامام بجمع الرجال والناس كلهم أن لا يكونوا معرضين لثل هذا ولا غيره مما الأغلب عليه منه التلف وليس هذا بحجر عمرى من تعرضه والمبارزة ليست هكذا لان المبارزة انما يبرز لواحد فلا يبرئ له بخاطر انما الخطا المتقدم على جماعة أهل الحصن فرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا بدأن له بهم فان قال قائل ما دل على أن لأبأس بالتقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلا قال يا رسول الله اقم لي فعلك الله من عبده قال غصبه يده في العدو حاسرا فألقى درعا كانت عليه وحل حاسرا حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاختيار أن يحجز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

وقلت له لو قالت اللهم حبستى وأنت لا تحبس الأبيحى قال أقول حبستك لتصفى فتعرجى به من الحسد فقالت فإذا لم أفعل فأقم الحسد على قال لا قالت فالحبس حد قال لا فقال قالت فالحبس ظلم لا أت أقت على الحسد ولا منه متعنى حبسوا ولن تحبس حبسى في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس على أحدها قال فان قلت فالعذاب الحبس فهذا خطأ فكذلك ماة يوم أو حتى تموت وقد قال الله تعالى وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين أفترادى عن الحسد أم الحبس قال بل الحد وما

(١) فيه سقط وله أن يقبل الامام من أهل الحصن التزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل

(٢) كذلك النسخ وتأمل فان تحريفه أنهم معناه اه كسبه صححه



أخبرنا الشافعي عن جدي عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر انتهى إليها ليلاً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرقت قوماً ليلاً لم يعرفهم حتى يصبح فإن سمع أناثاً أو أسكاً وان لم يكونوا يصلون أنار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم كائنا منهم ومساكينهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الحمدوا والتجس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر والله أكبر خربت خيبر أنا أنزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وأفرادي أبي طلحة وأن قدي لمس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفي رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغير حتى يصبح ليس يغيرم إلا غاراً ليلاً ونهاراً ولا غارين في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون يصبرن معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يؤثروا من كين أو حيث لا يشعرون وقد تخطط الحروب إذا غاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً وقد أصابهم (١) ذلك في قتل ابن عتاك فقتلوه ورجل أحدهم فإن قال قائل ما دل على أن هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس يغيرم أن يغير أحد ليلاً قبل قد أمر بالغايرة على غير واحد من اليهود وقتلوه

### (الغداة بالأسارى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه وطرحوه في الخرق في رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أقال أيوب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ويحتمه قطعة فتداه ياً محمداً محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فم أخذت وفيه أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجر رحلفائكم ثقيف وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فتداه ياً محمداً محمد فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه فقال ما شأنك قال أنا في مسلم فقال لوقتها وأنت قلت أمرك أفعلت كل الفلاح قال فتركه ومضى فتداه ياً محمداً محمد فوجه إليه فقال أتى جامعاً فأطعني قال وأحسبه قال وأنى عشتان فأسقني قال هذه حاجتك فتداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهم ما ثقيف وأخذنا فته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجر رحلفائكم ثقيف انما هو أن المأخوذ مشرك مباح الدم والمال المشرك من جميع جهاته والعفو عنه مباح فلما كان هكذا يكرأن يقول أخذت أي حبست بجر رحلفائكم ثقيف ويحبسه بذلك ليصير إلى أن يتجاوز من أراد ويصير إلى ما أراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد غلط من ادعى من يشدد الولاء فيقتل يؤخذ الولي من المسلمين وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أما له لا يجزى عليك ولا يجزى عليه وفيه الله عز وجل أن لا تزر وازرة زر آخرى ولما كان حبس هذا حلالاً لا يغير جنابة غيره ورأسه ما كان جائزاً أن يحبس بجنابة غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى قطوعاً إذا ناله به بعض ما يحبس حاسبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى أيوب عليه وسلم أنه أسلم لشيء فقال لوقتها وأنت قلت نفسك أفعلت كل الفلاح وحقق بإسلامه ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد أساره وهكذا من أسرى من المشركين فأسلم حقن له إسلامه ولم يخرج منه إسلامه من الرقان رأى الامام استرقاقه استدلالاً بما عصفنا من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) بعد إسلامه بالرجلين فهنا أنه أعتب عليه الرق بعد إسلامه (قال الشافعي)

(١) هكذا في الأصل وحرر (٢) فيه سقط ولعله فاته صلى الله عليه وسلم فداه بعد إسلامه بالرجلين فهنا يدل أنه أعتب الخ تأمل كتبه معصمه

السجين بمجد والعذاب  
في أزار الحدود والسكن  
السجين قد يلزمه اسم  
عذاب قلت والسفر  
(٣) والدهن والتعليق  
كل ذلك يلزمه اسم عذاب  
قال والذين يخافوننا  
في أن لا يجتمعوا أبداً  
وروي فيه عن عمر وعلى

وابن مسعود رضوان  
الله عليهم لا يجتمع  
المتلاعنان أبداً رجوع  
بعضهم إلى ما فانا وأبي  
بعضهم

(١) باب ما يكون قدفا  
ولا يكون وفي الولد بلا  
قذف وقذف ابن  
اللاعة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله  
ولو ولدت امرأته ولدا  
فقال ليس معنى فلاحد

(٣) الدهن والتعريض  
ضرب من العذاب أكثر  
اللسان كتبه معصمه



أجسامها ونجسها لاهل النجس أو تكون من النجس الذي لم ينجس عليه بخبل ولا زكاف فيكون أربعة أجناسها  
 للنبي صلى الله عليه وسلم ونجسها لاهل النجس ولا يحفظ قولاً لأحد أن يهوه في هذا غيراً حذنه الثلاثة  
 الاهاويل قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتمه هذا على أن المشركين لا يعلكون شأ على  
 المسلمين وإذا ملك المشركون على المسلمين ما وجفوا عليه بجلبهم فأحرز وفقد يارهم أشبه والله تعالى أعلم  
 أن لا يعلك المسلمون عنهم ما لم يعلكوهم لأنفسهم قبل قسم الغنمة ولا بعده قلت الشافعي رحمه الله تعالى  
 فان كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قد ذهب بعض السنن على  
 بعض أهل العلم ولو علمنا ان شاء الله تعالى قال بها قلت الشافعي أفرأيت من لقبتم من سمع هذا كيف تركه  
 فقال لم يدعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا لأحد فقلت  
 فهل ذهب فيه إلى شيء فقال كلتي بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المقام قصير  
 عبد رجل في سهم رجل فيكون مقرراً من حقه وشرف الجيش فلا يجلب أحدًا يشبه بهم فيستقبل لاسمهم  
 فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من يتالمال فقلت له  
 وإن لم يستحق الحراخره ولا مالاً أم الولد لا يعد نفراً للجيش قال نعم ويعوض من يتالمال فقلت له  
 وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من صار سهمه ويعوض منه بقية فقال  
 من أين يعوض قلت من النجس خاصة قال ومن أي النجس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان  
 يضعه في الانفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في قائل تولى الجواب عن قال صاحب  
 المال أحق به قبل المقاسم وبعده قلت فأسأل فقال ما محتك فيه قلت ما وصفت من السنن في حديث عمران  
 ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة اذا دلت أن المشركين  
 لا يعلكون على المسلمين شيئاً لم يجز أن يعلكوهم بحال أنرى الاستئصالها فقال ومن أين قلت اني  
 اذا أعطيت أن مالك العبد أو جده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه  
 المسلمون فقد أعطيت أن العدو يعلكوهم ملكاً يتهمهم ولو ملكوه ملكاً يتهمهم لم يكن العبد لسيده اذا ملكه  
 الموجهون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرأيت لو كان أسره ياباً وغلبتهم عليه كبيع مولاه  
 منهم أو هبته ياباً ثم أوقف عليه ألا يكون للموجهين قال بلى قلت أفتعدو غلبة العدو عليه أن تكون  
 ملكاً فيكون كمال لهم سواء مما وهب لهم وأشتره أو تكون غصباً لا يكونه عليه فان كانت السنة  
 والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن  
 مسلماً مات أولاً وغير متأولاً أوقف على عديم أخذ من يدهم قهره عليه كان لملكه الاول فاذا ملك مسلم  
 على مسلم نصب كان المشرك أولاً أن لا يكون مال كالمع أنك لم تجعل المشرك مالاً ولا غير مال (قال  
 الشافعي) فقال ان هذا ليس له ولكننا نقضناه بالأثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفرأيت أن قال لك قائل  
 هذه السنة والارتجاع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشي دون السنة وتدع السنة  
 وشي من الأثر قل من الآثار وتدع الاكسفا محتك فيه قال اننا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت اليها لم يكن  
 فيها بيان أن ذلك بعد القسم كهبوبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ما فيها بيان أن العدو  
 لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون ملكه  
 الاول قال بلى قلت أولاً لا يكون ملوكاً لملكه الاول بكل حال ولا بعد وإذا أحرزه فقال ان هذا ليس له ذلك  
 ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هذه السنة والآثار والقياس

فصم منك فتكون  
 صادقاً بانك لم تصبا وهي  
 صادقة بأنه وليك فان  
 فذفت لاعتت فان نفي  
 ولما وقال لا لا لاها  
 ولا أكذفها بل اعنا  
 ولما الولد وان قدفها  
 لا عها لانه اذا لعها  
 يغرق قد فاعنا يدعي  
 أنها لم تلده وقد حكمت  
 أنها وادته وانما أوجب  
 الله اللعان بالقذف فلا  
 يجب بغيره ولو قال لم  
 تزني به ولكنها عصت  
 لم يقف عنه الابلعان  
 ووقعت الفرقة ولو قال  
 لاني ملاحنة فلبت ابن  
 فلان أحلف ما أراذ  
 قدف أمه ولا حد فان  
 أراد قذف أمه حدته  
 ولو قال ذلك بعد ان يقتر  
 به الذي نظامه ان

(١) لعله فقال هكذا نقول تقع فيه المقام الخ (٢) الأظهر بعد ما يحزره الخ تأمل

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بعدما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قاس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان الألبا ترعن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يرعن النبي صلى الله عليه وسلم فهو شيء ورى عن غيره فلا يس في أحدهم النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفيحتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفيحتمل عندك فقال نعم فقلت فاستثلتك عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عمر في الضرس بغير فكان يحتمل إذا ذهب مذهب عمر أن يقول السن ما قبل والضرس ما أكل عليه ثم يكون هذا وجهها محتملا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الأسنان في حال فإن باقية باسم منفرد دونها كتابا في الأسنان باسماء تعرف باسمها صرنا وإنك إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة وجعلنا الأعم وأولى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من الإخص وإن احتل الإخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بمن عمل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فإحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان لما لك قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعدما القسم أثر غير هذا فأحرى لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يجوزون على المسلمين شيئا قال فإنا أخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فتأخذهم من أنارو وناعن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له وروى عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكان له (قال الشافعي) أرايت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكلمك على تثبيته فنقول لك أرايت أن كان تابا أو عواما أو خاص قال فإن قلت هو عام قلت إذا تقول لك أرايت عدوا أحرز حرا أو أم ولد أو مكاتبا أو مدبرا أو عبدا من هونا فأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فتركت قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي غصبه عليه قلنا فأما الولد يجوز ملكه لما لك الذي أن عوت أفتجعل للعبد ملكها التي موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يخل لهم قلت أنا حلت ملك رقبته بالغصب حين نقيم الغاصب مقام سيدها ذلك أشبه أن تحمل فرجها أو ملكها وإن منع فرجها أرايت أن جعلت الحديث خاصا أو أخرجته من العموم لا يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فلم يخرج به النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخصه قال فقلت له الذين قتل المغيرة مشركون فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كملكك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وإنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال من أسلم على شيء فهو له يخرج صاحبه لا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال هذا جملته فإنه فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا يحقها فهي من غير أهل دينه أولى أن تكون منوعة أو أقوى على منعها فإذا كل المسلم لوفيه مسلما على عيدهم ورث عن القاهر وأغلبه علمه متأول أوصل أخذه القهور وعليه باصل ملكه الأول وكان لا عليك مسلم بغصبه فالكافر أولى أن لا عليك بغصب وذلك أن الله حل ثناؤه وخول المسلمين أنفسهم الكافرين المحاربين وأموالهم فيشبه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم خولا لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتخذوا من أموال أهل دين الله شيئا بقدر على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المتخول

(١) له وحكمه بعدما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم منهم إلا يحقها تأمل

كانت أمه حرة إن طلبت الحد والعزير إن كانت نصرانية أو أمّة (قال المزني) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لابن له لست بأبي أنه ليس بقاذف لا محذور يسل لأنه يمكن أن يعزبه إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا نسبنا عنه ولدها باللعان ثم جاحث بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه نسب وولد المتبوء فهو ولده الآن فيبه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما وثقي الآخر فهما أبناء ولا يكون حل واحد بولدين إلا من واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفيه بقذف

مخضولاً على من يتخوله إذا قدر عليه قال فما الذي يسلمون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين  
بعضاً ثم أسلم عليه الغائب كان له كما أخذوا المعسر من أموال المشركين وذلك أن المشركين القاصين  
والمغضوبين لم يكنوا ممنوعى الأموال بدین الله عز وجل فلما أخذها بعضهم لبعض وأصاب بعضهم بعضاً  
أسلم السابى إلا خذلاً كان له ما أسلم عليه لأنه أسلم على ما لو ابتدأ أخذه في الإسلام كان له ولم يكن له أن  
يتبدى في الإسلام أخذ شئ أسلم فقال لي أ رأيت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين إذا أخذوا أسلم  
عبداً أو مالا غيره وأمنته أو أم ولده أو مديراً أو مكاتبه أو امرؤ به أو أمة جانية أو غيرة ذلك ثم أرى زها السلون  
فقلت هذا يكون كله مالاً على المثل الأول وبالحال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم  
والد وأن مات سيدها عتقت عتوه في بلاد الحرب أو بعد والمدبره مدبره ما لم يرجع فيها سيدها والعبد الجاني  
والأمة الجانية جانيان في رقابهما الجانية لا يغير النساء من ماشياً وكذلك الرهن وغيره قال أ رأيت أن أحرز  
هذا المشركون ثم أحرز عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزوا السلون ثم أحرزوا المشركون عليهم قلت كيف  
كان هذا وتناولوه فهذا قول لا يدخل بحال وهو على المثل الأول وكل حادث فيه بعده لا يبطئه ويدفعون إلى  
ما نكبه الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجب على هذا القول أ رأيت أن أحرز العدو جارية  
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم ظهر علم السلون فقال هي وأولادها مالاً لها فقلت فإن أسلموا عليها قال  
تدفع البحار إلى مالكها وأخذت من وطئها عقرها وقبة أو أولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا مات عن  
جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أبي بن عبيد بن أبيه عن جعفر بن أبيه عن جعفر بن أبيه عن جعفر بن أبيه  
أن ابن عباس بكاتب الخروية وثوبان قال أنا أبا عن جعفر بن أبيه عن جعفر بن أبيه عن جعفر بن أبيه  
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومضى  
ينقض يتم الغنم وعن الحسن بن هوف كتب إليه ابن عباس إنك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزوهم فيسداً من المرضى ويحذف من الغنيمه وأما السهم فلم يضرب لهن  
بسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي  
الذي قتله تقيز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدفع المؤمن وكتبت متى ينقض يتم الغنم ولعمري إن  
الرجل لتسبب نفسه وإنه أضعف الأخذ ضعيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد  
ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الحسن أنا كذا تقول هو لنا فأبى ذلك علينا قومنا فصرنا عليه سأل الشافعي  
عن المسلمين إذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المنير ويحرقوا منازلهم ومنازلهم ويحرقوها  
ويحرقوها ويحرقوا ما قدر وأعليه من شمارهم وشجرهم وتوخذوا متعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما  
يكون لدار وحله فلا تقصم باح بكل وجه وكل ما عمت أنه مباح فخلل للمسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه  
وأجاب إذا غزا السلون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيراً ومعتصماً متعلاً لا تغلب عليهم  
أن تصير دارهم دار الإسلام ولادارهم يدعى على الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا ما قدر وأعليه من  
شمارهم وشجرهم وتوخذوا متعتهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدروا وعليه اختارت أن يغنموه وما  
لم يقدر وأعليه حرقوه وغرقوه وإذا كان الأغلب عليهم أنها تصير دار الإسلام أو دار عهدي يجري عليهم الحكم  
اختارت لهم الكف عن أموالهم ليغنموها إن شاء الله تعالى ولا يحرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصيروا  
مسلمين أو ذمة أو يصيروها في أيديهم شئ مما يحل فيقتل فلا يحل تحريق ذلك لأنه صار للمسلمين ويحرقوا  
ما سواه مما لا يحل وانما عمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وعامرهم وانما طمع بسهمه لا قد يطعم بالقوم  
ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وانما حرقتم لم يحرقوها السلون وانما عمت أن لهم الكف عن تحريقها  
لان هكذا أصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وإن حل المسلمون شياً

لأمة فعله لها الحد ولو  
مات أحدهما ثم اتعن  
نفي عنها حتى وليت ولو  
نفي ولدها بلعان ثم ولت  
آخر بعده يوم فأقر به  
لزمها جميعاً لأنه حل  
واحد وحدها إن كان  
قدفها ولو لم ينقه ووقف  
فإن نقاه وقال التعان  
الأول يكفني لأنه حل  
واحد لم يكن ذلك له  
حتى يلتن من الآخر  
(وقال) بعض الناس  
لومات أحدهما قبل  
اللعان لآخر ولزمه  
الولدان وهما عندنا  
وعنده حل واحد  
فكف بلاعن ولزمه  
الولد قال من قبل  
أنه ورث الميت قتله  
ومن زعم أنه يرثه

من أموالهم فلم ينقسموه حتى أدركهم عدو وخافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك  
 وكذلك لو اقتسموه أرأساً على أحد صار في يده أن يحرقه وإن كانوا يرون منه لم أحب أن يجهلوا  
 بصره وبقه والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وماذبحوا من ذوات الأرواح  
 حتى زايه الروح عزلة ما لأرواحه فيعرق كله أن أدركهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت أن شاء الله  
 وإن شأوا تركوه فاما ذوات الأرواح من الخيل والبقر والنحل وغيرهما فلا تحرق ولا تعقر ولا تعرق إلا  
 بما يحصل به نفعها أو في موضع ضروره (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال  
 الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين أخرج الذين كفروا من أهل  
 الكتاب «قرأ إلى يخر بون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين» فوصف آخرهم منازلهم بأيديهم وأيدي  
 المؤمنين بيوتهم ووصفه إمامهم كشأنه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخل من ألوان  
 نخلهم فأنزل الله تبارك وتعالى في رضاعه ما صنعوا من قطع نخلهم ما قطعتم من لبنه وأمركموها فأنعمت على أصولها  
 فبأنزل الله ويخزي الفاسقين فرضى القطع وأباح الترك فاقطعوا وتركوا موجوداً في الكتاب والسنة وذلك  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وتركوا قطع نخلهم وتركوا وعن غزاهم لم يقطع  
 نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن  
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بني لؤي \* حريق بالبورقة مستطير

فان قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير تركه قيل على معنى ما أنزل الله عز وجل  
 وقد قطع وحرق تخيير وهي بعد النضير وحرق الطائف وهي آخرها فقلت لها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق  
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهر قال  
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباحاً  
 على أهل أبي وأحرق

﴿الخلافة في الحريق﴾ قلت للشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما نلت في هذا أحد فقال  
 نعم بعض أخواننا من مفتي الشافعيين قلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم روا عن أبي بكر أنه نهى أن  
 يحرق عامراً وأن يقطع شجر من ثمرتها نهى عنه قلت في الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة  
 فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 يذكر قرح الشام فكان على يقين منه فأمر بتركه تخريب العامر وقطع الشجر ليكون المسلمون لا لأنه رأى محمراً  
 لأنه قد مضى عمر النبي صلى الله عليه وسلم يحرقه بالنضير وخبر والطائف فلعلمهم أنزلوه على غير ما أنزل  
 عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر  
 سوى هذا فيه نأخذ

### ﴿ذوات الأرواح﴾

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت ما طفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من  
 الخيل والنحل وغيرهما من المشايبة فقد روي على اتلافه قبل أن يغنموه وأغنموه فأدركهم العدو فخافوا أن  
 (١) لعنه زائد من قلم الناسخ لا معنى له أو محرف وأصله من مفتي الكفار تأمل وحرر (٢) كذا في النسخته  
 ولعل أصله فقلت وما ذلك قال كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضاً لو نفاه  
 بلعان ومات الولد فادعاه  
 الأب ضرب الحدوم  
 يثبت النسب فلم ير  
 فان كان الابن المنفى  
 ترك ولداً واحداً أبوه وثبت  
 نسبه منه وورثه (قال  
 الشافعي) رحمه الله ولا  
 فرق بين ترك ولداً أو لم  
 يتركه لان هذا الولد  
 المنفى اذا مات منى  
 النسب ثم أقرب لم يعد  
 إلى النسب لانه فارق  
 الحياة حال فلا يتقبل  
 عنها وكذلك ابن المنفى في  
 معنى المنفى وهو  
 لا يكون ابناً بنفسه  
 فكيف يكون ابناً بالولد  
 المنفى الذي قد انقطع  
 نسب إلى منه والذي  
 ينقطع به نسب إلى  
 ينقطع به نسب إلى

يستنفذونه منهم ويقربوا به على المسلمين ليحجزوا لهم تلافية بذيح أو عقر أو تحريق أو نقر في شيء من الأحوال  
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قصفه بشئ يتلفه إذا كان لا ركب عليه فقلت للشافعي  
ولم قلت وإنما هو ما من أموالهم لا يقصد قصفه بالتلف قال الشافعي لفرافقه ما سواه من المال لا ذرة وروح  
بالم العذاب ولا ذنبه وليس كالأرواح له يألم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل  
ما ندر عليه منها إلا بالبيع لتؤكل وما امتنع بما نيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذراء وضار للضرورة  
قلت للشافعي أذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن مسهب بن مولى عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فحافقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من الهائم محظورا إلا بما وصفت كان  
عقرا لحيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الحظر نرا حراما معنى المباح فلم يحز  
عندى أن تعقر ذوات الأرواح الأعلى ما وصفت فإن قال قائل ففي ذلك غنة المشركين وقطع بعض قوتهم  
قيل له إنما يال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن يئال فاما النوع فلا يفاظ أحد بان باقي  
الغائض له ما نهى عن إتياه ألا ترى أن لو سبينا نساءهم وولدتهم فأدركونا فلم نثقل في استغناؤهم بأهم منا  
لم يحز لنا قتلهم وقتلهم أغضب لهم وأكسب من قتل دوابهم فإن قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب  
عقر عند الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه ثبت على الأفراد ولا أعلم مشهورا عند عوام أهل العلم بالغازي  
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين الأسلم أن يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن  
هذه منزلة الجبل السبل به إلى القتل من أمر بقتله فإن قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قبل يكون له أن  
يرى المشرك بالنبل والتار والمخنيق فإذا صار في يده لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان له قتله بالسيف  
وكذلك أنه إن رأى الصدف فقتله فإذا صار في يده لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وأبعد له دم المشرك  
بالمخنيق وإن أساب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم لمرء في دفعه عن نفسه عدوا بكر من هذا  
فإن قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الرهاب بن أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فأنكسعت به  
وصرع عنها فخلص حنظلة على صدره وعطف ابن شبيب على حنظلة وقتله وذلك بين يدى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهى غيره عن مثل هذا (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فإرسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم  
وكذلك لو كانت عليه امرأة أوصى لا يقتل لم يعقر إنما يعقر لغيره أن وصل إلى فارس لم يقتل ولو سرق قيل  
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال إنما الغاية أن توجد على شئ  
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضر في من ذلك فلا يزال به شئ واقعه قوة ولا هو نهى شئ  
خالفه وقد بلغنا عن أبي أمامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن  
عقر الدابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وأخبرنا من جمع هشام بن الغازي روى عن مكحول أنه سأل عنه فنهاه وقال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن المثلثة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح  
قال لا تعقر وأمنه شئ إلا أن تنجو ملأ كالأوصاف بدلالة السنة وأما ما فرق ذوات الأرواح فصنعون  
فيما خافوا أن يستنفذ من أيديهم فيه ما سوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره قلت أريدون ولأدهم  
ونساءهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقتلوا على استغناؤهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت إن كان السبي والمتاع  
قسم قال كل رجل صار له من ذلك شئ فهو مملوك على ماله ويدع ذوات الأرواح إن لم يقو على سوقها وعلى منها

لأن حكمهما واحد (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
قتل وقتل دبه  
ثم أقر به لحقه وأخذ  
حصته من دبه ومن  
ماله لأن أصل أمره أن  
نسبه ثابت وأما هو  
منشئ ما كان أبوه  
مدلا عنهما على  
نفيه ولو قال لأمر أنه  
بإثابة فقلت زيت  
بك والمبايعا مالهما  
سألتان قالت عنت  
أنه أصابي وهو زوجي  
حلقت ولا شئ عليها  
ويلعن أو يحدوان  
قالت زيت به قبل  
أن ينكحني فهى  
قاذفته وعليها الحد  
ولا شئ عليها مائة مرة  
له بالزنا لو كانت قالت  
له بل أنت أذى منى

ويصنع في غير ذوات الارواح ماشاء فقالت الشافعي افرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المنافع خرقه في بلاد  
الشرك وهو يقاتل أو خرقه عند ادراكه المشركين له وخوفه أن يستنفذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم  
فقال كل ذلك في الحسد سواء ان أحرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخس لاهله فان سلم  
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى خرقه بغير اذنهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل  
من المسلمين ان خرقه بضمن ما خرق منه ان خرقه بعد أن يحوزوا السلون فأما اذا أحرقه قبل أن يحجز فلا  
ضمن عليه

(السي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون فصاروا في يد الامام  
ففيهم حكران أما الرجال البالغون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو يدهمهم أو يبيعهم وعلى بعضهم ولا ضمان  
عليه فيما صنع من ذلك أسرتهم العامة أو أحدا وزلوا على حكمهم أو واصلوا أسرتهم قال الشافعي ولا  
يبيع له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وقوهين عده وغنيظهم وقتلهم بكل  
حال مباح ولا يبيع له أن يبيعهم الا بأن يكون يرى له سببا من من عليه يرجو اسلامه وكفه المشركين  
أو يتخذ يلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأى وجهه ما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا  
وكذلك له أن يهادي بهم المسلمين اذا كان له المني بلا مفادة للمفاداة أو لى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه  
الله ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأى وجهه ما كان الاسار فهم كالمنافع المغنوم ليس  
له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامنا لقيمته وكذلك غيره من الجند ان فعل كان ضامنا لقيمته  
ما استهلك منهم وتألف

### (سير الواقدي)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحد ودعى البالغين  
من الرجال والفرأى على البالغين من النساء من المسلمين في الكلب والسنة من موضعين فأما الكلب فقول  
الله تعالى واذ بلغ الاطفال منك الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبر أن عليهم اذا بلغوا الاستئذان  
فرضا كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل واستأذنا النبي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم  
منهم رشدا وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل من بلغ النكاح استكمل خمس عشرة أو قبلها ثبت  
عليه الفرض كله والحدود ومن أبطاء بلغ النكاح فأنس التي ياتيهما بالفرأى من الحدود وغيرها  
استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد  
وهو ابن أربع عشرة سنة وأجاز وهو ابن خمس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبا لأن يكون عبد الله  
مجاهدا في الحالين فأجاز اذا بلغ أن يحب عليه الفرائض ورده اذا لم يبلغها وفعل ذلك مع بضعة عشر رجلا منهم  
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فمن لم يستكمل خمس عشرة ولم يحتمل قبلها فاجهاد ولا حد عليه في شيء  
من الحدود وسواء كان جسيما شديدا مقارباً بالخمس عشرة وليس بينه وبين استكمالها الا يوما أو نصفه (أ) موديا  
بينه وبين استكمالها سنة أو ستان لأنه لا يحد على الخلق الا كتاب أو سنة فأما ادخال العقلة معهمها فالعقلة  
مردودة اذا لم تكن خلافهم فكيف اذا كانت بخلافهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحده البلوغ في  
أهل الشرك الذين يقتل بالفهم وتترك غير بالفهم أن ينبتو الشعر وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها

(١) أي مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

فلا شيء عليها لانه ليس  
بالقذف اذا لم ترتبه قذفا  
وعليه الحد أو اللعان  
ولو قال لها أنت أذني  
من فلانة أو أذني الناس  
لم يكن هذا قذفا الا أن  
يريد به قذفا ولو قال  
لها يازان كان قذفا وهذا  
ترخيخ كما يقال للمالك  
يامالك ولما رثت ياحار  
ولو قالت يازانية أكلت  
القذف وزادته حرما  
أو اثنين (وقال) بعض  
الناس اذا قال لها يازان  
لاعن أو حد لان  
الله تعالى يقول وقال  
نسوة وقال ولو قالت  
له يازانية لم تحجب  
(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهذا جهل  
بلسان العرب اذا تقدم  
فعل الجاعلة من النساء



مدافعون بالبلوغ ثلاثية تناولوا وغير شهد عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا بمن يجوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خير سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم في رقبة حين قتل مقاتلتهم وسي ذرارهم فكان من سنته أن لا يقتل الا رجلا بالغ في كان أنثى قتله ومن لم يكن أنثى به فاذا غزا بالغ خضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له في ربحه وللعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنime ولا يسهم لهم و يربح أيضا المشرك يقال معهم ولا يسهم له

(الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كابر وى رسول الله صلى الله عليه وسلم شركا أو مشركين في غزاة يبر وأبى أن يستعين بالاسلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين ستة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول ان كان لان له الخيار أن يستعين (١) بمسلم أو يرد كما يكون له رد المسلم من معي بخلافه منه أو لشدة به فليس واحدا من الحديشين مخالفا لآخر وان كان رده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخ ما بعده من استعانة به بشر كين فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين اذا خرجوا طوعا ورضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان تناولوا والنساء وان قاتلن لتقصير هؤلاء عن الجليلة والحرية والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الاكثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظ عنه وان أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل غزاهم من أهلهم الى أن تنقضي الحرب وراسلهم باهم وأحب الى أن اغزواهم لو استنبحوا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستانفاهم أو أسيرا في أيديهم سواء ذلك كله فاذا خرج الى المسلمين بعد ما غنمه أو فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين بعد ما وان بقي من الحرب شيء شهد هذا المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنime لانهم لم يخرجوا لابتعد تقضى الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنime لمن شهد الواقعة فان حضر واحدا من هؤلاء فأسهم له سهم فارس وان حضر رجلا أسهم له سهم راجل فان قاتل القتار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان ان كانوا فرسانا وسهم رجالة ان كانوا رجالة

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من الجيش ان يأخذ شيئا دون الجيش مما يتولاه العدو الا الطعام خاصة والطعام كله سواء وفيه غنمه الشراب كله فن قدرتهم على شيء له أن يأكله أو يشربه ويعلموه بطعمه غيره ويسقوه ويعلفه وليس له أن يبيعه وان باع رده عنه في المغنime ويأكله بغير إذن الامام وما كان حلالا من ما كوا أو مشروب فلا معنى للامام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو رده فان خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لانه ما دون له في بلاد العدو في أكله وغيره ما دون له ان قارب بلاد العدو في أكله ووردهما المستقرض على الامام

(١) لعله بمشرك فتأمل

كان الفعل مذكرا مثل

قال نسوة ونخرج

النسوة واذا كانت

واحدة فالفعل مؤنث

مثل قالت وجلبت

وقائل هذا القول

يقول لوقال رجلا

زنا في الجبل حذله

وان كان معرفا عند

العرب أنه صعدت في

الجبل (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى يحلف

ما أراد الا الرقي في

الجبل ولا حذو فان لم

يحلف حد اذا حلف

المقذوف لقد أراد

القذف ولوقال لامرأته

زني وأنت صغيرة

أوقال وأنت نصرانية

أو أمية وقد كانت

نصرانية أو أمية أوقال

مستكرهة أو زني بك

(الرجل يخرج النسي من الطعام والعلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في يديه شيء من الطعام قل أو أكثر فخرج به من دار العدو الى دار الاسلام لم يكن له أن يسيعه ولا يأكله وكان عليه أن يرداه الى الامام فيكون في الغنم فان لم يفعل حتى يتفرق الجليش فلا يخرج منه أن تصدقه ولا بأضعافه فلا يخرج منه حق واحد ولا بأضعافه الا نادته اليهم فان قال لا أجدهم فهو يجحد الامام الاغظم الذي عليه تقر بغيرهم ولا عرف بقول من قال تصدقه وجها فان كان ليس ماله فليس له الصدقة حال غيره فان قال لا عرفهم قيل ولكن تعرف الى الذي يقوم عليهم ولو لم تعرفهم ولا الوهم ما أخرجنا فيما ينالون الله الا اذا قلل ما لهم وكثره عليهم

(الحجة في الاكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل كيف أجزت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب ولم تجز له أن يأكل بعد تراقه أياها قيل ان الغلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً دون أحد حضرة فسمعه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا رة أو خيطاً كان محرماً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذو الحظ والحط وإن الغلول عار وشنار وإن يوم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثرت الحط والحظ والفلس والخزنة التي لا يحل لأحد أن يأخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه خاصاً بدار حرام الجلبة (١) التي استثنى فلم يجز أن يجز لأحد أن يأكل الأحيت أمره بالنبي صلى الله عليه وسلم بالأكل وهو ببلاد الحرب خاصة فإذا زار بها لم يكن بأحق بما أخذ من الطعام من غيره كالأكل يكون بأحق بحظ لو أخذ من غيره وكذلك كل ما حل من محررم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا زار ذلك المعنى عاد إلى أصل التصريم مثلاً الميتة المحرمة في الأصل المحللة للظفر فإذا زار ذلك الضرورة عادت إلى أصل التصريم مع أنه يرى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشيء من الطعام فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحدهم وإن كان لا يثبت أن في رجا له من يحل وكذلك في حال من يرى عناه حلالة من يحل

﴿يَسِعُ الطَّعَامُ دَارَ الْحَرْبِ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع رجلا من طعاما بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لأبأس به لأنه إنما أخذ ما جابحاً فكل كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخضج فأنخرج رد الفضل فلذا جاز أنه يأخذ طعاماً فيطعمه غيره لأنه قد كان يحصل لغيره أن يأخذ كما أخذ فأكل فلا بأس أن يساعده

﴿الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فضل في يدي رجل طعام بلال العدو بعد تقضي الحرب ويدخل رجل لم يشركهم في الغنمية فباعه لم يجزه له يبعه لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فان رفقة مع إلى الأمام لم يكن له حبسه أو لأخا لجهام من يديه إلى من ليس له أكلها وكان كاتر أحبه أناهام من بلال العدو إلى الموضع الذي نزل له أكلها فمه

(ادخ البهايم من اجل جلودها) (قال السافى) رحمه الله تعالى وأحب الى اذا كانوا غير متقاون ولما تبين من أن بندر كواف بلاد العدو والمضطر من أن لا ينجو اشارة ولا يعبر ولا يبقرا الا لما كله ولا ينجو النعل ولا شراك ولا سقاء ينجذونهم من جلودها ولو فعلوا كما سما كره ولم أجزهم اتخاذ من من جلودها (قال السافى) رحمه الله تعالى وجلود البهايم التي علكها العدو كالذئب والدرهم لانه انما أذن لهم في الاكل من لحومها ولم يؤذن لهم في ادخال جلودها وأقسمت اعلمهم برده الى الغنم و اذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في حلد شي من الماشية ولا طرف فيه طعام لان الطرف غير الطعام والحلذ غير اللحم

(١) كذا في النسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

صبي لا يجمع مثله لم  
يكن عليه حد ويغزو  
الأذى الآن يلتهعن  
أثر جلد حد وللعان  
لاني أنظر (٣) الى  
يوم تكلم به ويوم  
يوقسه ولونذهنا تم  
ترجوها تم فذهبا ولا  
عنها وطلبته محمد  
الغدي قبل النكاح  
حدوها ولولم يلتهعن حتى  
حدده الامام بالغدي  
الاول ثم طلبته بالغدي  
بعد النكاح لاعت لان  
حكمه فاذا غر زوجته  
الحسد وحكمه فاذا  
زوجته الحد واللعان  
ولو قال لها ايا نسمة  
فقالته بل أنت  
زان لاعنها وحده  
له وقال بعض الناس

فرد الطرف والجلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ضمانه حتى يرد وما نقصه الاستنفاع  
وأجر من له ان كان لشهه أخر

(كتاب الاعاجيب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله و ينبغي  
للإمام أن يدعو من يرتبه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كي يبيع ما سواه من الغنم وان كان  
كتابا شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأبعيته وأداته فباعها ولا وجه لغيره ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يدهن  
أشاعرها من أدهان العدو لان هذا غير ما ذون له به من الاكل وان فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والخوابي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى  
تصير دار الاسلام أو ذمة تجرى عليها الحكم فأصابوا فيها خمر أو زقاق أو خمر وانتفعوا به زقاق  
والخوابي وطهره وهاول يكسر والآن كسر فاسد واذ لم يظهر واعلموا وكان نظره هم ما ظهر غارة لا تظهر ان  
يجري بها حكم أو هراقوا الخمر من الزقاق والخوابي فان استطاعوا جعلها وحل ما خفي منها جلاوه مغنم وان لم  
يستطيعوا أحرقوه وكسر وماذا ساروا وإذا ظفروا بالكشوف في الخالين انتفعوا به وكذلك كل ما ظهر وا  
عليه غير محرم وليس الكشوف وان كان غير محرم وان كان بطرح في السكرانا كان حلالا بأولى أن يحرم من  
الزبيب والعسل الذين يعمل منهم المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم غير محرمين

(أحلال ما ملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا  
منها شيئا سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئا أحدهما يحظور أخذ غلول والأخر مباح لمن  
أخذه فأصل معرفة المباح منه أن يتقارن بالبلاد الاسلام فما كان فيها مباحا من شجر ليس عليه الآدمي  
أو صيد من بر أو بحر فأخذ منه في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك الفوس يقطعها الرجل من  
العصاة أو الجبل والقدر نخته وما شاء من الخشب وما شاء من الحجارة البرام وغيره إذا كانت غير مملوكة  
محروقة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرز وفي  
منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقالوه المنازل لها أو عودا أو غيرها أو صيد فأخذها غلول

(البازي والمعلم والصيد المقرط والمقلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذ الرجل بازيا  
معلم فهذا لا يكون الاعمال كورده في المغنم وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطاً أو موسوما فكل هذا قد علم  
أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في العصاة وتداعيتا وقد حاصمتا كان الصيد دليلا على أنه مما لو  
في عرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء  
له ثمن من هر أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيدا أو ماشية أو زرع وان لم  
يسكن في الحبس أو حذر يده ذلك لم يسكن لهم جسده لان من اقتنأ لم يغيره كان أنما ورأيت لصاحب الحبس  
أن يخرج فحطه أهل الانجاس من الفقراء والمساكين ومن ذكرهم هم ان أرادهم حبسهم زرع أو ماشية  
أو صيد فان لم يرد قتلته أو خسله ولا يكون له بيعه وما أصيب من الخنازير فان كانت تعدد وانما كبرت أمرته  
بقتلها كلها ولا تدخل مغنم بالجمال ولا تتركه وهن عواد اذا قدر على قتلها فان يحل به مسير خلاها ولم يسكن  
ترك قتلها بأكثر من ترك قتل المشركين لو كانوا باذنه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك  
الشراب وأنما ذهب إلى ما يكون مأكولا مغنما من جوع وعطش ويكون قوتاً لبعض أحواله فأما الأدوية

لأحد ولا لعان فأطلق  
الحكيم جبعها وكانت  
حجته أن قال أستقيم  
أن الألعن بينهما ثم  
أحدها وما قيل فأفصح  
منه تعويل حكم الله  
تعالى عليهما قال  
الشافعي رحمه الله ولو  
قدفها وأجنيبه بكلمة  
لأعن وحده لأجنيبه ولو  
قدف أربع نسوة له  
بكلمة واحدة لأعن كل  
واحدة وأن تشاخن  
أيتين بدأ قرع يمين  
وأيتين بدأ الأمام بها  
رجوت أن لا يأم لانه  
لا يمكنه الا واحدة  
واحدة (قال المزني)  
رحمه الله قال في الحدود  
ولو قدف جماعة كان  
لكل واحد حد فكذلك  
لو لم يتعن كان لكل  
امرأ حد في قياس قوله

كاهن أو قسيس من حساب الطعام المأذون وكذلك الرنجيل وهو مربوب وغير مربوب انما هو من حساب الادوية وأما الألبا فطعام يؤكل فما كان من حساب الطعام فلصاحبه كاهن لا يخرج منه من بلاد العدو وما كان من حساب الدواء فليس له أخذ في بلاد العدو ولا غيرها

**(الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة)**

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربي ونسأ كان أو كذا يسأ وعنده أكثر من أربع نسوة تنكحهن في عقدة أو عقد متفرقة أو دخل بهن كاهن أو دخل بعضهن دون بعض أو فقهن أو خنن أو كاهن غير أخت للأخرى قيل له أسأ أربعا يهن شئت ليس في الأربع أختان تجتمع بينهما ولا ينظر في ذلك إلى نكاحه أية كانت قيل وهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة وأحسبه ابن علقمة عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأ أربعا وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رجلا من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأ أربعا وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسأ وعندي خمس نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأ أربعا يهن شئت وفارق الأخرى فهدت إلى أنفذهن من حجة يجوز عاقري من مستسنين سقط لفظها (قال الشافعي) نفاقلنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة فإن كان تنكحهن في عقدة فارقهن كاهن وإن كان تنكح أربعا منهن في عقد متفرقة فیهن أختان أسأ الأولى وفارق الأخرى تنكح بعدها وإن كان تنكحهن في عقد متفرقة أسأ الأربع الأولى وفارق الواصلات بعدها وقال أنظر في هذا إلى كل ما لو ابتدأ في الإسلام جازله فأجعله إذا ابتدأ في الشرك جازله وإذا كان إذا ابتدأ في الإسلام لم يجزله جعلته إذا ابتدأ في الشرك غير جائز له (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن عليك حجة الأصل القول الذي ذهبت إليه كنت محجوبا به قال ومن أين قلت أربأ أهل الأوثان لو ابتدأ رجل نكاحا في الإسلام بولي منهم وشهود منهم لم يجوز نكاحه قال لا قلت أربأ أحسن حال نكاح كان لاهل الأوثان قط أليس أن ينكح الرجل بولي منهم وشهود منهم قال بلى قلت فكان يلزمك في أصل قولك أن يكون نكاحهم كاهن باطلا لأن أحسن شيء كان منتهك لا يجوز في الإسلام مع أنهم قد كانوا ينكحون في العدو وغير شهود قال فقد أحاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا اتباعا لمرسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت لم تبع فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في نكاحهم حكاهم أمورا فكيف خالف بعضها وأفت بعضها قال فإني ما خالفتها قلت موجود على لسانك لو لم يكن في خبر غيره قال وأين قلت إذا زعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا لهم عن العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعف لهم فتقول بما قلنا قال وأين عفا لهم عن النكاح الفاسد قلت نكاح أهل الأوثان كله قال فقد علمت أنه فاسد لو ابتدأ في الإسلام ولكن اتبع فيه الخبر قلنا فإذا كان موجودا في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف لم تقل فيه بقولنا تزعم أن العقود كلها فاسدة ولكنها ما ضية فهي معقودة وما أدرك الإسلام من التسايع وهو باق فهو غير معقود العددي فيه فتقول أصل العقد كله فاسد معقود عنه وغير معقود عما زاد من العدد فارتك ما زاد على أربع والتزم البطل وأسأ أربعا قال فهل تجد على هذا دلالة غير الخبر مما نتجما جعل عليه قلت نعم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين إلى تظلمون فعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أقر أنه أصابها في الطهر الذي رماها فيه فله أن يلاعن والولد لها وذكر أنه قول عطاه قال وذهب بعض من ينسب إلى العلم أنه انما ينسب الولد إذا قال استبرأها كأنه ذهب إلى أن نفي ولد البهائي إذا قال لم أفر بها منذ كذا وكذا قيل فالجملاني سمى الذي رأى بعينه يزني وذكر أنه لم ينسبها فيه أشهر وأروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم علامة ثبت صدق الزوج في الولد فلا يلاعن وينفي عنه الولد إذا ابا اجتماع هذه الوجوه فان قيل فما جهلك في أنه يلاعن وينفي الولد وإن لم يدع

عاقبوا من الرافضين أمرهم برده وأبطل ما أدرك حكي الإسلام من الرافضين بقضوه فأمرهم به تركه وردهم إلى رؤس أموالهم التي كانت حلالاً لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرافضين عفا عما فات وأبطل ما أدرك الإسلام فكنكحك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقبة فيه ثابتة فعضاها وأكثرت من أربع نسوة مدر كانت في الإسلام فلم يعفهن وأنت لم تغفل بأصل ما فلت ولا القياس على حكم الله ولا انظر بعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجاً من هذا كله ومن المعقول قال أنكرت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي الذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قلنا نعم قال وأين قلت إذا كانوا مبتدئين في الإسلام لا يعرفون ما ندد أنه حلال ولا حرام من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا عسكوا أكثرت من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن عسكوا الأوائل كان ذلك فيما يعلمهم لأن كان نكاح الآن بكونه قليلاً ثم هو أولى ثم أحرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع الاحتجاج والنسبة

﴿الحري يصدق امرأته﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله فسد سواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حريته على حرام من نكاح أو خذ برفقيته ثم أسلم لم يكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقضه كل لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرم لم أسلم وأما كتاب لم أسلم وأم ولد لم أسلم وأعد لم أسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها مهر على واحد منهم كان الحر حراً ومن بقي مملوكاً لم أسلم الأول والمكاتب مكاتباً لم أسلم وله مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه وتعالى المعوق

﴿كراهية نساء أهل الكتاب الحرييات﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذابحهم فكان هذا على الكتابين بخلاف بين كانوا أؤذمة لانه قصدتهم قصد أهل الكتاب فنكاح نساءهم حلال لا يختلف في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأول عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة محسوس فلم تحلل نسائهم انحراراً بنا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيت من أهل الكتاب المشهور من أهل التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى فيحلان ولو كن كتابين في الصلح والذمة ويحرم من المحاربة حل المحوسات والوثنيات إذا كن مستأمنات غيراً أن اختار الله أن لا ينكح حريته خوفاً على ولده أن يسترق ويكرهه أن لو كانت مسلمة بين ظهراني أهل الحرب أن ينكحها خوفاً على ولده أن يسترقوا أو يقتلوا فأما تحريم ذلك فليس بحرم والله تعالى أعلم

﴿من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه﴾ ١

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى أني أسلمت لملك من سلاطين التي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له وذلك كل ما كان حائزاً للإسلام من المشركين أسلم عليه مما أخذ منهم مال مشترك لأنتم له فإن غصب بعضهم بعضاً لا واسترق منهم حراً فزله في يده موقوفاً حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له وهو إذا أسلم وقضى ذلك منه في الحامية كالمسلمين ويحقوق على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبواهم فيسترقوهم ويغنوا أموالهم فيمتولونها إلا أنه لا تجس عليهم من أجل أنه أخذ وهو مشترك فهو له كله ومن أخف من المشركين من أخذ من المسلمين حراً أو عبداً أو أم ولد أو مالا فأحرز عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوقف

الاستبراء قال الشافعي رحمه الله قلت قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فكأن

الآية على كل رام المحصنة قال الراي لها رأيته ترضي أو لم يقبل رأيته ترضي لانه بمنه اسم الراي وقال الذين يرمون أزواجهم فكان الزوج رايا قال رأيته أو علت بغير رؤية وقد يكون الاستبراء وتلد منه فلا معنى له ما كان الفراش قائماً قال ولو زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراماً فلا حد عليه ولا لعان الآن بنى ولداً فلعنت لأن زناه دليل على صدقه (قال المزني) رحمه الله

المسلمون عليه في دى من أخذه كان عليهم بذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دلت السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورد المسلمين أموالهم وديارهم فجعلها غنما لهم وخولا لأعزاز أهل دينه وإذلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قاتروا على أهل الحرب يتحول لهم وتعملوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الإسلام شيئا فيكون لهم أن يتحولوا أبدا فان قال قائل فإن السنة التي دلت على ما ذكرت قبل أخيرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المليح عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا أمراة من الأنصار وأحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنفلتت الأنصارية من الأسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فكتب عليها فأرادت تخرجها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لن أنحني الله عليها لا تخرجها فخرجها حتى يذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فذكر واه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وأخذ ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون إذا أحرزوا شيئا كان لهم لانتفي أن تكون الناقة الالانصارية كلها لانها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها راء بعدا نجاسها وتكون نجاسة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها مناسبا وكان راءها على أصل ملكه ولا أعلم أحدا يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبدا رجلا أو مالا لا فادركه قدا وحض المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون اذا وقع في المقاسم أحق به ان شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل اليه اذا وقع في المقاسم واجزاء على أنه لما ملكه بعد احرار العدو له واحراز المسلمين عن العدو له جمعة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا أحرزهم مسلمون متأولين أو غير متأولين فقد روى عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٣) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أو لى بهم وما بعد الحديث لو كان تابا أن يكون ن أسلم على شئ فهو له فيكون عاما فيكون حال السلم والمشرط سواء إذا أحرز العدو فن قال هذا لزم أن يقول لو أسلموا على حرم سلم كان لهم أن يسترقوه أو يكون خاصا فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان احرار المشركين لم أحرزوا من أموال المسلمين بصير ذلك ملكا لهم لو أسلموا عليه ما حازا إذا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ مالكه من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما يجوز فمما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله بن ورسالة عارفا حرز المشركون ثم أحرز عليهم المسلمون فباعه بالقيمة فلو أحرز المشركون أمرا رجلا أو امرأة أو مبردة أو جارية غير مبردة فلم يصل الى أخذها وصل الى وطنها لم يحرم عليه أن يظا واحدة منهم لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يظا من واحدة وخوف الولد أن يسترق وكراهية أن يشر ك في بضعتها غيره

كيف يكون دليلا على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله أنما يخط في حال (١) من تكلم بالرى وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولو لا أنها ثم قذفها فلاحملها كما لو حملها ثم قذفها لم يحد ثابته وينهى فان عاد عز ولو قذفها برجل بعينه وطلبا الحذفان التعم فلاحمله اذا بطل الحد لها بطله وان لم يلتمس حبلهما ولا يمسما

(١) لهله في حال من تكلم فيه بالرى أرى حال التكلم بالرى تأمل

المسلم يدخل دار الحرب فيجد أمراة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلما دار الحرب بأمان فوجد أمراة أو امرأة غيرة أو ماله أو مال غيره من المسلمين أو أهل الذمة بما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخانه كما لو قدر على مسلم غصب شيئا فأخذ به لإعلام المسلم فأداه الى صاحبه لم يكن خان انما الخيانة أخذها لا ليحل له أخذه ولكنه لو قدر على شئ من أموالهم ليحل له أن يأخذ منه شيئا أو كثر لانه اذا كان منهم في أمان فقيم منه في مثله ولانه لا ليحل له في أمانهم الا ليحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لان المال ممنوع بوجوه وأهل الإسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان الى مدة أو ماله وهو كمال الذمة فيما يمنع من ماله الى تلك المدة

(الذمية تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمية تحت الذي حاملا كانت لها النفقة حتى تضع حملها فإن أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمتونة المسجلة للحمل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركن ولد فأى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للسل يصلى عليه إذا مات وورث من المسلم وورثه المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لم يترك فأسلم أحدهما تسلم المسلم الوالدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذه الأقول ما كان إلا ولا دصغارا وكانوا يتعافروهم لا يشرك دين الإسلام وغيره (١) قد بين إلا كان الإسلام أولى به أو قول ثان أنهم إذا ولدوا على الشرك كانوا على ما هم حتى يعربوا عن أنفسهم فلو أسلم أبوه لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد للأب فأين حظ الأم منه ولو اتبع الأم دون الأب كما تبعها في العتق والرق كان أولى أن يغلط اليه من أن يقال هو للأب وإن كان الدين ليس من معنى الرق ولكن من المعنى الذي وصف من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الإسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما دخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعد ما يدخل بها المهر فإن كانت قبضته والأخذ به بعد أسلامها أسلم وأول يسلم فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرأ أول قبضته فسواء ولا بعد وأن يكون لها نصف المهر لأنه لو أسلم كان أحق بها ولا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح ما من قبلها فإذا كان هذا فعلها ردني أن كانت أخذته كالواحدة منهنه شاعوا من شيء كالتمن للسلعة ففانت السلعة كان عليها الدائن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئاً لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئاً والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحصة تجبرت على الغسل منها فإن امتنع أدبت حتى تفعل لانتهاجها للجاء في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يظهرن فرغم بعض أهل التفسير أنه حتى يظهرن من الحيض قال الله تعالى فإذا أظهرن يعني بالماء فأنوهن من حبس أمر كمن الله فلما كان ممنوعاً من أن يأتي زوجته إلا بأن تظهرن من الحصة وتظهر بالماء فيجتمع فيها الغسلان كان بيناً أن تجبر النصرانية على الغسل من الحصة ثلاثاً يمنع الجاء فاما الغسل من الجنابة فهو ما يجب أن يجامعها جنبا فتؤمر به كما تؤمر بالغسل من الوضوء والجنابة وما غير ريجها ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنع منه لأنه غسل تطييف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنين واستثنى في ماء المؤمنين أن يحللن بأن يجمع ناكحهن أن لا يجسطوا لحرهن وأن يخاف العنت في ترك نكاحهن فرغمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكحها الشرطين الذين أباح الله نكاحهما بها وذلك أن أصل ما نذهب إليه إذا كان الشيء ما باح بشرط أن يباح به فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للضرر ولا يباح لغيره وفي السبع على الخفين يباح ليهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للثائف أن يخالف بها الصلوات من غير خوف ولا يباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فاطلق التصريم بغيره بغيره وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين آمنوا والكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله أحلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الاماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كاذبة وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة كاذبة فإذا كان نكاح اماء المؤمنين ممنوعاً لا بشرطين كان فيه الدلالة على

(١) لعله في ذى دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الجنابة تأمل (٢) لعله قلنا لا يحل الاماء كما قلنا الخ وبعد ذلك فالعبارة هكذا في عنته نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

طلب لانه قسذف  
واحد في حكمه حكم الحد  
الواحد اذا كان لعان  
واحد واحد واحد وقد  
رجى الجحافل امرأته  
برجل سماء وهوابن  
السحابة رجل مسلم  
فلا عن بينهما ولم يحده  
له ولو قد فغير الزوج  
حدلاً نهالى كانت حين  
لزمها الحكم بالفرقة  
وتنى الولد زانية حدثت  
ولزنها اسم الزنا ولكن  
حكم الله تعالى ثم حكم  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم فهما هكذا ولو  
شهد عليه أنه قذفها  
حبس حتى يعدوا ولا  
يكفل رجل في حد ولا  
لعان ولا حبس بواحد  
(قال المزني) رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فاما أهل الكتاب محرمات من الوجهين في دلالة القرآن والله تعالى أعلم

﴿أيلاء النصراني ونهارة﴾ (قال الشافعي). رحمه الله تعالى وإذا آل النصراني من أمرائه فتحاكم إلى البعندالأربعة الأشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم أن يفي ما و يطلق ونأمره إذا جاءه بالكفارة ولا نجبره عليها لأنه لا يسقط عنه بالشرك من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا انتظر من أمرائه فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظاهر إطلاق فصله عليه وانعامه بكفارة فنأمره بها ولا نجبره عليها كإلغائي عن الإللاء

﴿قَالَ النَّسَافِيُّ﴾ رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته وزوجها بالحكم لا عينا بينهم وأمر قذفنا الولد كالضلع بالمسلم وولعول وزرافعا فإني أن يلعن عز ربه ولم تحده لأنه ليس على من قذف نصرانة حد وأمر زناها معه لا تالانفرق بينهم إلا لانتعانه

﴿فبين يقع على جارية من الغنم﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى الغنم فإن كان من أهل الجاهلية انتهى وإن كان من أهل العلم عزى ولا حرج من قبل الشبهة فإنه يملكها منهاشياً وإن أحصى الغنم ففرق قدر مملكه منها مع جماعة أهل الغنم وقع عنه من المهر بمحضته وإن حلفت فكانوا تقوم عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزانية فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي والبنغي التي تمسكن من نفسها فتكون والذي زنى بها زانين ومحمد بن وهيب قال إذا كانت مغسوبة فهي غير زانية تحدد فله المهر وعلى الزاني ما ألد

«المسلمون يحقون على العدو فيصونون شيئا فمهم قريه» (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا  
أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم والمسلمين عاملوا العدو أو كان فيهم والمسلمين لم يزل من أهل  
الحرب وقد شهدا انه الحرب فصار له الخلف في أبيه وأبائه منهم لم يعق واحدا منها عليه حتى يقسموا فإذا  
صارا أحدهما أو كلاهما في خطه عتق وإن لم يكن لم يعق فإن قال قائل فأنتم تقولون إنكم أباءه وأولاده عتق  
عليه فأعما أقول ذلك أن الجلب هو في ملكه بأن يقتريه أو ياتيه أبور زعمه وهب له أو أوصى له به لم أعقته  
عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة أو الوصية فهو إذا أوجف عليه فله ترك حق من الغنime ولا يفتق حتى يصير  
في ملكه بقم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطوها له فيها حق من قبل أن تأخذ الجلب بالنسبة ولا تثبت المالك  
بالسنة والله تعالى أعلم

(المرأة تسي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكين فأما أحداهما فالأخمين فالتؤمن بعد الحربة فقسمهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأ حائل لا تحي تحض أو حائل لا تحي تضع وذلك في سبي أو طاس وذلك على أن البساية تنصف انقطاع العصبة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوط ذات زوج بعد حصة الأ وذلك قطع العصبة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول العنز وجعل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم ذوات الإزواج إلا التي ملكتموهن بالسبي ولم يكن استمأتهن بعد الحربة بأكثرن قطع العصبة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا كن في دار الإسلام وأذا الحرب لا تقطع العصبة إلا ما كان بالساءة الذي كن به مستأمت بعد الحربة وقد سى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من هوازن فاعلمنا سأل عن أزواج المسبات أسوأ معهن أو قلهن أو بعدهن

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ  
كَفَالَةُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْحَدِّ  
وَلَوْ قَالَ زَيْنٌ فَرَجُلٌ أَوْ  
يُكُلٌ أَوْ رَحْلٌ فَهُوَ  
قَذْفٌ وَكُلُّ مَا قَالَهُ وَكَانَ  
يُشَبِّهُ الْقَذْفَ إِذَا حُمِلَ  
غَيْرُهُ يُمْكِنُ قَذْفُهُ وَقَدْ  
أُتِيَ جَمَلٌ مِنْ فِرَازَةَ  
الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ إِنَّ أَمْرًا آتَى وَلَيْتَ  
عِلْمًا أَوْ دَقْلًا يَجْعَلُهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَذْفًا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا  
تَجْنَحْ عَلَيْكُمَا فِعْرًا ضَمْتُمْ  
بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ  
فَكَانَ خِلَافَ التَّصْرِيحِ  
وَلَا يَكُونُ اللَّعَانُ الْإِعْدَ  
سُلْطَانُ أَوْ عَدُوٌّ  
مَعْنَاهُ السُّلْطَانُ



أولم يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل عني إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى الأزواجهن فإن كان المشرك كون استحووا نسائهم فلاحجة للمشرك وإن كانوا أسلموا فلا يجوز أن يكن رجعن إلى الأزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن لما تكهن وهو لا يبيحهن والنكاح ثابت عليهن ولا يبيحهن إلا بعد انقطاع النكاح وأنا أنقطع النكاح فلا بد من تجديد النكاح والله تعالى أعلم

### (المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأذى أسلمن ولم يسمن قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أسلمان وحكيم بن خزام أسلمتا عرا لظهران والنبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أوسقيان أمام النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهن ذنبتة مشركه فأخذت بجليته وقالت اقتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام فأفرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وذلك أن عدتها لم تنقض وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا عكة مسلمتين في دار الاسلام وهرب زوجها مها مشركين ناحية اليمن إلى دار الشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خنينا كافرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عدتهما لم تنقض وفي هذا جملة من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل الرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهلنا حيثنا فرغم في المرأة تسلم قبل الرجل مازعنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف مازعنا وأنها تبين منه الآن بقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والناس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لان المسئلة لا تحل لمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للسلم بحال وهي أن تكون كاتبة فشد في الذي ينبغي أن يمتون فيه وهون في الذي ينبغي أن يشدد فيه ولو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قال فها صفتنا قبل هذا وإن قال قال الكلب قبل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختلافا ويكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدين والثبوت على الاختلاف إلى المدة والمدة لا يجوز إلا بالنكاح الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا وجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسئلة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيما حكوا واحدا فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فإن قال قائل فأنما ذهبت إلى قول الله عز وجل ولا تحسبوا بعصم الكفار فهي كآية قبلها لا تعدون أن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كآية ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى المدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأولا فكان وإن خالف قوله السنة قد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب فإذا حاله أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس وأقدر الساعة وأقدر بعض اليوم وأقدر السنة لأن هذا كله قريب وأما يحتمل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحذف بال رأى والغفلة فهذا لا يجوز مع الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الاسلام)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في اللعان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معا بانها لا عن الزوج فإن لم يلبثن حدة لأن حكم الزوج غير حكم الشهود لأن الشهود لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونخرج إلى دار الإسلام لم ينكح أختها حتى تنقض عدها، وأنه لم تسلم فتبين منه أنه نكح أختها وأربع سواها

(من قول من من العرب والعجم ومن يجري عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قتل أهل الحرب من العجم جري السباع على ذراويلهم ونسائهم وبجاليهم لا اختلاف في ذلك وإذا قتلوا وهم من العرب فقد سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بن المصطلق وهو أذن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سيه وهو أذن قال لو كان تالما على أحد من العرب سي لم يعل على هؤلاء ولكنه إيسار وقد أفن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي بحال وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويرى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخيراً ناسبيان عن يحيى بن يحيى النخعي عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبر ناسبيان عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي «قال الربيع» قال الشافعي ولولا أنا ثم بالثني لثبتنا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا أن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال قال المولى بن بكير الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمته «قال الربيع» رأى الشافعي أن يأخذ منهم الجزية أو يدهم رقيق من دنانير أهل الكتاب قبل نزول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحرير يخرج إلى دار الإسلام مستأنساً وأمر أنه في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة أعما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فاما والدين واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلماً أسراً وأمر أنه أو دخل دار الحرب مستأنساً وأمر أنه أو أسلم وأمر أنه في دار الحرب فقد رعى الخروج ولم تقدر أمر أنه أن تنقطع العصمة بينهما وهو ما على دين واحد لا تنقطع العصمة إلا باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فأنقض العدة قبل أن يسلم الآخر من مافقدان قطع العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصارى الذي أمر أنه النصارى نسبة ثلاثاً ثم أسلموا فارق بينهما ولم يحل له حتى تنكح زوجاً غيره وكذلك لو كان حربياً من قبل أبا إذا أنبتله عقد النكاح فخلعنا حكمه فيه حكم المسلم لأننا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

عند أكثر العلماء قذفة  
يحدثون إذا لم يتوا أربعة  
وإذا زعم بأنها قد ورثته  
في نفسه بأعظم من أن  
تأخذ كثير ماله أو تشتم  
عرضه أو تناله بشديد  
من الضرب بما يسبق  
عليه من العار في نفسه  
بزناها تحته وعلى ولده  
فلا عبادة تصير إليهما

قوله وإذا زعم بأنها الخ  
عبارة الأم وإذا زعم  
الزواج أنه وأها زنى  
فبين أنها ورثته الخ زوى  
واخصه فتأمل كتبه

معجده

(المسلم يطلق النصارى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته النصارى نسبة ثلاثاً فنكحها نصراً في أو بعد فأصابها حلتها إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها لأن كل واحد من هذين زوج وأما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجاً غيره فقد نكحت زوجاً غيره وإذا جاز لنا أن نزع أن النصارى ينكح النصارى فيخصنا حتى نزعها لو زنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً فقد زعمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يخصص ما فكيف يذهب علينا أن يكون لا يجلها وهو يحسها

(وطأ المحوسة إذا سبت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سب المحوسة وأهل الأوثان لم وطأ من أمرها بالغ حتى تسلم وأنسى منهن صبيات فمن كان منهن مع أحد أو به ولم يسلم فلا وطأ لأن دينها دين أبيها وأما وإن أسلم أحد أو بها وهي صبية وطئت فإذا سبت منفردة ليست مع أحد أو بها وطئت لا نكحها لم يحكم الإسلام ونحوه عليه ما لم تكن بالغاً مشرقة أو صغيرة مع أحد أو بها مشرقة فإذا حكنا لهم يحكمهم الإسلام لم يكن لغيرهم فرجها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته وحل نسأوه وقدر وى عن عمر أنه كتب اليه فهم أوفى أحدهم فكتب  
بمثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون اليهودية أو النصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جفت النصرانية  
فيهم أن نزعهم أن بعضهم يحمل ذبيحته ونسأوه وبعضهم يحرم الإبحر يلزم مثله ولم نعلم في هذا خبراً من جمعه  
اليهودية والنصرانية فتفككهم حكم واحد وقال لا تؤكل ذبيحة الخجوسي وان سمى الله عليها

**(الرجل توتر جارية أو تعصب)** (قال الشافعي) وإذا اغتصب جارية الرجل أم ولد  
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصار إليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات  
لأنه لم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها لم يفرق أو قرنها ولا اختياره في هذا كما أن  
لا يقرها حتى يستبرأها (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق  
المسلمين لم يقبلها ولم يبأسرها ولم تلذذها بشيء حتى يستبرأها

**(الرجل يشتري الجارية وهي حائض)** (قال الشافعي) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره  
وهي في أول حيضتها أو وسطها وأآخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قول من قال  
العدة الحوض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرأها بحيضة أو ما لها طهر ويحرمها حيضة واحدة  
وإذا ارتابت المستبرأة ثم وطأ حتى تذهب الرية ولا وقت ذلك إلا نكاح الرية وإن كانت مشركاً لم ترد  
بهذا وأرهب النساء فإن قلن هذا أجل أو دأبرت

**(عدة الأمة التي لا تحيض)** (قال الشافعي) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض  
من صغروا أو كبروا فقال بعضهم شهر قيساً على الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو أمان  
يكون شهراً وأمان أن يكون مذهبهم إلى بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) استبراء الأمشهر إذا  
كانت ممن لا تحيض قياساً على حيضة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر  
الآن أن يكون مضي فيه أثر بخلافه يثبت مثله قال الأولى أن يتبع

**(من ملك الاختين فأراد وطأهما)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين  
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ  
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاقه أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عزنت المكاتبه أو طلق تبت  
على وطء التي وطئ بعدها ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذا الحال وأختها في الحالة الأولى

**(وطء الأم بعد النبت من ملك البين)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الأم بعد  
النبت ولا النبت بعد الأم من ملك البين ولا يحل وطء الملوكت بشيء لا يحل من وطء الملوكت ورثته إلا أنهن  
يختلفن الحررات في معنى فيكون للرجل أن يملك الأم ولها ولا يكون له أن ينكح الأم وأنها ويجمع بين  
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولدان ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن  
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

**(التفرق بين ذوي الحرام)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت  
لم يفرق بين الأم ولها حتى يبلغ الولد سبعاً أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك حاز أن يفرق بينهما فإن قال قائل فمن  
أين وقت سبعاً أو ثمان سنين قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبوه وعن عمر رضي  
الله عنه والغلوم غير بالغ عندنا وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وعنه وكان في الحديث  
عن علي رضي الله تعالى عنه والغلوم ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظرنا إلى أنه أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ  
هذا خيرناه فجعلنا هذا أحد الاستغناء للغلوم والجارية وأنه أول مدة يكون لهما في أنفسهما قول وكذلك

فما بينهما وبينه نكاح  
تبلغ هذا ونحن لا نجيز  
شهادة عدو على عدوه  
ولو قد نها وانقي من  
جلها بخلاف أربعة فشهدوا  
أنها زنت لم يلاع حتى  
تلد فيلحق إذا أراد أن  
الولد أن لم يلعن لحقه  
الولد ولم يتحد حتى  
تضع ثم يتحد قال ولو

والوالد من كانوا فاما الأخوان فيضرق بينهما فان قال قائل فكيف فرقت بين الأخوين ولم تقربوا بين  
الولدوا منه قيل السنة في الام وولدها وجدت حال الولد من والده فقال الاخ من أخيه ووجدتني أجبر  
الولد على نفقة الوالد والوالد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه ولم أجبرني أخيرا  
على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد اسلم  
فالشراء جائز وأجبر على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه باطلا أنه لو أسلم عند حبرته على بيعه ولو  
أعتقه أو وهبه لمسلم أو صدق به عليه أو مات ولا وارث له قبض عنه جاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة  
ولا يكون هذا الا لمن يكون ملكه ثابتا مدة من المدد وان كنت لا تثبت على الأبد كما ثبت ملك المسلم وإذا  
كان للذي يملكه كان امرأ أو رجلا بينهما ولد فأبهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغير  
لانهم مسلمون باسلام أى الأبوين أسلم

(الحرب يدخل دار الاسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب دار  
الاسلام بأمان وعنده مملوكة أو مملوك فأسلم أو أحدهما جبرته على بيعهما أو يبيع المسلم منهما ودفع  
اليمنعها وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلما وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من  
أسلم من مملوكه

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد  
الكافر بين مسلم وذى وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبره على بيع كله أكثر من جبره على بيع  
نصيبه وإذا حاصر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم كان لهم الامان ولم يكن  
الامان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الامان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا ان قال ثوبن لى  
مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الامان في المائة الرجل الممنوع من (١) ومن لم يستثن فليس  
بأمن وهكذا ان قال ثوبن لى أهل الحصن على أن يدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من  
حريمهم أو رقيقهم من قبل لى إذا قدرت عليهم كانوا جيعا رقيقا فليكن قد راعى بعضهم كانوا رقيقا  
وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بقض للعهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فمن أدخله  
المستأمن في الامان فهو داخل فيه ومن أخرج منه ممن لم أعطه الامان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك  
يجرى عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأخلفه المشركون  
أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يخلفه على الخروج ومنها فليخرج من حيث يشاء من مكره ولا  
سبيل لهم على حبسه وليس نظام لهم بخروجهم ولعله ليس بواسع أن يقيم معهم إذا قدر على النجى  
عنهم ولكنه ليس له أن يغتالهم في أموالهم وأنفسهم لا لهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا عرف شيأ يرى  
خلاف هذا ولو كان أعطاهم الدين وهو مطلق لم يكن له الخروج اذا كان غير مكره الا بان يارزاه الخلف  
وكان له أن يخرج ويبحث لأنه حلف غير مكره وانما الفيتا عنه الخلف في المسئلة الأولى لأنه كان مكرها

(الأسير بأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو والرجل من  
المسلمين فخافوا أسبله وأمنوه ولو ضيعا عنهم أو لم يولوه فأمانهم باه أمان لهم منه وليس له أن يغتالهم ولا يخونهم  
وأما الهرب بنفسه فالهرب وإن أدرك لم يؤخذ به أن يدافع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لان طلبه لم يؤخذ  
أحداث من الطالب غير الا امان فيقتله ان شاء وأخذه ماله يرجع عن طلبه

(١) أى ومن لم يسم تأمل

(الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء مدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي أن يعود في أسارهم ولا ينبغي إلا ما إذا أراد أن يعود أن يدفعه والعودة وإذا كانوا استعوا من تخلفته الأعلى مال يعطيه موه فلا يعطيه منهم شيء لأنه مال أكرهه على أخذ منه بعير حتى فإن كان أعطاه موه على شيء فأخذ منه لم يحل له إلا إذا أؤم إليهم بكل حال وهكذا لو صلحهم مبتدأ على شيء ينبغي أن يؤديه إليهم إنما أطرح عنه ما شكره عليه

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فبسي أهل الحرب قوما من المسلمين لم يكن للساكنين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينذوا إليهم فإذا نذوا إليهم قذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدة الأمان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوجه له الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فوجهت له جارية أو غلام أو متاع أسلم قد حرز عليه أهل الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه ينسبة أو قرله الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض بأخذ منه ويجبره السلطان على دفعه

(الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل جارية بالغير درهم ونكحها ثم سبها العدو ثم أخذها صاحبها الراهن بمن أو غير من فهي على الرهن كما كانت لا يفرجها السب من الرهن ولو وجبت في يد رجل من المسلمين أخرجت من يده إلى مالكها الذي سببت عنه وكانت على الرهن وإن سب المشركون الحر والمدرية والمكاتبه وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكفه سوا من ظهر عليه المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يده من هو في يديه وكانت الحريرة والمكاتبه مكاتبه والمدرية مدرية والأمة أمة والعبد عبد وأم الولد ولد والمتاع على حاله لأن المشركين لا يعلكون على المسلمين ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحر والمكاتبه وأم الولد والمدرية كما يسي بعضهم بعضا ثم يسلون فيقر المسي خولا لساكني

(المدرية تسي فتوطأ ثم تلد ثم بقدر عليها صاحبها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المشركون المدرية فوطأها رجل منهم فولدت أولاداً ثم سببت وأولادها ردت إلى مالكها الذي دبرها وأولادها كثر زادوا لمكة غير مدرية ولا يبطل السب بتدبيرها ولا يبطله إلا أن يرجع فيه المدرية فان مات المدرية قبل أن يحرزها المسلمون فهي حرة وأولادها في قول من أعتق ولد المدرية بعقها ولاؤها للتدبيرها وولد لها الذين أعتقوا بعقها فان ولدت بعدهم أولاداً فولاؤهم لوالديهم وقال في المكاتبه كما قال في المدرية إلا أن المكاتبه لا تعق بموت سيدها إنما تعق بالاداء

(المكاتبه تسي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولدت المكاتبه أولاداً في دار الحرب وهي مسبية ثم أدت فعقت عتق ولادها بعقها في قول من يعق ولد المكاتبه بعق أمه وان عجزت رقت ورق ولداها

(أم ولد النصراني تسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلمت أم ولد النصراني حبل بينه وبينها وأخذت بنفقتها وأمرت أن تعمل له في موضعهما ما يعمل مثلها مثله فان ماتت فهي حرة وإن أسلم حبل بينه وبينها

مرتدة فعليه البنسبة  
ولو ادعى أن له البنسبة  
على إقرارها بالزنا فأسأل  
الأجل لم أوجهه إلا بوما  
أو بومن فإن جاء بها ولا  
حداً ولا عن ولوا قامت  
البينة أنه قد نفها كبيرة  
وأقام البينة أنه قد نفها  
صغيرة فهذا قد قلنا  
مقترفان ولو اجتمع

وبينها ولا يجوز زعمها مذهب الله بعض الناس من أن تعتق وتسي في قيمته من قبل أنها ان كان الاسلام  
يعتقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعتقها فاسبب اعتقها وما سبب سعاتها (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها واعتق منها سها من ماله سهم تعتقت كلها ولم يكن  
العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريكه فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان  
قال منهم فائق ولو ثبت الرق للكافر على مسلم قيل أنت تثبته قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم  
فأعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله  
من هذائشي وأنت تزعم أن للكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لشريكه أن يردّه على ملك  
الكافر بالبيع ثم تقول للكافر بيعه فان زعمت أنك تجعده على بيعه قيل فقل هذا في مذهبكم ومكانه فان  
قلت لا قيل فكذلك في أم وأمه ليس الاسلام يعتق لها ولا أجند السبيل إلى بيعها للمسلمين فيها ولا يجوز قول  
من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق إلا المملوك إذا أسلمت وهي نصراني ولا العبد وبقول  
أمره ببيعها والرجل لا يكون عهده البيع عليه إلا فيما عاك وهو يجز العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز  
الإمالة فان قال لا أجده عاك من أم الولد إلا الوطء فقد حرم عليه الوطء فهو عاك الرجل من أم ولده أن  
يأخذها ولو كسها والجنابة عليها ويستعملها وتعتق فصيها لله ما حوت وهذا كله غير وطؤها ولو كان إذا حرم  
عليه الفرج عتقت أم الولد كان لوزج ما لك أم ولده أو كاتبه أن يعتقها عليه من قبل أنه قد جحل بينه  
وبين فرجها وحول بين الرجل وبين القربى بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسي في نصف قيمتها كأنه جعل  
نصفها حراً بالولد ونصفها مملوك كالن أن يموت السيد ولا عرف بالولد حصته من العتق متبعية (١) ولو كانت  
حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو اعتق السيد سيدها من ألف سهم جعلها حرة كما أفلا عرف  
لمذهب الله وجهها وإذا دخل الحر في عبده وأمنه دار الاسلام مستأمناً فالساجد على بيعه ما ولم يترك  
يخرج جميعها

(الاسير لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المسلم فكان في دار

الحرب فلا تنكح امرأته إلا بعد ثبوت وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه

(ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الأسير من  
المسلمين في دار الحرب أو دار الاسلام أو المسجون وهو يصح في ماله غير مكره عليه (٣) فهو جائز من بيع وهبة  
وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا ينط على واحد منهم إلا ما ينط على الصحيح المطلق فان كان من يضاف هو  
كالمريض في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند اللقاء الصفيين وقبل ذلك ما لم يخرج وهكذا ما صنع  
إذا قدم لقتل فيماني من قتله فيه بدو فيما يجد فأناله السبيل إلى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه  
عفوهِ ومثل قتل غيبته القاتل الذي قد تركه وأما إذا قدم ليرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله إلا الثلث لأنه  
لا سبيل إلى تركه والحاصل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع جملها أو يضر بها الطلق فان  
ذلك مرض يخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف  
من الغرق وغير المخوف لأن النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره وأوجه لقول من قال  
يجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمريض في عطيتها بعد الستة عندى ولما أتول من  
قول الله عز وجل حملت حملًا خفيفًا فسرته فلما أثقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا دلالة على حد

الاثقال متى هو أو هو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يمين ومن  
ادعى هذا بوقت لم يجزه إلا بخبر ولا يجوز أن يكون الاثقال المخوف الا حين يجلس بين القوابل فان قيل  
هي بعد ستة مخافة القتل قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخافة القتل قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت

(١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أى ولو فرض أن الولد حصته كانت حرة كلها من قبل الخ تامل

شهودها على وقت  
وأخذ فهي متصادمة  
ولا حسنة ولا لعان ولو  
شهد عليه شاهدان أنه  
قدفها وقذف امرأته  
لم يجز شهادتهما إلا أن  
يعفو أو قبل أن يشهدا  
ويرى ما بينهما وبينه  
حسن فيجوز ولو شهد  
أحدهما أنه قدفها

فنه أن يكبر وإدها وتقرب من وضع جلها وليس إلا ما قلنا أو أن يقول رجل الجبل كله مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروفي في الانتقال وغيره لا يقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطية سواء ولا فرق في الحكمين المرض الخفيف عليه الله وبين المرض الخفيف المرض فيما أعطيا وهما وقد يقال لهذا الثقل ولهذا الخفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الأول الاثقل وأسوأ حالا وأكثر ذبا وامتناعا من الطعام وأشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عطيتا في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة فان قال هذا وقت يكون فيه الولد ناعما يخرج فخروجه تاما أشبه سلامة أمه من خروجه لو خرج سقطا والحكم انما هو لا مه لئله والله أعلم

﴿الحري يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب ببلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالا ودائع في يسلم ويدي حري ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا وغيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم بانساعة القرطبان ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحاصر بني قريظة فأحرز لهم الاسلامهما أنفسهما وأموالهما ودورا كانت أوعقارا وغيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار وزوجته فمكهم حكم أنفسهم بحري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسلب وان سببت امرأة حامل منهن لم يكن إلى أرقاق ذئب بطنهن يسبيل من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه ولا يجري السلب على مسلم

﴿الحري يدخل دار الاسلام بأمان ودفع ماله ثم يرجع﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحري دار الاسلام بأمان فأدفع وباع وترك ما لا ثم يرجع إلى دار الحرب فقتل به فإنه يرد وأفعه وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحري دار الاسلام بأمان فقات فلا مان لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرده إلى ربه حيث كان أو لا يقبل أن لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غير شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذؤى عدل منكم وقوله من رضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

﴿الحري يعتق عبده﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتق الحري عبده في دار الحرب ثم خرجا إلى بلد لم يحتل به فها في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أحببت له فها في بلاد الحرب وأخر مثله ولم يعتقه حتى خرج إلى بلاد أمان كان عبده الله قال وإن كانت الأرض المقتتحة من أهل الشر لم يلد عبوة أو صلح تخلى منسأ أهله إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان وغيره فهي مملوكة كما جعلنا في موال الغنمة وإن تركها أهلها الذين كانت لهم ممن أو جف عليها وغيرهم فوقها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الأرض ليزرعها وعليه ما تكارها به والعشركا يكون عليه ما تكاري به أرض السلم والعشر

### ﴿الصلح على الجزية﴾

﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى ولا أعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أحد من أهل الجزية على شيء إلا ما أصف صالح أهل أيلة على ثمانية دنانير وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانيا بكة يقال له موهب على دينار وصالح زمة البين على دينار دينار وجعله على المقتل من أهل البين وأحسب كذلك صلح جبهه في كل موضع وإن لم يحتل في الخبر كما حكى خبر البين ثم صالح أهل نجران على حبل يذوقونها فدل صلحه بأهم

بالعبودية والآخراة  
تذفها بالقارسية لم  
يجوز لأن كل واحد  
من الكلايين غير الآخر  
ويقبل كالأقاضي  
بقدفها وتقبل الوكالة  
في تثبيت البيعة على  
الحدود فإذا أراد  
أن يقبل الحد أو  
يأخذ العان أحضر

على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسرين منهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا إذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندي أن يراد على أحد منهم فيه بالغاييسر ما بلغ وإن صالحوا على ضيقا مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على مكلة طعام كان ذلك كإيصالهم عليهم من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكتاب فغرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها وأول يجري عليهم حكنا وإن قالوا نعطيكموها ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلم أسمع مخالفا في أن الصغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرع ولا يجري عليهم ولنا أن أخذنا منهم متطوعين وعلى النظر للإسلام وأهله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم ولو غرضوا علينا أن يعطونا الجزية ويجري عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار دينار لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذهم نصراني بمكة مهجور ومن ذمة الين وهم مقهورون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لأننا لم نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه وإننا غرضنا في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت دينار فإن كان أخذنا فهي دينار وهي أقل مما أخذوا من ذمة منهم مالم نعقد لهم شيئا ما قدرنا عليه وإن كتب في العقد لهم أن يخفف عن المتقرض منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم وبالله التوفيق منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوزنا أحدهم بجزئته فهي دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن غلب سنين ثم يرجع أخذنا منه تلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حول أو أحوال ولم يؤخذ منه ثم أسلم أخذنا منه لأنها كانت رتبة في حال شركه فلا يضع الإسلام عنه دينار لأنه لا حق لجماعة المسلمين وجب عليه ليس إلا ما تركه قبله كما لم يكن له تركه قبله في حال شركه

### (فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأعرف ما أقول في أرض السواد لا تنماقر ونالني علم وذلك في وجبت أصبح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم يخالفه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عتوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عتوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه «أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس قسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاث وأربع سنين أننا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعي فلانة أمة فلان امرأته منهم لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لو لا أني فاسم مسؤل لتركتكم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضني من حق فيه ثم قالوا إن دينار دينار وكان في حديثه فقال فلانة قد شهد أي القادسية وثبت سهمه ولا أسله حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهماياه قال وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها أنه استعطف أنفس الذين أوجبوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وقفا للمسلمين وهذا لحلال الامام لو افتتح اليوم أرضا عتوة فأحصى من افتتحها وطابوا أنفسهم من حقوقهم منها أن يجعلها لأمهم وقفا وحقوقهم

الماخوذة الحدود العان  
وأما حدود الله سبحانه  
وتعالى فتدبر بالشبهات

(الوقت فيني والدوين)  
ليس له أن يقيسه ونفي  
ولد الأمة من كذا  
لعان قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله وإذا علم الزوج بالولد



منها إلا الأربعة الأجناس ويوفى أهل الجنس حقوقهم إلا أن يدع الباقون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الأرض كالحكم في المال وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأجناس بين المسلمين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن عليهم بأن يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الأموال والى فقالوا خير تبائن أحسبنا وأموالنا فقتلوا أحسبنا فافترقوا أحسبنا فافترقوا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحين فأمر فعرى على كل عشرة واحدا ثم قال اتوني بطيب أنفس من بقي فن كره فله على كذا وكذا من الإبل إلى وقت كذا فهاؤه بطيب أنفسهم إلا الأقرع عن جابس وعتيبة بن بدر فانهما أسيا ليعبروا هوازن فلم يكرههما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كاعبدان خذع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الأمور بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وتوجهه كان عتوة فهو كما وصفت ظن عليه دالة يقين وانما منعنا أن نجعله يفتنا بالدلالة أن الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي أن يكون قسم الاعن أمر عمر رضي الله تعالى عنه لكره قدره ولو نفوت عليه فيما اتفق أن يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان لهم منه عوض ولكن كان عليهم أن يؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى أعلم كيف كان ولم أحذفه حديثا ثبت أنما أجد هامتنا فضة والذي هو أولى بعمر عندي الذي وصفت فكل بلد قعت عتوة فزارها ودارها كدنا نيرها ودارها بها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير وبني قريظة فلما أوجف عليها أربعة أجناس والجنس لأهلهم من الأرض والدنانير والدرهم فن طاب نفسا عن حقه فارتدوا ما ماحلال نظر المسلمين أن يجعله وفعالا على المسلمين تقسم غلته فمهم على أهل الخراج والصدقة وحيث يرى الإمام منهم ومن لم يطع عنه نفسا فهو أحق بحقه وأما أرض قصت صلحا على أن أرضها لأهلها أو يؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أيدي أهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي عدون أهل الصدقات لاتفاء من مال مشرك وانما فرق بين هذا والمسئلة الأولى أن ذلك وإن كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقبته الأرض فيه فليس يجرأ أن يأخذ صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقر لانه كالصدقة الموقوفة بأخذها من وقفت عليه من غنى وفقير وإذا كانت الأرض صلحا فاتها لأهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكرة أو يزعمونها كما ستأخذ منهم بلهم وبيوتهم وريقهم وما يجوز لهم إيجانه منهم وما دفع لهم أو إلى السلطان أو كانتهم فليس بصغار عليهم أنما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤذي خراجا وللمشرك أن يدخل المسجد الحرام أنما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكركه ما حله أن يشكاري من مسلم ولا كافرشيا ولكنه خراج الجزية وخراج الأرض أنما هو كركه لا محرم عليه وإذا كان العبد لنصراني فاعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية وإذا كان العبد النصراني فاعتقه المسلم فعليه الجزية أنما أخذ الجزية بالدين والنصراني ممن عليه الجزية ولا ينفعه أن يكون مولدا مسلما كما لا ينفعه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

(في الذي إذا التجرف غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا التجرف الذي في بلاد الإسلام إلى أفي من الأفاق في السنة مرارا إلى يؤخذ منه الأجرة واحدة كالأخذ منه الجزية الأجرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فيما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء رفته وأمر أن يكسب لهم راعة إلى مثله من الحول ولولا أن عمر أخذ منهم ما أخذ منهم فهو بشبه أن يكون أخذها به منهم على أصل صلح أنهم إذا التجروا أخذ منهم ولم يلبثنا أنه أخذ من أحد في سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عند نافي كل سنة مرة إلا أن يكونوا صولوا عند الفتح على

فأمكنه الحاكم (أ) أو من  
يلقاه له مكانا يتنازل  
العاين لم يكن له أن ينفقه  
كما يكون بيع الشقص  
فيه الشفعة وان ترك  
الشقص في تلك الدقة

(أ) أي أ ولم يمكنه أن  
يلقى الحاكم لكنه أمكن  
من لقاءه تأمل

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه ولستنا نعلمهم صولحو على أكثر ويؤخذ منهم كما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر اتباعا على ما أخذته لا تخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذ صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أ كيدرا العساق وكان نصرا نيساعرب يباعي الجزية وصالح نصارى نجران على الجزية وفيهم عرب وبهم وصالح ذمة اليمن على الجزية وفيهم عرب وبهم واختلفت الأخبار عن عمر في نصارى العرب من تونوخ و بهراء و بنى تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصغوا أولادهم في النصرانية وعلنا أنه كان يأخذ جزيتهم نعمًا ثم روى أنه قال بعد ما نصارى العرب بأهل كتاب \* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجحة وأبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذنائبهم وما أتانا تركهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للإمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من النصارى من العرب كما وصفت وأما ما بلغهم فلا أحب أكلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد تأخذ الجزية من المجوس ولنا كل ذنبهم فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا كل ذنبه كما كنا ذبحة المحوس ولا تنكر إذا كان في أهل الكتاب حكاك وكان أحد صفهم تحمل ذبحة ونسأوه والصف الثاني من المجوس لا تحمل لنا ذنبه ولا نسأوه والجزية تحمل منهم ما كان يكون هكذا في نصارى العرب فيحل لأخذ الجزية منهم ولا تحمل ذنبهم والذي روى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في أحلال ذنبهم إنما هو من حديث عكرمة أخبرني به ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن ذنب نصارى العرب فقال قولا حكنا هو أحلاهما وتلا ومن يتولهم منكم فإنه منهم ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور بلق ابن عباس والله أعلم

### (الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي اسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى عنه صالح نصارى بنى تغلب على أن لا يصغوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق فقالوا رابعهم على الجزية فقالوا نحن عرب ولا نؤدى ما تؤدى العجم ولكن نخدمكم كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزدامشت بهذا الاسم لا باسم الجزية فقبل فتراضى هو وهم على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولأعله فرض على أحد من نصارى العرب ولا يهودها الذين صالحوا الذين صالح بناحية الشام والجزيرة الأهدا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى للإمام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدهم عليه وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل اليمن دينار على كل حالم والحالم المحتمل وكذلك يؤخذ منهم وفيهم عرب وصالح نصارى نجران على كسوة تؤخذ منهم وكذلك تؤخذ منهم وفي هذا دلالتان أحدهما أن تؤخذ الجزية على ما صولحو عليه والآخرى أنه ليس لما صولحو عليه وقت الامتار أو ضوا عليه كأنما كان وإذا ضعف عليهم الصدقة فأنظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذهبيهم وورقهم وما أصابوا من معدن بلادهم وركازها وكل ما أخذت فيهم من مسلم نجسنا فخدمهم خمسين وعشرين ألفهم منهم عشرين ونصف عشر فخدمهم عشرين وربع عشر فخدمهم نصف عشر وعددا من المشاة فخدمهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا صدقاتهم

تكن الشفعة له ولو جاز أن يعلم بالولد (١) فيكون له نفسه حتى يقر به جاز بعد أن يكون الولد شفا وهو مختلف معه اختلاف الولد ولو قال قائل يكون له فيه ثلاثا

(١) أى ويحده عليه كما يؤخذ من عبارة الأمام في كتاب اللعان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من الصنف من المال ما لو كان لمسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن النساء والصغار لأنه إذا قال خن من كل عالم يبارأ فقد دل على أنه وضع عن دون العالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بني تغلب وغيرهم من معهم العرب لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نحى عنهم من اسمها إلا عنهم اسمها ولا يكرهون على دين غريبهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر ودومة وهو عري وأخذها من عرب اليمن ويحزان وأخذها الخلفاء بعده منهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبايحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أو عبد الوهاب أو وهما عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتسكروا من نصرايتهم ومن دينهم إلا يشرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وأما ترك أن يجبرهم على الإسلام أو تضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وإن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا أن نكاح نسائهم لأن الله تبارك وتعالى أعاد أهل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم زل وجب ما أخذ من ذي عري وغيره فسلكتهم مسائل التي قال وما يجرب به نصارى العرب وأهل ذمتهم فإن كانوا يهودا فسواء نضاعف عليهم فيه الصدقة وما يجرب به نصارى بني إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجاراتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية السماعة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الأفاق ويحكي لهم ما صنع عمر فإنه لا يدري من صنع به ذلك منهم ودون غيره فإن رضوا به أخذ منهم وإن لم يرضوا به حدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجحد فيه ابتداء صلحه عن دخل في الجزية اليوم وإن صالحوا على أن يؤدوا في كل سنة مائة من غير بلدانهم فذلك لأن صالحوا أن تأخذ منهم كل ما اختلفوا وإن اختلفوا في السنة من أراف ذلك وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجحد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً فإنه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام روى عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأمرين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لأنه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة صنف منها وسى أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا أو يعطوهم ما يسمن من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا زل به ليس أن ينزله العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي محقة به وكذلك ينبغي أن ينزلهم من منازلهم الكنائس أو فصول منازلهم أو همامعا (قال الشافعي) حيثما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحيثما زرع النصراني الأسرايلى لم يكن عليه في زرع عشق وإنما الحراج كراء الأرض كالأونكرارى أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الحراج ضعف عليه العشر وأخذت منه الحراج وإذا قدم المستأمن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو الجوسية أو اليهودية فتسكح وزرع فلا حراج عليه ويقال له إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدى الجزية ويؤخره على ما صالح عليه وإن أخرج من أرضه غنل عنه سنة أو سنتين فلا حراج عليه ولا يجب عليه الحراج إلا صلحه وعنده الزرع إلا أن يؤدى عنه ما صالح عليه وإن غنل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وإن كان المستأمن وثيقاً لم يترك حتى يقيم داراً لا سلم منه ولم تؤخذ منه جزية وإن غنل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع إليه وأخرج وإن كانت المرأة مستأمنة فترجعت في بلاد الإسلام ثم أرادت الرجوع

(١) قوله ولا يؤخذ من نصارى إلى قوله لأن النبي الخ كذا في التسخ وهي عبارة سقيمة فلتعذر

وان كان حاضراً كان  
مذهباً وقدمت الله من  
قضى بعباده ثلاثاً وإن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أذن للهاجر بصدقة  
نسكه في مقام ثلاث بحكة  
وقال في القسديم إن لم  
يشهد من حضره بذلك في  
يوم أو يومين لم يكن له  
نفيه (قال المزني) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الخزوها ان شاء ان يدعوها تركها وان شاء ان يحبسها حبسنا هاله بسلطان الزوج على حبس امرأته لا يغبر ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها أن ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان ذمتهم ذمة أبيهم ولها أن تخرج بنفسها وإذا أبق العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فاقسموا العبيد وأولم يقسموا فسادتهم أحق بهم بلاقيمة ولا يكون العدو على مسلم شيئا اذ لم يملك المسلم على المسلم بالغلبة والمشرک الذي هو خول للمسلم اذ اقدر عليه وأولى أن لا يملك على مسلم ولا يعدو للمشرکون فيما غلبوا عليه أن يكونوا ما لکن لهم كملکهم لا موال لهم فإذا كان هذا هكذا لم يکوا الحر وأم الولد والمکاتب وما سوى ذلك من الرقيق والأموال ثم لم یکن لسيده وأحد من هؤلاء أن يأخذ قبل القسمة بلاقيمة ولا بعد القسمة بقيمة كالأب يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أولا لا يكون مملک العدو مملکا فيكون كل امرئ على أصل مملکته ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المکاتب ولا أم الولد ولا المدبرة وهو يملك ما سواه فهو يتحكم ثم يزعم أنهم يملكون مملکة محال فيقول على کونه وإن ظهر عليهم المسلمون فأدر کما سيده قبل القسمة فهو بلائق وإن كان بعد القسم فهو له ان شاء بالقيمة فهو لا يملکوه ولا يملکوه فان قال قائل فهل فيما ذكرت صحة قبل قاله قيل لا لا انتهى ترى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه فان قال فهل لك حجة بانهم لا يملكون محال قلنا المعقول فيه ما وصفنا وأما الحجة على من خالفنا وإنافه حجة عما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يرى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه « أخبرنا صفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي غلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الأنصار وناقضتني صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقض عندهم ثم انقلبت المرأة فركبت الناقة فأثرت المدينة فعرفت ناقه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت لن يجاني الله عليها ألا تخبرنا ففعلوا أن تخبرنا حتى ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما نحن نجانا الله عليها ثم نخرها لانذر في معصية ولا في افعالنا يملك ابن آدم وقال الامعاء وأحدنا في الحديث وأخذنا من صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما حرزها المشرکون وحرزتها الانصار على المشرکين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس للمالك كان لها في قولنا أربعة أجاسه ونحوه لأهل الخنس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لان الخنس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا يملك مالها وأخذ مالها بلاقيمة « أخبرنا النخعة عن حمزة بن بكر عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه وأبقى لهم ثم أحرزها المسلمون مالکوه أحق به قبل القسم وبعده فان اقتصم فلصاحبه أخذ من يدي من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه فبقيته من خنس الخنس وهكذا حران اقتصم ثم قامت البيعة على حريته

### (في الأمان)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تسكافاً دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال فإذا أمن مسلم بالغر أو عبيد بقاتل أو لا يقاتل أو امرأه فالأمان حازر وإذا أمن من دون البالغين والمعتوه فأنالوا أولم يقاتلوا لم يجر أمانهم وكذلك أن أمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم يجر أمانه وإن أمن واحد من هؤلاء فخرجوا النبا بأمان فعلن تاردهم الى أمانتهم ولا تعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنفسهم ليسوا يفرقون بين من في عسكرنا وبين مجوز أمانه ولا يجوز ونسبنا إليهم فقاتلهم وإذا أشار إليهم المسلم بشئ يرونه أو ناقل أمانتهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم أؤمنهم بها فالقول قوله وإن مات قبل أن يقول

في يومين حازر في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال لمن جعل له نفسه في تسع وثلاثين وأباه في أربعين ما الفرق بين الصمتين فقول (١) في أول الثانية أشبهه عندي بعناه وبالله التوفيق (قال) وأي مدة قلته نفيه

(١) لعله في أول الباب تأمل

شأ فليسوا بأمنين الآن يحدد لهم الوالى أمانا وعلى الوالى اذا مات قبل أن سن أوقال وهو حرام أو منهم أن يردهم الى أمانهم وينبذ اليهم قال الله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحترمون ما حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فحقن الله دماء من لم يدين دين أهل الكتاب من المشركين بالايمن لا غيره وحقق دماء من دان دين أهل الكتاب بالايمن أو إعطاء الجزية عن بدوهم صاغرون والصغار أن يحرق عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم حنين در بدن الصمة ابن مائة وخمسين سنة في شجار لا يستطيع الخوض نذ كذا لى صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف في الرهان خلاف أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الدارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف ثبت عن أبي بكر رضى الله عنه خلاف هذا ولو كان ثبت لسكان بدمه أن يكون أمرهم بالخذلى قتال من يقتلهم وأن لا يتسللوا بالقيام على صوامع هؤلاء كما يؤمر من أن لا يبقيه وعلى الحصون وأن يسلموا لانها تسلمهم (١) وأن يسلموا لان ذلك أنكى للعدو وليس أن قتال أهل الحصون يحرم عليهم وذلك أن مساكنهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كان الشاغل يقتل من يقتلهم أو يطعمهم وكبارى عنده أنه منى عن قطع الشجر الممر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر الممر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر الممر على بن النضير وأهل خيبر والطائف وحضره بتركه وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بتركه قطعه لبقى لهم منفعة اذ كان واسعاهم تركه قطعه وتسي نساء الدارات وصبيانهم وتوخذ أموالهم (قال الشافعى) ويقتل الغاللون والأجراء والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية

### (المسلم والحرب يدفع اليه الجزية ما لا ودية)

(قال الشافعى) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لا نال في غصبون عليه ويتول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حر فيمنهم أو من غيرهم وانما أسلموا معا أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئا لأن أموالهم كانت مساحقة غير ممنوعة بإسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا أموالهم خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال أمان فليس للذى آمن صاحبه عليه أن يأخذ منه بحال وعليه أن يرده فلما أن رجلا من أهل الحرب أو دعه مسلما أو حر بيا في دار الحرب أو في بلاد الاسلام ودية وأبضع منه بضاعة شترج المسلم من بلاد الحرب الى بلاد الاسلام والحرب في فاسلم كان عليهم ما معا أن يؤدوا الى رضى ماله كما يكون علينا لو أمناه على ماله أن لا نعرض لماله والودية اذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

(في الامة بسببها العدو) (قال الشافعى) رضى الله تعالى في الامة المسلم بسببها العدو فوطوا رجل منهم قتله أولادا وبولدا ولأدها ولأدها فتنتاحون ثم يظهر عليهم المسلمون فانه يأخذها بندها وأولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء ونظر الى أولادها فتأخذ بنى بناتها ولا تأخذ بنى بنها من قبل أن الرق اغما يكون بالأم لا بالاب كما يستحق الحر الامة فيكون واديه فيقاتل كما يستحق العبد الحر فيكون ولده كلهم أحرارا (في العالج بدل على القلعة على أن له جارية سماها) (قال الشافعى) رضى الله عنه في علاج

دل قوما من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية سماها فلما انتهوا الى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يفتحها لهم ويخافو يتهوون أهله ففعل فإذا أهله تال بالجارية فأرى أن يقال للدليل أن رضيت العوض عوضناك فقبلها ولم ترض العوض فقد أعطيتنا ما صالحك عليه غيرك فان رضى العوض أعطيه وتم الصلح وان لم يرض العوض قبل صاحب القلعة فصدنا صاحبنا هذا على شيء صالحناك عليه بجهالة متناه فان سلمت

(١) كذا في النسخ ولعله عن أن يسلموا تأمل (٢) لعله ولو قاتلوا كان الخ تأمل كتبه مصححه

فيها لما شهد على نفسه  
وهو مشغول عما يخافه  
قوته أو عرض لم يقطع  
نفسه وإن كان غائبا  
فيلغيه فأقام لم يكن له  
نفيه إلا بأن يشهد على  
نفسه ثم يقدم فان قال ثم  
أصدق في القول قوله ولا  
كان حاضر إفتال لم أعظم  
فالقول فتوبه ولو رآها

السبه عوضناك منه وان لم تسلمه اليه نذنا اليك وفاتناك وان كانت الحاربة قد أسلمت قبل أن يظفر بها فلا سبيل اليها يعطى قيمتها وان ماتت عوض عنها بالقيمة ولا يمين في الموت كما يمين اذا أسلمت

**(في الأسير يكره على الكفر)** **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى في الأسير يكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان لا تين منه امرأته وان تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم منه اذا علم أنه انما قال ذلك منكروها وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله الى انما قلت ذلك منكروها وكذلك ما ذكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل لحم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعد ذلك وأكرهه أن يشرب الخمر لانها تمنعه من الصلاة ومعرفة الله اذا سكر ولا يمين أن ذلك محرم عليه واذا وضع عنه الشرك بالكفر ووضع عنه مادونه مما لا يضرك احسنا ولو أكرهوه على أن يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله **(قال)** الامام الشافعي رضي الله عنه في رجل أسرق فنصر وله امرأته قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في الحصن فقال انما نصرت بلساني وأنا أصلي اذا خلوت فهذا منكرو ولا تين منه امرأته

**(النصراني يسلم في وسط السنة)** **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى اذا أسلم الذي قبل حاول وقت الجزية سقطت عنه وان أسلم بعد حاوله افهى عليه **(قال الشافعي)** رضي الله عنه كل من خالف الاسلام من أهل الصوامع وغيرهم من دأب دين أهل الكتاب فلا بد من السيف والجزية **(قال الشافعي)** رحمه الله كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرير فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع بالفضة

**(الزكاة في الخليفة من السيف وغيره)** **(قال الشافعي)** رضي الله عنه الخاتم يكون للرجل من فضة والخليفة السيف لازكاف عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازكافة في الخليفة وان كانت الخليفة لمصحف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولو لا أنه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم بخاتم فضة وأنه كان في سيفه خليفة فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازكافة في الخليفة لان الخليفة للنساء والرجال

**(العبد يأتى الى أرض الحرب)** **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى واذا أتى العبد الى بلاد العدو كافرا كان أو مسلما سواء لانه على ملك سيده وأنه لسيده قبل المقاسم وبعددها وان كان مسلما فارتد فكذلك غيراته يستتب فان تاب والاقتل

**(في السبي)** **(قال الشافعي)** رضي الله عنه واذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا الى دار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين فنفادى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسرى فرجعوا الى مكة وهم كانوا عتده وقانونه بعد فداءهم ومن عليهم وقانونه بعد ما لن عليهم وفدى رجلا رجلا فكذلك لا بأس ببيع السبي البائع من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه ان مات قد باع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني قريظة من أهل الحرب والصلح فبعثهم أثلاثا ثلثا الى نجد وثلثا الى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أو ثلثا الى الشام وأثلث مشركون فبسم الوثن وغير الوثن وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحدا كان خليما من أمه فاذا كان مولودا خليما من أمه لم أر أن يباع الا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من غير أهل الكتاب لان بني قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصف أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكتابين فلم يقتل وقتل أعين من بني قريظة بعد الاسار وهذا يدل على قتل من لا يتعامل من الرجال البالغين اذا أتى الاسلام أو الجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

حبل فلما ولدت فناه فان قال لم أدر له ليس بحبل لأعن وان قال قلت له لم يموت فاستر على وعلمهم لم يكن له نفيه ولو هو به فرد بخيرا ولم يقر به لم يكن هذا اقرا لأنه يكافى الدعاء بالدعاء وأما ولد الامة فان نسعا قال

الحرب أو زارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الأسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أتى الإسلام أو الجزية وإذا دعا الإمام الأسير إلى الإسلام ففسن وإن لم يذمه وقته فلا بأس وإذا قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها بغير أمر الإمام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله وبغادي كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلا إعطاؤها من أوجف عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة أو غريباً أو غنماً أو ثياباً ولو استعملها لا غرم منه وإذا سبق السبي فأنبطوا أو حقنوا ولا يحمل لهم مجال فإن شأقوا قتلوا الرجال وإن شأقوا تركوهم وكذلك إن خيفوا وليس لهم قتل النساء ولا الولدان بحال ولا قتل شيء من البهائم إلا بجماعه كله لا غيره ولا فرس ولا غيره فإن اتهم الإمام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه وإذا جنت الجارية بمن السبي حنابة لم يكن للإمام أن ينعهما من الجنى عليه ولا يقدهما من مال الجيش وعليه أن يبيعهما بالحنابة فإن كان ثمنها أقل من الحنابة أو مثلها دفعه إلى الجنى عليه وإن كان أكثر فليسته إلا ما دعى على أرض جنابته والزيادة لأهل العسكر وإن كان معهما مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تباع بعت ومولود وقسم الثمن عليهم فأصابها كان للجنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش لأنه ليس للجنى قال والبيع في أرض الحرب جائز في شيا من المغنم ثم خرج فلقبه العدو فأخذوه منه فلا شيء له وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجزئ في الرقاب الواجبة للمو لو دعى الإسلام الصغير وإذا زنا والله أعلم

﴿العدو يعلقون الحصون على النساء والأطفال والأسرى هل ترمى الحصون بالمجنين﴾

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه إذا كان في حصن المشرك نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن نصب المجننين على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن إلا أن يلصق المسلمون قريبا من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها فإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رميت البيوت والحصون وإذا تروا المسلمون الصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون متحصنون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير ملتحمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوه غير مترسين وهكذا إن أبرزهم فقالوا إن رميتمونا وقتلونا قاتلناهم والنقط والتار منل المجننين وكذلك الماء والسمان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المنصر وتحويل العامر وتحريقه من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتحويل ما قدر لهم عليه من مال وطعام لا روح فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزل الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لينة أو تركوها فاتمة على أصولها الآية فأما ما رواه روح فانه يأثم بما أساءه فقتله يحرم الابن يذبح فيؤكل ولا يجل قتلته لمغاظة العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافقوا فها بغير حقها أساء الله عنها قيل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فبرئ به ولا يحرق نجلاً ولا يفرق لأنه لو روح وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً وقذف بعضهم بعضاً أو زنا بغير حربة فعليه في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الإسلام أنما يسقط عنهم ولو نى أحدهم بغيره إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقم عليه الحد ولا تمنع الخوف عليه من الحقوق بالمشركين أن تقم عليه حداً لله عز وجل قالوا فلو بقوا أن يغضب ما أقتلوا لحد عليه أبداً لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلة أن يلحق

(١) لعله وتحرق في المنازل كتبه صححه

بارس رسول الله ابن أبي  
عتبة قد كان عهد أبي  
فيه وقال عدي بن زبيعة  
أبي وابن وليد أبي ولد  
على فراشه فقال صلى  
الله عليه وسلم هو لك  
يا عبد بن زبيعة الولد  
للقراش وللعاشر الجحر  
فاعلم أن الأمة تكون  
فسر اشاع أنه روى

بدار الحرب فيعطل عنه الحد ابطال الحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعامة جهالة وغيا  
 قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريبا منها وفيها شرك كثير وموادعون وضرب  
 الشارب بجنتين والشرك قريبا منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على  
 عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقدر يرى أن رجلا من المسلمين ضرب رجلا من المشركين في غزاة  
 أظنها خبر بسيف فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي  
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلا وإذا نصب القوم المتجنين فرموا بها فرجع الخرج على أحدهم فقتله فدينه  
 على عوالم الذين رموا بالمتجنين فإن كان من رعيه معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو  
 عاشرهم فخاية الصبر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه وعلى  
 عوالمهم تسعة أعشار دية وعلى الرامين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم  
 وأمرهم حيث يرمون لانه ليس بفاعل شيئا إنما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل وتحمل  
 العاقلة كل شيء كان من الخطا ولو كان درهما أو أقل منه إذا جلت الأكل جلت الأقل وقد قضى النبي  
 صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأنا فإذا ندم من أهل الحرب  
 ثم جاء ما لم يأتى فإنه مستأنا فضيفت عليه دية كما أفضى به للسلم والذي في دار الاسلام لان الحكم جار  
 على المسلم حيث كان لا يزال الحق عنه بأن يكون موضع من المواضع كالآثار ولعله الصلاة أن يكون بدار  
 الشرك فإن قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المستأنا من حربين فاستأنا  
 ثم تطالب بالدين فإن رضي أحدهما فليس علينا أن نقضى لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه  
 من حلال قضينا لهما به وكذلك لو أسلفنا علمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مقرا  
 لصاحبه بالحق لأغصابه عليه فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم تبعه بشئ لاني أهدر عنهم ما تقاضوا  
 به فإن قال قائل ما دل على أنك تقضى له به اذ لم يغصبه قبيل له أربى أهل الجاهلية في الجاهلية ثم أوالوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأزل الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين  
 وقال في سياق الآية وان تبتم فلكنم رؤس أموالكم فلم يبطل عنهم رؤس أموالهم اذ لم يتقاضوا وقد كانوا  
 مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما ما أصابوا من دم وأموال لأنه  
 كان على وجه القصد لا على وجه الاقرار به وإذا أحسن الذميين ثم زنيانتم بما كمال الشارحناهما وكذلك  
 لو أسلفا بعد إحصائهما ثم زنيانتم بوجناهما إذا عذنا إحصائهما وهما مشركان إحصائنا زجما فهو  
 إحصان بعد إحصائهما ولا يكون إحصائهما مرة وساقط أخرى والحد على المسلم واجب منه على الذي وإذا أتيا  
 جميعا فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكنا على الراضي بحكنا وأمر رجل أصاب زوجة صحبة الشكاح  
 خزيمة أو أمه مسلمة وهو حار فهو محصن وكذلك الحرة المسلمة تصيبها المسلم وكذلك الحرة النامية تصيبها  
 الزوج المسلم أو الذي اتما الإحصان بالجماع بالشكاح لا غيره حتى وجدنا جماعا بشكاح صحيح فهو إحصان  
 للحر منهما وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالا ونساء من المسلمين فاستترأهم وأخرجهم  
 من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء لما ليس باع من الأحرار  
 فإن كانوا أمروهم بشراهم يرجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس  
 ثم يرجع ففرض قوة فزعم أن رجلا لو دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد رجل اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد  
 كان له إلا أن يشاء سيد العبد أن يعطيه منه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور ومتطوع  
 زعمه أن يزعم أن هذا العبد لسيده ولا يرجع على سيده بشئ من ثمنه وهكذا نقول في العبد كما نقول  
 في الحر لا يختلفان وإنما غلط فيهم من قبل أنه يزعم أن المشتري يملكون على المسلمين وأن اشتراهم مالم ين

عن عمرو بن عبد الله  
 أنه قال لا تأتني وليدة  
 تعترف لسيدها أنه أم  
 بها إلا ألحقته به وإنها  
 فأرسلوهن بعد أو  
 أمسكوهن وإنما أنكر  
 عمر جعل جارية له  
 قبلها فأنجبته أنه من  
 غيره وأنكر زيد جعل  
 جارية له وهذا إن جلت



مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رده إلى سيده لأنه اشتراه ماله من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أشرت المسئلة فتكحها بعض أهل الحرب أو وطئها بالانكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام يلحق به هذا الولد ولحق بالانكاح المشرى وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإن دخل المستأمن ببلاد الإسلام فقتله مسلم عمدا فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فإن كان يهوديا أو نصرانيا فقتله المسلم وإن كان مجوسيا أو وثنيا فهو كالمجوسي فثمانمائة درهم في ماله حالة فإن قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله

أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن ثابت الحداد عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم أخبرنا ابن عيينة عن صفينة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فإن كان مع هذا المستأمن المقتول مال ردائي ورثته كما رد مال المعاهداني ورثته إذا كان لهم ممنوعا بالسلام والأمان فالل مال متنوع بذلك وإذا دخل المسلم والأدي دار الحرب مستأنا نخرج بحال من مالههم يشتري لهم به شيئا فاما مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أمنا لا كفرا فيه (١) وإذا استأن من العبد من المشركين على أن يكون مسلما ويعتق فذلك للأمام آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار ثقيف من زل اليه من عبد فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فزل إليه خمسة عشر عبدا من عبيد ثقيف فاعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فساووا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم إليهم فقال لهم أحرار لا سبيل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولا لمقاتل منه لم تعرض له فإن أربى به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة عتق مثلها لا حاهما جميعا يشبه ما دعيوا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عيشه وإذا اتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عقده المسلمون فأرادا المظالم معهم فهذه الدار لا تلحق الا المؤمن أو عطي خربة فإن كان من أهل التكبل قيل له إن أردت المظالم فأذ الجزية وإن لم ترده رجع إلى ما مثلت فإن استنظر فأجابني أن لا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسبقوا في الأرض أربعة أشهر وأكرما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لأن الجزية في الحول فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤتى الجزية ولا يؤديها وإن كان من أهل الاوثان فلا يؤخذ منه الجزية بحال عريا كان أو أعجميا ولا يظفر الا كالظفار هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بخارة طاهرين فلا سبيل عليهم لآن حال هؤلاء حال من لم يزل يؤتمن من التجار وإذا دخل الحرب دار الاسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا سبيل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب فقتلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فاسلوا بعد ذلك لا بأس فيهم في أموالهم ولا سبيل على دماهم للاسلام فإذا كان هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم فيها قبل أن يؤسر أحرره اسلامه منه لم يكن عليه رق وهكذا إن صلى والصلاة من الايمان أسسك فان زعم أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وإن زعم أنه صلى صلاته وأنه على غير الايمان كان في أن شاء الامام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

الحري إذا لحا إلى الحرم (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب لجأوا إلى الحرم فكانوا يمتنعون فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فحكم فيهم من القتل وغيره كما تحكم فيهم

(١) لم يشكهم هنا على المال مع الذي وقد ذكر فيما تقدم أن فيه قولين فتنبه كتبته معجحه

وكان على احاطة من  
أنتها لم يحمل منه فواسع  
له فيما ينشيه وبين الله  
تعالى في أمر أنه الحرة أو  
الامة أن يتي زلها قال  
ولو قال كتب أعزل عنها  
ألحق الولد إلا أن  
يدعى استبراء بعد الوطء  
فيكون دليلا له وقال  
بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمه الله لم تحلل لاحد قبلي ولا تحلل لاحد بعدي ولم تحلل لي الاساعمة من نهار وهي ساعتها هذه محرمة قيل انما معني ذلك والله أعلم أنها لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها فان قال مادل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وتيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في دار بمكة غيلة أن قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبد مسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان واشترى عبد مسلم فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على مالك صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائزة ولا يكون حرا بادخاله ايا دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقيف مسلما فان قال قائل أفرأيت ان ذهبنا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاءه النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعدد من ولو كان ذلك يعتقه لم يشتر منه حرا ولم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليها حرب

(عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقا محقورا بالاسلام

(الغلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتمل أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو الذي ووصف الاسلام كان أحب إلى أن يبيعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحب إلى أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا ووصف الاسلام وهو بعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد احتالفه فيصحت الاول أن يكون قياسا كان صحيحا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب وأهرب فلم يدر أين هو وأخرس أو غفنا ما له فلم نقض فيه بشيء وان لم يسلم قبل انقضاء عدله أمر أنه بآنت منه وأوقفنا أمهات أولاده ومدر به وجميع ماله وبعنا من رقيقه ما لا يرد عليه وما كان بيعه نظرا له ولم يحتمل من دونه المأجولة شيء فان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فله في عيحص فتكون أربعة أجناسه للمسلمين وخمس لاهل النجس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البيئة فان جاء بها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقد علمت منه الردة فماله في وان قدم لم يقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولادة الذين لا يرون أن يستأب بعض المرتدين في أمره لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لكان عليه القود

(١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يند كفي السيرفين كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر

(٢) أي وله ولد فباع أجبره على بيعه أي بيع الوالد وهو يصف الخ تأمل

جارية تطوها فليس هو  
ولده الا أن يقربه فان  
أقر بواحد ثم جاءت  
بعده بآخر فله نفقه لان  
اقراره بالاول ليس  
بأقرار بالثاني وله عنده  
أن يقر بواحد وينفي  
ثانيها بالثالث ونفي  
رابعها قالوا لو أقر  
بواحد ثم جاءت بعده

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتيب المرتد وإذا عرضت الجامعة لقوم من مائة الطريق  
وكاروهم بالسلاح فان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا  
أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا المال فنوا من الأرض  
ونفهم أن يطلبوا فينفوا من بلدنا إلى بلد فاذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون  
حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما تمت هذه  
الحدود ولو لم يمتهم ما الناس من مال أو حر أو نفس حتى يكونوا بأخذونه أو بدعونه فإن كانت منهم جماعة فرد  
لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزرا أو يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يحد من حضر المعركة  
الامن ففعل هذا الان الحد انما هو بالفضل لا بالحضور ولا التقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو بصعراء  
ولو أعطاهم السلطان أمانا على ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الامان من حقوق الناس باطلا ولم يمتهم  
بأخذهم حقوقهم إلا أن يدعوا ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد علمهم ثم تابوا  
أقيمت عليهم تلك الحدود لانهم فعلوها وهم بمن تلتزم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا  
ثم فعلوا مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شي من هذا لانهم فعلوها وهم مشركون ممنوعون فدارت طلحة فقتل ثابت  
ابن أفرم وعكاشة بن محصن بيده ثم أسلم فلم يقدمته ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا بناء عليه في  
الحكم إلا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا ما شئ  
أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال)  
والشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما عمدا أو غير ممنوع قتله وإن ترجع إلى  
الاسلام لان المعصية بالردان لم تزد مشركا ثم تزد غيرا فعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه اذا  
سرق العبد من المقيم فبلفت سرقته تمام سهم حر أو كرتف كان ربع دينار أو كثيرا يقطع لانه زعم أنه  
لا يبلغ بالرض للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والشيء بلغه بعد سهم رجل ربع دينار أو كثر من السهم ربع  
قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد العبد عن الاسلام وخطى بدار الحرب ثم آمنه الام على أن لا يرد  
إلى سيده فأمنه باطل وعليه أن يدفعه إلى سيده فلو حال منه وبين سيده بعد وصوله إلى هاتفت في يديه ضمن  
لسيده قيمته وكان كالغاصب وإن لم يمت كان لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها وإذا ضرب  
الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتصر منه وإن لم يكن فيها قصاص فعليه الأرش ولا تقطع  
بدا حدة السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربة بأشدها على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفاحان بعد أن رأى فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان  
وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص قفي عنه في دم ولا جرح وإلى الواو القتل من قتل على  
الحارب لا ينتظر به ولو القتل وقتل بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نارة  
واحتج بهم بعض من يذهب مذاهبهم بأمر (٣) المحمدين بن زياد ولو كان حديثه مما ثبتت قلبه فإن ثبت فهو كما  
قالوا ولا أعرفه إلى يوم هذا أنا وإن لم يثبت فكل مقتول قتله غير الحارب فالقتل فيه إلى المقتول من قبل  
أن الله حله وعلا يقول ومن قتل منكولا ما فقد جعلنا لولي سلطانا وقال عز وجل فن عني من أخيه شئ  
فأتبع بالمعروف فين في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل إلى ولي المهدون السلطان إلى الحرب  
فانه قد حكم في الحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكما مطلقا لم يترك فيه أولياء الدم وإذا كان ممن  
قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان قطع البدن إلى والرجل اليسرى قطع يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأوضح وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد فلم ينفع حتى مات  
فهو ابنه ولم يدعه قط ثم  
قالوا أن قاضيا زوج  
امراة رجلا في مجلس  
القضاء فقارها ساعة  
ملك عقده فكاحها  
ثلاثمائة جات ولد لسته  
أشهر لم الزوج قالوا  
هذا فرأش قبل وهل  
كان فرأش فليكن فيه

والحكم الاول في يده النبي ورجله اليسرى ما بقي منهم شيء لا يتحول الى غيرهما فانما يبق منهم شيء يكون فيه حكم يتحول الحكم الى الطرفين الآخرين فكان فيهما ولا ينقطع قطاع الطريق الا فيما ينقطع فيه السارق وذلك ربع دينار بأخذه كل واحد منهم فصاعدا أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالجوار مثله بالسلاح من الحديد وانذر عرض الصوص لقوم فلا احد الا في فعل وان اختلقت أفعالهم فخذوهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصب ومن أخذ المال قطعت يده النبي ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جاعتهم ولم يفعل شيئا من هذا فاقاسهم ما أصابوا أو لم يقاسهم عز وجل وحس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عقول لأن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب أو القلع ولم يذ كر الأولياء كاذ كرههم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال في الخطا فدية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا وذكر القصاص في الفتى ثم قال عز وجل فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فذكر في الخطا والعهد أهل الدم ولم يذ كرهم في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب بخلاف حكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجد بعينه أخذ وان لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وان تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم يسقط عنهم ما نه عز وجل من الحدود ولزمهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع الى أولياءه المقتول فان شاء عفا وان شاء قتل وان شاء أخذ فدية حلالا من مال القاتل ومن حرق منهم حرقا فدية قصاص فالحرق من خيرين ان أحب فدية القصاص وان أحب فدية عقل الجروح فان كان فيهم عبد فأصاب دما عدا فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباعه فعقود الية قتلته ان كان حرا وان كان عبدا فقيمة قتله فان فضل من غنمه شيء رزأى مالكة فان عجز عن الية لم يضمن مال كة شيئا وان كان كفافا للدية فهو لولي القتل الا أن يشاء مالك العبدان عفى له عن القصاص أن يطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته واذا كانت في المحاربين امرأ فحكمها حكم الرجال لأنى وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاحلوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وليتحلف المسلمون في أن يقتل المرأة اذا قتلت واذا أحدث المسلم حدثا في دار الاسلام فكان مقيما بها متعاضدا ومستغفرا ولحق بدار الحرب فسال الامان على احدائه فان كان فيها حقوق المسلمية لم ينبع الا امام أن يؤمنه عليها وأمنه عليها خفاء طالبا وجب عليه أن يأخذهم بها وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استامن أو جامع مؤمنا سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع قدر تدل طمحة عن الاسلام وثبنا وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن ثم أسلم فلم يقدوا واحد منهما ولم يؤخذ منه عقل واحد منهما وانما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم أمر بذلك أحد من أهل الاسلام فان قال قائل فلم لا تجعل نكاح في أهل الاسلام المتنعين كالجعله في المشركين المتنعين قبل لما وصقنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم وأموال عنه ونسب ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فان الحدود وانما هي على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم متنعون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم ولم يسقط عنهم معظم الذنب شيئا كما أسقط عن المشركين واذا أبى العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استامن الامام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرد على سيده وكذلك لو قال على أن لا يرد على سيده وأمان الامام في حقوق الناس باطل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أبوه وأخذهما قال فان كان ما أخذ من حصه الذي ليس بأبيه يبلغ ربع دينار فصاعدا قطع كان ما له مختلطاً وألم يكن لأن أحدهما لا يملك بمخلطه مال غيره الا مال نفسه فان

الجماع (قال الشافعي)  
وجه الله اذا أحاط  
العلم أن الولد ليس من  
الزوج فالولد معنى عنه  
بلا إعتان

تم ما بهما من الجزء  
الرابع من المختصر  
ويشعر في هاشم الجزء  
الخامس الباقي منه  
وأوله كتاب العدد

استيقنا أن قد وصل إليه ربع دينار من غير مال أبيه أو أنه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا  
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد وذهب لوقطعوا على المسلمين إلا أن توقف في أن  
أقتلهم إن قتلوا أو أضرمهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حضر القتال عبدا كان أو حر لم يقطع لأن  
لكل واحد منهم ما فيه نصيب الحرب سهمه والعبد بما رخص له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال  
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجر من كتاب وغيره فلا غرم عليه ولا  
قطع وكذلك إن سرق مائة من مجوسى فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحل عنه وإذا بلغت  
قيمة الظرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق لشينين وعاء يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل  
ونحر قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة  
والأخرى مائة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه  
القطع أن يكون معها مائة والمائة كالأشئ  
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق  
لهما والله أعلم

﴿تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس

ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب التكاثر﴾



فهرست الجزء الرابع من الامام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه

صفحة	صفحة
باب الوصية في الحج ٢٣	(كتاب الفرائض) ٢
باب العتق والوصية في المرض ٢٤	باب المواريث - من سمي الله تعالى له الميراث ٢
باب التكاليف ٢٥	وكان يرث ومن خرج من ذلك ٢
باب الوصية للرجل وقبوله ورثه ٢٦	باب الخلاف في ميراث أهل الممل وفيه شيء ٣
باب ما نسخ من الوصايا ٢٧	يتعلق بميراث العبد والقاتل ٣
باب الخلاف في الوصايا ٢٨	باب من قال لا يرث أحد حتى يموت ٤
باب الوصية للزوجة ٢٨	باب رد المواريث ٦
باب استحداث الوصايا ٢٩	باب الخلاف في رد المواريث ٦
باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٢٩	باب المواريث ٧
باب عطايا المريض ٣٠	الرد في المواريث ١٠
باب نكاح المريض ٣١	باب ميراث الجد ١١
هيك المريض ٣٢	ميراث ولد الملائنة ١٢
باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالرائد على الثلث وشي يتعلق بالأجازة ٣٣	ميراث المحجوس ١٢
باب الوصية في الدار والشيء يبعثه ٣٤	ميراث المرتد ١٣
باب الوصية بشي بصفته ٣٤	ميراث المشتركة ١٦
باب المرض الذي تكون عطية للمريض فيه جائزة أو غير جائزة ٣٥	(كتاب الوصايا) ١٨
باب عطية الحامل وغيرها من يخاف ٣٥	باب الوصية وترك الوصية ١٨
باب عطية الرجل في الحرب والبحر ٣٦	باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ١٨
باب الوصية للوارث ٣٦	وتحذ ذلك وليس في التراجم ١٩
باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز ٣٧	باب الوصية بحجز من ماله ١٩
باب ما يجوز من إجازة الورثة للوصية وما لا يجوز ٣٧	باب الوصية بشي مسمى بغير عينه ١٩
باب اختلاف الورثة ٣٨	باب الوصية بشي مسمى لأهلكه ١٩
الوصية للقرابة ٣٨	باب الوصية بشيء من ماله ٢٠
باب الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن ٣٩	باب الوصية بشي مسمى فلهلك بعينه أو غير عينه ٢٠
باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء ٣٩	باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى ٢٠
باب الوصية للوارث ٤٠	باب الوصية في المساكين والفقراء ٢١
	باب الوصية في الرقاب ٢٢
	باب الوصية في الغارمين ٢٢
	باب الوصية في سبيل الله ٢٣

صفحة	مصحف
٤٢	باب تفریع الوصایا الوارث
٤٢	الوصية للوارث
٤٣	مسئلة في العتق
٤٤	باب الوصية بعد الوصية
٤٥	باب الرجوع في الوصية
٤٥	باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها وما لا
	يكون رجوعا ولا تغيرا
٤٥	تغير وصية العتق
٤٦	باب وصية الحامل
٤٦	صدقة الخي عن الميت
٤٧	باب الاوصياء
٤٨	باب ما يجوز الوصي أن يصنعه في أموال المتأخر
٤٨	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه
٤٩	باب الوصى من اختلاف العراقيين
٥١	باب الولاء والحلف
٥٤	ميراث الولاء الولاء
٥٥	الخلافة في الولاء
٦٠	الوديعة
٦٢	قسم النفي
٦٤	قسم الغنمة والفيء
٦٤	جماع سنن قسم الغنمة والفيء
٦٥	تفريق القسم فيما أوجب عليه الحليل والركاب
٦٦	الأنفال
٦٨	الوجه الثاني من النفل
٦٨	الوجه الثالث من النفل
٦٨	كيف تفريق القسم
٧١	سنن تفريق القسم
٧٧	الخمس فيما أوجب عليه
٧٨	كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانجاس
	التي غير الموجب عليه
٧٩	اعطاء النساء والخدم
٨٠	الخلافة - أي في قسم النفي
٨١	ما لم يوجب عليه من الأرض بخيل ولا ركاب
٨١	باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم
٨٢	(كتاب الجزية)
٨٣	مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله
	عليه وسلم ثم على الناس
٨٣	الأذن بالهجرة
٨٤	مبتدأ الأذن بالقتال
٨٤	فرض الهجرة
٨٤	أصل فرض الجهاد
٨٥	من لا يجب عليه الجهاد
٨٥	من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك
	الجهاد
٨٦	العذر بغير العارض في البدن
٨٧	العذر بالحادث
٨٧	تحويل حال من لا جهاد عليه
٨٨	شهود من لا فرض عليه القتال
٨٩	من ليس للإمام أن يفرضه به بحال
٩٠	كيف تفضل فرض الجهاد
٩٠	تفریع فرض الجهاد
٩٢	تحريم الفرار من الزحف
٩٣	في أطهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على
	الأديان
٩٤	الأصل فبين تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ
٩٥	من يلحق بأهل الكتاب
٩٧	تفریع من تؤخذ منه الجزية بمن أهل الأوثان
٩٧	من ترفع عنه الجزية
٩٩	الصغار مع الجزية
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله
١٠١	كم الجزية
١٠٢	بلاد العنوة
١٠٣	بلاد أهل الصلح
١٠٤	الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل
	ذبايحهم



صفحة	صفحة
١٣٦	١٠٥ تبديل أهل الجزية دينهم
١٣٩	١٠٦ جاع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٤٢	١٠٧ جاع نقض العهد بلاخيانة
١٤٥	١٠٧ نقض العهد
١٤٧	١٠٨ ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩	١٠٩ ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا
١٥٥	١٠٩ المهادنة
١٥٨	١١٠ المهادنة على النظر للمسلمين
١٦٣	١١١ مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤	١١٢ جاع الهدنة على أن يرده الإمام من جاء ببلده مسلما أو مشركا
١٦٥	١١٣ أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
١٦٥	١١٤ جاع الصلح في المؤنات
١٦٦	١١٥ تفريع أمر نساء المهادنين
١٦٧	١١٨ إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٦٩	١٢٠ الصلح على أموال أهل الذمة
١٧٠	١٢٠ كتاب الجزية على شيء من أموالهم
١٧٤	١٢٢ الضيافة مع الجزية
١٧٤	١٢٤ الضيافة في الصلح
١٧٦	١٢٤ في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٦	١٢٥ ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة
١٧٧	١٢٥ تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار
١٧٧	١٢٧ ما يعطيه الإمام من المنع من العدو
١٧٧	١٢٧ تفريع ما يمنع من أهل الذمة
١٧٧	١٢٩ الحكم بين أهل الذمة
١٧٧	١٣٠ الحكم بين أهل الجزية
١٧٨	١٣٣ (كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٧٨	١٣٣ باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي
١٧٨	١٣٥ باب السيرة في أهل البغي
١٧٨	

صحيحة	صحيحة
١٨٧ وطء الام بعد البنت من ملك اليمين	١٧٩ كتب الاعاجم
١٨٧ التفر يق بين ذوى المحارم	١٧٩ توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨ الذى يشتري الغنم المسلم	١٧٩ زقاق الخروا والخواص
١٨٨ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان	١٧٩ احلال ما ملكه العدو
١٨٨ العبد الذى يكون بين المسلم والذى فيسلم	١٧٩ البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٧٩ في الهر والصر
١٨٨ الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٧٩ في الأدوية
١٨٩ الاسير يرسله المشركون على أن يعث بهم	١٨٠ الحربي يسلم وعندئذ كثر من أربع نسوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحربي يصدق امرأته
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية	١٨١ كراهية نساء أهل الكتاب للحربيات
١٨٩ الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو	١٨١ من أسلم على شيء خصمه أو لم يخصه
١٨٩ المدبرة تسي فتوطأ ثم تلد ثم يقدر عليها صاحبها	١٨٢ المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته
١٨٩ المكاتبه تسي فتوطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذي
١٨٩ أم ولد النصراني تسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعدما يدخل جهاز زوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ايلاء النصراني وظهاره
١٩١ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فادع ماله ثم يرجع	١٨٤ في النصراني ينفذ امرأته
١٩١ في الحربي يعتق عبده	١٨٤ فبين يقع على جارية من المغنم
١٩١ الصلح على الجزية	١٨٤ المسلمون يوجفون على العدو فيصيبون
١٩٢ فتح السواد	سبب افهم قرابة
١٩٣ في الذي اذا انجرح في غير بلده	١٨٤ المرأة تسبي مع زوجها
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٩٤ الصدقة	١٨٥ الحربي يخرج الى دار الاسلام
١٩٦ في الأمان	١٨٦ من قتل من العرب والجسم ومن يجرى عليه الرق
١٩٧ المسلم أو الحربي يدفع اليه الحربي ما لا ودعة	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ في الأمة يسبها العدو	١٨٦ وطء المجوسية اذا سببت
١٩٧ في العليج يدل على القلعة على أن له جارية مملوكة	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسايتهم
١٩٨ في الأسير يكره على الكفر	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ النصراني يسلم في وسط السنة	١٨٧ الرجل يشتري الجارية وهي حائض
١٩٨ الزكاة في الحلية من السيف وغيره	١٨٧ عدة لامة التي لا تحض
	١٨٧ من ملك الأختين فأرادوطأهما

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا	١٩٨ العبد يأثر الى أرض الحرب
مسلم	١٩٨ في السبي
٢٠٢ عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب	١٩٩ العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ الفلام يسلم	والأسرى هل ترى الحصون بالمجنيق
٢٠٢ في المرتد	١٩٩ في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربي اذا لحق الى الحرم

(عنت)

( فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر المزني )

صفحة	صفحة
٤٤ باب الخال التي يختلف فيها حال النساء	٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥ القسم للنساء اذا حضرن سفر	٣ باب نكاح المحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب في المنكوحة
٤٧ باب الحكم في الشقاق بين الزوجين	٩ باب الأمانة تغرم من نفسها
٥٠ (كتاب الخلع)	١٠ الأمانة تغرق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذي يقبل به الفدية	١٢ أجل العتق والخلى غير المحبوب والخلى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الإحصان الذي به يرحم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ الحفل والاجارة
٦٦ باب الخلع في المرض	١٩ صداق ما يزيد منه وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التفويض
٦٨ (كتاب الطلاق)	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب أمانة الطلاق ووجهه وتفرده	٣١ الاختلاف في المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع الا بالنية	٣٢ الشرط في المهر
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكره وغيره	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	٣٦ باب الحكم في الشغل واغسلاق الباب وارضاء الستر
٨٣ باب طلاق المرض	٣٨ باب المتعة
	٣٩ الولية والشر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صحيحة	صحيحة
باب ما يجزئ من العيوب في الرقاب الواجبة ١٣١	باب الشك في الطلاق ٨٤
من له الكفارة بالصيام ١٣٣	باب ما يهدم الرجل من الطلاق ٨٦
باب الكفارة بالطعام ١٣٧	مختصر من الرجعة ٨٧
مختصر من الجامع من كتاب لعان جدي وقديم ١٤٢	باب المطلقة ثلاثا ٩١
الملخ	باب الإيلاء ٩٣
باب أين يكون اللعان ١٥٠	باب الإيلاء من نسوة ١٠١
باب سنة اللعان ونفي الولد والحاقه بالأم وغير ذلك ١٥١	باب علي من يجب التأقيت في الإيلاء ومن يسقط عنه ١٠٣
باب كيف اللعان ١٥٣	الوقف في الإيلاء ١٠٥
باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرة ونفي الولد وحد المرأة ١٦١	باب إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب ١١٣
باب ما يكون قسفا ولا يكون ونفي الولد بلا قذف وقذف ابن الملاعنة وغير ذلك ١٦٩	(كتاب الظهار) ١١٤
باب في الشهادة في الأمان ١٨٥	باب من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه ١١٤
باب الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولدا الأمة ١٩٣	باب ما يكون ظهارة أو ما لا يكون ظهارة ١١٩
	باب ما يوجب على المتظاهر الكفارة ١٢٣
	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ ١٢٧







Bibliotheca Alexandrina



0407876